



مجلة الاستراتيجية والتنمية

مجلة علمية دولية محكمة
متخصصة في الميدان الاقتصادي
تصدر عن كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير





UNIVERSITY
ABDELHAMID BEN BADIS
MOSTAGANEM

Strategy and Development Review



Approved Scientific International Review
Specializing in the economic field
Edited by the Faculty of Economics, Trade
and Management sciences



مجلة الاستراتيجية والتنمية

مجلة علمية دولية محكمة متخصصة في الميدان الاقتصادي

تصدر عن كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير - جامعة مستغانم، الجزائر



التقييم الدولي: 2170-0982

رقم الإيداع القانوني: 2011-4793



معامل التأثير: Impact Factor: SJIF 2014= 4.712

الرئيس الشرفي للمجلة: أ.د. مصطفى بلحاكم - مدير جامعة مستغانم

مدير ورئيس تحرير المجلة: د. العجال عدالة

مدير مساعد: د. العيد قريشي

رئيس لجنة القراءة ومستشار قانوني: د. جيلالي بوشرف

نائب رئيس التحرير: د. محسن سالم براهمي - فرنسا

أعضاء هيئة التحرير:

أ.د. ميرجانا رادوفيتش - صربيا

أ. علي بوجلal

د. بشار المنصور - السعودية

أ. براحو حاج ملياني

د. محمد بليبة

أ. كريمة جلام

د. محمد رضا بوسنة

أ. نظرة رشيد سيدهم

المكلف باللوجستيك: السيد عباس أحمد - الأمين العام للكلية

خلية الإعلام والاتصال: السيد نبيل عليوات

خلية الإعلام الآلي: أ. أسماء دريسي

أ. سامية دريسي

أعضاء لجنة القراءة:

- أ.د. بلقاسم زايري - الجزائر د. خالد عبد الوهاب البنداري - مصر
د. وانا براندوسا ألبو - دمارك د. ساندرا سرباندو فيليب - البرتغال
د. توفيق سريع باسردة (عميد كلية) اليمن د. عائشة سليمان - الجزائر
د. كمال بن يمينة - الجزائر د. زوران د. سيمونوفيك - صربيا

أعضاء اللجنة العلمية:

- أ.د. عبد القادر براينيس - عميد الكلية أ.د. ميرجانا رادوفيتش - صربيا
أ.د. أحمد عامر عامر - الجزائر أ.د. عبد العزيز سالم - الجزائر
أ.د. عبد القادر بابا - الجزائر أ.د. شانكار سينثام - كندا
أ.د. كمرون باتمانغليش - المملكة المتحدة أ.د. فلاديمير سيموفي - صربيا
أ.د. مصطفى بلمقدم - الجزائر أ.د. صوار يوسف - الجزائر
أ.د. محمد بن بوزيان (عميد كلية) - الجزائر أ.د. عاطف جابر طه عبد الرحيم - مصر
أ.د. عبد السلام بندي عبدالله - الجزائر أ.د. تيتيانا فازيلييفا - أوكرانيا
أ.د. عبد الرزاق بن حبيب - الجزائر أ.د. سالي والاس - و.م.أ.
أ.د. أحمد بوسهمين - الجزائر أ.د. رشيد يوسف - الجزائر
أ.د. جون ج. بيرقوين - المملكة المتحدة أ.د. فاطمة الزهراء زرواط - الجزائر
أ.د. باسكال كترين - فرنسا د. بوسالم أبوبكر - الجزائر
أ.د. عبد القادر جفلاط - فرنسا د. رياض عيشوش - الجزائر
أ.د. عطية أحمد منصور الجيار - مصر د. طارق توفيق يوسف عبدالله - العراق
أ.د. بلحاج فراحي - الجزائر د. أنتوني راج آرول إيديسون - الهند
أ.د. غادا ج. محمد - كندا د. محمد بن دليم القحطاني - السعودية
أ.د. سعدية قصاب - الجزائر د. أحسين عثمان - الجزائر
أ.د. محمد العيد - الجزائر د. بشير بكار - الجزائر
أ.د. سيرفين ليلوان - فرنسا د. أمحمد بلقاسم - الجزائر
أ.د. أسان لوباز - فاريلا - إسبانيا د. إسماعيل بن قانة - الجزائر
أ.د. موريسيو مارتينيلي سيلفا لوبيري - البرازيل د. الحاج بن زيدان - الجزائر
أ.د. بول مارتان - فرنسا د. روسلان فيوكتيستوفيش بروخانسكيي - أوكرانيا

أعضاء اللجنة العلمية (تابع) :

- | | |
|--|--------------------------------------|
| د. عبد النور محمد - الجزائر | د. إلياس شاهد - الجزائر |
| د. ليلي مطالي - الجزائر | د. بلال شيخي - الجزائر |
| د. محمد محمود محمد عيسى - الجزائر | د. كرايج دافورين - سلوفينيا |
| د. ناتالي نيفيجانس - فرنسا | د. كانار دينسار - فرنسا |
| د. جوديث نيكوقوسيان - فرنسا | د. بلقاسم دواح - الجزائر |
| د. محمد إبراهيم نور - الصومال | د. رزق سعد الله بخيت الجابري - اليمن |
| د. مارسيا بينهرو - أستراليا | د. مصطفى محمد النشري - مصر |
| د. أمال رحمان - الجزائر | د. محمد التليلي حامدي - تونس |
| د. عيسى رايس أحمد - ماليزيا | د. علاء الدين التجاني حمد - السودان |
| د. دونالد ريسال - و.م.أ. | د. أبو القاسم حمدي - الجزائر |
| د. عبد المجيد سعدي - فرنسا | د. عبدالله حمود سراج - السعودية |
| د. مليكة صديقي - الجزائر | د. بغداد كرنالي - الجزائر |
| د. أحمد سلامي - الجزائر | د. كريستينا كوترا - المملكة المتحدة |
| د. مصطفى طويطي - الجزائر | د. مارقاريتا كيفالاي - اليونان |
| د. ماريا إيلينا لاباتيدا توفار - المكسيك | د. جمال لعمارة - السعودية |
| د. إليزابيث ف. فيرا - البرتغال | د. ساين ليسان - فرنسا |
| | د. ناتاليا لوفينوفا - فرنسا |

مجلة الاستراتيجية والتنمية
مجلة علمية دولية محكمة متخصصة في الميدان الاقتصادي



مقاييس النشر

تصدر مجلة " الاستراتيجية والتنمية " عن كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير — جامعة عبد الحميد بن باديس — مستغانم. يتعلق الأمر بمجلة علمية دولية محكمة تهتم بالميدان الاقتصادي. تفتح فضاء لجميع أصحاب القدرات العلمية في الجزائر وخارجها بالمساهمة بأحد المواضيع المتعلقة بالاقتصاد ومستجداته، لا سيما في الجزائر، في الدول العربية وعلى المستوى الدولي.

تخضع البحوث العلمية التي ترد إلى المجلة لشروط نشر يتعين على الباحثين الالتزام بها، وهي كآآي:

- كتابة اللقب والاسم والعنوان مرفق برقم الهاتف والبريد الإلكتروني على ورقة مستقلة عن البحث؛
- أن يرسل البحث في صيغة ملف "Word" على الرابط الإلكتروني للمجلة في المنصة الوزارية:

<http://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/276>

- لا تقبل إلا البحوث التي لم يسبق نشرها؛
- أن يشمل البحث على ملخصين لا يتجاوز كل منهما نصف صفحة أحدهما باللغة العربية والآخر بإحدى اللغتين الأجنبية (الفرنسية أو الإنجليزية). كما يتضمن الملخص الهدف من البحث والنتائج المتوصل إليها؛

- ألا يتجاوز البحث 20 صفحة وألا يقل عن 15 صفحة إتباعا للمقاييس التالية:

- البحث المنجز باللغة العربية محررا بخط (Traditional Arabic) حجم 15 بالنسبة للنص وحجم 13 بالنسبة للأرقام في العرض؛
- البحث المنجز باللغة الأجنبية مكتوبا بالوارد وبخط (T. New Roman) بحجم 13؛
- الهوامش بالسنتمتر: علوي/ سفلي: 1,5، يمين/ يسار: 1,5 ؛ بين الأسطر: 1,5 ؛
- حجم الورقة: عرض: 17 / طول: 24.

- يجب احترام المقاييس الأكاديمية والشروط الشكلية في إعداد المقالة، ويراعى في ذلك خاصة:
 - مقدمة البحث: تحديد أهداف البحث ومنهجيته؛
 - كتابة قائمة الموامش بصفة أوتوماتيكية في نهاية المقال قبل قائمة المراجع؛
 - ترقيم الأشكال والجداول والرسومات ترقيما متسلسلا ولكل على حدة؛
 - أن ينتهي البحث بخاتمة تتضمن النتائج، مع إدراج قائمة المراجع في آخر البحث مرتبة حسب الحروف الأبجدية؛
 - إذا كان المرجع كتابا يدون الاسم الكامل للمؤلف(ة)، عنوان الكتاب بخط مغاير (مكان النشر: الناشر، سنة النشر)، الصفحة.
- يجب أن يتضمن البحث دراسة قياسية حديثة؛
- تخضع البحوث للتحكيم من طرف هيئة علمية لقبول أو رفض نشرها أو القيام ببعض التعديلات اللازمة؛
- تحتفظ المجلة بكافة حقوق النشر، وإعادة نشر موضوع الباحث يتطلب موافقة كتابية من المجلة؛
- المقالات التي يتم نشرها في المجلة، تعرض على مستوى موقع المجلة وهي قابلة للتحميل؛
- لا يمكن نشر مقال ثاني إلا بمضي ثلاث سنوات بعد نشر الأول؛
- يمكن أن يكون عدد المشاركين في المقال الواحد ثلاثة باحثين، في حالة أن يكون للمشارك الثالث في البحث، صفة مدير مساعد للأطروحة؛
- المفاهيم والآراء المعبر عنها في المقالات لا تلزم إلا أصحابها.

المواصفات والاشتراطات: مجلة الاستراتيجية والتنمية، كلية العلوم الاقتصادية جامعة مستغانم- 27000 ، الجزائر

الفاكس: 00213 45 421150 / البريد الإلكتروني: strg.dev@gmail.com

الموقع الإلكتروني باللغة الإنجليزية: <http://rsd.univ-mosta.dz>

الموقع الإلكتروني باللغة الفرنسية: <http://rsdf.univ-mosta.dz>

الرابط على المنصة الالكترونية الوزارية:

<http://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/276>

الصفحة	اسم ولقب الباحث (ان)	عنوان المقال
08	د. محمد أحمد الجيزاوي (السعودية)	دور الاستراتيجية في إدارة الأزمات في قطاع البناء والتشييد، دراسة ميدانية على قطاع البناء والتشييد السعودي
29	كبيرى فتيحة (جامعة تلمسان) د. سمحي أحمد (جامعة تلمسان)	تقييم مستوى الخدمات البنكية الإلكترونية في الجزائر، مدخل تحليل رضا الزبون
55	د. بنينة صابرينة (جامعة تيارت) د. بلجباللي فتيحة (جامعة تيارت)	تشخيص إمكانيات التخطيط للتنمية الاقتصادية المحلية بولاية تيارت وفق أسلوب التحليل بالمركبات الأساسية ACP من منظور الاقتصاد المكاني
78	د. يوسفى كريمة (جامعة تلمسان) أ.د. بن بوزيان محمد (جامعة تلمسان)	بنك الجزائر وقاعدة تايلور - دراسة قياسية -
96	د. بوجنان خالدية (جامعة تيارت) د. عدالة العجال (جامعة مستغانم)	محاولة تطبيق Six Sigma في تقييم جودة الخدمات البنكية، دراسة ميدانية لعينة من البنوك الجزائرية
117	قادري محمد (جامعة تلمسان) د. حدوش شروق (جامعة تلمسان)	الآثار الاقتصادية الكلية لصدمة سعر النفط، دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1985-2015 باستخدام نموذج SVAR
136	مكي عمارية (جامعة مستغانم) د. عتو الشارف (جامعة مستغانم)	دراسة قياسية لأثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970-2015) باستخدام طريقة التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ
161	نمدليل وحيد (جامعة المسيلة) أ.د. خبابة عبد الله (جامعة المسيلة)	واقع التنمية الاقتصادية في العالم العربي بعد انخفاض أسعار البترول سنة (2015)، دراسة حالة: الجزائر، مصر وتونس

مجلة الاستراتيجية والتنمية
العدد الرابع عشر - جانفي 2018
الفهرس (تابع)

الصفحة	اسم ولقب الباحث (ان)	عنوان المقال
184	حيمور مصطفى (جامعة مستغانم) د. محمد عيسى محمد محمود (ج. مستغانم)	دراسة تحليلية وقياسية لمعدلات البطالة في دول المغرب العربي في الفترة 2003 - 2015
204	د. ترقو محمد (جامعة الشلف) د. بن مريم محمد (جامعة الشلف)	أثر المساعدات الإنمائية الرسمية على النمو الاقتصادي في الدول النامية باستخدام نماذج معطيات PANEL
224	مجدي نويري (جامعة بسكرة)	إدارة المعرفة بين الواقع والمتطلبات في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، دراسة ميدانية على مستوى عينة من المؤسسات الاقتصادية
244	د. راضية عطوي (جامعة سطيف 1)	إدارة الجودة الشاملة كمدخل للإدارة الإستراتيجية للتكاليف، دراسة إمكانية تطبيقها في عينة من المؤسسات الجزائرية الصناعية الكبرى
265	فيصل قميحة (جامعة جيجل)	أثر ابتكار وتطوير المنتجات الجديدة في زيادة الحصة السوقية للمؤسسة، دراسة حالة مؤسسة الحظنة لإنتاج الحليب ومشتقاته بالمسيلة
287	عمران بن عيسى (جامعة بشار)	دراسة قياسية حول تأثير التضخم على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة 1970-2016 باستخدام نماذج أشعة الانحدار الذاتي
308	كلثوم عبدالقادر حياوي (العراق)	قياس وتحليل العلاقة السببية بين كمية النقود والناتج المحلي الإجمالي للعراق، حالة دراسية للفترة (1990-2015)
330	د. خرخاش نادية (جامعة سطيف)	بناء نظام وطني للابتكار لتنمية الاقتصاد الجزائري
351	طرفة محمد (جامعة الجزائر 3) أ.د. يوسف بومدين (جامعة الجزائر 3)	إدارة المعرفة كمقاربة فكرية في تطوير الإبداع الإداري، دراسة حالة: مؤسسة اتصالات الجزائر بولاية عين الدفلى
374	د. علي بن الضب (م. ج. عين تموشنت)	تكلفة حقوق الملكية لشركات التأمين المدرجة بالبورصة السعودية اقتراح نموذج قياسي باستخدام نماذج CAPM-GARCH

دور الإستراتيجية في إدارة الأزمات في قطاع البناء والتشييد، دراسة ميدانية على قطاع البناء والتشييد السعودي

د. محمد أحمد الجيزاوي

أستاذ مساعد بكلية إدارة الأعمال، جامعة الملك فيصل،

المملكة العربية السعودية

بريد إلكتروني: mgezawi@yahoo.com

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف دور الإستراتيجية التي تتبناها المكاتب والشركات في قطاع البناء والتشييد السعودي في إدارة أزماتها ومدى تحقيق النجاح في تجاوزها بدون خسائر أو تقليلها إلى حدها الأدنى، وهل هناك علاقة بين عدد الأزمات التي واجهت المكاتب الشركات وكذلك تقييمهم لنجاحهم في تجاوز الأزمات وبين تبني استراتيجية معينة في إدارة الأزمات.

وقد أظهرت الدراسة أن دور الإستراتيجية في إدارة الأزمات دور محايد وأنه لا يوجد ارتباط بين عدد الأزمات التي واجهت المكاتب والشركات وكذلك مدى تقييمهم لنجاحهم في تجاوزها وبين نوع الإستراتيجية التي تستخدمها، وأن الاستراتيجيات الأكثر استخداماً هي استراتيجية إجهاض الأزمة وتجزئتها في قطاع البناء والتشييد السعودي.

كلمات مفتاحية: إدارة الأزمات، استراتيجيات إدارة الأزمات، السلوك التنظيمي.

Abstract:

This study aims to explore the role of strategy adopted by offices and companies in Saudi construction sector in managing their crises and how to succeed in overcoming them without loss or minimizing them. Is there a relationship between the number of crises experienced by the companies and offices and their assessment of their success in overcoming crises and the adoption of a strategy in crisis management.

The study showed that the role of strategy in crisis management is neutral and that there is no correlation between number of crises experienced by offices and companies, the extent of their evaluation of their success in overcoming them and type of strategy they use, as well as the strategies most used are strategies of aborting the crisis and Fragmentation it into Saudi construction sector.

Keywords: crisis management, crisis management strategies, organizational behavior.

مقدمة:

تعتبر الأزمات في عالم المال والأعمال أمراً عادياً ومألوفاً، إلا أن قوة الأزمة وشدة تأثيرها وتعدد أثارها على واقع الشركة ومستقبلها هو الذي يعطي الأزمات الخصوصية التي تجعل منها في الكثير من الأحيان أحداثاً غير عادية، يتطلب للتعامل معها آليات وسياسات وإجراءات تتناسب معها، وغالباً ما تقرر حكمة الشركات في التعامل معها مصيرها في تحقيق واقع مريح ومستقبل تنافسي واعد.

تختلف الشركات في الاستراتيجيات التي يتحدد بموجبها الوسائل والطرق التي تتبناها في إدارة الأزمات، حيث تتبنى بعض الشركات استراتيجيات متشددة التي يغلب عليها نبرة التحدي والتصعيد، وتتبنى البعض استراتيجيات لوقف نمو الأزمة حتى ولو كان مكلفاً أو يعرضها لضرر، والبعض يتبنى استراتيجيات لتجزئة الأزمة من خلال تفتيتها وتقديم حلول جزئية لها، والبعض يتبنى استراتيجيات لإجهاض الأزمة في مهدها ولا تسمح بظهورها سواء بالإجراءات الاحترازية أو السيناريوهات المسبقة، أو تبني استراتيجيات للهروب الى الأمام بالأزمة وعدم التراجع، أو تبني استراتيجيات لتغيير مسار الأزمة بتحويلها وتبني سياسات لتغيير مسار ثقلها.

أ. مشكلة الدراسة:

تعتبر الأزمات في قطاع البناء والتشييد أمراً عادياً لما يحتويه القطاع من تعقد تفصيلاته وتعدد الأفراد ذوي العلاقة، إلا أن إدارة الأزمات والنجاح في تخطيطها تتوقف على العديد من العوامل، منها القدرة المالية، ونوع القيادة، والاستراتيجيات المتبعة وغيرها الكثير، وتكمن المشكلة في السؤال الرئيسي التالي:

هل هناك دور للإستراتيجية التي تتبناها الإدارة في المكاتب والشركات

في قطاع البناء والتشييد في إدارة أزماتها؟

ومن خلال هذا السؤال يمكن صياغة الأسئلة الفرعية التالية:

- هل هناك علاقة بين نوع الإستراتيجية المتبعة والنجاح في تخطي الأزمات في قطاع البناء والتشييد؟
- هل هناك علاقة بين عدد الأزمات التي مرت بالإدارة وتبني استراتيجية معينة لإدارة الأزمات؟
- هل تقييم الإدارة لنجاحها في إدارة الأزمات يؤثر على تبني استراتيجية معينة لإدارة الأزمات؟

ب. أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها من ندرة الدراسات العربية والأجنبية التي درست إدارة الأزمات في قطاع البناء والتشييد على حد علم الباحث وبالتحديد دور الاستراتيجيات المستخدمة من قبل المكاتب والشركات العاملة في القطاع والتي تمثل محوراً هاماً في أعمالهم، بل وركيزة من الركائز التي ينفق فيها المدراء ورؤساء الأعمال جل وقتهم وجهدهم، وربما تتسبب في رفع التكاليف التشغيلية والتي تؤثر بدورها على حجم الإنجاز وتأخير تسليم المشاريع ومن ثم التباطؤ في نمو القطاع.

وتزيد من أهمية الدراسة الطبيعة الخاصة لقطاع البناء والتشييد، والمواصفات التي تميزه، فهو أول القطاعات التي يظهر عليه أثار الركود الاقتصادي، وأولها تفاعلاً كذلك مع حالات الرواج الاقتصادي، وضح الأموال فيه يسحب الكثير من الأنشطة والصناعات للحركة معه، لذلك فإن الأزمات فيه بالغة الأثر ليست عليه فقط بل على كل الأنشطة التجارية والصناعية المرتبطة به، بل وعلى حالة الموارد البشرية في الدولة حيث أنه قطاعاً يتصف بالكثافة البشرية، والقدرة على حل مشكلات هذا القطاع وتجنب الأزمات فيه يدعم الاقتصاد بشكل مباشر بدعم حركته الإنتاجية، وغير مباشر بدعمه لكل الأنشطة المرتبطة به.

ت. أهداف الدراسة:

تعمل هذه الدراسة على تحقيق الأهداف التالية:

- دراسة دور الإستراتيجية التي تتبناها المكاتب والشركات في إدارة أزماتها في قطاع البناء والتشييد؛

- دراسة العلاقة بين نوع الإستراتيجية التي تتبناها المكاتب والشركات في إدارة أزماتها ومدى نجاحها في التغلب عليها في قطاع البناء والتشييد؛
 - دراسة مدى وجود ارتباط بين عدد الأزمات التي مرت بإدارة المكاتب والشركات ونوع الإستراتيجية التي تتبناها في إدارة أزماتها؛
 - دراسة مدى وجود ارتباط بين تقييم المكاتب والشركات لنجاحها في إدارة الأزمات ونوع الإستراتيجية التي تتبناها في إدارة أزماتها.
- ث. فروض الدراسة:

تنطلق الدراسة في فروضها من الاستراتيجيات المتبعة والأكثر شهرة في إدارة الأزمات وهي الاستراتيجيات (المتشددة)، والتي تستهدف وقف نمو الأزمة، وتلك التي تستهدف تجزئتها، أو إجهادها، أو تهدف الى الهروب إلى الأمام بالأزمة، أو تستهدف تغيير مسار الأزمة)، ويمكن صياغتها كالتالي:

الفرض الأول: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإستراتيجية وإدارة الأزمات في مكاتب وشركات قطاع البناء والتشييد؛

الفرض الثاني: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نوع الإستراتيجية المستخدمة في إدارة الأزمات ومدى نجاحها في التغلب عليها في مكاتب وشركات قطاع البناء والتشييد؛

الفرض الثالث: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد الأزمات التي واجهت المكاتب والشركات في قطاع البناء والتشييد ونوع الإستراتيجية التي تتبناها في إدارة أزماتها؛

الفرض الرابع: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقييم مكاتب وشركات قطاع البناء والتشييد لنجاحها في إدارة الأزمات ونوع الإستراتيجية التي تتبناها في إدارة أزماتها.

ج. منهجية الدراسة: تنطلق منهجية الدراسة من محورين:

المحور الأول: دراسة الجوانب النظرية للاستراتيجيات المتبعة في إدارة الأزمات من حيث الشكل والمضمون والأثر التي تحدثه؛

المحور الثاني: استخدام المنهج الوصفي التحليلي في دراسة عينة من الشركات والمكاتب الاستشارية والتنفيذية العاملة في قطاع البناء والتشييد في المملكة العربية السعودية من خلال استبيان تم تصميمه خصيصاً لتحقيق أهداف البحث لجمع البيانات التي تصف الحالة التي عليها قطاع البناء والتشييد السعودي في النقطة محل الدراسة، واستخدام مقياس ليكرت الخماسي في بنائها، ومن ثم تحليلها باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS ثم استخلاص النتائج والتوصيات.

ح. دراسات سابقة:

ومن خلال مراجعة الدراسات الأجنبية والعربية التي تقدم خبرات وتجارب متنوعة يمكن الاستفادة من نتائجها في تطوير مخرجات هذه الدراسة.

■ دراسة (Appelbaum, Keller, Alvarez and Be'dard (2012):¹

هدفت الدراسة إلى بحث الأزمات التنظيمية وإدارة التغيير التنظيمي المنظمات في إدارة التغيير التنظيمي من أجل الوصول إلى دليل إرشادي يمكن من خلاله منع الأزمات، وإدارتها من خلال تسليط الضوء على الإجراءات الحاسمة التي يتعين اتخاذها خلال كل مرحلة من مراحل الأزمة التنظيمية. وتوصلت الدراسة إلى أن المنظمات التي لديها أساليب للكشف المبكر عن الأزمات ترصد استراتيجيات أكثر فاعلية في مواجهة الأزمات، وتزداد قدرتها على الاستمرار والبقاء على قيد الحياة؛ وأكدت الدراسة من المقارنة بين شركتي ليمان براذرز وبولسون وشركاه أن الشركة لا تتجاوز أزماتها فقط بل يمكن تحويل الأزمة إلى فرصة استراتيجية تحقق منه المنافع في واقعها ومستقبلها.

¹ Appelbaum S., Keller S., Alvarez H. & Bedard C. "organizational crisis: Lesson from Lehman Brothers and Paulson & company," International journal of commerce, Vol. 22, No. 4, 2012, pp.286-305.

■ دراسة (2013) Ki and Brown: ²

ناقشت الدراسة الآثار الناتجة عن الاستراتيجيات التي تتبناها المنظمة عند حدوث الأزمات على جودة علاقاتها بالغير من خلال محاولة الإجابة على تساؤلين الأول: ما هي الاستراتيجيات التي تتبناها المنظمة في أزماتها والتي تقلل بشكل فعال مسؤوليتها عن حدوث الأزمة، والثاني: ما هي الاستراتيجيات الأكثر فعالية في الأزمات التي تحافظ على علاقات نوعية جيدة بين المنظمة والغير. وكان من أبرز النتائج أن كل الاستراتيجيات التي تم رصدها لمواجهة الأزمات لم تكن مفيدة في الحد من اللوم الموجه للجامعتين الباحثين؛ وأن وجود الأزمة يؤثر سلباً على جودة العلاقة بين الجامعة وجمهورها بالرغم من عدم تأثرهم بنوعية الإستراتيجية المستخدمة في معالجة الأزمة؛ وأن الاستراتيجيات المستخدمة تؤثر على جودة العلاقة المتمثلة في (الرضا والثقة والالتزام) ولكن لم تتوصل إلى دليل يبين أي الاستراتيجيات المستخدمة في معالجة الأزمات أكبر أثراً على جودة العلاقة.

■ دراسة سعيداني: (2013): ³

هدفت الدراسة إلى التعرف الإجراءات الإستراتيجية والمتطلبات الأساسية اللازم توفرها لدى المؤسسات الحكومية ومسؤولي العلاقات العامة بما حتى يكونوا على استعداد لمواجهة الأزمات المتوقعة في المستقبل، كذلك التعرف على الإجراءات التي تشتمل على أدوار مسؤولي العلاقات العامة في مراحل التخطيط الإستراتيجي لإدارة الأزمات وفق المراحل الزمنية الثلاث (قبل - أثناء - بعد) وقوع الأزمة. اعتمدت الدراسة على حالة اصطدام الطريق السيار البالغ طوله 1300 كم والذي يربط بين حدودي المغربي وتونس والحظيرة الوطنية القالة بالجزائر وما يحدثه من آثار بيئية على وضع الحظيرة النادر.

² Eyun-Jung Ki & Kenon A. Brown, "The effects of crisis response strategies on relationship quality outcomes," Journal of business communication, Vol. 50, No. 4, 2013, pp. 403-420.

³ سلامي اسعيداني، استراتيجيات العلاقات العامة في إدارة الأزمات: دراسة حالة اصطدام الطريق السيار بالحظيرة الوطنية، مجلة الحكمة، عدد 23، 2013، ص. 254-278.

وخلصت الدراسة إلى أن العلاقات العامة مطبقة وظيفياً وميدانياً ومهملة إدارياً ومؤسسياً، وكان من أبرز توصياتها ضرورة إعطاء العلاقات العامة مكانة خاصة في المؤسسات العمومية كأن تكون قسم أو إدارة، وأوصت كذلك بضرورة تحديث وسائل تكنولوجيا الاتصال والإعلام، والإتاحة لممارسي العلاقات العامة المشاركة في التخطيط الاستراتيجي بمؤسسات الأشغال العمومية بما يضمن المشاركة في صناعة القرار.

■ دراسة يونس (2013):⁴

هدفت الدراسة إلى استكشاف أثر بعض عناصر التطوير التنظيمي (التدريب-فرق العمل-الاتصالات) ومناقشة دورها في استعداد المنظمة للتعامل مع الأزمات ومواجهتها، انطلاقاً من التعامل مع العنصر البشري ليس فقط كأحد مسببات الأزمة بل باعتباره أحد المرتكزات الأساسية في التعامل الناجح مع الأزمات والقادر على معالجة نتائجها.

وانتهت الدراسة إلى أن عناصر التطوير التنظيمي تؤثر تأثيراً جوهرياً على التعلم من الأزمات السابقة، وأن التدريب يؤثر تأثيراً طردياً على التعلم من الأزمات السابقة، وأن فرق العمل والاتصالات تؤثر تأثيراً معنوياً كذلك على التعلم من الأزمات السابقة. وكان من أبرز التوصيات للدراسة ضرورة إنشاء إدارة مستقلة ومتخصصة لإدارة الأزمات، وتكوين فرق عمل فعالة لمواجهتها

■ دراسة (Mazzei and Ravazzani 2015)⁵

سعت الدراسة إلى فهم دور الاتصال الداخلي في الشركات الإيطالية لحماية السمعة والثقة في علاقتها مع موظفيها من خلال الإجابة على تساؤلين، الأول: ما هي استراتيجيات الاتصال الداخلي التي

⁴ يونس، محمد السيد، دور عناصر التطوير التنظيمي في استعداد المنظمة للأزمات ومواجهتها بالتطبيق على أحد مصانع الاسمنت في مصر، المؤتمر السعودي الدولي الأول لإدارة الأزمات والكوارث، 2013، جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية.

⁵ Mazzei A., & Ravazzani S. "Internal crisis communication strategies to protect trust relationships: A study of Italian companies," International journal of business communication, Vol. 52, No. 3, 2015, pp. 319-337.

اعتمدتها الشركات الإيطالية في مواجهة الأزمة المالية العالمية 2008م، والثاني: ما هي خصائص هذه الاستراتيجيات وتحديدًا الوثائق المستخدمة ولغة الاتصال ونبرات الصوت أثناء الأزمة، والأنشطة الداخلية التي يقوم بها مديرو الاتصال والصعوبات والأخطاء التي ترتكب أثناء الأزمات.

انتهت الدراسة إلى نتائج أهمها عدم نضج ثقافة الاتصال الداخلي في الشركات الإيطالية حيث وجدت أن 31% منها لا يستخدمون استراتيجيات للاتصال الداخلي و29.3% يتهربون منها وبالتالي فإن نسبة كبيرة من الشركات قللت من قيمة الاتصال الداخلي خلال الأزمة بالرغم من قبولهم بتحمل مسؤولية عالية في مواجهتها. كما أشارت كذلك إلى أن وثائق الاتصال المستخدمة ولغته أثناء الأزمة غير متوافقة مع الاتصال الداخلي الفعال في الشركات الإيطالية.

■ دراسة (2015) Parnell⁶:

تناول الدراسة إشكالية العلاقة بين الأزمات التنظيمية والاستراتيجيات التنافسية التي تتبعها المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في كل من بيرو والمكسيك والولايات المتحدة الأمريكية متضمنة ما تحتويه البلدان الثلاثة من اختلافات في التوجهات الإستراتيجية بين الدول النامي والدول المتقدمة اقتصادياً. وتوصلت الدراسة إلى أن التوجه الاستراتيجي في الأزمات في بيرو لا يتشابه مع النمط الموجود في المكسيك والولايات المتحدة الأمريكية، كما أظهرت أن مستويات القلق للأزمات أعلى بكثير في بيرو والمكسيك عنه في الولايات المتحدة الأمريكية في 12 أزمة من الأزمات الحادي والعشرون التي حددتها الدراسة، وأن مستويات القلق من الأزمات تزداد في البيرو والمكسيك كلما ارتفع المستوى التنظيمي للمدراء. كذلك أظهرت الدراسة أهمية كبيرة للعلاقة بين الإستراتيجية التنافسية المتبعة والأزمات التي تحدث

⁶ John A. Parnell, "crisis management and strategic orientation in small and medium-sized enterprises (SMEs) in Peru, Mexico and the united states," Journal of contingencies and crisis management, Vol. 23, No. 4, December 2015, pp. 221-234.

■ دراسة (2017) Kurschus, Sarapovas and Pilinkiene⁷:

تناقش الدراسة مفهوم إدارة الأزمات التي تقابلها الشركات المتوسطة والصغيرة الحجم التي تنتج عن محدودية مواردها وتأثرها البالغ بالعوامل الخارجية ومحدودية قدراتها في الحفاظ على نفسها على قيد الحياة عند حدوث الركود الاقتصادي، وتحاول الوصول إلى العوامل المالية والنوعية بتفصيلاتها المتعددة الأكثر تأثيراً في صناعة الأزمات. وانتهت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: ضرورة اهتمام الشركات المتوسطة وصغيرة الحجم في استراتيجياتها بالمعايير الكمية والمعايير النوعية معاً والتي تؤثر على أدائها في حل أزماتها؛ وأن المؤشرات النوعية مثل جودة الإدارة المهنية والموظفين وإدارة الشؤون المالية والوضع التنافسي وغيرها يكون لها تأثيراً أكبر على قدرة الشركات في مواجهة أزماتها؛ وأن التركيز على المؤشرات الكمية فقط يؤدي إلى أخطاء في قراءة وتفسير الأزمات المحتملة. ويحمل الجدول رقم (01) حوصلة لأبرز النتائج.

جدول رقم (01): ملخص نتائج الدراسات السابقة

الدراسة	أبرز النتائج التي تم الاستفادة منها
دراسة Appelbaum, Keller, Alvarez and Be'dard (2011)	المنظمات التي لديها أساليب للكشف المبكر عن الأزمات ترصد استراتيجيات أكثر فاعلية في مواجهة الأزمات، وتزداد قدرتها على الاستمرار والبقاء على قيد الحياة.
دراسة Ki and Brown (2013)	الاستراتيجيات التي تواجه الأزمات تؤثر على جودة العلاقة المتمثلة في (الرضا والثقة والالتزام) مع عملائها.
دراسة سعيداني (2013)	ضرورة الإتاحة لممارسي العلاقات العامة المشاركة في التخطيط الاستراتيجي بمؤسسات الأشغال العمومية بما يضمن المشاركة في صناعة القرار لتجنب الأزمات.

⁷ Kuschus R, Sarapova T. & Pilinkiene V. "The concept of crisis management by intervention model for SMEs," Engineering economics, Vol. 28, No. 2, 2017, pp.170-179.

4	دراسة يونس (2013)	أن عناصر التطوير التنظيمي (التدريب وفرق العمل والاتصالات) تؤثر تأثيراً جوهرياً على التعلم من الأزمات السابقة.
5	دراسة Mazzei and Ravazzani (2015)	فهم دور استراتيجيات الاتصال الداخلي في الشركات لحماية السمعة والثقة في علاقتها مع موظفيها عند وقوع الأزمة.
6	دراسة Parnell (2015)	أن هناك أهمية كبيرة للعلاقة بين الإستراتيجية التنافسية المتبعة والأزمات بالشركات.
7	دراسة Kurschus, Sarapovas and Pilinkiene(2017)	ضرورة اهتمام الشركات المتوسطة وصغيرة الحجم في استراتيجياتها بالمعايير الكمية والمعايير النوعية معاً والتي تؤثر على أدائها في حل أزماتها.

المصدر: من إعداد الباحث

1. قطاع البناء والتشييد وإدارة الأزمات واستراتيجياتها:

1.1. قطاع البناء والتشييد:

يعرف قطاع البناء والتشييد بأنه مجموعة من الأنشطة المتعلقة بالتخطيط والتصميم والتنفيذ للمشروعات الإنشائية لمختلف القطاعات الاجتماعية والاقتصادية في الدول مثل: المباني العامة بكافة أنواعها والمصانع والمؤسسات الصناعية، والمباني الإدارية والمشافي والمنشآت الصحية والتجارية والخاصة والرياضية والسياحية وما في حكمها، وكذلك مباني القطاع الخاص والبنى التحتية مثل الطرق والجسور والأنفاق وشبكات الصرف الصحي والمياه والخزانات ومحطات التقنية والتلية ومعالجة والضخ وما شابهها، والسدود والمنشآت المائية ومنشآت توليد وتوزيع الطاقة الكهربائية والسكك الحديدية والمطارات وكل.⁸

من تعريفه يتضح أن قطاع البناء والتشييد متعدد الأنشطة، شديد التعقيد لكثرة تفاصيله ومتطلباته، يرتبط بالعديد من مناشط الحياة، رواجه وكساده له شديد الأثر على الاقتصاد ككل، بل هو بمثابة الترمومتر الذي يقاس به حركة الاقتصاد نحو الراج أو الكساد، لذلك فإن الأزمات في قطاع البناء والتشييد أثرها متعدي، حيث أنها لا تؤثر فقط في البناء والتشييد وإنما يبلغ أثرها كل قطاعات الاقتصاد.

⁸ <http://www.hcsr.gov.sy/>

2.1. إدارة الأزمات واستراتيجياتها

تعرف الأدبيات الإدارية إدارة الأزمات بأنها عبارة عن فعل يهدف إلى توقف أو انقطاع نشاط م الأنشطة أو زعزعة استقرار وضع من الأوضاع بهدف إحداث تغيير في هذا النشاط لصالح مديره.

وتصنف الأزمات من حيث طبيعتها إلى أزمات بفعل إنسان أو أزمة طبيعية، ومن حيث الهدف إلى الابتزاز أو إرهاب الطرف الآخر، ومن حيث المصدر إلى أزمات لها جذور أو مفتعلة وقتية، ومن حيث العمق إلى أزمة سطحية أو أزمة جوهرية عميقة، ومن حيث التكرار إلى أزمات متكررة أو أزمات فجائية، ومن حيث المدة إلى أزمات قصيرة الأمد أو أزمات طويلة الأجل، ومن حيث القصد إلى أزمات عمدية أو غير عمدية نتيجة الإهمال أو قضاء وقدر، ومن حيث المعالجة إلى أزمات محلية أو إقليمية أو دولية، ومن حيث المظهر إلى أزمات مستترة ضمنية أو أزمات صريحة علنية. وبشكل عام الأزمة تنبأ عن وجود خلل وتوتر في العلاقات، وحاجة إلى اتخاذ قرار، في وقت تقل فيه القدرة على التنبؤ الدقيق بالأحداث القائمة.

وبالرغم من صعوبة الوقوف على مراحل بعض الأزمات لطبيعتها الخاصة، إلى أنه يمكن رصد خمس مراحل رئيسية لتطور الأزمة هي: الأولى: مرحلة ميلاد الأزمة ويدركها متخذ القرار بخبرته ونفاذ بصيرته بإحساسه بأن هناك خطر قريب غير محدد المعالم أو الاتجاه أو الحجم، والثانية: مرحلة النمو والانتعاش وهي تنتج عادة لعدم تدخل متخذ القرار في الوقت المناسب بإيقاف محفزات نموها الذاتية والخارجية، والثالثة: مرحلة النضج وهي مرحلة تصل إليها الأزمة نتيجة حماقة صناع القرار أو جهلهم واعتدادهم برأيهم الأمر الذي يصل بالأزمة أقصى قوتها وعنفها ولا مفر عندها من الصدام الذي لا يخلو بعده من أضرار بالغة إما على صانع القرار نفسه أو المنظمة أو أحد أطراف الأزمة، والرابعة: مرحلة الانحسار والتقلص، والخامسة: مرحلة الاختفاء وتفقد الأزمة فيها قوة الدفع التي أنتجت فتتلاشى أثارها ويقل الاهتمام بها ولا يبقى من أثارها إلا الدروس المستفادة منها.

وتتعدد الاستراتيجيات التي تتعامل مع الأزمات، فمنها ما يصنف على أنها استراتيجيات تقليدية تم استخدامها وتجربتها في العديد من الشركات، ومنها ما يصنف على أنها استراتيجيات حديثة غير تقليدية

وهي تستند إلى تكتيكات وآليات مختلفة للتعامل مع الأزمات. ويتوقف استخدام أي منها على الإمكانات والظروف الموضوعية للأزمة للتعامل معها وقدرات الموارد البشرية للقائمين على مواجهتها.

2. الدراسة الميدانية:

استهدفت الدراسة قطاع البناء والتشييد بالمملكة العربية السعودية ميدانياً والذي يعتبر القطاع الأكبر بين دول الخليج من حيث رأس المال المستثمر وعدد المشاريع منذ عام 2006م حتى الآن.

1.2. مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من المكاتب الاستشارية المعتمدة بالمملكة، والشركات المنوطة بإدارة أعمال التصميمات والإشراف وإدارة المشاريع، وكذلك شركات المقاولات لمشاريع البناء والتشييد. وبحسب تصنيف وزارة الشؤون البلدية والقروية السعودية عام 2016م بلغ عدد مكاتب التصميمات والإشراف وإدارة مشاريع التشييد الهندسية 195 مكتب، وعدد الشركات المقاولات المصنفة في الدرجة الأولى 95 شركة من إجمالي 2461 شركة في الفئات الخمسة المعتمدة لدى الوزارة.

ومن أجل استخلاص العينة وضعت بعض القيود على المكاتب والشركات المستهدفة، ففي المكاتب الاستشارية والفنية والمكاتب التي تدير الإشراف على المشاريع وضع قيد ألا يقل عدد المهندسين في المكتب عن 15 مهندس وفني. وألا يقل الهيكل الفني في شركات المقاولات عن 25 مهندساً وفنياً، فتقلص عدد المكاتب الاستشارية إلى 67 مكتب، ومكاتب إدارة تنفيذ الإشراف إلى 75 مكتب، وتقلص عدد شركات المقاولات إلى 70 شركة. وتم استهداف هذه المكاتب والشركات بالاستبانة المعدة لذلك.

بلغ إجمالي الاستبانات الموزعة 212 استبانة، وزع منها 67 على المكاتب الإستشارية، 75 على المكاتب الاستشارية لإدارة الإشراف على التنفيذ، 62 على شركات المقاولات. وكان متوسط نسبة الرد من العينة 76.4% حيث بلغت نسبة الرد الصحيح في المكاتب الاستشارية 70% وفي المكاتب الاستشارية لإدارة الإشراف على التنفيذ 70.6%، بينما بلغت نسبة الرد في شركات المقاولات 88.5%.

جدول رقم (02): نتائج التعامل مع عينة الدراسة

العينة المستهدفة	المكاتب الاستشارية	المكاتب الاستشارية لإدارة الإشراف على التنفيذ	شركات المقاولات	الإجمالي
حجم العينة	67	75	70	212
الاستثمارات الموزعة	67	75	70	212
الاستثمارات المستردة	47	53	62	162
الاستثمارات المستبعدة	0	0	0	0
نسبة الاسترداد	%70	%70.6	%88.5	%76.4

المصدر: من إعداد الباحث

2.2. أداة الدراسة:

جلس الباحث ثلاث جلسات مع مهندسين ومدراء تنفيذ في مكاتب وشركات عاملة في قطاع المقاولات لاستكشاف الاستراتيجيات المتبعة في إدارة الأزمات التي يمرون فيها وذلك سعياً وراء تقليص عدد الاستراتيجيات الكبير والمستخدم في قطاع البناء والتشييد السعودي، وتم استخلاص ستة استراتيجيات رئيسية هي (المتشدد مع الأزمة، وقف نمو الأزمة، تجزئة الأزمة، إجهاض الأزمة، والهروب إلى الأمام بالأزمة، تغيير مسار الأزمة)

وبناء على أدبيات إدارة الأزمات ونتائج المقابلات الاستكشافية تم تصميم استبانة مكونة من 24 سؤال مقسمة إلى ستة مجموعات تمثل كل أربعة أسئلة مواصفات استراتيجية معينة من الاستراتيجيات الستة المستهدف الاستقصاء عنها. وقد تم اختبار صدق وثبات العينة باستخدام معامل ألفا كورنباخ وكانت النتيجة مرضية حيث بلغت قيمة المعامل 0.718.

3.2. تحليل النتائج:

1.3.2. وصف السمات الشخصية لمفردات العينة:

كان من أول الاستنتاجات التي أدركتها الدراسة هو أن قطاع البناء والتشييد السعودي هو قطاع ذكوري من الدرجة الأولى حيث أنه من بين 162 استمارة مستردة لم يكن من بينها إلا امرأة واحدة،

وبالتالي جميع الإجابات التي سيتم تحليلها تقريباً هي إجابات لرجال. كما تظهر الإجابات أن 44.5% من العينة يعملون في الاستشارات، و 50% في المقاولات و 5.5% مقاولي باطن وتوريدات. كما كانت العينة مفعمة بالخبرات الكبيرة حيث بلغت نسبة من لديهم خبرة 15 عام فأكثر 56.7% ومن لديهم 10 أعوام فأكثر 24.4% وبلغت نسبة من لديهم خمس أعوام فقط 16.5% و 1.2% أجابتهما غير محددة. أما عدد الأزمات التي تصدى لها أفراد العينة فتشير النتائج إلى أن 44.5% من أفراد العينة يتصدون لعدد أزمات من 1 إلى 5 سنوياً، بينما 25% يتصدون لعدد أزمات من 6 إلى 10 أزمات سنوياً، بينما 26.2% يتصدون لعدد أزمات أكثر من 10 سنوياً، أما 4.3% لم يجب أصحابها على هذا السؤال. وأخيراً أظهرت نتائج تحليل العينة أن 7.9% من العينة يرون أنهم ناجحون بنسبة 50% في إدارة الأزمات، و 72% من العينة يرون أنهم ناجحون بنسبة 75% في إدارة أزماتهم، و 17.1% يرون أنهم ناجحون بنسبة 100% في إدارة أزماتهم، و 3% لم تكن إجاباتهم مكتملة على هذا السؤال.

2.3.2. نتائج اختبار الفرض الأول:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإستراتيجية وإدارة الأزمات

في شركات قطاع البناء والتشييد.

يشير الجدول رقم (03) إلى أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإستراتيجية وإدارة الأزمات في قطاع البناء والتشييد السعودي حيث بلغ المتوسط الحسابي العام للاستبانة 3.21 وانحراف معياري قدره 1.062 وتشير النتيجة إلى أن دور الإستراتيجية المستخدمة محايداً في إدارة الأزمات في قطاع البناء والتشييد السعودي ولعل يمكن إرجاع ذلك إلى قوة القوانين الضابطة والحاكمة للقطاع ومحدودية قدرات المكاتب والشركات على المناورة مع أصحاب المصلحة سواء ملاك المشاريع أو بين المكاتب والشركات.

جدول رقم (03): الوسط الحسابي والانحراف المعياري لدور الإستراتيجية في إدارة الأزمات

في قطاع البناء والتشييد

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	تؤثر الإستراتيجية في إدارة الأزمات من خلال:		نوع الإستراتيجية
1.010	2.07	1	تتبنى الشركة سياسات تعلوا فيها نبرات التحدي مع الطرف الآخر للأزمة	إستراتيجية متشددة
1.000	2.21	2	قرارات تصعيد المشكلة تبدأها شركتك ولا تكون كرد فعل على الطرف الآخر للأزمة	
1.047	2.39	3	ترغب الشركة في حل مشكلاتها بضرر استباقية حتى ولو كانت عنيفة	
1.242	3.38	4	تبادر الشركة دائماً بالإجراءات التصعيدية عند بلوغ الأزمة حدًا معيناً.	
.848	3.84	5	تتبنى الشركة خيار إيقاف نمو الأزمة كأحد الاختيارات لمواجهة الأزمة	استراتيجية وقف نمو الأزمة
.992	3.52	6	تحرص الشركة على إيقاف نمو الأزمة ولو كان ذلك مكلفاً عليها	
1.166	2.88	7	تبدأ الشركة في مواجهة الأزمة دون النظر إلى جدوى إيقافها من عدمه	
1.150	2.60	8	تبادر الشركة في إيقاف الأزمة حتى ولو كان ذلك سيعرض مصالحها للضرر	
1.029	3.77	9	تحرص الشركة على تفتيت الأزمة منذ بدايتها	استراتيجية تجزئة الأزمة
1.010	3.46	10	تجتهد الشركة في توزيع بنود الأزمة على موظفيها عند حدوث الأزمة	
.966	3.25	11	تحرص الشركة على عدم المفاوضة على الأزمة ككل بل على مفاوضات جزئية	
.901	3.91	12	تبادر الشركة في تقديم حلول جزئية لتشجيع الطرف الآخر على حل الأزمة	
1.119	3.91	13	تحرص الشركة على إنهاء الأزمة في مهدها قبل الظهور	استراتيجية إجهاض الأزمة
.972	3.93	14	تأخذ لشركة من الإجراءات الاحترازية لتجنب الوقوع في الأزمات	
1.099	3.31	15	لدى الشركة سيناريوها جاهزة لإنهاء أي أزمة في مهدها	
1.038	3.22	16	لا تسمح الإدارة العليا بوجود أزمات حتى ولو كانت أزمات عادية	
1.035	3.61	17	تفضل الشركة النظر للإمام وعدم التراجع للخلف عند وقوع الأزمة	استراتيجية الهروب إلى
.980	3.35	18	تتبنى الشركة قرارات تبني على افتراضات مستقبلية	
.988	3.07	19	ترى الشركة أن دفع الأزمة إلى الأمام يحمل في طياته حلولاً للأزمة	

1.148	2.62	ترى الشركة أن التراجع هزيمة حتى ولو كان ذلك يصب في مصلحتها الإستراتيجية	20	الأمام بالأزمة
1.040	2.67	تحرص الشركة نقل الأزمة وهي في مهدها إلى جهات أخرى	21	استراتيجية تغيير مسار الأزمة
.941	3.65	تمتلك الشركة خطط بديلة عند حوث أزمات تختار الشركة من بينها	22	
.860	3.72	لدى الشركة سياسات لتحويل مسارات العمل عند حدوث الأزمات	23	
1.912	2.81	ترى الشركة أن تحويل الأزمة لأطراف أخرى أكثر فائدة مخاطر مواجهتها	24	
1.062	3.21	المتوسط العام		

المصدر: من إعداد الباحث

3.3.2. نتائج اختبار الفرض الثاني:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نوع الإستراتيجية وإدارة الأزمات في شركات قطاع البناء والتشييد التي تنعكس على أداء الشركة.

جدول رقم (04): أثر نوع الإستراتيجية المستخدمة في إدارة الأزمات على النجاح في تجاوزها

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	نوع الإستراتيجية
1.07	2.51	استراتيجية متشددة
1.04	3.21	استراتيجية وقف نمو الأزمة
0.98	3.60	استراتيجية تجزئة الأزمة
1.06	3.59	استراتيجية إجهاض الأزمة
1.04	3.16	استراتيجية الهروب إلى الأمام بالأزمة
1.19	3.21	استراتيجية تغيير مسار الأزمة

المصدر: من إعداد الباحث

يشير الجدول رقم (04) إلى العديد من النتائج أهمها:

- بلغ المتوسط الحسابي للاستراتيجيات المتشددة في قطاع البناء والتشييد السعودي 2.51 وانحراف معياري قدره 1.07 وهو مؤشر على أن هذا النوع من الاستراتيجيات مرفوضة، والأكثر فشلاً في تجاوز الأزمات لدى لكل المكاتب والشركات العاملة بالقطاع.

- أن استراتيجيات وقف نمو الأزمة، والهروب بالأزمة إلى الأمام، وتغيير مسار الأزمة تأثيرها محايد على إدارة الأزمات في قطاع البناء والتشييد السعودي حيث بلغت متوسطاتها 3.21، 3.16، 3.21 وانحراف معياري قدره 1.04، 1.04، 1.19 بالترتيب على التوالي، وهذا يؤشر إلى محدودية أثر هذه الاستراتيجيات على تحقيق نجاحات من خلالها في تجاوز الأزمات.
- أن الاستراتيجيات الأكثر استخداماً والأكثر نجاحاً من وجهة نظر عينة الدراسة في قطاع البناء والتشييد السعودي هي استراتيجيات تجزئة الأزمة واستراتيجيات إجهاض الأزمة حيث بلغ متوسطاهما 3.60 و 3.59 وانحراف معياري قدره 0.98، 1.06 بالترتيب على التوالي.

4.3.2. نتائج اختبار الفرض الثالث:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد الأزمات التي واجهت المكاتب والشركات في قطاع البناء والتشييد ونوع الإستراتيجية التي تتبناها في إدارة أزماتها.

جدول رقم (05): مدى ارتباط نوع الإستراتيجية بعدد الأزمات التي واجهت

مكاتب وشركات قطاع البناء والتشييد السعودي

نوع الإستراتيجية	معامل ارتباط بيرسون	مستوى الدلالة
استراتيجية متشددة	-0.096	0.223
استراتيجية وقف نمو الأزمة	0.112	0.156
استراتيجية تجزئة الأزمة	0.130	0.100
استراتيجية إجهاض الأزمة	-0.026	0.747
استراتيجية الهروب إلى الأمام بالأزمة	0.115	0.143
استراتيجية تغيير مسار الأزمة	-0.148	0.060

المصدر: من إعداد الباحث

أظهرت النتائج في الجدول رقم (05) أنه لا يوجد ارتباط بين نوع الإستراتيجية التي تستخدمها المكاتب والشركات في قطاع البناء والتشييد السعودي وعدد الأزمات التي واجهتها في الأعوام السابقة. وتنسجم هذه النتيجة مع ما توصلت إليه الدراسة في فرضها الأول وهو أن دور الإستراتيجية المستخدمة

محاييداً في إدارة الأزمات، وإن كان تعلم المكاتب والشركات من أزماتها أمراً منطقياً يتسق مع العقل والمنطق إلا أن محدودية قدرة المكاتب والشركات على التأثير في الأزمة هي من أعطتنا هذه النتيجة.

5.3.2. نتائج اختبار الفرض الرابع:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقييم مكاتب وشركات قطاع البناء والتشييد لنجاحها في إدارة الأزمات ونوع الإستراتيجية التي تتبناها في إدارة أزماتها.

تشير النتائج في الجدول رقم (06) أنه لا يوجد ارتباط بين نوع الإستراتيجية المستخدمة في إدارة الأزمات وتقييم مكاتب وشركات قطاع البناء والتشييد السعودي لنجاحها في إدارة الأزمات. وهذه النتيجة كذلك تنسجم مع نتيجة اختبار الفرض الأول والثالث اللذان اثبتا أن دور الإستراتيجية المستخدمة محاييداً في إدارة الأزمات وأن نوع الإستراتيجية لا يرتبط بعدد الأزمات التي واجهتها المكاتب والشركات في القطاع.

جدول رقم (06): مدى ارتباط نوع الإستراتيجية المستخدمة

وتقييم مكاتب وشركات قطاع البناء والتشييد السعودي لنجاحه في إدارة الأزمات

نوع الإستراتيجية	معامل ارتباط بيرسون	مستوى الدلالة
استراتيجية متشددة	0.130	0.099
استراتيجية وقف نمو الأزمة	0.038	0.634
استراتيجية تجزئة الأزمة	0.119	0.132
استراتيجية إجهاض الأزمة	0.052	0.509
استراتيجية الهروب إلى الأمام بالأزمة	0.064	0.416
استراتيجية تغيير مسار الأزمة	0.055	0.448

المصدر: من إعداد الباحث

خاتمة:

يعتبر قطاع البناء والتشييد من أكثر القطاعات تشعباً وأعمقها تعقيداً والأزمات فيه أثرها متعدي، فلا تتوقف في المكان التي ولدت فيه وإنما تؤثر على كل الأنشطة المرتبطة بها، ووضوح القوانين وقوتها تحد

من الأزمات في مهبها، وتوضح الطرق التي ينبغي على المكاتب والشركات أتباعها عند التعامل معها، لذا يجد الباحث لزماً عليه الإشارة إلى أهمية مراجعة القوانين الضابطة لقطاع البناء والتشييد بشكل دوري ومراقبة تنفيذها عن كثب، ففي ذلك دفع كبير لاستقرار القطاع ووقايته من الأزمات.

وتقدم الدراسة للمكاتب الاستشارية بنوعيتها وشركات المقاولات التوصيات التالية:

- تلعب استراتيجيات إدارة الأزمات دوراً محييداً في إدارة أزمات قطاع البناء والتشييد السعودي، وكلما كانت سياسات وإجراءات القطاع الضابطة له واضحة وحاسمة، حدثت من قدرات المكاتب والشركات من المناورة والتي قد تضيق الوقت والجهد والمال عليها؛
- أكثر الاستراتيجيات استخداماً في قطاع البناء والتشييد هي استراتيجيات إجهاض الأزمة واستراتيجيات تجزئة الأزمة، وهي خيارات تتسم بالواقعية والرغبة في الإنجاز وتقديم الحلول، لذلك ينبغي أن يدعم القطاع هذا التوجه لدى المكاتب والشركات باستحداث آليات جديدة للعمل والتي يمكن استنتاجها من الأزمات التي يتم تتبعها في القطاع وبما يكفل الحد من تكرارها في المستقبل؛
- عدم تأثر نوع الإستراتيجية المستخدمة بعدد الأزمات التي واجهتها المكاتب والشركات في قطاع البناء والتشييد، وكذلك عدم تأثرها بتقييمهما لأنفسهما لحالة نجاحهم في إدارة الأزمات، يدعم المكاتب والشركات في إنشاء إدارات للأزمات تهتم بالتعامل مع الأزمات بإيقافها في مهبها، أو التعامل معها بالتجزئة في حالة حدوثها أو تكرارها.

قائمة المراجع العربية:

المراجع باللغة العربية:

1. سرور، محمد، إدارة الأزمات، المشكلات الاقتصادية والمالية والإدارية، عمان، دار البداية للنشر، 2017.
2. جابريه، محمود، أثر إدارة الأزمات بين النظرية والتطبيق، عمان دار يافا للنشر والتوزيع، 2017.
3. اللامي، غسان، إدارة الأزمات الأسس والتطبيقات، عمان، الدار المنهجية للنشر، 2016.

4. علي، عبد الرؤوف أحمد، إدارة المخاطر والأزمات، الإسكندرية، مكتبة الوفاء القانونية، 2016.
 5. يونس، محمد السيد، دور عناصر التطوير التنظيمي في استعداد المنظمة للأزمات ومواجهتها بالتطبيق على أحد مصانع الاسمنت في مصر، المؤتمر السعودي الدولي الأول لإدارة الأزمات والكوارث، 2013، جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية.
 6. سلامي اسعيداني، استراتيجيات العلاقات العامة في إدارة الأزمات: دراسة حالة اصطدام الطريق السيار بالحظيرة الوطنية، مجلة الحكمة، عدد 23، 2013.
 7. منتدى الرياض الاقتصادي، دراسة مشاكل قطاع البناء والتشييد وسبل علاجها بالمملكة العربية السعودية، الرياض، الدورة السادسة، ديسمبر 2013.
- مراجع باللغة الإنجليزية:

1. Kuschus R, Sarapova T. & Pilinkiene V. "The concept of crisis management by intervention model for SMEs," Engineering economics, Vol. 28, No. 2, 2017.
2. John A. Parnell, "crisis management and strategic orientation in small and medium-sized enterprises (SMEs) in Peru, Mexico and the united states," Journal of contingencies and crisis management, Vol. 23, No. 4, December 2015.
3. Mazzei A., & Ravazzani S. "Internal crisis communication strategies to protect trust relationships: A study of Italian companies," International journal of business communication, Vol. 52, No. 3, 2015, PP. 319-337.
4. Eyun-Jung Ki & Kenon A. Brown, "The effects of crisis response strategies on relationship quality outcomes," Journal of business communication, Vol. 50, No. 4, 2013.
5. Appelbaum S., Keller S., Alvarez H. & Bedard C. "organizational crisis: Lesson from Lehman Brothers and Paulson & company," International journal of commerce, Vol. 22, No. 4, 2012.

6. Schiffino, Nathalie, et al., "**Organaization after crisis**", P.I.E Peter Lang S. A, ProQuest Ebook Central, 2015.
7. Svedin, Lina M., "**Organizational cooperation in crisis**", Taylor and Francis. Proquest Ebook central, 2009.
8. Bennett, Simon, "**Innovative thinking in risk, crisis, and disaster management**", Taylor and Francis. Proquest Ebook central, 2012.
9. Peter& Cetro, Strategic Management A focus on process, McGraw-Hill publishing company. Villolanga, Blen., "**Advances in strategic management**", Emerald Group Publishing Limited, 2014.
10. <http://www.hcsr.gov.sy/>

تقييم مستوى الخدمات البنكية الإلكترونية في الجزائر،

مدخل تحليل رضا الزبون

كيري فيحة

أستاذة مساعدة صنف "أ"، المدرسة العليا لإدارة الأعمال، تلمسان

البريد الإلكتروني: Kebimag@yahoo.fr

د. سماحي أحمد

أستاذ محاضر صنف "أ"، بجامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان

البريد الإلكتروني: smahis2002@yahoo.fr

ملخص:

سجل القطاع البنكي في الآونة الأخيرة تغيرا كبيرا ومتسارعا، كاستجابة ضرورية وطارئة للفلسفة الجديدة في إطار الاندماج في الاقتصاد الرقمي. الاقتصاد الذي صعد حدة ووتيرة التنافسية المفروضة، محورها الرئيسي امتلاك القدرة على إرضاء الزبون في سوق تكاثرت فيه البدائل وتعددت ضمنه الخيارات. وبالتالي أصبحت القضية الأهم المطروحة على طاولة مسيري المؤسسات البنكية هو البحث وتصميم سلة خدمات قادرة على إرضاء الزبون في مجتمع تسيطر عليه التعاملات الإلكترونية. اعتبارا أنّ مشكل إرضاء الزبون يتوقف على مجموعة من العوامل التشابكية منها ما هو مرتبط بالبنك ذاته وبمستويات أدائه والشق الثاني متعلق بذاتية وسيكولوجية الزبون أما الشق الثالث فيخص محيط عمل هذه المؤسسات.

كلمات مفتاحية: الخدمات البنكية، الرضا، الزبون، الاقتصاد الرقمي، التنافسية، العوامل المؤثرة .

Abstract:

Recently, the banking sector has changed dramatically and rapidly, as a necessary and an urgent response to the new philosophy in the context of integration into the digital economy. However, the economy, which has increased the intensity and pace of competitiveness imposed, the main focus

of the ability to raise the satisfaction of the customer in a market where the proliferation of alternatives and multiple options.

Thus, the most important issue at the table of the banking institutions is to search and design a basket of services capable of satisfying the customer in a society controlled by electronic transactions. In fact, the problem of the customer 's satisfaction depends on a number of interrelated factors, including what is related to the bank itself and its levels of performance, and the second part is related to the self and the psychology of the customer, while the third part is the work environment of these institutions.

Keywords: Banking services, satisfaction, customer, digital economy, competitiveness, influencing factors.

مقدمة:

تواجه المؤسسات البنكية تحديات كبيرة ضمن سوق عالمي يتسم بحدّة التنافسية، بالأخص ضمن مجال أعمال تسيطر فيه الخدمات الإلكترونية والرقمية. هذه التحديات التي فرضت على مسيري هذه المؤسسات ضرورة البحث في كافة العناصر المحركة والكفيلة برفع مستوى فاعلية الاستثمار، استغلال وتطوير الموارد القادرة على الارتقاء بمستوى أداء الخدمات بطريقة إلكترونية كاستجابة لأذواق الزبائن الحالية.

تعتبر مسألة إرضاء الزبون، قضية بالغة الأهمية في القطاع البنكي. إلى حدّ أن اتخذها البعض

مقياسا لقياس جودة الخدمات، على غرار 2008 Wilson 2009 levy و 2009 Kotler .

بذلك وجدت البنوك نفسها مجبرة على عصنة وتحديث خدماتها تحقيقا لتطلعات زبائنها في ظل اقتصاد التعاملات الإلكترونية.

المبحث الأول: الإطار العام للبحث ومنهجية

1. مشكلة البحث: تسعى هذه الدراسة إلى محاولة تقييم مستوى الخدمات الإلكترونية البنكية في الجزائر عن طريق قياس مدى قدرتها على إرضاء زبائنهم، وكذلك محاولة كشف المؤثرات الحقيقية والفعلية لتحقيق هذا الرضا. من خلال إيجاد إجابة عن التساؤلات التالية:

- هل استطاعت البنوك الجزائرية الوصول إلى المستوى المطلوب فيما يتعلق بالخدمة الإلكترونية ؟
 - ما حجم تأثير مختلف العوامل على رضا الزبون على الخدمات الإلكترونية البنكية في الجزائر ؟
- 2. أهمية البحث:** يستمدّ البحث أهميته أساسا من:

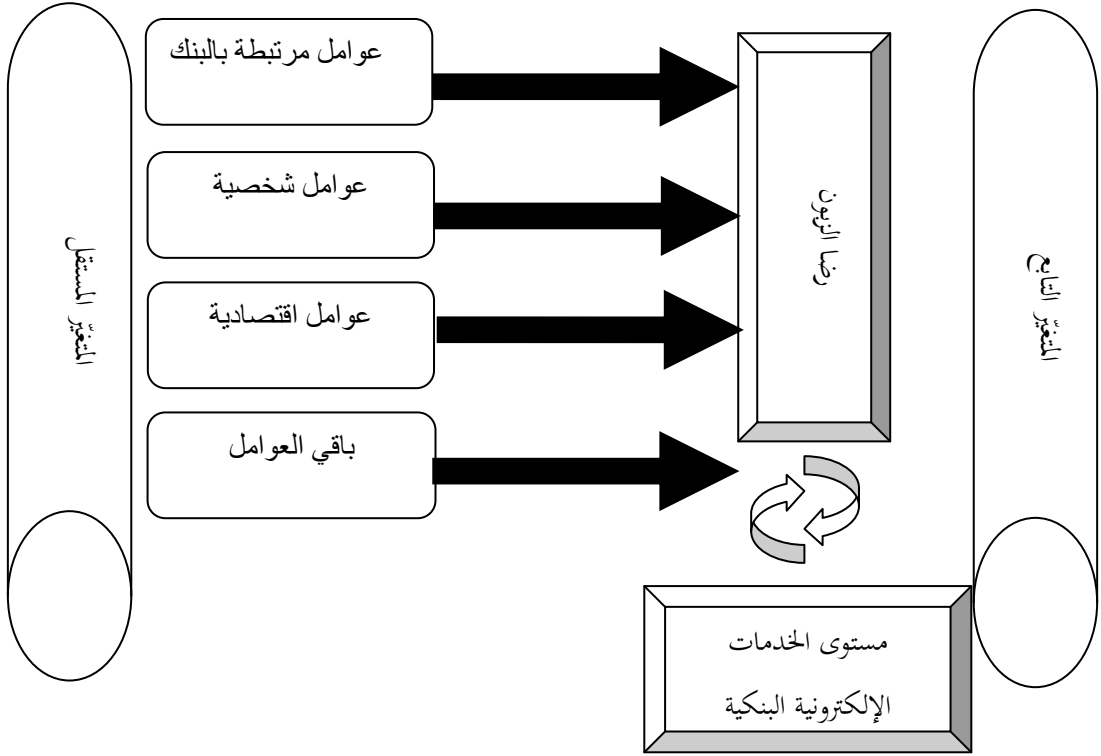
- أهمية القطاع البنكي كقطاع حيوى فعال ومركزي ضمن حلقة التعاملات الاقتصادية ؛
- مكانة وأهمية إرضاء الزبون، ضمن إستراتيجيات المؤسسة في بيئة أشد ما تكون تنافسية؛
- إمكانية مساهمة هذا البحث في كشف نقاط الضعف المحيطة بالمؤسسات البنكية والتي تعيق إرضاء الزبون في بالأخص تلك المرتبطة بالخدمات الإلكترونية.

3. أهداف البحث: يهدف البحث إلى تحقيق جملة من الأغراض على غرار:

- التحسيس بأهمية مفهوم رضا الزبون كمقياس لتقييم الأداء بالنسبة للمؤسسات البنكية؛
- محاولة إعداد صورة شفافة وواضحة لواقع الممارسات البنكية الإلكترونية في الجزائر؛
- توعية مسيري المؤسسات البنكية بضرورة التفكير الجدي في التكفل بالارتقاء بمستوى الخدمات الإلكترونية ضمن معطيات الاقتصاد الرقمي العالمي أين يسجل أقصى درجات انفتاحه.

4. منهج البحث: تماشيا مع هيكل البحث وهدفا للتوصل إلى إجابة عن تساؤلاته تم الاعتماد على المنهج الاستنباطي باستخدام أداتي الوصف والتحليل للتعريف بمختلف المفاهيم المرتبطة بمتغيرات البحث بالاستناد إلى المراجع العلمية وتحليلها والمنهج الاستقرائي باستخدام أداة الاستقصاء والمتمثلة في الإستبانة، ليتم استخدامها كقاعدة بيانات، ليتم تحليل نتائجها إحصائيا باستخدام برنامج SPSS.

5. الإطار التصوري للبحث:



6. فرضيات البحث: من خلال البناء التصوري السابق يمكن استخراجهم كآتي:

الفرضية الأولى: الزبون راض على مستوى الخدمات الإلكترونية البنكية في الجزائر.

الفرضية الثانية: هناك تأثير ذو دلالة معنوية لكافة العوامل (المرتبطة بالبنك، الشخصية، الاقتصادية، وكل باقي العوامل) في رضا الزبائن.

المبحث الثاني: الإطار النظري للبحث

تعدّ مسألة كسب رضا الزبائن، مسألة بالغة الأهمية بالنسبة للمؤسسات بشكل عام، والمؤسسات الخدمية على وجه الخصوص. في ظل معطيات سوقية محكومة بسيطرة تكنولوجيا المعلومات والاتصال في ظل انفتاح البنوك على السوق العالمية وما تستوجبه من عولمة لخدماتها وضرورة في الارتقاء بجودتها.

المطلب الأول: الخدمات البنكية الإلكترونية

تحتل الخدمات البنكية الإلكترونية مكانة مهمة في إجراء التعاملات الاقتصادية الحديثة

1. ماهية الخدمات البنكية وخصائصها:

سجل العالم في الآونة الأخيرة تطورا كبيرا في مجال الخدمة البنكية، بسبب الثورة الحاصلة في قطاع

تكنولوجيا المعلومات والاتصال وتوظيفها في الارتقاء الصناعة البنكية وتحسين مستوى جودتها.

1.1. تعريف الخدمة البنكية: إنّ مفهوم الخدمة البنكية مستمدّ من مفهوم الخدمة بشكل عام، أين

تعرف الخدمة حسب Kotler (2000) "بأنها أيّ عمل أو أداء يقدمه طرف لطرف آخر، ويكون بشكل

أساسي غير ملموس ولا يترتب عنه نقل ملكية. وقد يكون مرتبط أو غير مرتبط بمنتج مادي".¹

بالتالي تعرف الخدمة البنكية: بأنها: "مجموعة من العمليات ذات المضمون المنفعي الكامن في

مجموعة من العناصر الملموسة وغير الملموسة، المدركة من قبل الأفراد أو المؤسسات من خلال دلالتها

وقيمتها المنفعية التي تشكل مصدرا لإشباع حاجاتهم المالية والائتمانية الحالية والمستقبلية والتي

تشكل في الوقت نفسه مصدرا لربحية الخدمة البنكية. ويتصف مضمون الخدمة البنكية بتغلّب

العناصر الغير ملموسة".²

من خلال هذا التعريف يستنتج أنّ الخدمة البنكية ذات شقين:³

- الشق المنفعي الكامن: وهو الجانب المرتبط بالزبائن والمؤثرات المرتبطة مباشرة بمستويات الإشباع، بما

يصعب قياسه نتيجة اختلاف الأذواق رغم أنّ الخدمة ومصدرها يكون واحد؛

- الشق الخصائصي: وهي الجانب المرتبط بخصائص الخدمة ذاتها، وقدرتها على الإشباع.

¹ رعد حسن الصرن، "عولمة جودة الخدمة المصرفية"، دار التواصل العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص 21.

² تيسير العجاردة، "التسويق المصرفي"، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص 32.

³ حلوز وفاء، "تدعيم الخدمة البنكية وتقييمها من خلال رضا العميل"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة

تلمسان، 2013/2014، ص 53.

هنا لا تقتصر مسؤولية المؤسسات البنكية، في الاهتمام بالشق الخصائصي للخدمات فحسب بل هي مجبرة أيضا على توفير المناخ الأنسب لتحفيز الطلب والإقبال على الخدمات البنكية.

2.1. الخصائص المميزة للخدمة البنكية: تتميز الخدمة البنكية بمجموعة من الخصائص أهمها:

- اللاملموسية Intangibilité: بما يستلزم البحث عن سبل لتمييزها وبالتالي الإقناع بها؛
 - التلازمية Inséparabilité: فلا يمكن الفصل بين الخدمة ومقدمها ولا بين إنتاجها وتوزيعها ؛
 - اللامطية Hétérogénéité: إنّ الإشباع الناتج عن الخدمة هو محصلة تلاقي شعاعين متعاكسين متمثلان في مزاج ونفسية مقدّم الخدمة، إضافة إلى مهاراته وفنونه الخاصة، مقابل نفسية ومشاعر الزبون، وبالتالي هي تختلف باختلاف إحدى أو كلتا الطرفين؛
 - التلف Périssabilité: الخدمة لا تخزن، لا يعاد استخدامها ولا نقلها للغير؛
 - التوزيع الجغرافي: تستعين البنوك بشبكة جغرافية لوكالتها في تقديم خدماتها؛
 - التوزيع النهائي: في مجال الخدمات البنكية لا يوجد وسطاء بين المنتج والمستهلك؛
 - التجانس: فكلّ الخدمات البنكية متجانسة رغم اختلاف البنوك والتقليد مفتوح؛
 - التنوّع الكبير في الخدمات البنكية: في شكل مزيج مختلفا ومتنوّع حسب حاجات الزبائن؛
 - التزامن بين النمو والخطر: تتميز أغلبية المنتجات البنكية بنمو معدّل الخطر بالموازاة مع نمو نشاطها؛
 - نظام تسويقي مشخّص: بسبب أنها مباشرة، واضحة ومتكرّرة.
- إذن، إضافة إلى خصائص الخدمة، الخدمة البنكية تتميز بخصائص تخصّ جوهر في الخدمة البنكية.

2. الخدمات البنكية الإلكترونية:

دعى الانتشار الواسع لاستخدام أدوات وإجراءات تكنولوجيا المعلومات والاتصال، البنوك إلى إعادة التفكير في بناء إستراتيجيات ونماذج تتماشى مع متطلبات هذا العصر. هذا السعي استطاع نقل مفهوم الخدمة البنكية من حيّزها التقليدي، نحو حيّز حديث إلكتروني (رقمي).

1.2. تعريف الخدمة البنكية الإلكترونية: "هي الخدمات البنكية المستعملة لتكنولوجيا المعلومات والاتصال، أي من خلال الإنترنت والموزعات الآلية والشبكات الخاصة والهاتف النقال فهي تتيح الخدمة البنكية عن بعد وخلال 24 ساعة طيلة أيام الأسبوع، بسرعة فائقة وبتكلفة أقل".⁴

بالتالي تمكّنت تكنولوجيا المعلومات والاتصال من إضافة مزايا جديدة للخدمة البنكية.

2.2. مزايا الخدمات البنكية الإلكترونية: حققت تكنولوجيا المعلومات والاتصال، مجموعة من المزايا:⁵

- خفض تكاليف المعاملات البنكية من خلال تقليص الاستخدامات الورقية، العمالية... إلخ؛
- التحرّر من قيد الزمان والمكان: بالقدرة على إتاحة الخدمة البنكية 24/24 سا وخلال 7/7 أيام؛
- توسيع المساحة الإعلانية والترويجية للبنك من خلال استغلال القاعدة الإلكترونية؛
- القدرة على اجتذاب موارد مالية أكبر، عن طريق رفع مستوى الثقة لدى الزبائن؛
- رفع كفاءة إنجاز المعاملات البنكية، باختزال مراحلها؛
- القدرة على إبداع معاملات مصرفية مرافقة جديدة، مثل خدمة تسديد الفواتير ؛
- القدرة على رفع الحصة السوقية، بالأخص عن طريق تنويع الخدمات البنكية عبر النت؛
- القدرة على اكتساب مزايا تنافسية، من خلال تقليل التكاليف ورفع مستوى الجودة.

3.2. قنوات توزيع الخدمات البنكية الكترونيا أجهزتها ووسائلها: لقد أدّى الاندماج الحاصل بين

الخدمات البنكية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى ظهور عدّة أنماط جديدة للتعاملات البنكية بفضل توفير مجموعة من التجهيزات وشبكات الربط.

⁴ مزريق عاشور، معموري صورية، "عصرنة القطاع المالي والمصرفي وواقع الخدمات البنكية الإلكترونية بالجزائر"،

المؤتمر الدولي العلمي حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات الراهنة، جامعة ورقلة، 2008، ص 3.

⁵ زياد رمضان ومحفوظ جودة، "الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك"، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية،

عمان، الأردن، 2003، ص ص 25/23.

1.3.2. قنوات التوزيع : أهم قنوات توزيع الخدمة البنكية حاليا:

- نظام المقاصة عن بعد Télé compensation فيما بين مختلف البنوك، وكذا نظام التسوية بالوقت الحقيقي Real Time Settlement System؛
- خدمة الصراف الآلي "ATM"⁶: أتاحت هذه التجهيزات الزبائن من إجراء عدّة عمليات بنكية، من أماكن عمومية بعيدة عن مقر البنك وخلال 24 سا باستخدام بطاقة بنكية ورمز سري؛
- خدمة البنك الهاتفية Bank Téléphone: وهي قدرة الزبون على الاستفادة من خدمات بنكية متعدّدة (الإطلاع، التحويل والدفع) عبر الهاتف؛
- مراكز الاتصال Call Centers: تخصّص البنوك أرقام هاتفية للزبائن، قصد توفير خلايا اتصالات وتوجيه، وهي خدمة تشبه كثيرا الخدمة السابقة؛
- خدمة الرسائل القصيرة SMS: هنا يقوم البنك، بإرسال رسائل نصية للزبائن يخبرهم عن كلّ العمليات المجرّات على حساباتهم بطريقة آلية بعد كلّ عملية، كعملية صب الرواتب مثلا؛
- خدمات نقاط البيع Point of Sale Services: هي قدرة الزبائن على تسديد مدفوعاتهم إلكترونيا بواسطة بطاقات إلكترونية خاصة يصدرها بنكهم، شرط امتلاك المتجر لجهاز خاص بقراءة هذه البطاقات « TPE »؛
- الخدمات عبر الإنترنت on line banking: وهي قيام الزبائن بإجراء معاملات مع بنكهم عبر الصفحة الإلكترونية للبنك عن طريق الاسم الشخصي التعريفي للزبون «PIN» ورمز سري خاص.

2.3.2. تجهيزات ووسائل رقمنة الخدمات البنكية:

- الموزعات الآلية للأوراق⁷ « D.A.B »: هو جهاز أوتوماتيكي يسمح للعميل عن طريق بطاقة الكترونية سحب مبلغ محدّد من المال؛

⁶ Automated Teller Machine

⁷ Distributeurs Automatique de Billes

- الشباك الآلي البنكي⁸ «G.A.B» : هو شباك بنكي آلي يسمح بإجراء العديد من الخدمات البنكية كالسحب التحويل الإطلاع وغيرها؛
- الطرفيات الإلكترونية⁹ «TPE»: هي عبارة عن أجهزة إلكترونية قادرة على قراءة البطاقات البنكية، ومن أمثلتها نهائي نقطة البيع الإلكترونية¹⁰ «T.P.V»
- البطاقات البلاستيكية: هي عبارة عن بطاقة مغناطيسية كبديل عن النقود ويمكن التمييز بين:
 - للـ بطاقات السحب cartes de retrait: يستخدمها الزبون للسحب وإجراء بعض الخدمات ؛
 - للـ بطاقات الدفع cartes de paiement: تصدرها البنوك أو شركات التمويل الدولية بناء على وجود أرصدة فعلية للزبون (الدفع الفوري) في صورة حسابات جارية تقابل المسحوبات المتوقعة له؛
 - للـ بطاقات الائتمان Cartes crédit: تصدرها المصارف في حدود مبالغ معينة، تمكن حاملها من الشراء الفوري لاحتياجاته مع دفع أجل لقيمتها، مع احتساب فائدة مدينة على كشف الحساب بالقيمة التي تجاوزها الزبون نهاية كل شهر؛
 - للـ البطاقات الذكية Smart Cards: هي بطاقة بلاستيكية تحتوي على خلية إلكترونية (puce) تخزن جميع البيانات الخاصة بحاملها.
- هذه البطاقات، تمكن الزبون من اختيار طريقة التعامل سواء كان ائتماني أو دفع فوري، بما يجعلها بطاقة عالمية تستخدم على نطاق واسع في معظم الدول الأوروبية والأمريكية.
- النقود الإلكترونية (النقود الرقمية): هي نقود غير ملموسة، تأخذ صورة وحدات إلكترونية تخزن في مكان آمن على الهارد ديسك لجهاز الكمبيوتر الخاص بالزبون يعرف باسم المحفظة الإلكترونية، ويمكن

⁸ Guichet Automatique Bancaire.

⁹ Terminal Pointe Electronique.

¹⁰ Terminal Pointe de Vente.

للزبون استخدام هذه المحفظة في القيام بعمليات البيع أو الشراء أو التحويل. و لقد تجسيد النقد الالكتروني في صورتين :

للمحافظة النقد الإلكتروني Le porte- monnaie électronique: هي عبارة عن بطاقة حاملة لاحتياطي نقدي مخزن؛

للمنقد الافتراضي La monnaie virtuelle: عبارة عن برنامج يسمح بإجراء الدفع عبر شبكات الانترنت.

- الشيك الإلكتروني E- Checking¹¹: هي وجود وسيط لإتمام عملية التخليص (البنك) الذي يشترك لديه البائع والمشتري من خلال فتح حساب جاري بالرصيد الخاص بهما مع تحديد التوقيع الالكتروني لكل منهما وتسجيله في قاعدة البيانات لدى البنك الالكتروني؛

- التحويلات المالية الالكترونية: قد تكون وطنية وحتى دولية على غرار خدمة "western union" في خضم وفرة الوسائل والتقنيات المتطورة التي تم دمجها في مجال الخدمات البنكية بتفوق، يبقى على مسيري البنوك استغلالها لتحقيق أغراض شتى، لعل أبرزها إرضاء الزبون.

المطلب الثاني: رضا الزبائن

في ظل البيئة التنافسية المحيطة بالمؤسسات البنكية، زاد اهتمام هذه الأخيرة بضرورة كسب رضا الزبون بكلّ السبل الممكنة ولعلّ أهمها إعادة تصميم خدماتها بطريقة تستجيب لمتطلباته في ظل فرضية إتاحة الوسائل والتقنيات التكنولوجية لهذا الزبون.

1. تعريف رضا الزبون:

يعرف الرضا من خلال ثلاثة زوايا كما يلي:

¹¹ نوال بن عمارة، " وسائل الدفع الإلكترونية"، الملتقى الدولي حول التجارة الإلكترونية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، أيام 15-16 مارس 2004، ص 2.

للرضا كإدراك: هنا الرضا هو ناتج المقارنة الذهنية للزبون لما حصل عليه فعلا مع ما كان يريد أن يحصل. وفي هذا الصدد نصادف التعاريف: "الرضا هو الحالة الإدراكية للزبون تجاه القيمة التي حصل عليها مقابل التضحية المادية من حيث كفاءة هذه القيمة أو عدم كفاءتها بالنسبة له"¹² كما يعرفه بأنه "إدراك العميل لمستوى إجابة المعاملات لحاجاته وتوقعاته"¹³.

للرضا كشعور: هي حالة بسلوكية، تحدث بعد الشراء أو الاستهلاك وتناسب مع قاعدة تمثل مرجع مبدئي¹⁴؛

أيضا هو: "الشعور بالسرور أو عدم السرور الناتج عن المقارنة بين الأمل المقدم وخبرة الاستهلاك"¹⁵؛
للرضا كتجربة: هو نتاج عملية تراكمية، وتجربة مسبقة مع السلعة أو الخدمة.

في ذات الصدد يعرف الرضا: "حكم إجمالي يستند على الخبرة الخاصة بالزبون والتي تعد هنا نقطة مرجعية بالنسبة إليه، حيث أنه يقارن ما بين الأداء المقدم له وما قدم له خلال تجارب استهلاكية سابقة"¹⁶
يوجد تعاريف شاملة وجامعة لكل هذه الجوانب على غرار التعريف القائل بأنّ الرضا: "حالة نفسية لما بعد شراء واستهلاك خدمة معينة، يترجم بواسطة شعور عابر، مؤقت ناتج عن الفرق بين توقعات العميل والأداء المدرك، ويعتمد بالموازاة مع ذلك على الموقف السابق تجاه الخدمة"¹⁷.

¹² Giese J. L and Cote J. A; « **Dedining consumer satisfaction** », Academy of Marketing science Review, vol 2000, N(1) ; (2002), p8.

¹³ Jean Michel Monin, « **La satisfaction qualité dans les services** », AFNOR, Paris, 2001, p108.

¹⁴ Daniel Ray, « **Desure de la satisfaction clients : Pratiques et besoins actuels des entreprises, positionnement des offres et principaux enjeux méthodologiques** », Revue française, N197, Adeten, Mai 2004, p9;

¹⁵ Lendrevie, Lévy, Lindon, Mercator; « **Théories et nouvelles pratiques du maketing** » ; 9^{ème} édition ; Dunod ; paris ; France ; 2009 ; p859.

¹⁶ Julie.M (2007), « **L'impact du personnel en contact avec la clientele sur la satisfaction du client, proposition d'un modèle conceptuel** », Institut d'administration des entreprises, N782, France, p06.

¹⁷ Belin. A, " **La mesure de la satisfaction client dans les marckes industriel**"; mastère marketing et communication commerciale, école supérieur de commerce de Toulouse, Juillet, 2002, p07.

بالتالي فإنّ رضا الزبون هو محصلة تمازج عدّة جوانب، إضافة أنّ الرضا محكوم ببعدين مهمّين: بعد شعوري وآخر معرفي.

2. قياس الرضا: يستند في قياس درجة رضا الزبائن على مؤسسة ما إلى مجموعة من المؤشرات، تستخدم كتشخيص بالنسبة للمؤسسة عن حالة رضا الزبائن عنها:

للمؤشرات الرضا: بشكل واقعي الرضا هو دالة لمتغيرين واحد بعلاقة موجبة وآخر بعلاقة سالبة كما يلي:

- الحصة السوقية الحالية: بمعنى مقدار وحجم الأعمال المنجزة والمقدمة للزبائن، أخذًا بعين الاعتبار مدى تنوّعها بالنسبة لكلّ واحد منهم¹⁸.

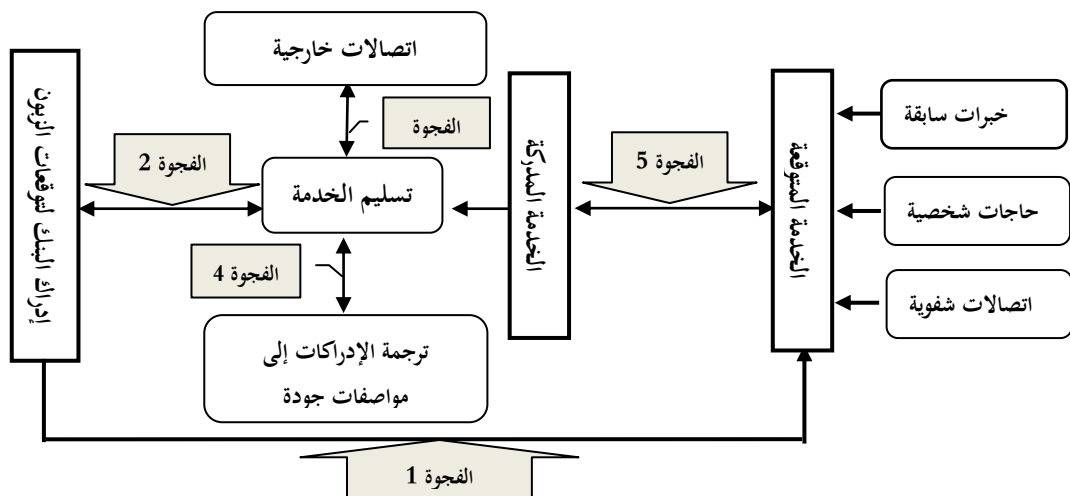
- شكاوى واعتراضات الزبائن: بغضّ النظر عن طبيعة وخصوصية كلّ زبون، فإنّ مستوى الرضا مرتبط عكسيا مع حجم الشكاوى والمعارضات بأنواعها التي تتلقاها البنوك من الزبائن.

3. نموذج الفجوة (Servqual) لقياس جودة الخدمات البنكية: حسب هذا النموذج فإنّ حالة عدم الرضا تتولّد عن إحدى الفجوات الخمس الموضحة في الشكل 01.

بناءً على نموذج الشكل 01 يتبيّن أنّ عدم رضا الزبون يتكوّن نتيجة التناقضات بين التوقعات والإدراكات، أين يبني الزبون توقعاته بشكل احتمالي، بشكل تراكمي نتيجة خبرته لهذه الخدمة، فيصدق أو يخيب هذا التوقع أمام الإدراك. على هذا الأساس، يمكن للمؤسسة البنكية تحديد الفجوة أو الفجوات التي تخلق لها حالة عدم الرضا بما يمكنها من تصحيح هذه الحالات وبالتالي القدرة على كسب الولاء والثقة.

¹⁸ سكر فاطمة الزهراء، "أهمية تعزيز الجودة في رفع رضا العميل"، مذكرة ماجستير، تخصص تسويق، جامعة الجزائر 1، 2007، ص 119.

الشكل (01): نموذج الفجوات الخمس



مصدر: رعد حسن الصحن، "تطور نموذج الفجوة في قياس جودة الخدمات المصرفية إلى المستوى العالمي، دراسة نظرية"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد السادس، جوان 20.

المبحث الثالث: الإطار العملي للبحث

هدفا في تحسّس وتقصي مدى رضا الزبون على الخدمات البنكية الإلكترونية في الجزائر، أيضا معرفة أوزان مختلف العوامل في بناء هذا الرضا لهؤلاء الزبائن وقد شملت الدراسة زبائن البنوك الجزائرية كما يلي:

جدول رقم (01)

بنوك عمومية	بنوك مختلطة (بنك البركة)	بنوك أجنبية	مؤسسة بريد الجزائر	المجموع	
29	01	03	24	57	عدد الاستبيانات
51	2	5	42	100	النسبة المئوية

المصدر: من إعداد الباحثين

تضمّن الاستبيان ثلاثة محاور رئيسية: محور المعلومات الشخصية، محور التحسّس عن مدى رضا الزبائن عن الخدمات البنكية الإلكترونية، وأخيرا محور العوامل المؤثرة في رضا الزبون عن الخدمات البنكية الإلكترونية.

1. الخصائص السيكومترية (الصدق والثبات) لأداة الدراسة:

1.1. صدق الاستبيان: من خلال الصدق الظاهري للاستبيان، والصدق البنائي لمحاور الاستبيان.

جدول رقم (02): يوضح صدق الاتساق البنائي لأداة الدراسة

النتيجة	معامل الارتباط	محاور الاستبيان
يوجد ارتباط معنوي (دال)	0,767**	البعد 1: عوامل تتعلّق بالبنك
يوجد ارتباط معنوي (دال)	0,598**	البعد 2: عوامل سيكولوجية ذاتية
يوجد ارتباط معنوي (دال)	0,470**	البعد 3: عوامل اقتصادية
يوجد ارتباط معنوي (دال)	0,521**	البعد 4: باقي العوامل البيئية
يوجد ارتباط معنوي (دال)	0,782**	المحور الثاني: العوامل المؤثرة على رضا الزبون
يوجد ارتباط معنوي (دال)	0,895**	المحور الأول: مستوى رضا الزبون على الخدمات البنكية الجزائرية
قيمة F الجدولية : 0.498 عند مستوى الدلالة 0.05 ودرجة حرية 14 ، ن - 1 = 15 - 14 = 1		

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS .V 24

من خلال الجدول أعلاه نجد معاملات الارتباط بين كل المحور والمعدل الكلي لعبارات الاستبيان دال إحصائيا، حيث قيمة F المحسوبة أكبر من قيمة F الجدولية إذن المحاور صادقة ومتسقة، لما وضعت لقياسه.

2.1. ثبات وصدق أداة الدراسة: وقد تم التحقق من ثبات استبيان الدراسة، من خلال معامل ألفا

كرونباخ (Alpha Cronbach's)، كما هو مبين في الجدول الموالي:

جدول رقم (03): يبين قيمة معامل ألفا كرونباخ لمحاور أداة الدراسة

معامل Alpha Cronbach's		محاور الاستبيان	
عدد العبارات	القيمة		
6	0,677	البعد 1: عوامل تتعلق بالبنك	المحور الأول: العوامل المؤثرة على رضا الزبون
5	0,620	البعد 2: عوامل سيكولوجية ذاتية	
5	0,651	البعد 3: عوامل اقتصادية	
6	0,641	البعد 4: باقي العوامل البيئية	
22	0,733	المحور الثاني: العوامل المؤثرة على رضا الزبون	
10	0,810	المحور الأول: مستوى رضا الزبون على الخدمات البنكية الجزائرية	
32	0,818	جميع عبارات الاستبيان	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الاستبيان، مخرجات برنامج SPSS .V24

من الجدول أعلاه، معامل ألفا كرونباخ لمحاور الاستبيان تراوح بين (0.620 - 0.810) وهي معاملات مرتفعة، وقد بلغ لجميع عبارات الاستبيان معا 0.818 ؛ بما يدل على أن أداة الدراسة ذات ثبات كبير مما يجعلنا على ثقة تامة بصحة الاستبيان.

ومنه نستنتج أن أداة الدراسة التي أعدناه لمعالجة المشكلة المطروحة هي صادقة وثابتة في جميع فقراتها وهي جاهزة للتطبيق على عينة الدراسة .

2. عرض وتحليل المتغيرات الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة: لعل أهمها ما اتضح في الجدول أدناه، من أنّ دوافع اختيار الزبائن للبنك تتم على أساس جبري بنسبة 49.18%.

جدول رقم (04): يبين توزيع أفراد العينة حسب متغيرات المعلومات الشخصية

الرقم	المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية %
01	الجنس	ذكر	31,00	54,39
		أنثى	26,00	45,61
02	السن	أقل من 25 سنة	17,00	29,82
		30-25	13,00	22,81
		40-31	13,00	22,81
		50-41	11,00	19,30
		يفوق 50 سنة	3,00	5,26
03	المؤهل العلمي	ثانوي	3	5,26
		جامعي	36	63,16
		دراسات عليا	18	31,58
04	الرتبة الوظيفية	أعمال حرة	4	7,02
		أستاذ	18	31,58
		إداري	8	14,04
		موظف	13	22,81
		طالب	14	24,56
05	طبيعة البنك	حساب جاري بريدي ccp	24	42,11
		بنك أجنبي	3	5,26
		البركة	1	1,75
		بنك عمومي	29	50,88
06	دوافع الاختيار	عشوائيا	13	22,81
		نصيحة	12	21,05
		مجبور	28	49,12
		السمعة	4	7,02
المجموع / المتغير				
			57	100

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الاستبيان، مخرجات برنامج SPSS.V24

3. اختبار التوزيع بيانات أفراد العينة والأدوات الإحصائية المستخدمة في الدراسة

1.3. اختبار التوزيع الطبيعي بطريقة اختبار كولمغروف سيمرنوف (Kolmogorov-Smirnov)

يجب أولاً تحديد طبيعة توزيع بيانات العينة، من أجل يتم وضع فرضيتين:

H_0 : بيانات العينة تتبع التوزيع الطبيعي H_1 : بيانات العينة لا تتبع التوزيع الطبيعي

جدول رقم (05) يبين قيمة الإحصائية للاختبار التوزيع الطبيعي (Kolmogorov-Smirnov)

مستوى المعنوية Sig	القيمة الاحصائية للاختبار	محاور المقياس
0,200*	0,073	المحور الثاني: العوامل المؤثرة على رضا الزبون
0,088	0,109	البعد 01 : عوامل تتعلق بالبنك
0,124	0,117	البعد 02: عوامل سيكولوجية ذاتية
0,200*	0,096	البعد 03: عوامل اقتصادية
		البعد 04: باقي العوامل البيئية
0,111	0,120	المحور الثاني: العوامل المؤثرة على رضا الزبون
0,200*	0,079	المحور الأول: مستوى رضا الزبون على الخدمات البنكية الجزائرية

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الاستبيان، مخرجات برنامج SPSS.V24

من الجدول أعلاه نجد أن مستوى المعنوية sig أكبر من (0.05) لكل من متغيرات الدراسة، مما يدل على أنّ بيانات العينة تتبع التوزيع الطبيعي ومن ثم سنستخدم الأدوات الإحصائية المعملية لاختبار الفرضيات.

2.3. الأدوات الإحصائية المستخدمة: تم إخضاع البيانات إلى عملية التحليل الإحصائي باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS.V24.

- المتوسط الحسابي: بغية التعرف على متوسط إجابات المبحوثين حول الاستبيان ومقارنتها بالمتوسط الفرضي المقدّر بـ (03).

- الانحراف المعياري: لمعرفة مدى انحراف استجابات أفراد الدراسة اتجاه كل فقرة، للتأكد من صلاحية النموذج لاختبار الفرضيات، كما أنه يفيد في ترتيب العبارات.

- معامل ارتباط بيرسون: استخدم في الصدق البنائي وفي اختبار الفرضيات الدراسية
 - معامل التحديد R^2 : يقيس مدى مساهمة المتغير المستقل في المتغير التابع، وبالتالي نسبة تأثيره، أما النسبة المتبقية عن المتغيرات ترجع لمتغيرات خارج الدراسة وكذا للخطأ العشوائي.
 - تحليل الانحدار المتعدد: بهدف تفسير تأثير كل متغير مستقل في المتغير التابع.
 - اختبار الصدق والثبات: بالاستعانة بمعامل ألفا كرونباخ لقياس الثبات ومعامل الارتباط بيرسون لقياس الصدق الاتساق الداخلي لأداة الدراسة.
 - اختبار التوزيع الطبيعي (Kolmogorov-Smirnov): لمعرفة نوع توزيع بيانات العينة.
4. عرض وتحليل إجابات أفراد العينة حول متغيرات الدراسة وتحديد مستويات توفرها وأهميتها
- 1.4. عرض إجابات العينة: مستوى رضا الزبون على الخدمات البنكية الجزائرية (الفرضية الأولى)
- من خلال الجدول أدناه يتبين أنّ المستوى العام لرضا الزبائن على الخدمات البنكية الإلكترونية متوسط بوزن نسبي 64.6 % .

جدول رقم (06): نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على عبارات مستوى رضا الزبون على الخدمات البنكية الجزائرية

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	انحراف المعياري	الوزن النسبي %	مستوى الموافقة
1	أنت راضي عن التوزيع الجغرافي للبنوك وخدماتها	3,23	0,926	64,6	متوسطة
2	هل أنت راض على تنوع خدمات ومنتجات بنكك	3,16	0,978	63,2	متوسطة
3	هل أنت راض على جودة خدمات ومنتجات بنكك	3,04	0,981	60,8	متوسطة
4	هل أنت راض على المستوى التكنولوجي لبنكك	2,93	1,132	58,6	متوسطة
5	هل أنت راض على أداء موظفي بنكك بالأخص الإلكترونية.	3,28	1,114	65,6	متوسطة
6	هل أنت راض على سلة الخدمات والمنتجات الإلكترونية للبنك.	2,95	1,042	59	متوسطة
7	هل أنت راض عن تسعيرة الخدمات (الرسوم) البنكية.	3,28	1,130	65,6	متوسطة

8	مستوى الخدمات البنكية الإلكترونية الجزائرية عالمي.	2,37	1,234	47,4	منخفضة
9	هل أنت راض عن مستوى التعاملات عن بعد.	2,77	1,180	55,4	متوسطة
10	هل أنت راض عن آجال إنجاز المعاملات في البنوك الجزائرية	2,56	1,102	51,2	منخفضة
	مستوى رضا الزبون على الخدمات البنكية الجزائرية	2,95	0,659	64,6	متوسطة

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الاستبيان، مخرجات برنامج SPSS.V24

2.4. عرض وتحليل إجابات أفراد العينة ومستويات توفر المتغيرات الدراسية

- العامل الأول: عوامل تتعلق بالبنك

من خلال الجدول أدناه تبين أن الوزن النسبي لموافقة الزبائن على عبارات العوامل المتعلقة بالبنك متوسطة 55.6، وباتفاق بالأغلبية على أنه لا يمكن حمل هذه الخدمات خارج الإقليم الجزائري؛ بما يناقض طبيعة الخدمات البنكية لهذا العصر.

جدول رقم(07): نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على عبارات العوامل المتعلقة بالبنك

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	انحراف المعياري	الوزن النسبي %	مستوى الموافقة
1	الخدمات البنكية الإلكترونية متاحة لك متى إحتجت لها	2,84	1,13	56,8	متوسطة
2	هل خدمة 24/24 H، 7/7 J، محققة فعلا في بنكك	2,49	1,14	49,8	منخفضة
3	تغطية الخدمات الإلكترونية لبنكك وطنية	3,19	1,23	63,8	متوسطة
4	تغطية الخدمات الإلكترونية لبنكك عالمية	2,18	1,05	43,6	متوسطة
5	مستوى الإعلان البنكي متفوق (المنتجات الجديدة، الرسوم).	2,51	0,93	50,2	متوسطة
6	إجراءات التعاملات البنكية الإلكترونية معقدة في الجزائر	3,47	0,91	69,4	مرتفعة
	مستوى العوامل المتعلقة بالبنك	2,78	0,66	55.6	متوسطة

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الاستبيان، مخرجات برنامج SPSS.V24

- العامل الثاني: عوامل سيكولوجية ذاتية

الجدول أدناه يبين أنّ مستوى موافقة المستجوبين بلغ أعلى مستوى بالنسبة لهذا العامل أين بلغ 69,46 إذن زبائن البنوك الجزائرية ليست لهم مشكلة للتعامل بالتقنيات البنكية الحديثة.

جدول رقم(08): نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على عبارات العوامل سيكولوجية ذاتية

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	انحراف المعياري	الوزن النسبي %	مستوى الموافقة
1	تجيد استخدام الوسائل الإلكترونية	3,86	1,04	77,2	مرتفعة
2	تواجه مشاكل في استخدام الخدمات البنكية الإلكترونية	2,98	0,95	59,6	متوسطة
3	تملك إمكانيات تكنولوجية متطورة في أسرتك وعملك	3,39	1,15	67,8	متوسطة
4	الخدمات البنكية الإلكترونية تناسب تعاملاتك	3,35	1,04	67	متوسطة
5	المحفظة الإلكترونية أنسب لعصره شخصيتك	3,79	1,05	75,8	مرتفعة
	مستوى توفر عوامل سيكولوجية ذاتية	3,473	0,61	69,46	مرتفعة

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الاستبيان، مخرجات برنامج SPSS.V24

- العامل الثالث: العوامل الاقتصادية

من الجدول أدناه يتضح أنّ مستوى موافقة المستجوبين على عبارات هذه الفقرة شديد بما يصل إلى نسبة 74.8، بمعنى أنّ العوامل الاقتصادية مشجعة جدا على الممارسة البنكية الإلكترونية.

جدول رقم(09): نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على عبارات العوامل الاقتصادية

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	انحراف المعياري	الوزن النسبي %	مستوى الموافقة
1	يحفّز الأطراف الذين تتعامل معهم على الممارسة الإلكترونية.	3,46	1,119	69,2	مرتفعة
2	تسعيرو الخدمات الإلكترونية تنافسية.	3,56	1,118	71,2	مرتفعة
3	مستوى دخلك يدفعك للممارسة الإلكترونية.	3,28	1,013	65,6	متوسطة

4	ظروفك المادية تشجعك على الممارسة البنكية الإلكترونية.	3,47	1,037	69,4	مرتفعة
5	ظروف السوق الحديثة تحتم عليك التعاملات الإلكترونية.	3,74	1,11	74,8	مرتفعة
مستوى توفر عوامل اقتصادية		3,50	0,68	70.02	مرتفعة

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الاستبيان، مخرجات برنامج SPSS.V24

- العامل الرابع: باقي العوامل

جدول رقم(10): نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على عبارات البعد 04 : العوامل البيئية

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	انحراف المعياري	الوزن النسبي %	مستوى الموافقة
1	التشريعات القانونية الجزائرية تحمي التعاملات البنكية الإلكترونية.	2,47	1,10	49,4	منخفضة
2	مواقع DAB أو GAB آمنة ومحمية بالقدر الكافي.	2,53	0,97	50,6	منخفضة
3	المجتمع الجزائري يشجع الممارسات الإلكترونية.	2,96	1,12	59,2	متوسطة
4	الوعي الإلكتروني ناضج بالقدر الكافي في المجتمع الجزائري.	2,81	1,06	56,2	متوسطة
5	الممارسات الإلكترونية تشجع تفاقم الجريمة في قطاع المال.	3,42	1,24	68,4	مرتفعة
6	المحفظة المالية الإلكترونية أكثر أمانا.	3,37	1,14	67,4	متوسطة
مستوى توفر باقي العوامل		2,93	0,57	58,52	متوسطة

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الاستبيان، مخرجات برنامج SPSS.V24

من الجدول أعلاه الوزن النسبي لموافقة المستجوبين للعوامل الاجتماعية، السياسية والأمنية هي

الأضعف بوزن نسبي 58.59 حيث أعلى الأوزان يخص الممارسات الإلكترونية تشجع تفاقم انتشار الجريمة المالية في المجتمع، تليها موافقتهم على أنّ المحفظة الإلكترونية أكثر أمانا بالنسبة لهم.

3.4. اختبار فرضيات الدراسة (الفرضية الثانية):

حيث تنصّ الفرضية الصفرية (H_0): لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) للعوامل المدروسة على رضا الزبائن على الخدمات البنكية الإلكترونية الجزائرية بينما الفرضية البديلة (H_1): يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) للعوامل المدروسة على رضا الزبائن على الخدمات البنكية الإلكترونية الجزائرية؛

جدول رقم (11): يبين نتائج تحليل الانحدار المتعدد بين المتغيرات المستقلة و المتغير التابع

المعنوية الجزئية /لمعاملات الانحدار المتعدد				القدرة التفسيرية		معنوية الكلية لنموذج الانحدار المتعدد	
(SIG)	t	b	المتغير المستقل	R ²	r	مستوى المعنوية (SIG)	F _{cal}
0,075	1,819	0,909		0,499	0,706	0,000	12,95
0,000	6,292	0,651+	عوامل تتعلّق بالبنك X ₁				
0,133	1,528	0,179	عوامل سيكولوجية X ₂				
0,323	0,997	0,110	عوامل اقتصادية X ₃				
0,066	-1,880	-0,263	باقي العوامل البيئية X ₄				
قيمة F المجدولة : 2.562 عند مستوى الدلالة 0.05 ودرجة الحرية (4، و 52).حيث درجة الحرية =(عدد المتغيرات -1 = 5-4 = 1، عدد العينة (N)- عدد المتغيرات= 57 - 5 = 52							

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الاستبيان، مخرجات برنامج SPSS.V24

من جدول أعلاه قيمة معامل ارتباط بيرسون ($r=0.706$) وهو دالة إحصائية حيث قيمة F

المحسوبة: 12.951 أكبر من قيمة F المجدولة: 2.562 عند مستوى الدلالة 0.05 ودرجة الحرية 4)

و(52). وأيضا قيمة الاحتمال (المعنوية) $SIG=0.000$ اقل من مستوى الدلالة 0.05. إذن:

توجد علاقة دالة إحصائية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، ومنه نقبل الفرضية البديلة

H_1 : نموذج الانحدار المتعدد معنوي، المتغيرات المستقلة في المتغير التابع .

4.4. تقييم معامل التحديد للنموذج R^2 (القدرة التفسيرية):

معامل تحديد التفسير (R^2) يكشف النسبة المئوية التي تساهم بها المتغيرات المستقلة $X_1; X_2; X_3; X_4$ معا في تغير (التباين) المتغير التابع (y). وتعزى النسبة المتبقية لمتغيرات أخرى خارجة عن هذه الدراسة وكذا الخطأ العشوائي.

معامل التحديد R^2 يساوي 0.499 وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة (المتعلقة بالبنك، عوامل سيكولوجية، عوامل اقتصادية، العوامل البيئية) تفسر 49.90 % من التغيرات التي تحدث في المتغير المتغير التابع (رضا الزبائن على الخدمات البنكية الجزائرية). والباقي راجع إلى عوامل أو ظروف أخرى غير ممثلة في النموذج المقترح منها الخطأ العشوائي.

5.4. صياغة النموذج الرياضي للظاهرة قيد الدراسة: يتم الاعتماد على الصيغة الخطية كصيغة رياضية لمعادلة النموذج تكون كالتالي :

حيث:

y	x_i	a_i	b_0	
رضا الزبون	العوامل المؤثرة	معاملات الارتباط	المعامل الثابت	الخطأ العشوائي

يلاحظ أن النموذج الانحدار ذو طابع احتمالي لهذا تم إدراج الخطأ العشوائي ϵ_i الذي ينوب عن بعض المتغيرات التي لا يمكن قياسها أو لم يتم إدراجها أو لأسباب أخرى. إذن نموذج الظاهرة قيد الدراسة المتحصل عليه باستخدام الانحدار المتعدد:

$$y = 0.909 + 0.651(x_1) + 0.179(x_2) + 0.110(x_3) - 0.263(x_4) + \epsilon_i$$

وفقا لهذا النموذج: نستنتج أن نسب تفسير رضا الزبون على الخدمة البنكية الإلكترونية في الجزائر تتوزع كما يلي: العوامل المرتبطة بالبنك 65.1% ؛ العوامل السيكولوجية للزبون ذاته 17.9%؛ العوامل الاقتصادية 11% وذلك وفق علاقة طردية. أما باقي العوامل بنسبة 26.3 % وفق علاقة عكسية.

خاتمة:

تناول البحث العلاقة بين متغيرين مهمين والمتمثلين في الخدمات الإلكترونية البنكية ورضا الزبون، وعليه فقد توصل البحث إلى مجموعة من النتائج نذكرها كآآتي:

- مستوى رضا الزبائن على الخدمات البنكية الإلكترونية في الجزائر متوسط بشكل عام؛
 - وجود علاقة خطية موجبة تربط مستوى رضا الزبائن بكلّ من العوامل المرتبطة بالبنك، العوامل الذاتية للزبون وكذا العوامل الاقتصادية، وسالبة بالنسبة لباقي العوامل الأخرى (الاجتماعية، الثقافية، السياسية والأمنية)؛
 - مشكل رضا الزبون الجزائري على الخدمات البنكية الإلكترونية يتعلّق أساسا بالعوامل البنكية (إجراءات المعاملات، التجهيزات المتاحة، المورد البشري وكذا التحسيد الفعلي للخدمة الإلكترونية).
- وبالتالي وعلى ضوء هذه النتائج يمكن اقتراح التوصيات التالية:
- وجوب الاهتمام بمفهوم إرضاء الزبون على مستوى البنوك الجزائرية ضمن سوق سيّدها الزبون؛
 - الاستغلال الأمثل لما توفّره تكنولوجيا المعلومات والاتصال عن طريق تطبيقها فعليا؛
 - إيلاء الأهمية المناسبة للخدمة الإلكترونية البنكية وتحسينها الفعلي ميدانيا بتجديد كافة الوسائل المادية والبشرية الموافقة لها؛
 - محاولة خلق توازن بين تحرير رقمنة الخدمة البنكية وتعميمها مع المخاطر المحتملة لهذه الرقمنة؛
 - الارتقاء بجودة الخدمة الإلكترونية البنكية كعامل تنافسي في ظل معطيات الاقتصاد الرقمي.

قائمة المراجع:

مراجع باللغة العربية:

مؤلفات:

1. تيسير العجارمة، "التسويق المصرفي"، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2004 .

2. رعد حسن الصرن، "عولمة جودة الخدمة المصرفية"، دار التواصل العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2007.
 3. زياد رمضان ومحفوظ جودة، "الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك"، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2003.
 4. زياد رمضان ومحفوظ جودة، "الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك"، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2003.
- أطروحات:
5. حلوز وفاء، "تدعيم الخدمة البنكية وتقييمها من خلال رضا العميل"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2013/2014.
- مقالات:
6. المدرس حاكم جبوري الخفاجي، "رضا الزبون كمتغير وسيط بين جودة الخدمة وولاء الزبون"، جامعة الكوفة، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، السنة الثامنة، العدد 25، 2013.
 7. رعد حسن الصحن، "تطور نموذج الفجوة في قياس جودة الخدمات المصرفية إلى المستوى العالمي، دراسة نظرية"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 6، جوان 2004.
- مداخلات:
8. مزريق عاشور، معموري صورية، "عصرنة القطاع المالي والمصرفي وواقع الخدمات البنكية الالكترونية بالجزائر"، المؤتمر الدولي العلمي حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات الراهنة، جامعة ورقلة، 2008.
 9. نوال بن عمارة، "وسائل الدفع الإلكترونية"، الملتقى الدولي حول التجارة الإلكترونية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، أيام 15-16 مارس 2004.

مراجع باللغة الأجنبية:

10. Belin A, « **La mesure de la satisfaction client dans les marques industriel** » ; mastère marketing et communication commerciale, école supérieur de commerce de Toulouse, Juillet, 2002.
11. Daniel Ray, "**Desure de la satisfaction clients : Pratiques et besoins actuels des entreprises, positionnement des offres et principaux enjeux méthodologiques**", Revue française, N197, Adeten, Mai 2004;
12. Giese J. L and Cote J. A; « **Dedining consumer satisfaction** », Academy of Marketing science Review, vol 2000, N(1) ; (2002) ;
13. Jean Michel Monin, "**La satisfaction qualité dans les services**", AFNOR, Paris , 2001.
14. Julie. M (2007), « **L’impact du personnel en contact avec la clientele sur la satisfaction du client, proposition d’un modèle conceptuel** », Institut d’administration des entreprises, N782, France.
15. Lendrevie, Lévy, Lindon, Mercator; "**Théories et nouvelles pratiques du maketing** "; 9^{ème} édition ; Dunod ; paris ; France ; 2009 .

تشخيص إمكانيات التخطيط للتنمية الاقتصادية المحلية بولاية تيارت وفق أسلوب التحليل بالمركبات الأساسية ACP من منظور الاقتصاد المكاني

د. بنية صابرينة

أستاذة محاضرة (ب)، جامعة ابن خلدون - تيارت

بريد إلكتروني: benia_sabrina@yahoo.fr

د. بلجيلالي فتيحة

أستاذة محاضرة (ب)، جامعة ابن خلدون - تيارت

بريد إلكتروني: beldj_fatiha@yahoo.com

ملخص:

جاء هذا البحث كمحاولة لاستخدام أسلوب التحليل بالمركبات الأساسية لتصنيف 41 دائرة لولاية تيارت وفق خصائصها الطبيعية، الاقتصادية والاجتماعية بالاعتماد على 69 مؤشرا اقتصاديا، تم إخضاعها للمعالجة الإحصائية باستخدام البرنامج الإحصائي XLSTAT.

وقد أظهر التحليل وجود أربع مجموعات، تمثلت المجموعة الأولى في دائرة تيارت و التي تتميز بالإمكانات المتعددة، والمجموعة الثانية وهي: السورق، فرندة، قصر الشلالة و التي تتميز بالتنمية الحضرية، والمجموعة الثالثة: بها: عين كرمس، عين الذهب، حمادية، وهي مناطق ذات تنمية زراعية و فلاحية، والمجموعة الرابعة: بها الدحموني، مغيلة، واد ليلي، مشرع الصفا، مدروسة، الرحوية وهي مناطق شبه مهمشة اقتصاديا، وباعتبار أنها تتوفر على العديد من الخصائص التنموية، فإنه يمكن الاستثمار في السياحة مثلا و في الأنشطة التجارية.

الكلمات المفتاحية: التنمية الاقتصادية المحلية، التخطيط الاستراتيجي، التحليل بالمركبات الأساسية.

Résumé :

Cette recherche est venue autant qu'une tentative d'utiliser la méthode d'analyse en composantes principales, pour le classement de 14 Daira de la

wilaya de Tiaret selon ses caractéristiques naturelles, économiques et sociales, basé sur 69 indicateurs économiques, qui ont été soumis à un traitement statistique en utilisant XLSTAT.

L'analyse a montré la présence de quatre groupes : le premier groupe est la Daira de Tiaret, qui se caractérise par multi-potentiel, le second groupe: Sougueur, Frenda, Ksar Chellala, qui se caractérise par un développement urbain, le troisième groupe: ain Kermes, Ain Dheb, Hamadia, qui sont des régions du développement agricole, et le quatrième groupe: Dahmouni , Mghila, Oued Lili, Mecheraa Sfa Medroussa, Rahouia qui sont des zones marginalisées économiquement, et comme elles sont disponibles sur plusieurs caractéristiques de développement, donc on peut investir dans le tourisme, par exemple, à dans les activités commerciales.

Mots clés: développement économique local, la planification stratégique, l'analyse en composantes principales

مقدمة:

تهدف استراتيجيات التنمية المحلية الاقتصادية إلى الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية و البشرية و المرافق العامة و التجهيزات من خلال الاستفادة من جميع المقومات (الاقتصادية، الاجتماعية، الطبيعية) لمختلف المناطق لتحقيق التنمية الشاملة، عن طريق تشكيل برامج وخطط إستراتيجية محاولة تأهيل المناطق الأقل نشاطاً، بخلق بيئة جاذبة للاستثمارات، من هنا وبغية إحداث تنمية محلية بولاية تيارت، ارتأينا تصنيف دوائر هذه الولاية وفقاً لمؤشرات الاقتصادية، لصياغة و اتخاذ البرامج التنموية الأنسب لها.

لذا جاءت هذه الدراسة لمحاولة تحليل إمكانيات التنمية المحلية في ولاية تيارت وتحقيق التوازن بين دوائر هذه الولاية، و تضيق الفجوات التنموية بينها أو بعبارة أخرى محاولة تنميطها.

أولاً: مشكلة الدراسة:

تحدد مشكلة الدراسة في التعرف على إمكانية التخطيط الاستراتيجي للتنمية الاقتصادية المحلية بولاية تيارت وفق أسلوب التحليل بالمركبات الأساسية، وعليه نحاول في دراستنا هذه الإجابة على السؤال

التالي:

كيف يمكن تشخيص إمكانيات التخطيط للتنمية الاقتصادية المحلية بولاية تيارت وفق أسلوب التحليل بالمركبات الأساسية ؟

و تندرج تحت هذه الإشكالية جملة من الأسئلة الفرعية :

- ما المقصود بالتنمية الاقتصادية المحلية؟

- ما هو التخطيط الاستراتيجي؟

- إلى أي مدى يمكن التخطيط للتنمية المحلية وفق التحليل بالمركبات الأساسية؟

ثانيا: أهمية الدراسة: تأتي أهمية هذه الدراسة من خلال ما يلي:

- يعتبر التخطيط الاستراتيجي للتنمية الاقتصادية المحلية، عملية منظمة تُبنى وفق طرق علمية تهدف إلى

وضع خطط بعيدة المدى، باستخدام كافة الموارد المتاحة بغرض تحقيق الأهداف التنموية؛

- تساعد هذه الدراسة في تقديم المعلومات عن ولاية تيارت لمساعدة المدراء وصناع القرار في تبني منهجية

التخطيط الاستراتيجي وتوظيفه محلياً؛

- وضع الخطط الإستراتيجية التنموية، للاستفادة من كافة الموارد المحلية للولاية.

ثالثا: أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

- توفير قاعدة معلومات حول إمكانيات الولاية؛

- تصنيف دوائر الولاية حسب إمكانيات التنمية الاقتصادية؛

- الخروج بخارطة توزيع الإمكانيات الاقتصادية من شأنها مساعدة صناع القرار لوضع البرامج التنموية.

رابعا: فرضيات الدراسة

- هناك اختلاف و تباين بين دوائر ولاية تيارت وفقا للمتغيرات الاجتماعية، الديمغرافية والاقتصادية؛

- يمكن أن يكون لعامل الأراضي الفلاحية الأثر الكبير في التخطيط الاستراتيجي لولاية تيارت.

خامسا: مجتمع وعينة الدراسة

تتكون عينة الدراسة من 14 دائرة لولاية تيارت، و قد تم جمع مختلف المعلومات عن المؤشرات الاقتصادية لكل دائرة.

سادسا: منهج الدراسة

بناء على طبيعة الدراسة، فقد تم استخدام المنهج التحليلي، كون أنه الأنسب لتحليل المشكلة قيد الدراسة، إضافة إلى الدراسة الميدانية من خلال جمع المعلومات من مديرية البرمجة و إعداد الميزانية لولاية تيارت.

سابعا: أداة الدراسة

تم الاعتماد على البرنامج الإحصائي XLSTAT لمعالجة البيانات، من خلال الاعتماد على 69 متغيرة شملت الخصائص الاجتماعية، الاقتصادية، الديمغرافية و غيرها.

ثامنا: حدود الدراسة

- الحدود الزمنية: حيث تحددت الدراسة زمنياً بفترة سنة 2016.
- الحدود المكانية: تمت الدراسة على مستوى دوائر ولاية تيارت في الجمهورية الجزائرية.

المحور الأول: الإطار النظري**1. أساسيات حول التنمية المحلية الاقتصادية:**

ظهر مفهوم التنمية المحلية الاقتصادية مع تطور البعد البشري في الفكر الاقتصادي السائد خلال النصف الثاني من القرن الماضي، فأصبحت من أهم اهتمامات مختلف الحكومات وذلك بازدياد الاهتمام بالمجتمعات المحلية كونها الركن الرئيسي لإحداث التنمية الشاملة على المستوى القطري، فهي تعتبر مطلبا أساسيا لتحقيق العدالة في توزيع المكاسب بين مختلف الأجيال، وأداة مهمة لمواجهة التحديات المتزايدة لأفراد المجتمع، و تحقيق نوع من التوازن الجهوي بين مختلف الأقاليم. لقد كان العالم القروي الحقل الأول لتطبيق هذا المفهوم، لكنه اليوم تجاوز حدود القرية إلى المدن خصوصا في الأحياء، فالتنمية المحلية عملية

تستوجب تضافر الجهود المحلية الذاتية و الجهود الحكومية، فالجهود الذاتية و المشاركة الشعبية لا تقل أهمية عن الجهود الحكومية في تحقيق التنمية عبر مساهمة السكان في وضع و تنفيذ مشروعات التنمية.

1.1. تعريف التنمية المحلية الاقتصادية:

قبل الحديث عن التنمية المحلية الاقتصادية لابد من الالتفات إلى معنى كلمة التنمية، "فعلى المستوى اللغوي يقصد بها الازدهار، الزيادة، و الرفاهية، مما يوحي بتغيير إيجابي و بتطور و تقدم، و بعبارة أخرى إن التنمية بالنسبة لمجموعة من السكان أو لبلد تعني الطموح إلى غد أفضل على المستويات الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية، وبصفة عامة تعني التنمية التمكن من الوصول باستمرار إلى مستوى عيش جيد من الناحيتين المادية و المعنوية وإن دل هذا على شيء، فإنما يدل على أن التنمية سياق حركي يؤدي إلى الانتقال من وضع سابق غير مرض إلى وضع لاحق يستجيب بكيفية مرضية إلى حاجات وطموحات الشخص والجماعة، فالهدف الأخير من التنمية هو تفتح الشخص الذي يؤدي إلى تقدم المجتمع".¹

إن مصادر التنمية و أبعادها تعتبر متداخلة، متفاعلة ومتشابكة، ونتيجة لهذا التشابك والاختلاف تعددت الاتجاهات ووجهات النظر حولها، وفي ما يلي سنقدم تعاريف للتنمية المحلية: "هي العملية التي يمكن بواسطتها تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية و الجهود الحكومية للارتفاع بمستويات التجمعات المحلية و الوحدات المحلية اقتصاديا، اجتماعيا، ثقافيا، من منظور تحسين نوعية الحياة للسكان تلك التجمعات المحلية في مستوى من مستويات الإدارة المحلية في منظومة شاملة و متكاملة"²، فهي عملية التغيير التي تتم في إطار سياسة عامة محلية تعبر عن احتياجات الوحدة المحلية، من خلال القيادات المحلية القادرة على استغلال الموارد المحلية، وصولا إلى رفع مستوى المعيشة لكل أفراد الوحدة المحلية.

¹ مليكة طيب سليمان، إشكالية التنمية المحلية المستدامة في ظل حماية البيئة، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة البليدة، الجزائر العدد 39، 2008، ص 04.

² عبد الحميد عبد المطلب، التمويل المحلي والتنمية المحلية، درا الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص 13.

و يقوم مفهوم التنمية المحلية على عنصرين رئيسيين هما:³

- المشاركة الشعبية في جهود التنمية المحلية، و التي تقود إلى مشاركة السكان في جميع الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم ونوعية الحياة التي يعيشونها معتمدين على مبادراتهم الذاتية.
 - توفير مختلف الخدمات ومشروعات التنمية المحلية بأسلوب يشجع الاعتماد على النفس والمشاركة.
- وتعرف التنمية المحلية على أنها عبارة عن " التنمية الخاصة بمنطقة سكنية أو مقاطعة سكنية في كافة الجوانب الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية مع إيلاء المشكلات التي تعترضهم أهمية كبيرة ، والعمل على حلها من قبل السلطات المسؤولة ضمن إطار خطة وطنية شاملة، كما تعني أيضا الزيادة التنموية في كافة القطاعات على المستوى المحلي للوصول إلى مراحل متقدمة من التنمية والنمو وتحقيق المستوى الإنساني الذي تحدده مثاليات التفكير الاجتماعي المعاصر و إمكانيته على السواء".⁴

"كما تعرف على أنها تلك العملية التي يشترك فيها كل الناس في المحليات و الذين يأتون من كل القطاعات ويعملون سوياً لتحفيز النشاط الاقتصادي المحلي و الذي ينتج عنه اقتصاد يتسم بالمرونة والاستدامة، وهي عملية تهدف إلى تكوين الوظائف الجديدة وتحسين نوعية الحياة للفرد و المجتمع، بما فيها الفقراء و المهمشين، مع المحافظة على البيئة".⁵

وتعتبر التنمية المحلية "عملية تغيير تتم بشكل مستمر لا تتوقف ولا تنته عند نقطة معينة لكنها مستمرة ومتصاعدة لإشباع الحاجات والمطالب المتجددة للمجتمع المحلي، ومن أجل ذلك فإن التنمية

⁴ بوقرة رابح، عريوة محاد، إستراتيجية ترقية التشغيل في الجزائر في إطار برامج دعم التنمية المحلية المستدامة، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي للتنمية المستدامة وظاهرة البطالة، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير، 16-15 نوفمبر 2011، ص 08.

⁵ محمد أمين عقلة، التنمية في الوطن العربي، وزارة التربية والتعليم، الإسكندرية، طبعة 1، 1990، ص 24.

المحلية توجد في الدول المتقدمة كما توجد في الدول النامية، وتوجد في المناطق الحضرية كما توجد في المناطق الريفية".⁶

فمنطلق التنمية المحلية هو تبني مبدأ البناء من أسفل، بأن نجعل من تنمية الأقاليم المحلية نقطة الانطلاق لتنمية المجتمع ككل، من خلال الاستغلال الأمثل لكل الموارد والأخذ بعين الاعتبار خصوصيات المنطقة.

أما التنمية الاقتصادية المحلية فهي عبارة عن تلك العملية التي يعمل من خلالها القطاعين العام والخاص جماعيا على خلق أفضل الظروف لتحقيق نمو اقتصادي و مستوى حياة حسن للجميع، فممارسة تنمية اقتصادية محلية هو ما يعني العمل مباشرة على بناء القوة الاقتصادية لمنطقة ما محلية، و ذلك بغية تحسين مستقبلها الاقتصادي و مستوى نوعية الحياة لسكان تلك المنطقة.

ويجب التمييز بين التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي، بحيث يشير "النمو الاقتصادي إلى مجرد زيادة الكمية في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، والمفهوم العكسي للنمو الاقتصادي هو الركود الاقتصادي، بينما تعتبر التنمية الاقتصادية ظاهرة مركبة تتضمن النمو الاقتصادي كأحد عناصرها المهمة، بالإضافة إلى حدوث تغيير في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، والمفهوم العكسي للتنمية هو التخلف، ولهذا فهي أشمل من النمو، إذ أنها تعني النمو مع التغيير، والتنمية الاقتصادية المحلية تعني الزيادة، النمو والتغيير المحلي أو الجهوي أو الإقليمي بعيدا عن التنمية التي تنتهجها الحكومة المركزية".⁷

تراعي التنمية المحلية البعد الاقتصادي من أجل تنمية الإقليم المحلي اقتصادياً، و ذلك عن طريق البحث عن القطاع أو القطاعات الاقتصادية التي يمكن أن تتميز بها المنطقة، سواء عن الطريق الصناعي،

⁶ مجموعة خبراء، التنمية المستدامة والإدارة المجتمعية، "الأدوار المستقبلية للحكومات المركزية والمحليات والقطاع الخاص و المجتمع المدني"، أوراق المؤتمر العربي الرابع للإدارة والبيئة، المنظمة العربية للتنمية والإدارة، المنامة، البحرين، 24-20 نوفمبر 2005، ص68.

⁷ عبد الحميد عبد المطلب، التمويل المحلي والتنمية المحلية، مرجع سبق ذكره، ص10.

الزراعي أو الحرفي، لهذا نجد أن المنطقة التي تحدد مميزاتها مسبقا تكون قادرة على النهوض بالنشاط الاقتصادي المناسب لها من أجل توفير فائض القيمة عن طريق المنتجات المحققة، بالإضافة إلى ذلك يمكن لها أن تدمج أفراد المجتمع الباحثين عن فرص عمل، ولهذا "تصبح التنمية المحلية تحقق البعد الاقتصادي عن طريق امتصاص البطالة من جهة، و عن طريق توفير المنتجات التي تتميز بها المنطقة من جهة أخرى، كذلك تعتمد التنمية المحلية على بناء هياكل القاعدة المحلية من الطرقات، مستشفيات ومدارس... بالإضافة إلى كونها تسمح بدمج طالبي العمل فإنها تمهد الطريق نحو الجو المناسب لأفراد المجتمع القاطنين بهذا الإقليم، و تستقطب أصحاب رؤوس الأموال المتواجدين في الأقاليم أخرى من أجل الاستثمار بالمنطقة".⁸

2.1. مبادئ التنمية المحلية المستدامة: تعتمد التنمية المحلية الاقتصادية على المبادئ الأساسية التالية:

- التنمية هي عملية شاملة؛
- مساهمة المبادرات و المشاريع الصغرى في التنمية الشاملة؛
- الموارد البشرية هي القوة الدافعة للتنمية.

3.1. الأهداف الأساسية للتنمية المحلية الاقتصادية: تهدف جهود التنمية المحلية إلى ما يلي:

- "تأمين الموارد البشرية و الطبيعية و الأملاك المحلية و ترشيد استعمالها من أجل تحقيق نمو متوازن يراعي اعتبارات الكفاءة الاقتصادية في توزيع الموارد و التكافؤ الاجتماعي في توزيع ثمار التنمية؛
- دعم الأنشطة الاقتصادية المنتجة للثروات (صناعة، زراعة، خدمات) وتشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز شبكة الخدمات في الوسط الريفي والحضري بتكاثف وتوحيد الجهود؛
- التركيز على المناطق الريفية للقضاء على عوامل الطرد و الحد من الهجرة إلى المناطق الحضرية و لتضييق الفجوة الداخلية بين الريف والحضر؛

⁸ غريبي احمد، أبعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر، مجلة البحوث والدراسات العلمية، جامعة الدكتور يحيى فارس، المدية، العدد 04، أكتوبر 2010، ص 03.

- التخفيف من الفوارق التنموية بين الأقاليم و الولايات و داخل الإقليم الواحد؛⁹
- إعطاء دفعة إلى المناطق الواعدة المتميزة بالموارد لحل مشكلة التكسب السكاني، وبصفة خاصة للمناطق
- الريفية التي ما زالت إمكاناتها الاقتصادية دون الاستغلال الكامل، لتوفير مزيد من فرص العمل للشباب؛
- تشجيع مزيد من الاستثمارات الجديدة و زيادة مشاركة القطاع الخاص و المجتمع المدني؛
- تحديد الاحتياجات والموارد المتاحة والمحتملة للمراكز والقرى عن طريق مراكز المعلومات بكل منطقة؛
- زيادة فرص التصدير للمشروعات الصغيرة غير التقليدية بالمناطق الجديدة؛
- ترقية الأنشطة الاقتصادية الملائمة لكل إقليم من خلال مراعاة الخصوصية التي تميز كل جهة؛
- تنمية التهيئة الحضرية عن طريق تشجيع الاستثمار العمومي والخاص، الوطني والأجنبي؛
- وضع سياسة اقتصادية جوارية وتفعيلها لتتوافق معها مختلف النشاطات القطاعية الاقتصادية؛
- تحسين ظروف وإطار حياة المواطنين بتطوير مراكز الحياة وترقية نوعية الخدمات الجوارية؛
- ضمان العدالة في الاستفادة والخدمات الأساسية.¹⁰

2. التخطيط الاستراتيجي:

1.1. تعريف التخطيط الاستراتيجي:

- هو العملية التي من خلالها ترى المؤسسة تطور مستقبلها و تطور تكتيكات لتحقيق هذا المستقبل.
- هي العملية المنظمة والتي من خلالها تتفق المؤسسة و تبني الالتزام وسط كل ذوي العلاقة اتجاه الأولويات الأساسية التي تحقق رسالتها وتتعاظم مع البيئة المحيطة.¹¹

⁹ غريبي احمد، أبعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 07.

¹⁰ موسى اللوزي، التنظيم وإجراءات العمل، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2002، ص 34.

¹¹ أحمد شريفي، تجربة التنمية المحلية في الجزائر، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، ص 08.

- يعبر عن عملية تخطيط تستند إلى فهم واقعي و عميق لما يدور في بيئة المنظمة الداخلية، و محاولة التعرف على نقاط القوة و نقاط الضعف فيها، و فهم بيئة المنظمة الخارجية ومحاولة التعرف على الفرص والمخاطر التي تنطوي عليها، مما يمكن من توقع واستشراف المستقبل، والإعداد له بصياغة جملة من البدائل (الاستراتيجيات) التي تقود المنظمة لتحقيق أهدافها، بل و التي من شأنها التأثير في بيئة المنظمة باتجاه وخلق شروط و ظروف أفضل تساهم في تسهيل تحقيق هذه الأهداف.¹²
- يعرف التخطيط الاستراتيجي على أنه تنمية الخطط طويلة الأجل للتعامل بفعالية مع الفرص و التهديدات الموجودة في البيئة الخارجية للمؤسسة، و في ضوء مصادر القوة و الضعف للموارد التي تملكها المؤسسة في بيئتها الداخلية، ويتضمن كذلك تعريف مهمة المؤسسة ورسالتها وصياغة الأهداف الممكن تحقيقها وتطوير و تشكيل الاستراتيجيات، ووضع توجهات السياسة العامة للمؤسسة.¹³
- وعليه فالتخطيط الاستراتيجي هو جهد عقلي منظم يهدف إلى استثمار كل الطرق و الأساليب و الموارد المتاحة من أجل تحقيق الأهداف المرجوة، ويتضمن التخطيط الاستراتيجي تحديد أهداف أو غايات المؤسسة، و بناء الإستراتيجية اللازمة لتحقيق هذه الأهداف والغايات وتطوير مجموعة من الخطط الشاملة لدمج وتنسيق الأنشطة، إنه يهتم بالنواتج (ما الذي يجب فعله؟) و الوسائل (كيف فعله؟).¹⁴

¹² صابر يونس عاشور، **التخطيط الاستراتيجي**، مشروع تطوير أداء المنظمات الأهلية من الداخل، شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية، فلسطين، دليل المتدرب 2006، ص 4.

¹³ رشدي عبد اللطيف وادي، إبراهيم الأشقر، **دراسة واقع ممارسة التخطيط الاستراتيجي لدى مديري المنظمات غير الحكومية المحلية في قطاع غزة**، مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية، المجلد 17، العدد 2، فلسطين، 2009، ص 4.

¹⁴ حمد بن مرضي الكلثم، حازم علي احمد بدارنه، **معوقات التخطيط الاستراتيجي في جامعة أم القرى من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها**، المجلة العربية لضمان جودة التعليم العالي، المجلد الخامس، العدد 10، المملكة العربية السعودية، 2012، ص 6.

2.2. مراحل التخطيط الاستراتيجي للتنمية المحلية:

هناك خمس مراحل للتخطيط الاستراتيجي للتنمية الاقتصادية المحلية، إلا أن هذا الأخير عملية مرنة، وغالبا ما يستمر تنفيذ أحد المراحل بالتوازي مع مرحلة أخرى وفقاً للاحتياجات المحلية.¹⁵

المرحلة الأولى: تنظيم الجهود لكي يتم تنظيم الجهود بشكل ناجح، فإنه يجب الموافقة في مرحلة مبكرة من عملية التخطيط على الترتيبات المؤسسية، ويجب تشكيل فريق العمل الخاص بالتنمية المحلية في مجلس المدينة، والذي يتول بصفة مبدئية إدارة عملية التخطيط الاستراتيجي، بحيث يتطلب نجاح عملية التنمية المحلية تضافر الجهود الحكومية والقطاع الخاص، وتبدأ عملية التخطيط الاستراتيجي بتحديد الأفراد والمؤسسات العامة والأنشطة ومراكز البحوث ومؤسسات التدريب بالإضافة إلى كل الفئات التي تؤثر في الاقتصاد المحلي.

المرحلة الثانية: تقييم الاقتصاد المحلي: في حالة الرغبة في تحديد إستراتيجية للتنمية الاقتصادية المحلية، للحصول على البيانات الأساسية عن الاقتصاد المحلي من خلال دراسة الروابط أو العلاقات الاقتصادية في منطقة معينة، سوف تستخدم المعلومات الكمية والنوعية المتوفرة في تنمية الأنشطة المختلفة، والتصنيع وتنمية المهارات، بالإضافة إلى البيانات الأخرى والتي تساعد على تحديد الاتجاه الاستراتيجي للاقتصاد المحلي، وأول خطوة في ذلك تبدأ بتحديد المعلومات، بعدها تجميع وتحليل البيانات باستخدام عدد من الأساليب.

المرحلة الثالثة: إعداد الإستراتيجية: إن الهدف من إعداد تخطيط إستراتيجي واسع النطاق لإحدى المدن هو التوصل إلى منهج متكامل للقيام بالتخطيط الاستراتيجي للتنمية المحلية، و يستلزم الأمر عند قيام المختصين في الحكومات المحلية ومجموعات الخاصة بإعداد الإستراتيجية، تحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية المحلية والمتطلبات البيئية والاجتماعية.

المرحلة الرابعة: تنفيذ الإستراتيجية: هذه الإستراتيجية عبارة عن خطة إجمالية ذات أهداف وإجراءات قصيرة، متوسطة أو طويلة الأجل، فضلاً عن أنها تحدد الأهداف التي يجب تحقيقها، كما تضع برنامج عمل

¹⁵ زياد محمد ثابت، تنظيم وتنفيذ وتقويم ورشة عمل لعشرين مديرا حول التخطيط الاستراتيجي، وكالة الغوث الدولية، مركز التطوير التربوي، أكتوبر 2006، ص 6.

لتعزيز وتنمية نقاط القوة في اقتصاد المجتمع المحلي سواء المادية والاجتماعية و البيئية وكذلك تتناول كل من التحديات و الفرص المتاحة.

المرحلة الخامسة: مراجعة الإستراتيجية. يتم اقتراح إستراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية لفترة تتراوح ما بين ثلاث إلى ثمان سنوات لكن ينبغي مراجعتها سنوياً لتعديلها لتتواءم مع تطورات الظروف المحلية، و يجب أن تشمل عملية المراجعة المدخلات والمخرجات والنتائج والآثار، وكذلك مراحل التنفيذ، وبجانب القيام بعملية مراجعة الإستراتيجية فإن النظم لمتخذي القرار بتعديل الإستراتيجية استجابة لتغير الظروف المحلية.

المحور الثاني: الإطار العملي

1. أسلوب التحليل بالمركبات الأساسية:

تستعمل طريقة التحليل بالمركبات الأساسية ACP، لدراسة متغيرات كمية مستمرة، غير متجانسة، وقد قدم التحليل إلى عوامل أساسية سنة 1901 من قبل k.Pearson، و طور على يد H.Hotelling، سنة 1933، و يعرف أيضا باسم "التحليل الهندسي للمعطيات (Analyse Géométrique des Données) أو "تحليل الارتباطات" (Analyse des Corrélations).

1.1. مفهوم التحليل بالمركبات الأساسية (ACP):

هو أسلوب إحصائي رياضي يؤدي إلى تقسيم عدد من المتغيرات إلى مجموعات يطلق على كل مجموعة اسم عامل (facteur)، بمعنى تجمع عدد من المتغيرات معا، وهي أيضا تعني ارتباط عدد من المتغيرات ببعضها البعض ارتباطا عاليا، وارتباطها بغيرها ارتباطا منخفضا، كما أنها تسعى لوصف العلاقات بين الأفراد و بين المتغيرات فيما بينها، و علاقة المتغيرات و الأفراد معا.

2.1. المبادئ الأساسية الواجب مراعاتها في تطبيق ACP:

- المرور من k متغيرات إلى p متغيرات جديدة تتميز بثلاثة خصائص أساسية:

p أقل بكثير من k . * المتغيرات الجديدة p هي تركيبات خطية للمتغيرات k التي لكل واحدة حصة متزايدة مسماة بالمكونات الأساسية. * المتغيرات الجديدة p هي مستقلة أي لا يوجد بينها ارتباط؛

- طرق الحساب المستعملة تدخل متغيرات قياسية؛

- اختيار عدد المكونات الجديدة و ترجمتها.

2. تطبيق أسلوب التحليل بالمركبات الأساسية على مؤشرات التنمية الاقتصادية المحلية لتيارت:

نسعى في هذه المرحلة إلى دراسة المؤشرات التنموية لولاية تيارت باستخدام التحليل بالمركبات الأساسية.

1.2. مجتمع البحث:

نظرا لموقعها الجغرافي، فإن ولاية تيارت تعتبر حلقة وصل هامة بين العديد من الولايات ومنطقة التماس بين الشمال و الجنوب، تعتبر منطقة ذات مساحة غير متجانسة، متنوعة جغرافيا.¹⁶ وتقع ولاية تيارت غرب الجزائر، تتكون من 14 دائرة و 42 بلدية، تمتد على مساحة 050.0520 كلم²

تحدها شمالا ولايتي تيسمسيلت و غليزان، جنوباً الأغواط والبيض، غربا معسكر وسعيدة، والحلقة جنوبا.

مجتمع البحث الذي طبقت عليه هذه الدراسة هو دوائر ولاية تيارت، و عددها 14 دائرة، بالاعتماد

على 69 مؤشر يمثل الخصائص الديمغرافية، الاقتصادية،... و التي من شأنها المساهمة في التنمية الاقتصادية.

2.2. المتغيرات الداخلة في الدراسة:

بغية الوصول إلى المناطق الأكثر نشاطاً والأقل جذبا للاستثمارات، تم توزيع مجموعة من المؤشرات

التنموية تمثل خصائص كل دائرة، وتم إخضاعها للمعالجة الإحصائية والتحليل. وتنقسم هذه المتغيرات إلى:

- المتغيرات الاقتصادية: الصحة، التعليم، العمل، التجارة، الطاقة... - المتغيرات الديمغرافية: عدد

السكان، معدل النمو... - المتغيرات العمرانية: تقسيم الأراضي الفلاحية، الغابات، المساحات المستعملة

للزراعة... - متغيرات البنية التحتية والمرافق العامة والخدمات الاجتماعية: الكهرباء، الغاز، المياه...

¹⁶ وثائق مقدمة من قبل مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية، لولاية تيارت.

3.2. المعالجة الإحصائية للبيانات:

بعد تجميع المعلومات اللازمة قمنا بترميزها ($V_1, V_2, \dots, V_{69}$)، وتهيئتها على شكل مصفوفة بيانات، ليتم إخضاعها للمعالجة الإحصائية باستعمال برنامج *XLSTAT*، فكانت النتائج كالتالي:

1.3.2. المتوسط والانحراف المعياري:

إذا قارنا متوسطات المتغيرات نلاحظ أن كل المتوسطات هامة ومعتبرة، وأن أكبر القيم هي للمتغيرات V_1 (عدد السكان)، V_3 (عدد السكان الحضري)، V_4 (عدد سكان الريف)، V_5 (المساحة المستعملة للزراعة)، V_7 (المساحة الإجمالية)، V_8 (الغابات)، V_{57} (الإنتاج الحيواني-خروف)، V_{60} (الإنتاج الفلاحي-حبوب)، أما بالنسبة للانحرافات المعيارية فأصغر انحراف معياري هو للمتغير V_4 (عدد سكان الريف)، وعليه فهو المسؤول عن تركز المتغيرات المدروسة، أما المتغير المسؤول عن تشتت هذه المتغيرات فهو V_7 (المساحة الإجمالية)، لأنه يعتبر الانحراف الأكبر.

الجدول رقم (01): المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري للمتغيرات

المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
V1	64730,071	56706,854
V3	53116,500	53500,287
V4	10971,712	6278,286
V5	50403,571	28874,791
V7	114992,857	108145,027
V8	11014,286	16369,860
V57	28992,571	19651,418
V60	10212,286	7743,925

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Xlstat

2.3.2. مصفوفة الارتباطات:

نستنتج من مصفوفة الارتباطات ما يلي:

$(V_2, V_1), (V_3, V_1), (V_2, V_3), (V_{12}, V_1), (V_{12}, V_2), (V_{12}, V_3), (V_1, V_{16}), (V_2, V_{16}), (V_3, V_{16})$ ترتبط فيما بينها ارتباطا قويا إيجابيا، في حين أن $(V_4, V_1), (V_4, V_2), (V_3, V_4), (V_4, V_6), (V_6, V_1), (V_6, V_{10}), (V_6, V_{21}), (V_{11}, V_1)$ ترتبط فيما بينها ارتباطا ضعيفا سلبياً.

الجدول رقم (02): القيم الذاتية و الكثافة

F7	F6	F5	F4	F3	F2	F1	
2,074	2,577	3,080	3,645	5,479	11,711	35,681	القيم الذاتية
3,005	3,735	4,463	5,282	7,941	16,972	51,712	الكثافة %
93,110	90,105	86,370	81,907	76,624	68,684	51,712	التراكم %
	F13	F12	F11	F10	F9	F8	
	0,243	0,401	0,705	0,833	1,196	1,376	القيم الذاتية
	0,352	0,582	1,022	1,207	1,733	1,994	الكثافة %
	100	99,648	99,066	98,044	96,837	95,104	التراكم %

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Xlstat

نلاحظ من خلال جدول القيم الذاتية وجود نسبتين: **الكثافة**: و التي تعني نسبة القيم الذاتية

للمحور بالنسبة لمجموع القيم الذاتية؛ **التراكم**: أي تراكم القيم الذاتية.

المحور العامل الأول أو المركبة الأساسية الأولى تمثل 51.71% من قيمة الجمود الكلي، أما المحور العامل الثاني فتمثل 16.97%، فتكون نسبة التمثيل على المخطط العامل في الفضاء R^2 و الذي يضم المحورين الأول و الثاني 68.68% من التمثيل العام *Inertie totale*، هذه النسبة تعتبر جيدة إلى حد كبير، و كافية لإعطاء صورة واضحة لسحابة النقاط على المستوي الأول.

3.3.2. إحداثيات المتغيرات:

المتغيرات التي تساهم بشكل كبير في بناء المركب الرئيسي الأول (F_1, F_2) هي:

- **بالنسبة للمحور الأول**: نلاحظ أن أغلب المتغيرات ممثلة بإحداثيات موجبة، و هذا ما يدل على النسبة الكبيرة في تفسير هذه المتغيرات 51.71%. كل المتغيرات مرتبطة فيما بينها ارتباطا متوسطا

وموجبا مع المحور الأول وهي متقاربة فيما بينها، فنجد كلا من: V_1 (عدد السكان)، V_2 (معدل النمو)، V_3 (عدد السكان الحضر)، V_{12} (عدد المساجد)، V_{16} (عدد أطباء القطاع العمومي والخاص)، V_{17} (عدد المرضى)، V_{18} (عدد أطباء الأسنان)، V_{19} (عدد الصيدليات)، V_{21} (عدد تلاميذ التعليم الأساسي)، V_{22} (عدد القاعات في التعليم الأساسي)، V_{25} (عدد الثانويات)، V_{26} (عدد تلاميذ التعليم الثانوي)، V_{27} (عدد القاعات)، V_{28} (عدد الأساتذة)، V_{29} (عدد النساء منهم)، V_{30} (عدد معيدي السنة)، V_{31} (عدد المستفيدين من منح نشاط الإدماج الاجتماعي)، V_{32} (عدد قاعات السينما)، V_{40} (حجم النفايات المعالجة)، V_{41} (عدد الوحدات الصناعية الملوثة)، V_{49} (طول شبكة المياه الصالحة للشرب)، V_{52} (طول شبكة مياه الصرف الصحي)، V_{59} (الإنتاج الحيواني-خيول)، V_{63} (العدد الإجمالي للتجار)، V_{64} (عدد تجار التجزئة للمواد الغذائية)، V_{65} (عدد تجار الجملة للمواد الغذائية)، V_{66} (عدد تجار نشاط الإنتاج الصناعي)، V_{67} (عدد تجار نشاط الخدمات)، V_{68} (الاستيراد و التصدير)، V_{69} (النشاط التقليدي)، و هذه المتغيرات ذات خصائص تشير إلى تنمية حضرية، بها نمط من التحضر في توفير الخدمات. فيما بقية المتغيرات مرتبطة ارتباطا ضعيفا مع هذا المحور.

- بالنسبة المحور الثاني: يساهم بقدر كبير من الأهمية في تفسير باقي المتغيرات، بحيث يبلغ 16.97%، فنجد أن المتغيرات V_4 (عدد السكان الريف)، V_5 (المساحة المستعملة للزراعة)، V_{45} (طول طرق الدائرة)، V_{56} (الإنتاج الحيواني-بقر)، V_{57} (الإنتاج الحيواني-خروف)، V_{58} (الإنتاج الحيواني-ماعز)، V_{61} (الإنتاج الفلاحي-أشجار مثمرة)، وهذه المتغيرات ذات خصائص تشير إلى تنمية ريفية زراعية حيوانية.

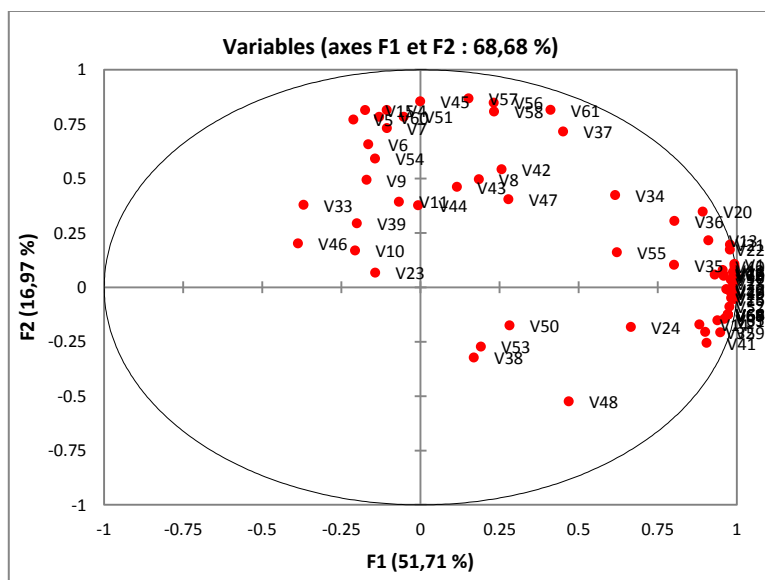
4.3.2. التمثيل البياني للمتغيرات في المركب الرئيسي الأول:

من خلال إسقاط المتغيرات في دائرة الارتباطات و ملاحظة جودة تمثيل المتغيرات عليها (فكلما كانت المتغيرة قريبة من محيط الدائرة كانت جودة تمثيلها على المستوي)، نلاحظ أن المتغيرات: V_4 (عدد السكان الريف)، V_5 (المساحة المستعملة للزراعة)، V_6 (المساحة المسقية)، V_7 (المساحة الإجمالية)،

V₁₅ (عدد تسليم السكنات الريفية)، V₃₇ (عدد الملاعب)، V₄₅ (طول طرق الدائرة)، V₅₁ (استهلاك المياه)، V₅₄ (عدد أبراج المياه)، V₅₆ (الإنتاج الحيواني-بقر)، V₅₇ (الإنتاج الحيواني-خروف)، V₅₈ (الإنتاج الحيواني-ماعز)، V₆₀ (الإنتاج الفلاحي-حبوب)، V₆₁ (الإنتاج الفلاحي-أشجار مثمرة)، مرتبطة فيما بينها ارتباطا شبه تام، وتساهم بشكل كبير في المحور الأول F₁.

والمغيرات: V₈ (الغابات)، V₉ (الاستغلال الفردي للأراضي الفلاحية)، V₁₀ (الاستغلال الجماعي للأراضي الفلاحية)، V₁₁ (الاستغلال الخاص للأراضي الفلاحية)، V₂₃ (عدد المطاعم في التعليم الأساسي)، V₃₃ (عدد المراكز الثقافية)، V₃₉ (عدد أماكن التفرغ)، V₄₀ (حجم النفايات المعالجة)، V₄₂ (عدد المساحات الخضراء)، V₄₃ (طول الطريق الوطني)، V₄₄ (طول الطريق الولائي)، V₄₇ (المعدل الإجمالي لتوصيل الغاز) ترتبط فيما بينها ارتباطا كبيرا، إلا أنها تساهم بشكل أقل في بناء المحور الأول.

الشكل رقم (01): التمثيل البياني للمتغيرات



المصدر: مخرجات برنامج Xlstat

والمغيرات: V₂₄ (الغابات)، V₃₈ (المعالم الأثرية)، V₄₈ (المعدل الإجمالي لتوصيل الكهرباء)،

V_{50} (معدل التوصيل بالمياه الصالحة للشرب)، V_{53} (معدل التوصيل بشبكة مياه الصرف الصحي) ترتبط فيما بينها ارتباطا كبيرا.

أما باقي المتغيرات فهي ترتبط فيما بينها ارتباطا تاما و تساهم بنسبة كبيرة جدا في المحور الثاني F_2 .

5.3.2. إحدائيات الأفراد:

نلاحظ من خلال الجدول أدناه أن تيارت، السوق، فرندة و قصر الشلالة تساهم في بناء المحور

الأول F_1 ، و السوق، فرندة، عين الذهب، قصر الشلالة، مهدية تساهم في بناء المحور الثاني F_2 .

الجدول رقم (03): مساهمة المتغيرات في بناء المحور الأول والثاني

الأفراد	F1	F2	الأفراد	F1	F2
تيارت	19,171	-4,537	فرندة	4,087	4,264
الدهموني	-2,352	-3,241	الرحوية	-2,918	-2,326
مدروسة	-3,042	-2,259	عين كرمس	-1,935	4,755
مغيلة	-4,553	-4,167	مشرع الصفا	-3,559	-2,798
السوق	4,288	6,268	مهدية	-0,532	1,370
عين الذهب	-2,719	2,560	الحمادية	-3,433	0,556
قصر الشلالة	1,385	1,808	واد ليلي	-3,887	-2,251

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Xlstat

6.3.2. تمثيل الأفراد:

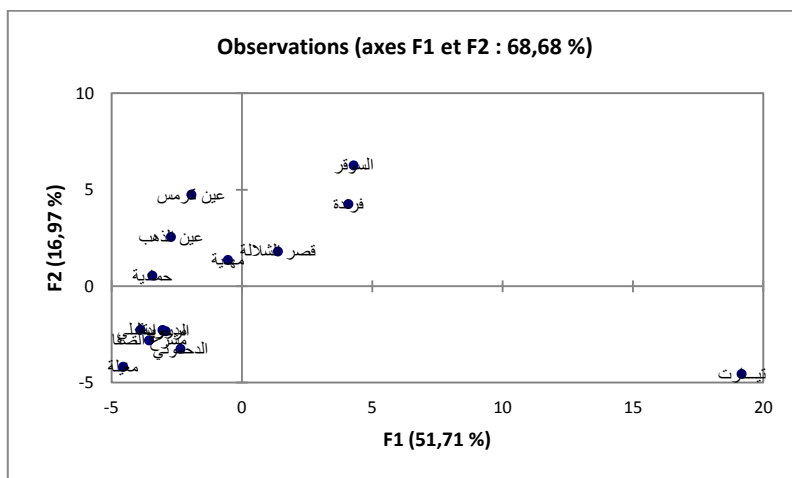
نلاحظ من خلال التمثيل البياني أن دائرة تيارت مرتبطة ارتباطا موجبا قويا مع المحور الأول

19.17، وهي بذلك تحتل الصدارة ضمن ترتيب الدوائر، من خلال المبالغ المالية المرصدة لها للتنمية، لتأتي

بعدها السوق، فرندة وقصر الشلالة أي أنها تحتل المرتبة الثانية، ثم عين كرمس، عين الذهب، مهدية،

حمادية بشكل أقل، في حين أن الرحوية، واد ليلي، مشرع الصفا، الدهموني ومغيلة تبقى شبه مهمشة.

الشكل رقم (02): التمثيل البياني للأفراد



المصدر: مخرجات برنامج Xlstat

7.3.2. تمثيل الأفراد و المتغيرات:

ما يمكن ملاحظته من خلال التمثيل البياني للأفراد والمتغيرات معا، وجود أربع مجموعات:

المجموعة الأولى: بها دائرة تيارت و التي تحتل الصدارة لمنحها أولوية كبيرة، باعتبار أن أغلبية النشاطات التنموية متركزة بها، أى أنها منطقة ذات إمكانيات متعددة.

المجموعة الثانية: بها السوق، فرندة، قصر الشلالة، هذه المناطق تتركز بها أغلب المتغيرات خاصة ذات خصائص خدمية مثل التعليم، الصحة، والبنية التحتية والمرافق العامة مثل الطرق، شبكات المياه، الكهرباء و الغاز، و شبكة مياه الصرف الصحي، إضافة إلى وجود عدد كبير من السكان خاصة السكان الحضر، هذا ما يعكس وجود نمط من التحضر في توفير الخدمات، أي أنها مناطق ذات تنمية حضرية.

المجموعة الثالثة: بها: مهدية، عين كرمس، عين الذهب، حمادية، تتركز بهذه المناطق مجموعة من المتغيرات ذات خصائص ريفية و ذلك من خلال تركيز نسبة عالية من سكان الريف، مع توفر إمكانيات زراعية مثل: المساحة المستعملة للزراعة، المساحة المسقية، الإنتاج الفلاحي واستهلاك المياه، إضافة إلى الإنتاج الحيواني، مما يعكس وجود تنمية ريفية زراعية حيوانية.

خاتمة:

لقد أصبح التخطيط الاستراتيجي للتنمية المحلية الاقتصادية ضرورة ملحة، و ذلك لاستغلال الموارد الطبيعية و البشرية للمنطقة بالاعتماد على المجتمع المحلي و المبادرات الخاصة بهدف تحسين المستوى المعيشي للسكان. و كغيرها من الدول فقد أولت الجزائر اهتماما خاصا بالتنمية المحلية الاقتصادية بغية تنميتها، و ذلك من خلال المخططات التنموية التي ركزت على محاربة الفقر و الفوارق الاجتماعية...

لذلك جاءت هذه الدراسة كمحاولة لمساعدة متخذي القرار في التخطيط باستخدام إحدى الأساليب الكمية (ACP)، و الذي سمح لنا بتصنيف مناطق (دوائر) ولاية تيارت كعينة من الولايات الجزائرية، بغية إحداث نوع من التوازن الاقتصادي المحلي، و قد تمكنا من الخروج بالعديد من النتائج يمكن ذكر بعض منها فيما يلي:

- تهدف التنمية المحلية الاقتصادية إلى تحسين المستوى المعيشي للسكان، من خلال شمول مختلف المناطق للحيلولة دون تركز النشاطات الاقتصادية التنموية في منطقة دون الأخرى؛
- كما تسمح التنمية المحلية الاقتصادية بترفية المناطق المهمشة وجعلها أكثر جذبا للاستثمارات والصناعات، وبالتالي الحد من الهجرات الداخلية (من الريف إلى المناطق الحضرية)، و زيادة فرص العمل بها؛
- يمكن التخطيط الاستراتيجي تعزيز قدرات الاقتصاد المحلي، من خلال إبراز خصائص كل منطقة (بشرية، طبيعية...)
- أوضحت نتائج الدراسة التطبيقية التباين بين دوائر ولاية تيارت وفقا لخصائصها الاقتصادية، الديمغرافية والعمرانية، حيث تمكنا من تصنيفها باستخدام ACP إلى 04 مجموعات كانت كما يلي:
- **المجموعة الأولى:** تحددت أساسا في دائرة تيارت، و التي تمثل منطقة جذب نظرا لتركز أغلبية الأنشطة التنموية بها، لذا تعتبر ذات إمكانيات متنوعة؛

- **المجموعة الثانية:** تمثلت أساسا في السوق، فزدة، قصر الشلالة، و هي مناطق ذات تنمية حضرية، مما يؤهلها بجاذبية مقارنة بالمناطق الأخرى؛
 - **المجموعة الثالثة:** مهدية، عين كرمس، عين الذهب، حمادية، وهي مناطق ذات إمكانات زراعية تؤهلها لتنمية زراعية و فلاحية؛
 - **المجموعة الرابعة:** الدحموني، مغيلة، واد ليلي، مشرع الصفا، الرحوية، مدروسة، وهي أكثر المناطق احتياجا للتنمية المحلية باعتبار أنها تتوفر على العديد من الخصائص التنموية مثل: مساحات معتبرة للزراعة، المساحات الخضراء، إنتاج حيواني معتبر خاصة الخروف، وبالتالي يمكن الاستثمار فيها، وفي السياحة مثلا لوجود العديد من المعالم الأثرية بهذه المناطق، و في الأنشطة التجارية.
- وعليه وبناء على نتائج الدراسة، يمكن وضع البرامج التنموية حسب خصائص كل منطقة واحتياجاتها وذلك لإحداث التوازن التنموي بين مختلف المناطق.

قائمة المراجع:

1. عبد الحميد عبد المطلب، التمويل المحلي والتنمية المحلية، درا الجامعية، الإسكندرية، 2001.
2. محمد أمين عقله، التنمية في الوطن العربي، وزارة التربية والتعليم، الإسكندرية، طبعة 1، 1990.
3. موسى اللوزي، التنظيم وإجراءات العمل، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2002.
4. أحمد شريف، تجربة التنمية المحلية في الجزائر، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق.
5. حمد بن مرضي الكلثم، حازم علي أحمد بدارنه، معوقات التخطيط الاستراتيجي في جامعة أم القرى من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها، المجلة العربية لضمان جودة التعليم العالي، المجلد الخامس، العدد 10، المملكة العربية السعودية، 2012.

6. رشدي عبد اللطيف وادي، إبراهيم الأشقر، دراسة واقع ممارسة التخطيط الاستراتيجي لدى مديري المنظمات غير الحكومية المحلية في قطاع غزة، مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية، المجلد 17، العدد 2، فلسطين، 2009.
7. زياد محمد ثابت، تنظيم وتنفيذ وتقويم ورشة عمل لعشرين مديرا حول التخطيط الاستراتيجي، وكالة الغوث الدولية، مركز التطوير التربوي، أكتوبر 2006.
8. صابر يونس عاشور، التخطيط الاستراتيجي، مشروع تطوير أداء المنظمات الأهلية من الداخل، شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية، فلسطين، دليل المتدرب 2006.
9. غريبي احمد، أبعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر، مجلة البحوث والدراسات العلمية، جامعة الدكتور يحيى فارس، المديّة، العدد 04، أكتوبر 2010.
10. بوقرة رابح، عريوة محاد، إستراتيجية ترقية التشغيل في الجزائر في إطار برامج دعم التنمية المحلية المستدامة، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي التنمية المستدامة وظاهرة البطالة، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير، 15- 16 نوفمبر 2011.
11. مجموعة خبراء، التنمية المستدامة والإدارة المجتمعية، "الأدوار المستقبلية للحكومات المركزية والمحليات والقطاع الخاص المدني"، أوراق المؤتمر العربي الرابع للإدارة والبيئة، المنظمة العربية للتنمية والإدارة، المنامة، نوفمبر، 2005.
12. مليكة طيب سليمان، إشكالية التنمية المحلية المستدامة في ظل حماية البيئة، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة البليدة، الجزائر العدد 39، 2008.
13. وثائق مقدمة من قبل مديرية البرمجة و متابعة الميزانية، لولاية تيارت.

بنك الجزائر وقاعدة تايلور - دراسة قياسية -

د. يوسف كريمة

أستاذة محاضرة (ب)، جامعة أوبكر بلقايد تلمسان

بريد إلكتروني: youkarimb13@gmail.com

أ.د. بن بوزيان محمد

أستاذ التعليم العالي، جامعة أوبكر بلقايد تلمسان

بريد إلكتروني: mbenbouziane@yahoo.fr

ملخص:

تهدف الورقة البحثية إلى إبراز مفهوم سياسة استهداف التضخم والمتمثلة في قاعدة تايلور كإطار حديث للسياسة النقدية والتي أدت بظهور أفكار جديدة بالنسبة لوضعي السياسة النقدية في البنوك المركزية، حيث تم إسقاط القاعدة بنوعيتها التقليدية والمطورة على بنك الجزائر باستخدام طريقة العزوم المعممة في الفترة الممتدة من 1Q1994 حتى 4Q2016.

وقد توصلت الدراسة إلى أن قاعدة تايلور المطورة (أسلوب النظرة المستقبلية) تنطبق بشكل كبير على سلوك البنك المركزي من خلال التركيز على الهدف الرئيسي للسياسة النقدية والمتمثل في ضبط التضخم بشرط توفر أساليب التنبؤ بالتضخم وكذا الدرجة العالية من الاستقلالية، الشفافية والمصادقية في إدارة السياسة النقدية.

كلمات مفتاحية: استهداف التضخم؛ قاعدة تايلور؛ الشفافية؛ أسلوب التنبؤ؛ النظرة المستقبلية.

Abstract :

This study aims to define the concept of Inflation Targeting (IT) policy especially Taylor rule as a framework for a modern monetary policy, which resulted in the emergence of new ideas for the makers of monetary policy at the central bank, we tried to apply the Traditional and Augmented

Taylor rule on the Bank of Algeria using Generalized method of moments in the period from 1994Q1 until 2016Q4.

The study found that the Augmented Taylor rule (Forward- looking) apply on the central bank's behavior by focusing on the main objective of monetary policy represented by target inflation provided techniques of inflation forecast, as well as the high degree of transparency and credibility in monetary policy framework.

Keywords: Inflation Targeting ; Taylor rule; Transparency; Forecast ; Forward-Looking.

مقدمة:

أكدت العديد من التجارب والخبرات المتراكمة أن السياسة النقدية تؤثر في معدلات التضخم بشكل غير مباشر من خلال المقاربات التقليدية القائمة على التحكم في المتغيرات الوسيطة كاستهداف سعر الصرف (Exchange Rate Targeting) واستهداف المجمعات النقدية (Monetary Aggregates Targeting)، إلا أن هذا الاعتقاد تراجع في العديد من الدول باختلاف مستويات تطورها بسبب عدم كفاءة هذه الآليات في بلوغ هدف استقرار الأسعار في المدى الطويل، الأمر الذي استدعى التركيز على معدلات التضخم في حد ذاتها كاستهدافات مباشرة، وعرف هذا الإطار الحديث لإدارة السياسة النقدية بسياسة استهداف التضخم (Inflation Targeting). ولقد أعتد للمرة الأولى في دولة نيوزيلندا في شباط 1990، تلتها العديد من البنوك المركزية مثل كندا، إنجلترا، السويد والشييلي. ولقد تمت في هذه الدراسة نمذجة سياسة استهداف التضخم في معادلة خطية جاء بها أستاذ الاقتصاد من جامعة ستانفورد الأمريكية البروفيسور John.B. Taylor والتي عُرفت بقاعدة تايلور Taylor Rule والتي طُبقت على الاقتصاد الأمريكي (الاحتياطي الفيدرالي) حيث تم فيها تحديد معدل الفائدة قصير المدى بوصفه أداة حديثة لاستهداف واستقرار معدلات التضخم وتحديد معدلا مستهدفا للناتج من أجل الوصول للأهداف المرجوة.

إشكالية البحث:

لقد عرفت سياسة استهداف التضخم نجاحات كبيرة في الدول المتقدمة التي طبقت هذه الإستراتيجية نظرا لتوفر جملة من الشروط المؤسسية والاقتصادية ساعدت في إنجاح السياسة خاصة تطبيق قاعدة جون تايلور، لكن المشكل يكمن في إمكانية تطبيقها في الدول النامية وخاصة البنك المركزي الجزائري، علما أنه أصدر الأمر رقم 04-10 المعدل والمتمم للأمر رقم 11-03 في آب 2010 المتعلقة بالنقد والقرض مفاده ضرورة استقرار الأسعار كهدف صريح للسياسة النقدية أو ما يسمى باستهداف التضخم. لذا تمحورت إشكالية البحث في السؤال التالي:

هل تنطبق قاعدة تايلور على سلوك البنك المركزي الجزائري؟

أهمية البحث وهدفه:

يكتسي موضوع "استهداف التضخم" أهمية بالغة كونه إطار حديث للسياسة النقدية فهو بمثابة تجربة جديدة بالنسبة لوضعي السياسة النقدية في الدول النامية في ضبط معدلات التضخم وتحديد متطلبات نجاحه وتوفير الشروط اللازمة لتطبيقه من خلال الإصلاحات التي تقوم بها هذه الدول خاصة تطوير الأساليب الفنية للتنبؤ.

الدراسات السابقة:

هناك عدة دراسات نظرية وقياسية اهتمت بموضوع سياسة استهداف التضخم وقاعدة تايلور كإطار حديث للسياسة النقدية حيث نجد تباين في النتائج على حسب الزاوية التي تُنظر إليها. ونلخصها فيما يلي:

- دراسة (CGG) (1998) بعنوان:

« Monetary Policy Rules in Practice: Some International Evidence »

أجرى (CGG) Richard Clarida، Jordi Gali، Mark Gertler (1998) مقارنة بين السياسات النقدية للبنوك المركزية¹ في المجموعة G3 والتي تضم (الولايات المتحدة، ألمانيا واليابان) والمجموعة E3 (بريطانيا، فرنسا وإيطاليا). وتوصلوا إلى أن البنوك المركزية في G3 ركزت على استهداف التضخم الضمني منذ 1979 الذي يعني "رفع سعر الفائدة الاسمي بما فيه الكفاية لزيادة المعدل الحقيقي عندما يتوقع تحركات التضخم فوق المستوى المستهدف في المدى الطويل لها. ووجد الباحثون أن هذه البنوك المركزية تعمل بنظام "النظرة المستقبلية" « Forward-Looking » ردا على توقعات التضخم، في حين أن البنوك المركزية E3 تتأثر إلى حد كبير بالسياسة النقدية الألمانية وتعديل ارتفاع أسعار الفائدة أكثر مما تتطلبه ظروف الاقتصاد الكلي المحلي. واقتروا أن يكون استهداف التضخم هو الأفضل من تثبيت أسعار الصرف لتنفيذ وظيفة السياسة النقدية.

- دراسة Frederic S. Mishkin (2000)² بعنوان:

« Inflation Targeting in Emerging Market Countries »

لخص Mishkin (2000) ما ينطوي على استهداف التضخم في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية من خلال مناقشة مزايا وعيوب هذه الإستراتيجية وذلك باستخدام خبرة الشيلي لاستهداف التضخم كمرجع³. وعلق على أن استهداف التضخم قد لا يكون مناسباً للعديد من البلدان الناشئة لأنها يمكن أن تنتج ضعف مساءلة البنك المركزي، والتي تأتي في فترات تأخير طويلة من أدوات السياسة النقدية لنتائج التضخم. أيضاً، لأن سعر الصرف المرن بأمر من استهداف التضخم قد تجلب عدم الاستقرار المالي الذي

¹ Richard Clarida, Jordi Gali, Mark Gertler, (November 1997), « **Monetary Policy Rules in Practice: Some International Evidence** », NBER Working Paper No. 6254, Cambridge, available online at : <http://www.nber.org/papers/w6254.pdf>

² Frederic S. Mishkin, (March 2000), « **Inflation targeting in emerging market countries** », Working Paper 7618, National Bureau of Economic Research, Cambridge, pp 01-14, available at : <http://www.nber.org/papers/w7618>

³ Gonzalo Grebe, (4 September 2008), « **La Politique Monétaire du Chili et le ciblage d'inflation : L'origine, le fonctionnement et les résultats** », Mémoire Master II Recherche Sous la direction de Redouane TAOUIL, Economie Politique Internationale Université Pierre Mendès France, p 48, available online at : <https://grebedocs.files.wordpress.com/2008/10/memoire-grebe-gonzalo.pdf>

هو حقيقة ذات الصلة في السياق القطري في الأسواق الناشئة. وعلاوة على ذلك، فإن السمات المشتركة لاقتصادات الأسواق الناشئة مثل الهيمنة المالية والدرجة العالية من الدولة قد يسبب مشاكل حادة لاستهداف التضخم.

- دراسة شريف محمد علي أحمد⁴ (2009) بعنوان:

« Inflation Targeting Around the World and the possibility to implement in Egypt »

حاول الدكتور شريف محمد علي أحمد (2009) من كلية التجارة بمصر دراسة إمكانية تطبيق سياسة استهداف التضخم في مصر، حيث قارن واقع الاقتصاد المصري الحالي باقتصادات الدول الناشئة قبل تطبيق السياسة وبعدها (الشيلي، البيرو، المكسيك، جنوب إفريقيا وتايلاند) وماهو أثر استهداف التضخم على المتغيرات الاقتصادية الكلية لهذه الدول مثل (معدل النمو، معدل البطالة، معدل التضخم، سعر الصرف والاحتياطي النقدي) ووضع ميزانية الحكومة ودرجة استقلالية البنك المركزي وخلص إلى أن الأوضاع الاقتصادية لدولة مصر لا تختلف كثيرا عن هذه الدول وبالتالي، مصر مؤهلة لتطبيق إستراتيجية استهداف التضخم لكن يتساءل لماذا لم يتم تطبيق السياسة أي ما هي العراقيل التي تُعيقها لتطبيق السياسة والإجابة لخصها في النقاط التالية:

- غياب تقنيات التنبؤ لسياسة استهداف التضخم: يجب الاستثمار في رأس المال البشري المؤهل أي توافر الخبرة البشرية والفنية ذات القدرة على تحليل البيانات والمعلومات لفهم وظائف الاقتصاد للتنبؤ وتوفير شروط سياسة استهداف التضخم؛

- مشكل بناء الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك: المشكل أن المواد الغذائية تشكل الجزء الأكبر من السلة والتي تتميز بتغيرات أسعارها المرتفعة نظرا لحساسيتها من حالة الطقس وبالتالي، تؤثر في تقلبات الرقم

⁴ Dr. Sherif Mohamed Aly Ahmed, (June 2009), « Inflation Targeting Around the World and the possibility to implement in Egypt », Arab journal of administration, issued by Arab Administrative Development Organization, Egypt, El-Menofia University, vol 29,N°1, pp212-221.

القياسي. أيضا، السلع والخدمات المدعمة أسعارها تشكل الحصة الأكبر من السلة. التحركات الكبيرة في تنظيم الأسعار التي لها أثر مباشر على مستوى الأسعار الكلي قد يؤدي إلى ضعف مراقبة التضخم.

- غياب التنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية: لا يوجد تنسيق بين الجباية والسياسة النقدية في مصر، مثلا عندما تفرض الحكومة ضريبة جديدة ينبغي أن يكون هناك تنسيق مع البنك المركزي عن آثار هذه الضريبة على التضخم.

وفي الأخير، ذكر الباحث عن الإصلاحات المؤسساتية والتشغيلية التي قام بها البنك المركزي المصري في 2004 من أجل الاستعداد لتطبيق الإستراتيجية.

1. ماهية قاعدة جون تايلور: John B Taylor Rule

قاعدة تايلور هي قاعدة السياسة النقدية البسيطة ثنائية الاستراتيجية⁵ (Dual Strategy) والتي ينتج عنها ردة فعل ثنائية (على مستوى وضعية الأسعار وعلى مستوى الإنتاج الحقيقي) التي يصف فيها كيف يمكن للبنك المركزي ضبط معدل سعر الفائدة بطريقة منهجية للاستجابة للتطورات في التضخم والنشاط الاقتصادي الكلي بواسطة معادلة تكتب صيغتها بالشكل الآتي⁶:

1.1. معادلة تايلور الأصلية (التقليدية): Traditional Taylor rule

$$i_t^* = \bar{r} + \pi_t^* + \alpha (\pi_t - \pi_t^*) + \beta y_t \quad (1)$$

i_t^* : معدل الفائدة الاسمي قصير الأجل المستهدف من طرف البنك المركزي وهو أداة تستجيب فقط للانحرافات في فجوة التضخم وفجوة الناتج.

π_t : معدل التضخم، π_t^* : معدل التضخم المستهدف، $\bar{r}$: معدل الفائدة الحقيقي للتوازن طويل الأجل، α : المقدار الذي يرفع به البنك المركزي معدل الفائدة الحقيقي استجابة إلى ارتفاع معدل التضخم عن مستوى هدفه.

⁵ Bernard Landais, (2008), « Leçons de politique monétaire », De Boeck, Bruxelles, 1^{re} édition, pp 226-227.

⁶ John B Taylor, (1993), « Discretion versus policy rules in practice », Carnegie-Rochester Conference Series on Public Policy, Vol 39, Issue 1, North-Holland, p 202.

y_t : فجوة الناتج في الفترة t ، وهو عبارة عن نسبة انحراف الناتج الحقيقي (Actual Gap) عن الناتج الممكن (Potential Gap) ويحسب كما يلي: $y = 100(Y - Y^*) / Y^*$.

β : المقدار الذي يرفع به البنك المركزي معدل الفائدة الحقيقي استجابة إلى ارتفاع الناتج الحقيقي عن مستوى الناتج الممكن.

2.1. معادلة تايلور المطورة: Augmented Taylor rule

نفترض أن معدل الفائدة قصير المدى يرتبط بالتضخم المتوقع في المستقبل وفجوة الناتج المتوقعة كما يلي:

$$r_t^T = \alpha + \beta \left(E \left[\frac{\pi_{t+k}}{\Omega_t} \right] - \pi_t^* \right) + \gamma \left(E \left[\frac{y_t}{\Omega_t} \right] - y_t^* \right) \quad (2)$$

Ω_t : مجموعة معلومات البنك المركزي في الفترة t ، α : معدل الفائدة الحقيقي للتوازن طويل الأجل،

π_{t+k} : معدل التضخم المتنبأ به ما بين الفترة t والفترة $t+k$

في الواقع، تهدف البنوك المركزية لضمان سلاسة (Smooth) سعر الفائدة. ومع ذلك، يتم وصف دالة رد الفعل من حيث التعديل الجزئي لمعدل الفائدة. ويمكن إدخال سعر الفائدة السلس في النموذج بعد آلية التسوية الجزئية (Partial Adjustment mechanism) لتفادي التغيرات الكبيرة المفاجئة لمعدل الفائدة:

$$r_t = (1 - \rho) r_t^T + \rho r_{t-1} + v_t \quad (3)$$

v_t : تمثل صدمة السياسة النقدية، p معلمة التجانس $p \in [0,1]$ (The adjustment coefficient of interest rate) مع هذا التعديل الجزئي يقوم البنك المركزي في كل فترة بضبط أداؤه والمتمثلة في معدل الفائدة الاسمي قصير المدى (The Nominal short term interest rate) لإزالة الجزء $(1-p)$ من الفجوة بين مستوى الهدف الحالي وبعض التركيبات الخطية من قيمها الماضية. إذن المعلمة p تعتبر كمؤشر ضبط درجة سلاسة معدل الفائدة حسب تقديرات al & (1998, 1999, 2000) Clarida (2008) Nargelecekenler & Aklan لمعادلة تايلور.

إذا كان $p=0$ فتصبح المعادلة من نوع قاعدة تايلور الأصلية، نقوم بتحديد دالة ردة فعل البنك المركزي بإدخال عامل التوقع والمعلومات المتاحة ، بجمع (1) و(2) نجد:

$$r_t = (1 - \rho)\alpha + (1 - \rho)\beta (\pi_{t+k} - \pi_t^*) + (1 - \rho)\gamma (y_t - y_t^*) + \rho r_{t-1} + \varepsilon_t \dots (4)$$

حيث:

$\varepsilon_t = v_t + (1 - \rho) \beta [E(\pi_{t+k}/\Omega_t) - \pi_{t+k}] + (1 - \rho) \gamma [E(y_t/\Omega_t) - y_t]$
بحيث: π_{t+k} : معدل التضخم ما بين الفترة t والفترة $t+k$ ، π_t^* : معدل التضخم المستهدف، $E()$: عامل التوقع Expectation Operator، $y_t - y_t^*$: فجوة الناتج للفترة t ، Ω_t : مجموعة من المعلومات المتاحة في الفترة t . بحيث: ε_t يمثل حد الخطأ وهو غير مرتبط بالمعلومة في اللحظة t .

تتميز المعادلة (4) بأنها قاعدة ضمنية (Implicit rules) مع أهداف ثابتة. حيث يتم تقديرها بشكل دائم حسب مجموعة من الاقتصاديين أمثال (Clarida, Gali & Gertler (1998, 2000) بواسطة طريقة العزوم المعممة (Generalized Method of Moments (GMM) والتي اقترحها كل من (Singleton & Lars Peter Hansen (1982)⁷ من أجل تحديد ماهي المواصفات الأفضل للسياسة النقدية التي يتبعها البنك المركزي، سنقوم في هذه الدراسة بتقدير قاعدة تايلور في شكلها التقليدي والمعدل في إطار النظرة المستقبلية (التطلعية) (Forward-looking rule) علما أن الأصل في قاعدة تايلور أنها قاعدة قبلية (الارتجاعية) (Backward -Looking Rule) أي تعتمد على معدل تضخم وفجوة ناتج في فترة سابقة ولم تعتمد على عامل التوقعات في المستقبل. لهذا السبب وجدنا أن معظم الباحثين وجدوا أن أسلوب النظرة المستقبلية لقاعدة تايلور تكون أكثر واقعية عند تطبيق مصطلح التوقع.

⁷ Anders Heber Skumsnes, (May 2013), « **Estimating Taylor Rules for the Norwegian Interbank Offered Rate** », Thesis for the Degree Master of Philosophy in Economics, University of Oslo, p 13, available online at : <https://www.duo.uio.no/bitstream/handle/10852/38006/Skumsnes-Anders.pdf?sequence=1>

وقد تم اختيار GMM لتقدير هذا النموذج لمتنع هذه الطريقة بالعديد من المزايا من أهمها: معالجة مشاكل التحيز الناتج عن إهمال بعض المتغيرات المستقلة، معالجة مشكلة احتمال أن تكون هذه المتغيرات متغيرات داخلية Endogeneity وتجنب آثار جذر الوحدة في كل من اختيار المتغيرات المساعدة، واستخدام متغيرات تابعة مبطأة.

2. تقدير معادلة تايلور في الجزائر:

نقوم باختبار ما إذا كانت قاعدة تايلور الأصلية التقليدية تترجم سلوك البنك المركزي الجزائري بإتباع المنهجية التالية:⁸

- تحديد معدل تايلور «Taylor rate» وذلك بتقدير قاعدة تايلور باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) Ordinary Least- Square لأن المعادلة خطية.

نعرف المتغيرات: α, β, γ

بحيث:

$$\alpha = \bar{i}_t - \beta \pi_t^*, \beta = f_\pi + 1, \gamma = f_y, \quad = y_t - y_t^* x_t$$

بجمع الثوابت وإضافة حد الخطأ تصبح المعادلة:⁹

$$\begin{aligned} i_t^* &= \alpha + \beta \pi_t + \gamma x_t \\ i_t^* &= 1 + 1.5 \pi_t + 0.5 x_t + \varepsilon_t \dots \dots (5) \\ \alpha &= 1, \beta = 1.5, \gamma = 0.5 \end{aligned}$$

- مقارنة معدل تايلور المحسوب بمعدل الفائدة للبلد ثم اختبار مدى تطابق المنحنيين بالاعتماد على الخصائص الإحصائية للمتغيرين فإذا كانت الخصائص الإحصائية للمتغيرين متساوية، نقول عن أن معادلة

⁸ Zied Ftiti (24 février 2010 sous la direction de Jean François Goux), « **Politique de Ciblage d'Inflation Règles de Conduite, Efficacité, Performance** », Thèse de Doctorat (NR) en Sciences Economiques, Université Lumière Lyon 2, pp102-103.

⁹ Paul Krugman, Robin Wells, (Prix Nobel d'économie 2008) (Octobre 2009), « **Macroéconomie** », traduction de la 2^{ème} édition américaine par Laurant Baechler, De Boeck, Paris, 1^{ère} édition, p 735.

تايلور هي القاعدة المثالية (Optimal Rule)، أما إذا كانت غير متساوية فنقوم بالبحث عن قاعدة من نوع آخر.

1.2. مصادر البيانات المستخدمة:

تستخدم هذه الدراسة بيانات ثلاثية Quarterly data، حيث تغطي السلاسل الزمنية للمتغيرات في الجزائر الفترة من 1Q1994 حتى 4Q2016، والمتغيرات المدرجة في النموذج هي: الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، معدل السوق النقدي (MMR) وفجوة الناتج (Output Gap). تم جمع البيانات من الإحصاءات المالية الدولية (IFS) International Financial Statistics الصادرة عن صندوق النقد الدولي (IMF) ومؤشر التنمية الدولية World Development Indicator الصادرة من البنك الدولي (WB).

2.2. دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية:

تشير نتائج اختبار الاستقرارية للمتغيرات محل الدراسة أن معدل السوق النقدي (MMR) غير مستقر عند المستوى وعند إجراء الفرق الأول استقر وبالتالي المتغير (MMR) متكامل من الدرجة الأولى I(1). الرقم القياسي لأسعار المستهلكين (CPI) غير مستقر عند المستوى وعند إجراء الفرق الأول استقر وبالتالي المتغير (CPI) متكامل من الدرجة الأولى I(1). أما فجوة الناتج (GAP) فمستقرة عند المستوى وبالتالي المتغير (GAP) متكامل من الدرجة الأولى I(0). إذن لدينا مزيج من تكامل المتغيرات من الدرجة I(0) و I(1) مما يتطلب استخدام منهجية نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL.

3.2. نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL:

هو اتجاه حديث جاء به كل من Mohamed Hashem Pesaran & Pesaran Bahram (1997)، Richard J. Smith و Mohamed. Hashem Pesaran & ¹⁰Yongcheol Shin (2001). في

يستخدم هذا الأسلوب لاختبار وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة في إطار نموذج الانحدار الذاتي ذو الإبطاء الموزع ARDL Approach Cointegration the (Autoregressive Distributed Lag framework) ويسمى أيضا باختبار الحدود ¹¹The Bounds Test بشرط أن تكون متكاملة من الدرجة I(0) و/أو I(1) فقط وأن لا تكون متكاملة من الدرجة I(2).

حيث نقوم بتلخيص الطريقة واختبار المتغيرات مباشرة في دراستنا كما يلي:

$$\Delta(MMR_t) = c + \lambda MMR_{t-1} + \beta_2 GAP_{t-1} + \beta_3 CPI_{t-1} + \sum_{i=1}^n \gamma_{1,i} * \Delta(MMR_{t-1}) + \sum_{i=0}^n \gamma_{2,i} * \Delta(GAP_{t-1}) + \sum_{i=0}^n \gamma_{3,i} * \Delta(CPI_{t-1}) + \varepsilon_t$$

C تمثل الجزء القاطع، λ : معلمة العلاقة طويلة المدى بين المتغير التابع (MMR) والمتغيرات المفسرة (CPI, GAP) من مواصفاتها أن تكون سالبة ومعنوية لتكون هناك علاقة طويلة الأجل، Δ تمثل الفروق الأولى للمتغيرات، γ معلمات الفروق الأولى للعلاقة قصيرة المدى، ε حد الأخطاء العشوائية (التشويش الأبيض).

¹⁰ M. Hashem Pesaran, Yongcheol Shin, (First Version: February, 1995, Revised: January, 1997) « **An Autoregressive Distributed Lag Modelling Approach to cointegration Analysis** », Department of Applied Economics, University of Cambridge, England, pp 1-2.

¹¹ M. Hashem Pesaran, Yongcheol Shin and Richard J. Smith, (2001), « **Bounds Testing Approaches to the Analysis of Level Relationships** », Journal of Applied Econometrics, pp 290-292.

1.3.2. خطوات تقدير ARDL:

تُقدر معاملات الأجل الطويل هذه باستخدام أسلوب الانحدار الذاتي ذو الإبطاء الموزع لـ Shin & Pesaran (1999) والذي يتضمن تقدير نموذج تصحيح الخطأ المقيّد في المعادلة (1) بطريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) ومن ثم استخدام معايير اختيار هيكل الإبطاء الأمثل لتوصيف الانحدار الذاتي ذو الإبطاء الموزع للأجل القصير.

اختيار فترات الإبطاء: اعتمدنا في اختيارنا لفترة الإبطاء على معيار أساسي هو شوارز (SBC) (Schwarz Bayesian Criterion) حيث يتم اختيار الفترة التي تُعطي أقل قيمة لهذا المعيار، حيث تم اختيار (1،2،1) أي فترة إبطاء واحدة بالنسبة لمعدل السوق النقدي وفترتين بالنسبة للرقم القياسي لأسعار المستهلكين وفترة إبطاء واحدة بالنسبة لفجوة الناتج. حيث تكتب معادلة العلاقة طويلة الأجل بالشكل:

$$\text{Cointeq} = \text{MMR} - (0.65 * \text{CPI} + 153.54 * \text{Outputgap} - 0.53)$$

نلاحظ أن معامل الرقم القياسي لأسعار المستهلكين (CPI) معنوي عند 1% و 5% وبإشارة موجبة دلالة على وجود علاقة طردية ما بين الرقم القياسي لأسعار المستهلكين كمتغير مستقل ومعامل الفائدة (MMR) كمتغير تابع، فكلما ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلكين بـ 1% ارتفع معدل السوق النقدي بـ 65%. أما معامل فجوة الناتج (GAP) فغير معنوية بإشارة موجبة نظرا للعلاقة الطردية بينه وبين المتغير التابع معدل الفائدة (MMR).

نقوم بتقدير معاملات توازن المدى الطويل ثم معاملات المدى القصير لنموذج تصحيح الخطأ الديناميكي وذلك بتحديد القيم الحرجة الدنيا والعليا (Lower and Upper bounds) لإحصائية

* حد القيمة الحرجة الدنيا تفترض أن كل المتغيرات متكاملة من الدرجة صفر $I(0)$ ، مما يعني عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، بينما يفترض الحد الأعلى أن كل المتغيرات متكاملة من الدرجة واحد $I(1)$ ، مما يعني وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات المعنية.

(F) تحت اختبار الفرضية العدمية بعدم وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج أي: $H_0: \beta_1 = \beta_2 = \beta_3 = 0$ مقابل الفرضية البديلة بوجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات $H_1: \beta_1 \neq \beta_2 \neq \beta_3 \neq 0$.
نستخدم اختبار والد والذي يعتبر من أهم الاختبارات في النموذج التي تقرر بوجود أم عدم وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات، فإذا كانت قيمة إحصائية F المحسوبة ** أكبر من الحد الأعلى (I_1) نرفض فرض العدم أي توجد علاقة تكامل مشترك وإذا كانت أقل من الحد الأدنى (I_0) أي نقبل فرض العدم. وإذا وقعت قيمة F المحسوبة بين الحدين الأدنى والأعلى فإن النتيجة تكون غير حاسمة result Inconclusive.

نقوم بحساب إحصائية F باستخدام اختبار وولد Wald Test بالاستعانة بالبرنامج الإحصائي إيفوز (Eviews.9).

يتبين من جدول اختبار وولد أن قيمة إحصائية F تساوي 7.95 ونقارنها مع القيم الحرجة الدنيا والعليا التي جاء بها كل محمد هاشم بيسران، يونغشيول شين وريشارد سميث¹² عند مستويات معنوية 1%، 2.5%، 5% و 10%. ومنه النتيجة: نرفض اختبار الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة بوجود علاقة توازنية طويلة المدى تتجه من المتغيرات المستقلة إلى المتغير التابع.

سنقوم باختبار نموذج تصحيح الخطأ ((ECM(-1)) بتقدير المعادلة [1] بطريقة المربعات الصغرى وتم اختيار فترات الإبطاء على حسب معيار Schwarz Bayesian Criterion لنموذج ARDL كالاتي:

حيث: λ سرعة معامل تصحيح الخطأ بعد حدوث صدمة (Shock)، EC_{t-1} حد تصحيح الخطأ الناتج عن نموذج التكامل المقدر.

** حسب جداول اختبار الحدود لإحصائية F التي اقترحها بيسران وآخرون عند مستوى معنوية: 1%، 2.5%، 5%، 10%

¹² M. Hashem Pesaran, Yongcheol Shin and Richard J. Smith, (june 2001), « **Bounds Testing Approaches to the Analysis of Level Relationships** », Journal of Applied Econometrics, Volume 16, Issue 3, pp 300-301.

• ECM حد تصحيح الخطأ وهي قيمة إبطاء بواقى انحدار معادلة التكامل طويلة المدى.

أظهرت نتائج تصحيح الخطأ أن معامل إبطاء حد تصحيح الخطأ يكشف عن سرعة أو بطء عودة المتغيرات إلى حالة التوازن، ويجب أن يكون هذا المعامل معنوياً وسالب الإشارة للكشف عن وجود علاقة طويلة المدى بين متغيرات الدراسة.

فقد قُدرت قيمة معامل $(ECM(-1))$ بإشارة سالبة ب (-0.087) أي 9% من أسباب عدم التوازن تختفي بعد مرور 12.5 فترة وذات دلالة إحصائية عند مستوى 5% أي أن الانحرافات في المدى القصير يتم تصحيحها في المدى الطويل بسرعة تكيف $Speed\ of\ Adjustment$ 8% للعودة لوضع التوازن.

نقوم بتقدير قاعدة تايلور التقليدية حسب المعادلة رقم (5) بطريقة المربعات الصغرى فيتبين لنا من خلال جدول النتائج أن معامل معدل التضخم معنوي عند 5% ويؤثر تأثيراً إيجابياً على معدل الفائدة. أما معامل فجوة الناتج فهو غير معنوي ويؤثر على معدل الفائدة سلباً. قدرة النموذج التفسيرية بلغت 52% حسب معامل التحديد. عندما يرتفع معدل التضخم ب 1% ترتفع معدل الفائدة ب 0.57% ، أما عند ارتفاع فجوة الناتج ب 1% تنخفض معدل الفائدة ب 69.42%.
الثابت C موجب فعندما يكون معدل التضخم وفجوة الناتج مساويان للصفر، يثبت معدل الفائدة عند 3.39 حسب المعادلة التالية:

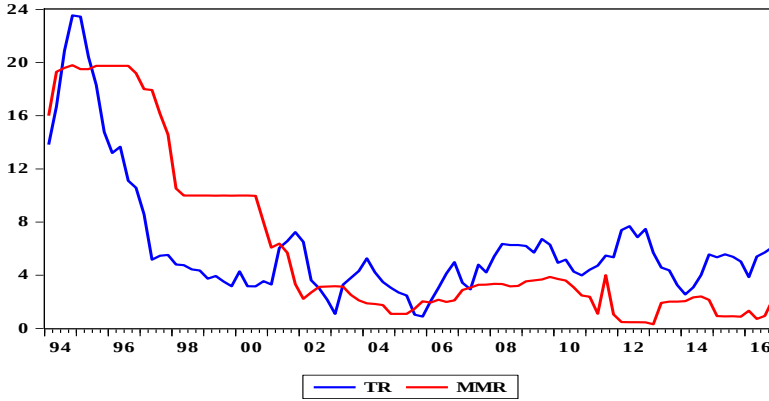
$$TR = 3.39 + 0.57 * CPI_{GAP} - 69.42 * Output_{gap}$$

ونقوم بتمثيل سلسلتي معدل السوق النقدي (MMR) ومعدل تايلور (TR) ومقارنتهما في الشكل 01 الموالي.

نلاحظ من خلال المنحنى عدم تطابق معدل تايلور بمعدل السوق النقدي وهذا ما تشير إليه الخصائص الإحصائية للمتغيرين. وبالتالي، قاعدة تايلور التقليدية لا تترجم سلوك البنك المركزي الجزائري. من جهة أخرى، نلاحظ أيضاً، أن إحصائية ديرين واتسون تساوي $DW = 0.11$ مما يعني وجود مشكلة ارتباط ذاتي بين الأخطاء وأيضاً نلاحظ أن إحصائية ديرين واتسون أقل من معامل التحديد R^2 وبالتالي

وجود انحراف زائف. للتغلب على هذا المشكل، تم استخدام طريقة "Newey-West" Heteroskedasticity and Autocorrelation Consistent (HAC) (1987) وفقا لأسلوب انحدار العزوم المعممة GMM والتي جاء بها ¹³ Lars Peter Hansen (1982).

الشكل رقم (01): منحني معدل السوق النقدي (MMR) ومعدل تايلور (TR)



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 9

نقوم بتقدير المعادلة رقم (2) وهذا بإدخال عامل التوقع بالنسبة للتضخم حيث CPIGAP يمثل التضخم المتوقع لمدة سنة أي أربع ثلاثيات، فتحصلنا على المعادلة التالية:

$$MMR = 0.07 + 0.96*MMRT + 0.03*CPIGAP + 0.1*OUTPUTGAP$$

نلاحظ أن معامل التضخم المتوقع موجب ومعنوي أما معامل فجوة الناتج موجبة وغير معنوية دلالة على أن الهدف الرئيسي للسياسة النقدية في الجزائر هو ضبط التضخم.

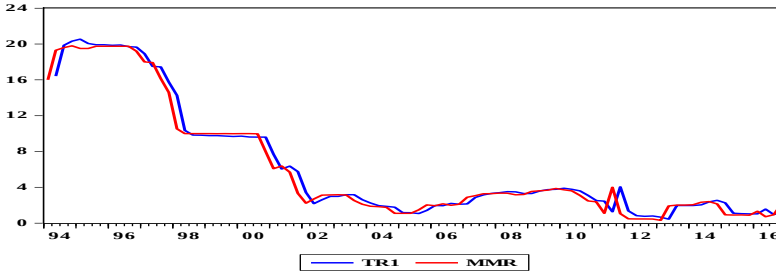
قمنا بحساب المعاملات α و β انطلاقا من المعادلة (4) نجد: $\alpha = 1.09$ و $\beta = 2.96$

$$r_t = (1 - \rho)\alpha + (1 - \rho)\beta (\pi_{t+k} - \pi_t^*) + (1 - \rho)\gamma (y_t - y_t^*) + \rho r_{t-1} + \varepsilon_t \dots \dots (4)$$

نقوم بتمثيل سلسلي معدل السوق النقدي (MMR) ومعدل تايلور (TR1) ومقارنتهما في الشكل الموالي:

¹³ Lars Peter Hansen, (July, 1982), « Large Sample Properties of Generalized Method of Moments Estimators », Econometrica, Volume 50, Issue 4, pp 1029-1054.

الشكل رقم (02): منحى معدل السوق النقدي (MMR) ومعدل تايلور (TR1)



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 9

يظهر من خلال المنحنيين شبه تطابق معدل تايلور بمعدل السوق النقدي. وبالتالي، قاعدة تايلور المطورة (النظرة المستقبلية) تعكس سلوك البنك المركزي الجزائري في استقرار الأسعار وهو ما يعكس تركيز الدولة على ضبط التضخم.

خاتمة:

قمنا في هذا البحث بإسقاط قاعدة تايلور بنوعها على سلوك البنك المركزي الجزائري خاصة بعد الإعلان الصريح للبنك في تقاريره عن ضرورة استقرار الأسعار كهدف صريح للسياسة النقدية في المدى الطويل وخلصنا بالنتائج التالية:

- هناك علاقة طويلة المدى بين متغيرات الدراسة (معدل السوق النقدي، الرقم القياسي لأسعار المستهلكين وفجوة الناتج)؛
- قاعدة تايلور التقليدية لا تفسر سلوك البنك المركزي الجزائري في استقرار الأسعار؛
- قاعدة تايلور المطورة تنطبق بشكل كبير على السياسة النقدية للبنك.

توصيات:

- استخدام أساليب التنبؤ لمتابعة مسار التضخم في الجزائر على المدى القصير، وذلك بقيام بنك الجزائر ببناء نماذج قوية لشرح ديناميكية الاقتصاد وجعل توقعات التضخم ناجحة بتعديل الإدارة العملية للسياسة النقدية والعودة إلى الهدف خلال فترة معقولة.

- تطوير الأنظمة والأسواق المالية الحديثة التي تؤثر حتما على العلاقات ما بين النشاط المالي والاقتصاد الحقيقي.
- توفر البنك على الدرجة العالية من الشفافية والمساءلة وتطوير قاعدة بيانات الاقتصاد الكلي ونشر التقارير الدورية عن مسار التضخم.
- القضاء على مسببات التضخم قبل البدء باستهداف التضخم لأن السياسة تستهدف المعدل نفسه وليس مسبباته، من خلال ضبط السوق والقضاء على الاحتكار.
- وجوب وجود فترة انتقالية قبل استهداف التضخم وذلك بإصلاح القطاع المصرفي وجعله نظاما ماليا قويا وشفافا مع وجوب الانضباط المالي ووجود نظام مرن لسعر الصرف.

قائمة المراجع:

1. Anders Heber Skumsnes, « **Estimating Taylor Rules for the Norwegian Interbank Offered Rate** », Thesis for the Degree Master of Philosophy in Economics, University of Oslo, May, 2013.
2. Bernard Landais, « **Leçons de politique monétaire** », De Boeck, Bruxelles, 1^{re} edition, 2008.
3. Dr. Sherif Mohamed Aly Ahmed, « **Inflation Targeting Around the World and the possibility to implement in Egypt** », Arab journal of administration, issued by Arab Administrative Development Organization, Egypt, El-Menofia University, , vol 29,N°1, June, 2009.
4. Frederic S. Mishkin, « **Inflation targeting in emerging market countries** », Working Paper 7618, National Bureau of Economic Research, Cambridge, March, 2000.
5. Gonzalo Grebe, « **La Politique Monétaire du Chili et le ciblage d'inflation : L'origine, le fonctionnement et les résultats** », Mémoire Master II Recherche Sous la direction de Redouane Taouil, Economie Politique Internationale Université Pierre Mendès France, 4 September, 2008.
6. John B Taylor, « **Discretion versus policy rules in practice** », Carnegie-Rochester Conference Series on Public Policy, Vol 39, Issue 1, North-Holland, 1993.

7. Lars Peter Hansen, « **Large Sample Properties of Generalized Method of Moments Estimators** », Econometrica, Volume 50, Issue 4, July, 1982.
8. M. Hashem Pesaran, Yongcheol Shin and Richard J. Smith, « **Bounds Testing Approaches to the Analysis of Level Relationships** », Journal of Applied Econometrics, 2001.
9. M. Hashem Pesaran, Yongcheol Shin and Richard J. Smith, « **Bounds Testing Approaches to the Analysis of Level Relationships** », Journal of Applied Econometrics, Volume 16, Issue 3, June 2001.
10. M. Hashem Pesaran, Yongcheol Shin, « **An Autoregressive Distributed Lag Modelling Approach to cointegration Analysis** », Department of Applied Economics, University of Cambridge, England, (First Version: February, 1995, Revised: January, 1997).
11. Nicoletta Batini and Andrew G. Haldane, « **Forward-Looking Rules for Monetary Policy** », University of Chicago Press.
12. Paul Krugman, Robin Wells, (Prix Nobel d'économie 2008), « **Macroéconomie** », traduction de la 2^{ème} édition américaine par Laurant Baechler, De Boeck, Paris, 1^{ère} édition, Octobre, 2009.
13. Régis Bourbonnais, Michel Terraza, « **Analyse des séries temporelles** », Applications à l'économie et à la gestion, Manuel et exercices corrigés, Paris, Dunod, 3^{ème} édition, 2010.
14. Richard Clarida, Jordi Gali, Mark Gertler, « **Monetary Policy Rules in Practice: Some International Evidence** », NBER Working Paper No. 6254, Cambridge, November, 1997.
15. Roman Kozhan, « **Financial Econometrics with Eviews** », Ventus publishing Aps, 2010.
16. Zied Ftiti, « **Politique de Ciblage d'Inflation Règles de Conduite, Efficacité, Performance** », Thèse de Doctorat (NR) en Sciences Economiques, Université Lumière Lyon 2, (24 février 2010 sous la direction de Jean François Goux).
17. Bank of Algeria at : <http://www.bank-of-algeria.dz>
18. International Financial Statistics Database at: <http://www.imf.org>
19. World Bank Datatabase at : <http://www.worldbank.org>

محاولة تطبيق Six Sigma في تقييم جودة الخدمات البنكية،

دراسة ميدانية لعينة من البنوك الجزائرية

د. بوجنان خالدية

أستاذة محاضرة (ب)، جامعة ابن خلدون - تيارت، الجزائر

بريد إلكتروني: dehbias60@gmail.com

د. عدالة العجال

أستاذ محاضر (أ)، جامعة عبد الحميد ابن باديس - مستغانم، الجزائر

بريد إلكتروني: adj.adala@gmail.com

ملخص:

نهدف من خلال هذه الورقة البحثية تسليط الضوء على نموذج Six Sigma من خلال تطبيقه على واقع عينة من البنوك الجزائرية المتواجدة بولاية تيارت بهدف قياس جودة الخدمات البنكية . وخلصت الدراسة إلى أن نموذج Six Sigma يعتبر أحد الأساليب التي تتيح للبنوك زيادة كفاءتها وتحسين جودة مخرجاتها بما يتوافق مع حاجات ورغبات الزبائن لكسب رضاهم وزيادة ولائهم. **كلمات مفتاحية :** ستة سيقما، تحسين الجودة، رضا الزبائن، العيوب الصفرية، نموذج دمايك.

تصنيف Jel : E05 ، C01

Résumé :

Dans cet article, nous essayerons de mettre en évidence le modèle Six Sigma en l'appliquant sur un échantillon de banques algériennes qui se situent au niveau de la wilaya de Tiaret afin de mesurer la qualité des services bancaires fournis.

L'étude a conclu que le modèle Six Sigma est l'une des méthodes qui permet aux banques d'accroître leur efficacité et d'améliorer la qualité de leurs produits en fonction des désirs et des besoins des clients pour gagner leur satisfaction et accroître leur loyauté.

Mots-clés: Six Sigma, Amélioration de la qualité, Satisfaction de la clientèle, Défauts zéro, Modèle D.M.A.I.C.

Jel Classification Codes : E05, C01

مقدمة:

أصبحت المؤسسات المالية في عالم اليوم تواجه العديد من التحديات؛ ولعل أبرزها هو تنامي حدة المنافسة في ظل التطور التكنولوجي المتسارع والتنافس الحاد للبقاء، ولمواجهة هذه التحديات نجد أن معظم المؤسسات المالية كالبنوك بالدرجة الأولى قد اتجهت إلى الإهتمام بجودة الخدمات التي تقدمها إلى زبائنهم؛ إذ أنها أضحت عنوانا للخدمات المقدمة. حيث أننا نجد أن مفهوم الأداء تحول من التقييم الروتيني إلى مؤشر للجودة النوعية، مما يفرض على البنوك تبني أساليب إدارية حديثة بهدف تحديد نقاط القوة والضعف وتوجيهها نحو الأفضل من أجل تحسين وتطوير الخدمات البنكية وفق رغبات واحتياجات الزبائن لكسب رضاهم وزيادة ولائهم باعتبارهم المقيم الأول والأخير لجودة الخدمات المقدمة، ولهذا الغرض إرتئينا كشف الغطاء عن منهجية (D.M.A.I.C) التي برزت من رحم مفاهيم Six Sigma ، وحاولنا تطبيقها على واقع البنوك الجزائرية" سعيا لتحقيق أفضل مستويات الجودة بأقل عيوب ممكنة.

يستمد هذا البحث أهميته من المساهمات العلمية التي يقدمها لأنه يتناول قضية أساسية وهي تقييم جودة الخدمات البنكية بالاعتماد على أسلوب Six Sigma، والذي يتيح للبنوك زيادة كفاءتها وتحسين جودة مخرجاتها لتصبح بمستوى التحديات والآمال التنموية على الصعيد المحلي والعالمي. وبغية بلوغ الهدف المتوخى من هذه المقالة سنحاول الإجابة على الإشكالية التالية:

" هل يمكن تقييم جودة الخدمات المصرفية المقدمة بالاعتماد على أسلوب Six Sigma ؟ "

وللإجابة عن السؤال الجوهرى لهاته الدراسة تم صياغة الفرضية المراد دراستها من خلال الدراسة الميدانية لهذا البحث " هل توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين جودة الخدمات المصرفية المقدمة ومقومات Six Sigma " و ذلك من خلال التطرق إلى المحاور التالية والمتمثلة في:

- مفهوم Six Sigma والمقومات اللازمة لتنفيذه ؛
 - مراحل تطبيق منهج Six Sigma ؛
 - محاولة تطبيق منهج Six Sigma لقياس جودة الخدمات البنكية.
- كما أننا اخينا بحثنا بخاتمة تتضمن بعض النتائج والاقتراحات.

1. مفهوم Six Sigma

بعد أن كان موضوع الجودة والرقابة التي تركز عليها الإدارة في مرحلة معينة من مراحل تطور الجودة، أصبحت Six Sigma مبادرة للجودة قائمة على المراقبة الإحصائية للعمليات بأنواعها المختلفة، الإدارية، المالية والفنية. ولقد حظيت Six Sigma باهتمام الباحثين كونها من الأدوات الإدارية الحديثة؛ فتعددت آراؤهم تبعاً لخلفياتهم ونظراتهم العلمية لـ Six Sigma.

1.1- تعريف Six Sigma

ظهر مصطلح Six Sigma في أوائل الثمانينات في شركة موتورولا الأمريكية، وهو أحد أشهر المفاهيم الإدارية في عالم الجودة الشاملة وتوجد عدة تعريفات لهذا المفهوم، نذكر منها بأنها : " أسلوب ومنهجية ومجموعة من التقنيات التي تركز على تحسين العمليات الإنتاجية والخدماتية وتقليص العيوب من المخرجات ".¹ وتعرف أيضا بأنها " مقياس إحصائي يعبر عن وجود 3,4 خطأ لكل مليون فرصة أي (99,99998) من الدقة، حيث تهدف من خلال ذلك للوصول إلى درجة قريبة من الكمال".²

أو أنها : " عبارة عن مقياس إحصائي يمثل العمليات الخالية من العيوب والأخطاء بأقل تكلفة وفي وقت قياسي. وSigma هو الحرف الثامن عشر في الأبجدية الإغريقية، وقد استخدم الإحصائيين هذا الرمز

¹ سويح مخطارية، نواري خيرة، مقومات تطبيق ستة سيقما في تحسين أداء المشروع، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الطاهر مولاي، سعيدة، 2016، ص : 04.

² خالد أحمد القصاص، استخدام منهج ستة سيقما في ترشيد اتخاذ القرارات الإستثمارية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم الإدارة، جامعة الأزهر، غزة، 2014، ص : 33.

σ للدلالة على الانحراف المعياري في الإحصاء؛ والذي يمثل مدى تشتت القيم عن وسطها الحسابي، لذلك فإن الابتعاد أو التشتت من الوسط يعني زيادة كمية الخطأ³.

كما يمكن تعريفها كذلك بأنها: " تعتبر Six Sigma من أذكى الطرق لإدارة العمل، كما يضع العملاء في الترتيب الأول ويستخدم الحقائق والبيانات وصولاً إلى حلول أفضل"⁴.

من خلال التعريفات السابقة يمكن القول أن Six Sigma ليست مبادرة للجودة بل هي إلتزام من الإدارة وتفعيل لدور القياس، حيث يمكن اعتبارها أفضل منهج في مواجهة الإحتياجات المتغيرة للسوق.

2.1- الإمكانيات (المقومات) الرئيسية لتنفيذ Six Sigma

تعتبر Six Sigma استراتيجية ذكية لتحسين الأعمال، ولذلك عند تطبيقها في أي منظمة يجب أن تأخذ بعين الإعتبار بعض العوامل التي تؤدي إلى نجاح تطبيق Six Sigma، وهي كالآتي:

1.2.1- دعم والتزام الإدارة العليا: إن مساندة والتزام الإدارة العليا لمنهج Six Sigma تعتبر شرطاً أساسياً لنجاح تطبيقه، حيث يعتبر منهج Six Sigma عملية استراتيجية مهمة ينبغي أن تتبع من قمة المنظمة وتتطلب إقناع وتحفيز العاملين في المستويات الإدارية الوسطى والإدارة الدنيا بأهمية التغير نحو منهج Six Sigma⁵.

2.2.1- التغذية العكسية: إن توفر تغذية عكسية عن برامج الجودة وآدائها للموظفين والمدبرين في الوقت المناسب وبشكل مستمر، يسمح بتحسين العمليات وبالتالي رفع مستويات الجودة مما يساهم في زيادة فرص النجاح والإبداع والتميز للمنظمة وزيادة ارتباط عملائها بها⁶.

³ Brue & Launsby, **Design for Six Sigma**, Edition Mc Graw-Hill, New York, 2013, p : 25.

⁴ Sujar & Others, **Six Sigma and Level Quality Characteristics - A study on Indian software industries**", AIMS international journal of management, Vol. 2, N°.01, 2013, p : 17-27.

⁵ سويح مختطارية، نوازي خيرة ، مرجع سبق ذكره، ص: 24.

⁶ Anatomy & Fergnsson, **Six Sigma in the Software industry: Result from Pilot Study**", managerial Auditing Journal, Vol 19, N° 08 , 2004, p : 1025 .

3.2.1- التحسين المستمر: يؤكد منهج Six Sigma على أهمية التحسين المستمر للمنظمات التي ترغب في عملية التطوير ويرتكز هذا المبدأ على أساس فرضية مفادها أن العمل هو ثمرة سلسلة من الخطوات والنشاطات المترابطة التي تؤدي في نهاية المطاف إلى محصلة نهائية، ويعد التحسين المستمر عنصرا مهما لتخفيض الانحرافات التي تحدث في العملية الفنية مما يساعد في الحفاظ على جودة الأداء وزيادة الإنتاجية.⁷

4.2.1- العمليات والأنظمة: يؤكد منهج Six Sigma على أن كل إجراء عملي يتم في المنظمة هو عملية بحد ذاته، لذلك يعتبر منهج Six Sigma العمليات والأنظمة المحور الأساسي الذي يساعد على تحقيق النجاح المستمر.⁸

5.2.1- الموارد البشرية: يرتبط منهج Six Sigma بالموارد البشرية من خلال ربط نظامي الترقية والحوافز، وربط مكافآت الإدارة العليا بإنجاح تطبيق Six Sigma و تعيين مستشارين وخبراء، وكل ذلك مرهون بإنجاح تطبيق هذا المنهج.⁹

2. مراحل تطبيق منهج Six Sigma

سنحاول من خلال هذا المحور تسليط الضوء على مراحل تطبيق منهج Six Sigma من خلال مراحل متجمعة، والتي تعرف بنموذج (D.M.A.I.C) وهي اختصار للكلمات الأساسية لحل المشكل وفقا للدراسات . والشكل الموالي يبين جميع المراحل التي يتم من خلالها تطبيق منهج Six Sigma وفق نموذج (D.M.A.I.C).

⁷ Antony & Bhaiji, **Key Ingredients for a Successful Six Sigma Program**, Warwick Manufacturing Group School of Engineering, University of Warwick, UK., London, 2013, p :311.

⁸ Cho & Lee, **Selection of Six Sigma Key Ingredients in Korean Companies**, The TQM Journal, Vol.23, N° 06 , 2011 , p : 611.

⁹ Idem.

الشكل رقم (01): خطوات تطبيق منهج Six Sigma وفق نموذج (D.M.A.I.C)



والتي تركز على تحسين العمليات الحالية وتحسين الأداء. و يعتبر نموذج (D.M.A.I.C) هو الطريق

الموصل لتطبيق منهج Six Sigma من خلال عدة مراحل ، والمتمثلة فيما يلي:¹⁰

- **تحديد المشكلة:** هي الخطوة الأولى في منهجية دماك، حيث يقوم قائد الفريق باختيار أعضاء الفريق، وتحديد الهدف الرئيسي من التحسين، والأهداف الأولية للمشروعات، كما يقوم بتحديد المشروعات التي تحتاج إلى التحسين معتمدا على أهداف المنظمة واحتياجات المستهلك ورغباته ؛
- **القياس:** هذه المرحلة تعتبر خطوة مهمة جدا في تطبيق منهج Six Sigma، ويتم هنا اختيار مقياس مناسب لتقييم النجاح في المشروعات المحددة والمصممة، وهذه المرحلة تتطلب اختيار خصائص الجودة المناسبة للعمليات، والمخرجات التي تحقق رغبات المستهلك وتحديد العيوب الناتجة عن العمليات، والمدخلات التي تساهم في حدوث هذه العيوب، وبالتالي يمكن تحديد مستوى للعمليات باحتساب عدد العيوب، والذي يستخدم كأساس للمقارنة مع مشروعات التحسين؛
- **التحليل:** وهي المرحلة التي تلي مرحلة القياس، والهدف منها هو معرفة أسباب الأخطاء التي يتم قياسها في مرحلة القياس وتحليلها، وذلك باستخدام الأدوات المناسبة، وأيضا معرفة طبيعة البيانات التي يتم التعامل معها، وكذلك تحديد المستوى الحقيقي القائم للمنظمة بالمستوى المرغوب فيه؛
- **التحسين:** وهي المرحلة التي تأتي بعد تحديد الأخطاء وتشخيصها، ومعرفة أسبابها من أجل معالجتها وتحسين الأداء؛¹¹

¹⁰ خالد أحمد القصاص، مرجع سبق ذكره، ص: 54.

¹¹ Hung & Sung, **Applying Six Sigma to Manufacturing Processes in the Food Industry to Reduce Quality Cost**", Scientific Research and Essays, 2011, p: 280.

- **الرقابة:** يتم في هذه المرحلة متابعة العمليات والتأكد من عدم تكرار الأخطاء، والتحقق من نجاح تنفيذ التحسينات والتطورات في المرحلة السابقة، وأن هذه التحسينات سوف تستمر لفترة طويلة من الزمن، كما يقوم أعضاء فريق Six Sigma بتطوير بعض الأدوات العلمية للمساعدة في السيطرة على العملية؛¹²

وفي ضوء ما سبق ذكره يتضح بأن الخطوات المتبعة في منهجية سيجما ستة وفقا لنموذج ما هي إلا مراحل متكاملة ومتسلسلة، حيث لا يوجد نظام يتم قياسه بدون تحديد للمشكلة، ولا يمكن التحسين بدون القياس، لذلك لا يمكن الاستغناء عن أي مرحلة من المراحل السابقة الذكر.

3. محاولة تطبيق منهج Six Sigma لقياس جودة الخدمات البنكية

قمنا في بحثنا هذا بمحاولة تطبيق Six Sigma لتقييم جودة الخدمات البنكية المقدمة من طرف عينة من البنوك التجارية المتواجدة بولاية تيارت- الجزائر- من خلال الإستعانة بالأدوات الإحصائية لقياس الانحرافات والمشكلات؛ بغرض إزالتها (المشكلات) أو معالجتها حتى تقترب من درجة الصفر (الكمال) لتعزز الجوانب الإيجابية في آدائها. ولإجراء الدراسة والتوصل للنتائج المبتغاة قمنا باتباع الخطوات التالية:

1.3- منهجية الدراسة

لقد قمنا باستخدام المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أهداف الدراسة، والذي نحاول من خلاله وصف وتقييم واقع تأثير المقومات اللازمة لتطبيق Six Sigma في تقييم جودة الخدمات البنكية المقدمة من طرف البنوك.

2.3- مجتمع وعينة الدراسة

لقد اقتصر مجتمع الدراسة على جميع الموظفين العاملين لعينة من البنوك المتواجدة في ولاية تيارت (البنك الوطني الجزائري- بنك الفلاحة والتنمية الريفية- بنك التنمية المحلية- الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط).

¹² اليامور، علي حاز، تخفيض كلفة الجودة الرديئة باستخدام منهج الحيوود السداسي في مواجهة العيوب، مجلة تنمية الرافدين، جامعة الموصل، العدد 100، المجلد 32، 2010، ص: 156.

ونظرا لمحدودية مجتمع الدراسة فقد قمنا بتوزيع الاستبانة على جميع مفرداته؛ حتى نتمكن من جمع المعلومات والبيانات للحصول على مخرجات لجميع أسئلتها؛ حيث تم توزيع الاستمارات على عينة مكونة من 58 موظف. كما تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي الذي يندرج من 1 إلى 5 لجميع عبارات الإستبانة، حيث قدر طول الخلية بـ 0,8 وعليه كانت نتائج المتوسطات والإتجاهات الموافقة لها كالتالي:

- حصول العبارة على متوسط حسابي يتراوح ما بين (1-1,79) يعكس اتجاه : أبدا؛
- حصول العبارة على متوسط حسابي يتراوح ما بين (1,8-2,59) يعكس اتجاه : نادرا؛
- حصول العبارة على متوسط حسابي يتراوح ما بين (2,6-3,39) يعكس اتجاه : أحيانا؛
- حصول العبارة على متوسط حسابي يتراوح ما بين (3,4-4,19) يعكس اتجاه : غالبا؛
- حصول العبارة على متوسط حسابي يتراوح ما بين (4,20-5) يعكس : دائما.

3.3- طبيعة متغيرات الدراسة

تتمثل المتغيرات المستقلة لهذه الدراسة بدرجة استخدام البنوك لمنهجية Six Sigma وفق نموذج D.M.A.I.C ، أما المتغير التابع فيتمثل في جودة الخدمات البنكية المقدمة بهدف نيل رضا الزبائن.

4.3- الأساليب الإحصائية

قمنا باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية في تحليل البيانات (IBM

(S.P.S.S) إصدار 22؛ من خلال تطبيق الأساليب الإحصائية التالية :

- معامل الارتباط لبيرسون لتقدير الإتساق الداخلي لأداة الدراسة (الصدق البنائي)؛
- اختبار ألفا كرونباخ لمعرفة ثبات فقرات الإستبانة؛
- المتوسطات الحسابية، الانحرافات المعيارية؛
- اختبار (ت) لعينتين مستقلتين؛
- اختبار تحليل التباين الأحادي (ف)؛
- اختبار شيفيه.

5.3- التحليل الوصفي للمعطيات

من أجل حل المشكلات المتعلقة بجودة الخدمات البنكية ومعالجتها وعكس القدرة الحقيقية للمخرجات قمنا بالتحليل الوصفي للمتغيرات، وذلك باتباع المراحل التالية:

1.5.3 - اختبار صدق الإتساق الداخلي لفقرات الدراسة

تم التحقق من صدق الإتساق الداخلي لأداة الدراسة وكل محور من محاورها، ومدى ارتباط هذه الفقرات المكونة لها مع بعضها البعض، حيث تحققنا من ذلك بإيجاد معاملات الارتباط باستخدام معامل بيرسون؛ وقد بلغ معامل صدق الاستبانة (0,964) وهذا يدل على قوة التماسك الداخلي لفقرات الدراسة وكل محور من محاورها.

2.5.3- اختبار ألفا كرونباخ لثبات الدراسة

لقد بلغ معامل الثبات ألفا كرونباخ (0,878) مما يدل على تميز الإستبانة بالثبات؛ وهذا يجعلنا على ثقة بصلاحياتها لتحليل النتائج والإجابة على كافة تساؤلات البحث واختبار الفرضيات.

3.5.3- تحليل نتائج الدراسة

لقد قمنا بربط النتائج بأسئلة الدراسة، حيث ينص السؤال على:

ما مدى استخدام البنك لنموذج D.M.A.I.C بهدف تحسين الخدمات البنكية ؟

ولالإجابة على هذا السؤال قمنا بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع العبارات الخاصة بكل مرحلة من مراحل منهجية D.M.A.I.C المتبعة في دراستنا هاته، وهذا لمعرفة درجة موافقة الموظفين اتجاه كل فقرة.

أ- مرحلة التحديد: قمنا باستخراج جميع المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع العبارات المتعلقة بمرحلة التحديد والجدول الموالي يوضح ذلك.

والملاحظ بأن المتوسطات الحسابية تراوحت ما بين (4,62 – 2,35)، حيث كان أعلى متوسط للفقرة " رقم 05" حيث بلغ المتوسط الحسابي (4,62) بانحراف معياري (0,70)، في حين كان أدنى متوسط للفقرة " رقم 09" حيث بلغ المتوسط الحسابي (2,35) بانحراف معياري (0,894).

الجدول رقم (01): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات الموظفين حول البعد المتعلق بمرحلة التحديد.

الرقم	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
01	يتوفر البنك على لوائح تنظيمية تساعد في تقديم خدماته	4.53	0.580
02	يقوم البنك بوضع خطة واضحة لكل فرع من فروعها لمنع التداخل والتصادم فيما بينها	3.49	0.995
03	يقوم البنك بتشجيع موظفيه على التميز في تقديم الخدمة بجودة عالية	3.17	0.991
04	يعد تحقيق رضا الزبائن الهدف الرئيسي للبنك	4.24	0.880
05	يعمل البنك بشكل دائم على تطوير الخدمات المقدمة	4.62	0.701
06	يقوم البنك برسكلة الموظفين بشكل مستمر سعيا منه لتحسين آدائهم	4.34	0.733
07	يتوفر البنك على الامكانيات اللازمة التي تؤهله لتلبية احتياجات الزبائن	3.76	0.981
08	يقوم البنك بتحديد معايير رضا الزبائن وحل المشكلات لمنع تكرارها أو حدوثها	3.22	0.830
09	يقوم البنك بتقديم مكافآت لموظفيه في حين تفوقوا في أداء واجباتهم	2.35	0.894
10	يقوم البنك بدراسة السوق لتحديد ما يحقق رغبات زبائنه	4.32	0.779

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على مخرجات S.P.S.S

ب- مرحلة القياس: قمنا باستخراج جميع المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع العبارات المتعلقة بمرحلة القياس. ويتضح من خلال الجدول رقم 02 بأن المتوسطات الحسابية تراوحت ما بين (4,26 – 2,36)، حيث كان أعلى متوسط للفقرة " رقم 14" حيث بلغ المتوسط الحسابي (4,26) بانحراف معياري (0,812)، في حين كان أدنى متوسط للفقرة " رقم 13" حيث بلغ المتوسط الحسابي (2,36) بانحراف معياري (1,076).

الجدول رقم (02): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات الموظفين

حول البعد المتعلق بمرحلة القياس

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الفقرة	
1.151	3.48	يقيس البنك كافة أنشطته سعيا لتلبية رضا الزبائن	11
1.126	2.64	يستعمل البنك أساليب متطورة لجمع البيانات وتحليلها	12
1.076	2.36	يقوم البنك بوضع الآليات والمعايير اللازمة لقياس مدى تحقيق الأهداف المطلوبة	13
0.812	4.26	يقوم البنك بدراسات دورية لمعرفة حاجات زبائنه ومستوى رضاهم	14
1.028	4.22	يقوم البنك بتدريب موظفيه لاتقان استخدام الأدوات الإحصائية	15

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على مخرجات S.P.S.S

ج- مرحلة التحليل: قمنا باستخراج جميع المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع العبارات المتعلقة بمرحلة التحليل والجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (03): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات الموظفين

حول البعد المتعلق بمرحلة التحليل

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الفقرة	
0.875	4.25	يستخدم البنك تحليل SWOT في تقييم وضع البنك	16
0.801	4.03	يسعى البنك إلى معرفة المشاكل وأبعادها وتحصيلها من قبل الزبائن	17
1.233	1.93	يقوم البنك بتحديد أداة التحليل الإحصائية اللازمة للدراسة	18
1.123	3.45	يقوم البنك بمقارنة الاختلافات بين الوضع الحالي والمستقبلي	19
1.263	2.56	يقوم موظفي البنك بربط الخبرات والمقاييس ومراجعة العمليات	20

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على مخرجات S.P.S.S

يتضح من خلال الجدول رقم 03 بأن المتوسطات الحسابية تراوحت ما بين (2,56 – 4,25)، حيث كان أعلى متوسط للفقرة " رقم 16 " حيث بلغ المتوسط الحسابي (4,25) بانحراف معياري

(0,875)، في حين كان أدنى متوسط للفقرة " رقم 20" حيث بلغ المتوسط الحسابي (2,56) بانحراف معياري (1,263).

د- مرحلة التحسين: قمنا باستخراج جميع المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع العبارات المتعلقة بمرحلة التحسين والجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (04): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات الموظفين

حول البعد المتعلق بمرحلة التحسين

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الفقرة	
1.242	2.74	يقوم البنك بوضع ميزانية مخصصة لتحسين الخدمات المقدمة وتطويرها	21
0.498	3.39	يسعى البنك إلى توفير البيئة اللازمة لتحسين أداء الموظفين	22
0.989	3.60	يقوم البنك بتقديم خدمات متجددة ومحدثة في كل مرة	23
0.774	4.26	يقوم البنك بتطبيق معيار التحسين المستمر على كافة الأنشطة لتحقيق رغبات الزبائن	24
0.837	4.31	يقوم البنك بتحديث تقنياته كل فترة وبشكل دوري والتي تساعد في تحسين الخدمات	25

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات S.P.S.S

يتضح من خلال الجدول رقم 04 بأن المتوسطات الحسابية تراوحت ما بين (2,74 – 4,31)، حيث كان أعلى متوسط للفقرة " رقم 25" حيث بلغ المتوسط الحسابي (4,31) بانحراف معياري (0,837)، في حين كان أدنى متوسط للفقرة " رقم 21" حيث بلغ المتوسط الحسابي (2,74) بانحراف معياري (1,242).

هـ- مرحلة الرقابة: قمنا باستخراج جميع المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع العبارات المتعلقة بمرحلة الرقابة والجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (05) : المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات الموظفين حول البعد المتعلق
بمرحلة الرقابة.

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الفقرة	
0.544	3.14	يقوم البنك بتوثيق التحسينات الجديدة	26
1.170	2.35	يقوم البنك بوضع خطة لكل مرحلة من مراحل تقديم الخدمات	27
0.701	4.39	يسعى البنك لتطوير العمليات الرقابية لمتابعة التغيرات الحاصلة بالبنك	28
0.838	4.05	يقوم البنك بوضع خطة استراتيجية بديلة لمواجهة المشاكل التي يمكن أن تواجهه	29
0.395	3.36	يقوم البنك من التأكد من عدم العودة للأساليب والممارسات القديمة	30
1.202	2.59	يقوم البنك بتخصيص قسم خاص لدراسة شكاوى الزبائن	31
1.007	3.30	يقوم البنك بالتأكد من تقديم الخدمة بطريقة صحيحة وجودة عالية	32
0.173	2.90	يقوم البنك بتقديم الخدمات بشكل يتطابق مع ما تم وضعه في الخطط التنفيذية	33

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات S.P.S.S

يتضح من خلال الجدول رقم 05 بأن المتوسطات الحسابية تراوحت ما بين (2,35 – 4,39)،
حيث كان أعلى متوسط للفقرة " رقم 28 " حيث بلغ المتوسط الحسابي (4,39) بانحراف معياري
(0,701)، في حين كان أدنى متوسط للفقرة " رقم 31 " حيث بلغ المتوسط الحسابي (2,59) بانحراف
معياري (1,202).

في حين ينص السؤال الثاني على ما يلي:

هل يوجد تباين دال احصائيا في مدى تطبيق نموذج D.M.A.I.C في البنوك تبعا للمتغيرات

الوظيفية (الخبرة، المستويات الإدارية، المستوى التعليمي)؟

للإجابة على هذا السؤال تم اختبار تحليل التباين الأحادي (ف) للإجابة عن متغيرات الخبرة،
المستوى الإداري والمستوى التعليمي، حيث سنقوم باختبار كل منها في مطلب خاص بها؛ إذ يعتبر هذا

الاختبار الأنسب لمثل هذه الفرضيات، وذلك عند مستوى معنوية رغبة في الوصول إلى نتائج ذات مصداقية عالية.

ولإجراء الاختبارات انطلقنا من خيارين أساسيين لكل فرضية فرعية:

- **فرضية العدم (ف0):** لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات إجابات العينة.

- **الفرضية البديلة (ف1):** توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات إجابات العينة.

فإذا كان مستوى الدلالة لقيمة (ف) المحسوبة أقل أو يساوي $(\alpha \leq 0,05)$ فإننا نرفض فرضية العدم (ف0) ونقبل الفرضية البديلة (ف1)، والنتيجة تكون وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات إجابات العينة وفقا للمتغير المختار.

أما إذا كان مستوى الدلالة لقيمة (ف) المحسوبة أكبر من $(\alpha \leq 0,05)$ فإننا نقبل فرضية العدم (ف0) ونرفض الفرضية البديلة (ف1)، والنتيجة تكون لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات إجابات العينة وفقا للمتغير المختار.

انطلاقا مما سبق يمكننا تحليل التباين في اتجاهات الموظفين بالبنك من وجهة نظر عينة الدراسة وفقا للمتغيرات الوظيفية التي يتميزون بها كما يلي:

1. الخبرة:

الجدول رقم (06): نتائج تحليل التباين الأحادي للاختلاف في استخدام نموذج D.M.A.I.C

في البنوك تبعا لمتغير الخبرة

مستوى الدلالة	التباين الأحادي	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين
0,023	2,988	0,143	88	1,622	بين المجموعات
		0,408	7	12,363	داخل المجموعات
		0,551	95	13,985	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على مخرجات S.P.S.S

توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0,05$) لاتجاهات الموظفين بالبنك الخاص بالخبرة، وذلك لكون مستوى الدلالة المحسوب (0,023) أقل من مستوى المعنوية المفترض (0,05). إن هذه النتيجة تبرز أن اتجاهات الموظفين بالبنك الخاصة بأبعاد نموذج (التحديد، القياس، التحليل، التحسين، الرقابة) تختلف باختلاف عدد سنوات خبرتهم في المسؤولية، ويمكن تفسير بأن الموظفين مع مرور الوقت وتراكم الخبرة لديهم يزيدهم من إدراك أهمية تحسين الخدمات البنكية المقدمة لتحقيق رغبات الزبائن. ولتحديد لمن تعود الفروق الدالة احصائيا تم إجراء اختبار شيفيه للمقارنات البعدية والتي تظهر في الجدول الآتي :

الجدول رقم (07): اختبار شيفيه

سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	من 5 - 10 سنوات	من 10 سنة فما فوق
أقل من 5 سنوات	-	-	-
من 5 - 10 سنوات	1,324	-	-
من 10 - 21 سنة فما فوق	4,073	5,027	-

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على مخرجات S.P.S.S

من خلال الجدول السابق (انظر الجدول رقم 07) اتضح لنا أن الفروق كانت لصالح الموظفين من ذوي الخبرة.

2. المستوى الإداري:

الجدول رقم (08): نتائج تحليل التباين الأحادي للإختلاف في استخدام نموذج D.M.A.I.C

في البنوك تبعا لمتغير المستوى الإداري

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	التباين الأحادي	مستوى الدلالة
بين المجموعات	0,507	6	0,156	0,556	0,764
داخل المجموعات	13,486	89	0,192		
المجموع	13,993	95	0,348		

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على مخرجات S.P.S.S

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0,05$) لاتجاهات الموظفين بالبنك الخاص بتسمية الوظيفة، وذلك لكون مستوى الدلالة المحسوب (0,764) أكبر من مستوى المعنوية المفترض (0,05).

إن هذه النتيجة تبرز أن اتجاهات الموظفين بالبنك الخاصة بأبعاد نموذج (التحديد، القياس، التحليل، التحسين، الرقابة) لا تختلف باختلاف التسمية الوظيفية، ويمكن تفسير ذلك بأن الموظفين مهما كان مستواهم الإداري فإنهم يشتركون في تقديم الخدمات البنكية بشكل يرضي الزبائن المتعاملين مع البنك.

3. المستوى التعليمي:

حسب الجدول الموالي، لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0,05$) لاتجاهات الموظفين بالبنك الخاص بتسمية الوظيفة، وذلك لكون مستوى الدلالة المحسوب (0,169) أكبر من مستوى المعنوية المفترض (0,05).

إن هذه النتيجة تبرز أن اتجاهات الموظفين بالبنك الخاصة بأبعاد نموذج (التحديد، القياس، التحليل، التحسين، الرقابة) لا تختلف باختلاف التسمية الوظيفية، ويمكن تفسير ذلك بأن الموظفين مهما كان مستواهم التعليمي فإنهم يشتركون في تقديم الخدمات البنكية بشكل يرضي الزبائن المتعاملين مع البنك.

الجدول رقم (09): نتائج تحليل التباين الأحادي للاختلاف في استخدام نموذج D.M.A.I.C

في البنوك تبعا لمتغير المستوى التعليمي

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	التباين الأحادي	مستوى الدلالة
بين المجموعات	1,517	7	0,218	1,528	0,196
داخل المجموعات	12,476	88	1,145		
المجموع	13,993	95	1,363		

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على مخرجات S.P.S.S

ينص السؤال الثالث على ما يلي:

ما هي المشاكل التي يمكن أن تصادف البنوك عند تطبيق Six Sigma من خلال اتباع نموذج

؟ D.M.A.I.C

عندما ترغب البنوك في تبني أي منهجية جديدة وتبدأ في تطبيقها، فلا بد أن تواجهها بعض المشاكل والعقبات، ومن بين هذه المعوقات نجد : عدم وجود اتصال بين الأقسام المختلفة، الإفتقار إلى التدريب والتعليم والقيادة الفعالة، كما أن من العقبات عدم توفر الموارد (البشرية، المالية، المادية) الكافية لتنفيذ أي برنامج يراد تطبيقه.

للإجابة على السؤال المطروح قمنا بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وترتيبها حسب درجة التأثير ،و الجدول الموالي يوضح المعوقات التي يمكن أن تصادف البنوك في تطبيق منهجية Sigma.

الجدول رقم (10) : المعوقات التي يمكن أن تصادف البنوك في تطبيق منهجية Six Sigma

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة
0,525	4,58	صعوبة قياس رضا العملاء في قطاع الخدمات
0,673	4,43	عدم الفهم الواضح لمنهجية Six Sigma
0,534	3,85	عدم توفر الكوادر المؤهلة لاستخدام Six Sigma
1,126	3,47	غياب نظم القياس والتقويم الفعالة
1,175	2,37	عدم توفر الموارد المالية اللازمة لتبني Six Sigma
1,285	2,23	وجود برامج بديلة تغني عن تطبيق Six Sigma

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على مخرجات S.P.S.S

يتضح من خلال الجدول رقم 10 بأنه من بين أكثر المعوقات التي يمكن أن تواجهها البنوك في تطبيق منهجية Six Sigma هي صعوبة قياس رضا العملاء في قياس رضا الزبائن حيث بلغ المتوسط الحسابي ما قيمته 4,58 في حين أنه نادرا ما تجد البنوك برامج بديلة تغني عن تطبيق Six Sigma.

بالتالي وبعد قياسنا لأهم المحددات التي يمكن أن تواجهها البنوك فإن أي خدمة لا تلبي حاجات الزبائن أو توقعاته تعتبر فشلا أو عيبا.

خاتمة:

تعرضنا في هذا المقال لمفهوم أسلوب Six Sigma الذي يعتبر من المصطلحات الجديدة التي دخلت عالم الفكر الإداري الحديث، وإلى أهمية تطبيقه في البنوك من أجل التحسين المستمر للخدمات بغية الحصول على أقل نسبة ممكنة من الأخطاء (العيوب) من خلال الإعتماد على خريطة واضحة تدعى D.M.A.I.C، ففي الآونة الأخيرة نجد أن البنوك تشهد منافسة حادة فيما بينها لكسب ولاء الزبائن والإحتفاظ بهم من خلال تقديم أفضل الخدمات البنكية.

وعلى ضوء هذا العرض استخلصنا النتائج التالية:

فيما يخص السؤال المتعلق بمدى استخدام البنك لنموذج D.M.A.I.C بهدف تحسين الخدمات البنكية وجدنا أن اتجاهات العوامل الداعمة للنموذج كانت كالتالي:

- التحديد بلغ ما قيمته 3,804 وهذا يدل على أن البنكي يسعى دوما لوضع خطط بديلة سواء لمنع أو مواجهة المشكلات المتعلقة بكفاءة الأداء في حال حدوثها؛
- القياس بلغ ما قيمته 3,392 وهذا يدل على أن البنك يتبنى دوما تقنيات جديدة ، كما يقوم برسكلة الموظفين كل ما سنحت الفرصة من أجل اتقان الأساليب والطرق الإحصائية اللازمة لقياس الجودة،
- التحليل بلغ ما قيمته 3,136 وهذا يدل على أن الموظفين يسعون دوما لترجمة الزبائن لاتخاذ الإجراءات المناسبة بشأن المعلومات الواردة، ذلك من أجل تقييم البنك ومعرفة مكانته لديهم؛
- التحسين بلغ ما قيمته 3,66 وهذا يدل أن البنك يقوم بتوفير جميع الموارد اللازمة لتحسين جودة الخدمات المقدمة مع توفير البيئة المناسبة لذلك؛

- الرقابة بلغ ما قيمته 3,26 وهذا يدل على أن البنك يسعى دوماً إلى أن تكون الخدمات المقدمة للزبائن مطابقة لما خطط له.

أما فيما يتعلق بالسؤال الثاني وهو: هل يوجد تباين دال احصائياً في مدى تطبيق نموذج D.M.A.I.C في البنوك تبعاً للمتغيرات الوظيفية (الخبرة، المستويات الإدارية، المستوى التعليمي)؟ توصلنا إلى أن اتجاهات الموظفين بالبنك الخاصة بأبعاد نموذج (التحديد، القياس، التحليل، التحسين، الرقابة) تختلف باختلاف عدد سنوات خبرتهم في المسؤولية، ويمكن تفسيرها بأن الموظفين مع مرور الوقت وتراكم الخبرة لديهم يزيدهم من إدراك أهمية تحسين الخدمات البنكية المقدمة لتحقيق رغبات الزبائن، أما بالنسبة للتسمية الوظيفية، وجدنا بأن الموظفين مهما كان مستواهم الإداري أو التعليمي فإنهم يشتركون في تقديم الخدمات البنكية بشكل يرضي الزبائن المتعاملين مع البنك.

في حين كانت المعوقات التي يمكن أن تصادف البنوك عند تطبيق Six Sigma من خلال اتباع نموذج D.M.A.I.C هي صعوبة قياس رضا الزبائن وذلك بسبب صعوبة تخطيط الخدمات التي يقوم بتقديمها موظفي البنك، ثم تلتها عدم قناعة الإدارة العليا بأهمية تطبيق Six Sigma وعدم فهمهم لها؛ رغم علمهم أن هذا المنهج تم تطبيقه في كبرى الشركات العالمية حيث حققت نجاحات كبيرة على كل من الصعيد العالمي والمحلي، بعد ذلك عدم توفر الكوادر المؤهلة لاستخدام Six Sigma إذ أن البنوك غالباً ما تخصص دورات تدريبية لتعليم وتلقين الموظفين مهارة استخدام الأدوات الإحصائية، ثم غياب نظم القياس والتقويم الفعالة لعدم توفر أو تخصيص البنوك لقسم خاص يهتم بدراسة شكاوى الزبائن بهدف جمع المعلومات حولهم وحول مشاكلهم، كما توصلنا إلى أنه نادراً ما يكون هناك غياب للموارد المالية أو البرامج التي تتيح للبنوك إمكانية قياس جودة خدماتها المقدمة.

وفي ضوء نتائج الدراسة نقدم التوصيات التالية :

- ضرورة تطبيق Six Sigma في القطاع البنكي؛
- ضرورة عقد مؤتمرات وندوات لدعم أسلوب Six Sigma ومحاكاة تجارب المؤسسات المالية؛

- ضرورة تخصيص البنوك لقسم خاص يهتم بدراسة شكاوى الزبائن بهدف جمع المعلومات حولهم وحول مشاكلهم؛
- ضرورة الإهتمام بتطوير مهارات الإتصال بالزبائن؛
- ضرورة نشر الفكر النظري والتطبيقي لمفهوم الجودة؛
- ضرورة إهتمام البنوك بتطبيق الأدوات والأساليب الإحصائية لحل المشكلات بانتظام؛
- ضرورة توفير الحوافز المادية والمعنوية للموظفين، الأمر الذي يؤثر عليهم في أداء أعمالهم .

قائمة المراجع:

مراجع باللغة العربية:

1. إسماعيل إبراهيم القزاز و آخرون ، الستة سيقما وأساليب حديثة أخرى في إدارة الجودة الشاملة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009 .
2. ايثار عبد الهادي الفيحان، تحسين العملية باستخدام الستة سيقما، مجلة العلوم الاقتصادية و الإدارية، جامعة بغداد، العدد 38، 2005.
3. خالد أحمد القصاص، استخدام منهج ستة سيقما في ترشيد اتخاذ القرارات الإستثمارية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم الإدارة، جامعة الأزهر، غزة، 2014.
4. سويح مخطارية، نوازي خيرة، مقومات تطبيق ستة سيقما في تحسين أداء المشروع، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الطاهر مولاي، سعيدة، 2016.
5. اليامور، علي حاز، تخفيض كلفة الجودة الرديئة باستخدام منهج الحيوود السداسي في مواجهة العيوب، مجلة تنمية الرافدين، جامعة الموصل، العدد 100، المجلد 32، 2010.

مراجع باللغة الأجنبية:

6. Anatonny & Fergnsson, **Six Sigma in the Software industry: Result from Pilot Study**, managerial Anditing Journal, Vol. 19, N°08, 2004.

7. Antony & Bhaiji, **Key Ingredients for a Successful Six Sigma Program**, Warwick Manufacturing Group School of Engineering, University of Warwick, UK., London, 2013.
8. Brue & Launsby, **Design for Six Sigma**, Edition Mc Graw-Hill, New York, 2013.
9. Cho & Lee, **Selection of Six Sigma Key Ingredients in Korean Companies**, The TQM Journal, Vol. 23, N° 06, 2011 .
10. Hung & Sung, **Applying Six Sigma to Manufacturing Processes in the Food Industry to Reduce Quality Cost**", Scientific Research and Essays, 2011.
11. Sujar & Others, **Six Sigma and Level Quality Characteristics - A study on Indian software industries**", AIMS international journal of management, Vol. 2, N°.01, 2013.
12. Wary, Bruce & Hogan, Bob, **Why Six Sigma insecurities operation**, Bank of America, USA, 2002.
13. Westgrad, Hames, **A Six Sigma Design Tool**, All rights reserved, USA, 2002.
14. Zu, Xingxing & Others, **Organizational Culture and Quality Practices in Six Sigma**, The 2006 Annual Meeting of the Academy of Management, Atlanta, June 2006.

الآثار الاقتصادية الكلية لصدّات سعر النفط، دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال

الفترة 1985-2015 باستخدام نموذج SVAR

قادري محمد

طالب دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة تلمسان، الجزائر

بريد الكتروني: kadrिमohamed70@yahoo.com

د. حدوش شروق

أستاذ محاضر (أ)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة تلمسان، الجزائر

بريد الكتروني: shourouk.rakib@live.fr

ملخص:

تعتبر صدمات سعر النفط كأهم مساهم في التقلبات الاقتصادية الكلية. تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر صدمات أسعار النفط في الأسواق العالمية على أداء الاقتصاد الكلي الجزائري، من خلال دراسة أثر أسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، الموازنة العامة، الميزان التجاري، سعر الصرف الحقيقي والاستثمار الأجنبي المباشر. وذلك باستخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي الهيكلي SVAR، باستخدام بيانات سنوية للسلاسل الزمنية ما بين 1985-2015.

وأشارت نتائج اختبار دوال الاستجابة الدفعية أن حدوث صدمة هيكلية في سعر النفط ستؤثر سلبا على أداء الاقتصاد الكلي في الجزائر، كما بينت النتائج أن الموازنة العامة والميزان التجاري يتأثرا تأثيرا كبيرا لانخفاض أسعار النفط.

كلمات مفتاحية: صدمات أسعار النفط، الاقتصاد الكلي، متجهات الانحدار الذاتي الهيكلي SVAR،

الجزائر.

Abstract :

The oil price is considered as a major contributor to macroeconomic fluctuations. This study aim to examine the impact of oil price shocks in international markets on Algeria's macroeconomic performance, by studying the impact of oil prices on real GDP, budget deficit, trade balance, real exchange rate and foreign direct investment. Using structural vector autoregressions model SVAR, using annual data for time series between 1985 and 2015.

The results of the impulse response functions test indicated that a structural shock in the oil price would negatively affect Algeria's macroeconomic performance. The findings showed that the budget deficit and the trade balance were effected significantly for decline oil prices.

Keywords : Oil price shocks, macroeconomic, structural vector autoregressions model, Algeria.

مقدمة:

تراجعت أسعار النفط الخام من 110 دولار أمريكي في جوان 2014 إلى 33.64 في ديسمبر 2015 دولار أمريكي ، وجاء انخفاض أسعار النفط نتيجة لتضايف مجموعة من العوامل ارتفاع المعروض النفطي وانخفاض الطلب، وتراجع المخاطر الجيوسياسية في بعض مناطق العالم، والتغير الكبير في أهداف سياسة منظمة البلدان المصدرة للبترول (OPEC) وارتفاع سعر الدولار الأمريكي، ورغم أن القوة النسبية للعوامل المحركة لانخفاض أسعار النفط حديثا مازالت غير واضحة فإن العوامل المرتبطة بالمعروض لعبت فيها دورا أساسيا.¹ عديد البلدان المصدرة للنفط معرضة لانخفاض أسعاره حيث يشكل النفط فيها نسبة كبيرة من إجمالي الصادرات والإيرادات الحكومية. فمن المحتمل جدا أن تواجه هذه البلدان ضغوطات سياسية واقتصادية نتيجة لانخفاض أسعار النفط إلى مستويات جد متدنية كارتفاع العجز المالي في الموازنة العامة وتسجيل عجز في الميزان التجاري وانخفاض باقي مؤشرات الاقتصاد الكلي، وبالتالي تحتاج هذه البلدان إلى

1 مجموعة البنك الدولي، معظم البلدان النامية ستستفيد من انخفاض سعر النفط، بيان صحفي يوم 2015/01/07، تاريخ الاطلاع: 2016/04/20.

تقييد السياسة المالية والنقدية التي يمكنها أن تتحمل عبء استقرار الاقتصاد الكلي بتخفيض النفقات العامة وخفض في قيمة العمل.²

تعتبر الجزائر من الدول النفطية التي تعتمد في تحصيل إيراداتها العامة ومداخيلها من العملة الصعبة على المحروقات مما جعل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مرهونا بتقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية، وتقدر الحصيلة الجبائية المتأتية من الموارد النفطية بـ 65% أما نسبة الصادرات فتقدر بـ 98%. نظرا للانخفاض الحاد لأسعار النفط من المتوقع أن تشهد المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر نتائج سلبية في مؤشرات كتسجيل عجز في الموازنة العامة، رصيد سلبي في الميزان التجاري وانخفاض قيمة العملة المحلية، الأمر الذي يحتم على الدولة استخدام سياسة مالية انكماشية للحد من توسع النفقات والتقليل من العجز الموازي، كذلك تدخل البنك المركزي بخفض قيمة العملة للتقليل من حجم الواردات واستنزاف العملة الصعبة، وتشير التقارير المحلية والدولية أن الجزائر من أكبر الدول النفطية تضررا بانخفاض أسعار النفط حيث بلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي 3.9%، وانخفض رصيد الموازنة العامة بعجز قدره 16% من الناتج المحلي الإجمالي، كما أن رصيد الميزان التجاري سجل عجز قدره 16.5% من الناتج المحلي الإجمالي، وبلغ سعر صرف الدينار الجزائري 100 دينار مقابل واحد دولار أمريكي سنة 2015.³

إشكالية الدراسة:

نحاول من خلال هذه الدراسة قياس مدى تأثير الصدمات المعاكسة لأسعار النفط على الأداء الاقتصادي الكلي في الجزائر على المدى القصير والطويل، والتساؤل المطروح:

ما مدى تأثير صدمات سعر النفط على الأداء الاقتصادي الكلي للجزائر على المدى القصير

والطويل؟

² M. Husain, R. Arezki, P. Breuer, V. Haksar, T. Helbing, P. Medas, M. Sommer, **Global implication of lower oil prices**. IMF Staff Discussion Note, (2015), p. 10.

³ International Monetary Fund Country Report (2016), No. 129.

فرضية الدراسة:

هناك أثر سلبي لحدوث صدمة هيكلية في سعر النفط على الأداء الاقتصادي الكلي للجزائر على المدى القصير والطويل.

أهمية الدراسة:

تكمُن أهمية هذه الدراسة في استخدام نموذج متجهات الانحدار الذاتية الهيكلية (SVAR) لاختبار أثر صدمة سعر النفط على نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، الموازن العامة، الميزان التجاري، سعر الصرف الحقيقي والاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في الجزائر. وفقا لبرنامج Lucas البحثي فإن الآثار الديناميكية للصدمة أو دوال الاستجابة الدفعية التي تكون بشكل جيد توفر أساسا لبناء نماذج الاقتصاد الكلي⁴ (Lucas 1980)، ومن الشائع اعتماد نماذج متجهات الانحدار الذاتية الهيكلية (SVAR) لتقدير دوال الاستجابة الدفعية (IRFs) للصدمة الهيكلية (Demiralp, Hoover 2003).

وقم تم تقسيم هيكل البحث كالتالي:

- عرض أدبيات الدراسات التجريبية السابقة؛
- المنهجية ووصف البيانات؛
- النتائج التجريبية والمناقشات بناء على دوال الاستجابة الدفعية؛
- ملخص حول الدراسة إضافة إلى بعض التوصيات والاقتراحات.

1. عرض أدبيات الدراسات التجريبية السابقة:

على الرغم من المحاولات المبذولة لإيجاد مصادر أخرى للطاقة وتنويع الاقتصاديات إلا أن النفط بكل الوسائل يعتبر أهم مصدر للأنشطة الاقتصادية في البلدان النفطية، ومنذ عام 1973 حققت العديد

⁴ R. E. Lucas , **Methods and Problems in business cycle theory**. Journal of Money, Credit and Banking, (1980) Vol. 12, No. 4, 696-715.

من الأوراق البحثية العلاقة بين صدمات سعر النفط ومتغيرات الاقتصاد الكلي (Hamilton 1983)⁵ (Gisser & Godwin 1986)⁶، (Mork 1989)⁷، (Herwartz & Plodt 2016)⁸. وبالرغم من وجود الأدبيات المتاحة حول العلاقة السلبية بين صدمات أسعار النفط والمتغيرات الاقتصادية الكلية في الدول المتقدمة، إلا أن الأثر على متغيرات الاقتصاد الكلي في البلدان النامية يبقى ضئيل، وقد يعزى ذلك بالإضافة إلى عوامل أخرى إلى الاختلافات في الخصائص الاقتصادية التي تستجيب بها السلطات المالية والنقدية لصددمات أسعار النفط. وقد أشارت الأدبيات السابقة إلى أن طبيعة تحركات أسعار النفط يجب أن تعالج بشكل كاف من أجل قياس الآثار الاقتصادية لهذه الأسعار بدقة (Loschel, Oberndorfer 2009)⁹، ومن بين الدراسات القياسية السابقة التي حاولت اختبار أثر صدمات سعر النفط على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاديات النفطية نجد:

دراسة Elsidning وآخرون¹⁰ (2016) والتي تسعى إلى استكشاف أثر صدمات سعر النفط على المتغيرات الرئيسية في ميزانية الحكومة السودانية لبيانات ربع سنوية خلال الفترة 2000-2011، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي (VAR)، وتشير النتائج التجريبية إلى أن انخفاض أسعار النفط يؤثر سلباً على عائدات النفط، النفقات الجارية وعجز الموازنة.

⁵ D. Hamilton, **Oil price and macroeconomic since world war II**. Journal of Political Economy, Vol. 91, (1983) No. 2, pp. 228-248.

⁶ M. Gisser, T.H. Goodwin, **Crude oil and macroeconomic : test of some popular notions**. Journal of Money, Credit and Banking, (1986) Vol. 18, No. 1, pp. 95-103.

⁷ A.K.Mork, **Oil and macroeconomy when price go up and down : an extention of Hamilton's result**. Journal of Political Economy, (1989) Vol. 97, No. 3, pp. 740-744.

⁸ H. Herwartz, M. Plodt, **The macroeconomic effects of oil price shocks : evidence from statistical identification identification approach**. Journal of International Money and Finance, (2016) Vol. 61, pp.30-44.

⁹ A. Loschel, V. Oberndorfer, **Oil and unemployment in Germany**. Journal of Economics and Statistics, (2009) Vol. 229, No. 2-3, pp. 146-162.

¹⁰ R. Elsidning, N. Perera, K. Tan, **Impact of oil shocks on Sudan's government budget**. International Journal of Energy Economics and Policy, (2016) Vol. 6, No. 2, pp. 243-248.

دراسة كل من Riman وآخرون¹¹ (2013)، وتهدف هذه الدراسة إلى اختبار أثر صدمة سعر النفط على الاستثمار المحلي في نيجيريا، باستخدام بيانات السلاسل الزمنية للفترة 1970-2010، حيث التحليل الاقتصادي القياسي الذي يختبر حساسية الاستثمار المحلي، الاستثمار العام، نصيب الفرد من الدخل والإنتاج الصناعي لصدمات سعر النفط، باستعمال تقنيات دوال الاستجابة الدفعية (IRFs)، تحليل التباين (VDC) في إطار متجه الانحدار الذاتي (VAR). وكشفت النتائج التجريبية أن الاستثمار العام، الاستثمار الخاص والإنتاج الصناعي يستجيبون سلبا لصدمة أسعار النفط.

فيما يخص العلاقة بين سعر الصرف وصدمات النفط فقد اختبر كل من Yuhn & Volkov (2016)¹² آثار صدمات سعر النفط على تحركات أسعار الصرف في بعض الدول المصدرة للنفط (روسيا، البرازيل، المكسيك، كندا والبرازيل)، وبعد تقلب أسعار الصرف المرتبطة بصدمة أسعار النفط كبيرا في روسيا، البرازيل والمكسيك، لكن ضعيفا في النرويج وكندا، توصلت نتائج الدراسة كذلك إلى أن سعر الصرف يستغرق وقتا طويلا للوصول إلى المستوى التوازني في روسيا، البرازيل والمكسيك منه في النرويج وكندا عند حدوث أي صدمة في أسعار النفط. وباستخدام SVAR اختبر Allegret وآخرون¹³ (2015) العلاقة بين أسعار الصرف الحقيقية الفعلية لخمسة بلدان مصدرة للنفط وسعر النفط الحقيقي في أعقاب صدمات أسعار النفط خلال السنوات الماضية، باستخدام بيانات ربع سنوية خلال الفترة 1988-2013، وأظهرت النتائج أن تقلبات أسعار الصرف كانت نتيجة لصدمات سعر النفط في أي لحظة، وأن التغيرات الهيكلية الناجمة عن سوق النفط هي أحد المصادر المختلفة لصدمات أسعار النفط.

¹¹ H.B. Riman , **Assymetric Effect Of Oil Price Shocks On Exchange Rate Volatility And Domestic Investment In Nigeria**, British Journal Of Economic Management And Trade,(2013) Vol. 3, No. 4, pp. 513-532.

¹² N.I. Volkov, Yuhn, **oil price shocks and exchange rate movements**. Global Finance Journal,(2016) Vol. 31, pp. 18-30.

¹³ S. Allegret,C. Couhard,V. Mignon,T. Razafindrabre, **Oil currencies in the face of oil shocks**. CEPII Working Paper, (2015) No. 18.

في الجزائر اختبر كل من بوالشعور وتمري (2015)¹⁴ أثر أسعار النفط في السوق العالمي على الاقتصاد الجزائري من خلال دراسة أثر أسعار النفط على إجمالي الناتج المحلي والذي أخذ كأحد المؤشرات الاقتصادية، وذلك باستخدام منهجية التكامل المتزامن ونموذج تصحيح الخطأ (ECM) خلال الفترة (1999-2013)، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن سعر النفط له أثر بالغ على الاقتصاد الجزائري، واكتشفت نتائج الدراسة أن الاقتصاد الجزائري عرضة للانحياز مع أبسط صدمة تمس أسعار النفط.

وحول دراسة سلوك الواردات لحدوث صدمة في سعر النفط في الجزائر اختبر عماري (2015)¹⁵ أثر سعر النفط على الواردات في المدى القصير والطويل خلال الفترة 1983-2014، باستخدام نموذج تصحيح الخطأ (ECM)، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن سعر النفط محرك أساسي للواردات الجزائرية، بحيث إذا حدثت صدمة في أسعار النفط بوحدة واحدة سيدوم هذا التأثير على الواردات لمدة سنة وسبعة أشهر حتى يرجع إلى وضعه التوازني والطبيعي.

في سياق تأثير أداء الصادرات الجزائرية للصددمات الخارجية اختبر Si Mohamed (2015)¹⁶ أثر صدمات سعر النفط على أداء الصادرات الجزائرية خلال الفترة 1998-2017، باستخدام نموذج VAR وأظهرت النتائج أن الصدمات الخارجية كالناتج المحلي الإجمالي العالمي، أسعار النفط، متغير الأزمات المالية كمتغيرات مفسرة تؤثر على أداء الصادرات الجزائرية، كما أشار اختبار التكامل المتزامن وجود علاقة قصيرة وطويلة الأجل بين السلاسل الزمنية، وأوضحت السببية ل Granger وجود رد فعل

14 شريفة بوالشعور، تمرى زينة، تقدير الأثر القصير والطويل المدى لتقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري: دراسة قياسية باستخدام نموذج تصحيح الخطأ. المؤتمر الدولي الأول حول: السياسات الاستعمارية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، سطيف، الجزائر (2015).

15 زهير عماري، توقعات أسعار النفط على الواردات الجزائرية في المدى القصير والطويل باستخدام نموذج تصحيح الخطأ. المؤتمر الدولي الأول حول: السياسات الاستعمارية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، سطيف، الجزائر (2015).

16 K. Si Mohamed, **The impact of oil price shocks on export performance in Algeria.** Conference on: Policies for the use of energy resources: between the requirements of National development and international security needs, Setif, Algeria (2015).

ثنائي الاتجاه عند مستوى 5% من أسعار النفط والأزمات المالية إلى الصادرات الجزائرية، كما أظهرت دوال الاستجابة الدفعية (IFR) أن الأثر السلبي للأزمة المالية العالمية وصدمة سعر النفط كان سببا لانخفاض أسعار النفط أواخر 2014 مما أدى إلى انخفاض الصادرات الجزائرية.

في المقابل هناك بعض الدراسات التجريبية التي وجدت علاقة إيجابية بين صدمات سعر النفط والآثار الاقتصادية الكلية في الدول المصدرة، وهذا يعزى إلى ارتفاع أسعار النفط في تلك الفترات أي حدوث صدمة إيجابية تحسب لفائدة الدول المصدرة للنفط (Farzanegan & Markwardt 2016)¹⁸, Nusair¹⁷, 2009، حيث قام Berument وآخرون (2010)¹⁹ بدراسة كيف تأثر صدمات سعر النفط على أداء الاقتصاد في الدول المصدرة له بأخذ عينة من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تضم كل من: الجزائر، إيران، العراق، الكويت، ليبيا، قطر، سوريا، الإمارات العربية المتحدة، وباستخدام نموذج VAR توصلوا إلى أن ارتفاع أسعار النفط لها تأثير إيجابي معنوي على الناتج المحلي الإجمالي.

دراسة Vera و Mendoza (2010)²⁰ والتي تهدف إلى اختبار صدمات أسعار النفط في فنزويلا على الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1989-2008 لبيانات ربع سنوية، حيث أكدت النتائج أن حدوث صدمة في سعر النفط يكون لها أثر إيجابي معنوي على نمو الناتج المحلي الإجمالي في فنزويلا. دراسة Hasanov (2010)²¹، وتهدف هذه الدراسة إلى تقدير أثر سعر النفط الحقيقي على سعر الصرف الحقيقي لعملة أذربيجان (المانات) باستخدام بيانات ربع سنوية خلال الفترة 2000-2007

¹⁷ M. R. Farzanegan, G. Markwardt, **The effects of oil price shocks on the Iranian economy**. Energy Economics, (2009) Vol. 31, No. 1, pp. 134-151.

¹⁸ S. A. Nusair, **The effects of oil price shocks on economies of the Gulf Co-operation Council Countries : nonlinear analysis**. Energy policy, (2016) Vol. 91, pp. 256-267.

¹⁹ M.H.Berument, N.B. Ceylan, N. Doyan, **The impact of oil price shocks on the economic growth**. The Energy Journal, (2010) Vol. 31, No.1, pp. 149-175.

²⁰ O. Mendoza, D. Vera, **The asymmetric effects of oil shocks on an oil-exporting economy**. Cuadernos De Economia, (2010) Vol. 47, pp. 3-13.

²¹ F. Hasanov, **The Impact Of Real Oil Price On Real exchange Rate : The Case Of Azerbaijan**, Discussion Paper , (2010) No. 1041.

وتم تطبيق نموذج ECM، التكامل المشترك لـ Johansen ، وكانت مخرجات التقدير المستندة لهذه الطرق على أن سعر النفط الحقيقي له تأثير معنوي إيجابي على سعر الصرف الحقيقي في المدى الطويل.

2. المنهجية ووصف البيانات:

1.1. المنهجية:

يعتبر الانحدار الذاتي الهيكلي SVAR من الأدوات المهمة للعمل التحريبي في الاقتصاد الكلي والمجالات ذات الصلة²² (Kilian, Lutkepohl 2017). وندرس في هذا البحث العلاقة الديناميكية بين تغيرات أسعار النفط (Oil)، الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (RGDP)، رصيد الموازنة العامة (B)، رصيد الميزان التجاري (TB)، سعر الصرف الحقيقي (RER) والاستثمار الأجنبي المباشر الوارد (FDI) في الجزائر باستخدام متجهات الانحدار الذاتية الهيكلية SVAR.

ويتخذ التمثيل الهيكلي لنموذج VAR من الدرجة p الشكل العام التالي:

$$A_0 y_t = C_0 + \sum_{i=1}^p A_i y_{t-i} + \varepsilon_t \dots (1)$$

حيث:

y_t : متجه المتغيرات الداخلية ($m \times 1$).

A_i : مصفوفات معامل الانحدار الذاتي ($m \times m$).

ε_t : متجه الاضطرابات العشوائية الهيكلية ($m \times 1$) والتي تفترض ثبات التباين وعدم الارتباط التسلسلي.

A_0 : مصفوفة تحتوي على العلاقات المتزامنة بين المتغيرات ($m \times m$).

p : درجة التأخر الزمني في النموذج.

من أجل الحصول على الشكل القانوني للمعادلة (1) وتحديد الصدمات الهيكلية نضرب كلا جانبي

المعادلة في A_0^{-1} ، أين يصبح الشكل القانوني للبواقي $e_t = A_0^{-1} \varepsilon_t$. ومن المفترض أن يكون غير

²² L. Kilian, H. Lutkepohl , **Structural VAR Analysis**. Cambridge University Press (2017).

مرتبط ذاتيا، ويمكن اشتقاق الاضطرابات الهيكلية بفرض قيود مناسبة على A_0 . ويمكن ترتيب المتغيرات في نموذجنا كما يلي:

$$\begin{bmatrix} e_{1t}^{doil} \\ e_{2t}^{rgdp} \\ e_{3t}^b \\ e_{4t}^{dtb} \\ e_{5t}^{drer} \\ e_{6t}^{dfdi} \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} a_{11} & 0 & 0 & 0 & 0 & 0 \\ a_{21} & a_{22} & 0 & 0 & 0 & 0 \\ a_{31} & a_{32} & a_{33} & 0 & 0 & 0 \\ a_{41} & a_{42} & a_{43} & a_{44} & 0 & 0 \\ a_{51} & a_{52} & a_{53} & a_{54} & a_{55} & 0 \\ a_{61} & a_{62} & a_{63} & a_{64} & a_{65} & a_{66} \end{bmatrix} * \begin{bmatrix} \varepsilon_{1t}^{doil\ shock} \\ \varepsilon_{2t}^{rgdp\ shock} \\ \varepsilon_{3t}^b\ shock \\ \varepsilon_{4t}^{dtb\ shock} \\ \varepsilon_{5t}^{drer\ shock} \\ \varepsilon_{6t}^{dfdi\ shock} \end{bmatrix}$$

ويفترض في هذا النظام أن أسعار النفط لا تتأثر لصدمة المتغيرات الأخرى، الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لا يتأثر إلا من خلال صدمة في أسعار النفط، رصيد الموازنة لا يستجيب من رد فعل من الميزان التجاري، سعر الصرف الحقيقي والاستثمار الأجنبي المباشر لكن يتأثر بسعر النفط والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، الميزان التجاري يمكن أن يتأثر بسعر النفط، الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ورصيد الموازنة لكن لا يتأثر بسعر الصرف الحقيقي والاستثمار الأجنبي المباشر، سعر الصرف الحقيقي لا يتأثر فقط بالاستثمار الأجنبي المباشر ويتأثر بالمتغيرات الأخرى وهذا وفقا للسياسة النقدية التي يتخذها البنك المركزي نتيجة لتأثر الموازنة العامة والميزان التجاري من صدمة سعر النفط، لكن الاستثمار الأجنبي المباشر يتأثر بجميع المتغيرات وهذا راجع لمناخ الاستثمار الذي يتحدد بالاستقرار الاقتصادي الكلي.

للمضي قدما لتقدير الشكل القانوني للنموذج (1) من الضروري أولا تحديد إستقرارية المتغيرات، فبعد اختبار إستقرارية السلاسل الزمنية عن طريق اختبار ADF و PP تبين أن كل المتغيرات مستقرة من الدرجة (1) ما عدا سلسلتي نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ورصيد الموازنة التي كانتا مستقرتين عند المستوى، كما تم اختبار درجة التأخر الزمني وفقا لمعيار AIC و SC والتي كانت فترة واحدة $p=1$.

2.2. وصف البيانات:

تتضمن البيانات المستخدمة في هذا النموذج أسعار النفط (Oil)، الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (GDP)، سعر الصرف الحقيقي (RER)، الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)، رصيد الميزان

التجاري (TB) ورصيد الميزانية (B). أسعار النفط هي متوسط سنوي لسعر النفط الخام لسلة أوبك. الناتج المحلي الإجمالي هو معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي. سعر الصرف الحقيقي هو متوسط سنوي لعدد وحدات الدينار الجزائري مقابل واحد دولار أمريكي. الاستثمار الأجنبي المباشر هو نسبة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الناتج المحلي الإجمالي. الميزان التجاري هو الفرق بين الصادرات والواردات نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي. رصيد الموازنة هو الفرق بين الإيرادات والنفقات العامة نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي.

أخذت بيانات الدراسة: الميزان التجاري ورصيد الموازنة من صندوق النقد الدولي (IMF)، نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وسعر الصرف الحقيقي من قسم الفلاحة للولايات المتحدة الأمريكية (USDA)، الاستثمار الأجنبي المباشر من المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، أسعار النفط من موقع OPEC.

3. النتائج التجريبية والمناقشة (نتائج SVAR-دوال الاستجابة الدفعية):

الغرض الأساسي من نماذج VAR بما في ذلك SVAR هو دراسة التعديلات الديناميكية لكل المتغيرات المعنية للصددمات الهيكلية العشوائية الخارجية²³ (Burbridge, Harrison 1984)،²⁴ Bjornland, Leitemo 2009،²⁵ Papapetrou 2001. وفي دراستنا تشير نتائج دوال الاستجابة الدفعية إلى أن حدوث صدمة في أسعار النفط سيكون لها تأثير سلبي على أداء الاقتصاد الكلي في الجزائر.

حدوث صدمة هيكلية في سعر النفط سيكون لها تأثير بين السلب والإيجاب في المدى القصير والمتوسط على نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى غاية السنة الرابعة، نظرا للارتباط الوثيق للاقتصاد

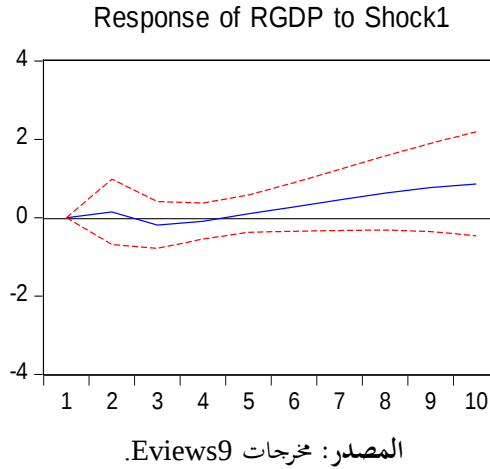
²³ J. Burbridge, A. Harrison, Testing for the effects of oil-price rises. International Economic Review, (1984) Vol. 25, No. 2, pp. 459-484.

²⁴ E. Papapetrou, Oil price shocks, Stock market, economic activity and employment in Greece. Energy Economics, (2001) Vol. 23, No. 5, pp. 511-532.

²⁵ H.C. Bjornland, K. Leitemo, Identifying the interdependence between US monetary policy and the stock market. Journal of Monetary Economics, (2009) Vol. 56, No. 2, pp. 275-282.

الجزائري بعائدات المحروقات، وهذا التذبذب راجع إلى التقلبات المستمرة في مداخليل المحروقات والتي تكون متقلبة بفعل تقلب الأسعار الدولية، وهو الأمر الذي يفسر عدم قدرة الجزائر لحد الآن على رفع التحدي المتمثل في فك ارتباط الاقتصاد الجزائري ونموه عن مداخليل البترول، مما يجعله في مواجهات مفتوحة ومحملة في مختلف الصدمات الخارجية.

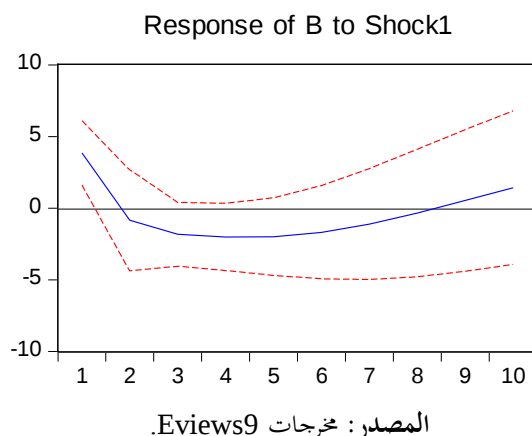
الشكل رقم (01): استجابة الناتج المحلي الإجمالي لصدمة هيكلية في سعر النفط.
Response to Structural One S.D. Innovations ± 2 S.E.



حدوث صدمة هيكلية في سعر النفط سيكون لها تأثير سلبي على الموازنة العامة في المدى القصير والطويل، وهذا راجع إلى أن الإيرادات البترولية تشكل العصب الرئيسي للميزانية العامة للدولة بحوالي 65% وأن حدوث أي صدمة معاكسة لأسعار النفط ستؤدي إلى انخيار الإيرادات العامة وتغلب النفقات من جهة أخرى، حيث سجلت الموازنة العامة رصيد سلبي سنة 2015 يقدر ب 16% من الناتج المحلي الإجمالي، ويتوقع أن يتواصل هذا العجز لسنوات قادمة.

الشكل رقم (02): استجابة الموازنة العامة لصدمة هيكلية في سعر النفط.

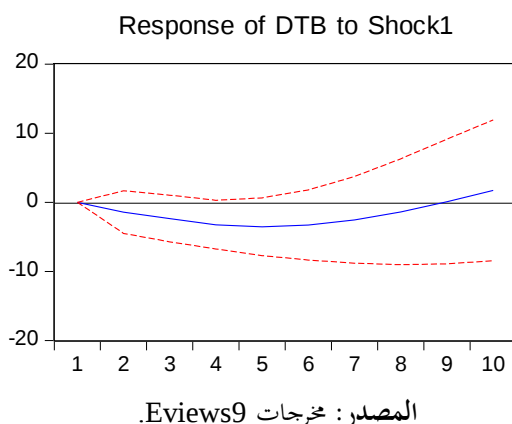
Response to Structural One S.D. Innovations ± 2 S.E.



حدوث صدمة هيكلية في سعر النفط سيكون لها تأثير سلبي على الميزان التجاري في المدى القصير والطويل، وهذا بسبب تراجع الصادرات البترولية إلى النصف، والتي تشكل حوالي 98% من الصادرات الجزائرية، وثبات قيمة الواردات مما يجعل الميزان التجاري في خطر لحدوث أي صدمة نفطية سلبية، حيث سجل رصيد الميزان التجاري بعد الأزمة عجزا قدره 16.5% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2015.

الشكل رقم (03): استجابة الميزان التجاري لصدمة هيكلية في سعر النفط.

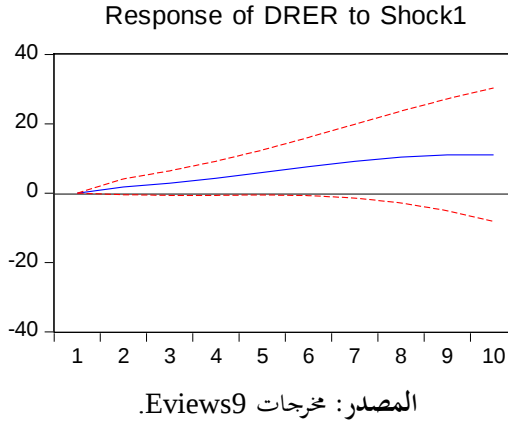
Response to Structural One S.D. Innovations ± 2 S.E.



حدوث صدمة هيكلية في سعر النفط سيكون لها تأثير سلبي على سعر الصرف، يعني أن تحاوي أسعار النفط سيقود السلطات النقدية في الجزائر إلى استخدام سياسة تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي كإجراء لرفع حصة مداخيل النفط والوفاء بمتطلبات تمويل الميزانية العامة للدولة من جهة، والتقليل من حجم الواردات من جهة أخرى للتخفيف من عجز الميزان التجاري.

الشكل رقم (04): استجابة سعر صرف الدينار الجزائري لصدمة هيكلية في سعر النفط.

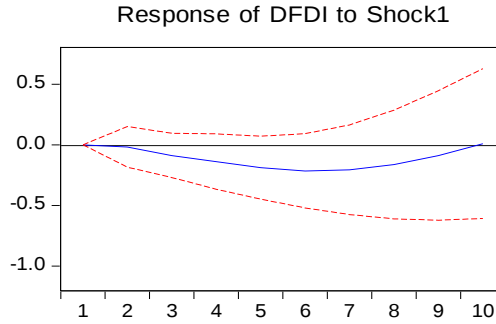
Response to Structural One S.D. Innovations ± 2 S.E.



حدوث صدمة هيكلية في سعر النفط سيكون لها تأثير سلبي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في المدى القصير والطويل نظرا لأن معظم هذه التدفقات تتمركز في قطاع المحروقات، وانخفاض أسعار المحروقات سيؤدي بانخفاضات في أرباح الشركات متعددة الجنسيات التي تنشط في هذا المجال الأمر الذي ينعكس سلبا على حصة الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن جهة أخرى فإن قرار استثمار الشركات المتعددة الجنسيات يعتمد على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي ونمو الناتج المحلي الإجمالي في أي بلد.

الشكل رقم (05): استجابة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد لصدمة هيكلية في سعر النفط.

Response to Structural One S.D. Innovations ± 2 S.E.



المصدر: مخرجات Eviews9.

فمن المتوقع أن يترك انخيار أسعار النفط آثارا واسعة على أداء الاقتصاد الجزائري وذلك لسنوات قادمة ابتداء بتراجع وتذبذب معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي واستمرار عجز الموازنة العامة والميزان التجاري، وكذا تواصل انخفاض قيمة الدينار الجزائري، مما سيؤثر على مجالات أخرى كجاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يتأثر سلبا بعدم الاستقرار الاقتصادي الكلي.

خاتمة:

اختبرنا في هذه الدراسة الاستجابات الدفعية لمختلف المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر (نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، سعر الصرف الحقيقي، رصيد الموازنة، الميزان التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر) لصدمة هيكلية لسعر النفط، استنادا إلى بيانات سنوية خلال الفترة 1985-2015 باستخدام نموذج متجهات الانحدار الذاتية الهيكلية SVAR. وأشارت نتائج اختبار دوال الاستجابة الدفعية أن حدوث صدمة هيكلية في سعر النفط تؤثر على كل من الموازنة العامة، الميزان التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر تأثير سلبى معنوي على المدى القصير والطويل. تأثير معنوي بين السلب والإيجاب على المدى القصير والمتوسط بالنسبة لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، أما بالنسبة لسعر الصرف الحقيقي فيتأثر بفعل السياسة الاقتصادية المتخذة من طرف السلطات النقدية في الجزائر (سياسة التخفيض).

ما يمكن استخلاصه أن الاقتصاد الجزائري يواجه صدمة خارجية حادة ومحملة على المدى الطويل، ويدعو إلى استجابة سياسة قوية تستند إلى ضبط أوضاع السياسة المالية والإصلاحات الهيكلية، وقد كشف انهيار أسعار النفط عن أوجه ضعف طويلة الأمد في اقتصاد تقوده الدولة يعتمد اعتمادا مفرطا على المحروقات. وحتى الآن كان تأثير صدمة أسعار النفط على النمو محدودا ولكن الأرصد المالية والخارجية فقد تدهورت بدرجة كبيرة، وبفضل المخزونات المتراكمة في السنوات الماضية تتاح للجزائر فرصة لتسهيل التكيف مع الصدمة وإعادة تشكيل نموذج نموها، وستتطلب استعادة التوازن الاقتصادي الكلي تدعيما مستداما للميزانية العامة على المدى المتوسط والطويل مقترنا بكتلة حرجة من الإصلاحات الهيكلية لتنويع الاقتصاد، في حين ينبغي أن تؤدي السياسات النقدية والمالية دورا داعما. وللمحافظة على ضبط أوضاع المالية العامة على المدى المتوسط والطويل لاستعادة الاستدامة المالية وضمان الإنصاف بين الأجيال، ودعم الاستقرار الخارجي، سيتطلب ذلك مراقبة الإنفاق الجاري وتعبئة المزيد من الإيرادات غير البترولية ولاسيما بتخفيض الإعفاءات الضريبية وتعزيز التحصيل الضريبي، وزيادة كفاءة الاستثمار وتقوية إطار الميزانية، وفي ظل التراجع السريع للموارد المالية فإن الجزائر ستحتاج إلى زيادة الاعتماد على مصادر أخرى لتمويل العجز في المستقبل، وبفضل مستويات الدين المنخفضة توجد فرصة للاقتراض، بينما يمكن أن يساعد فتح رأس مال بعض المؤسسات المملوكة للدولة أمام مستثمري القطاع الخاص بصورة شفافة، على تلبية احتياجات التمويل مع تحسين حوكمتها. وتشمل الإصلاحات الرئيسية تحسين مناخ الأعمال (القواعد التنظيمية والإجراءات الإدارية وتيسير إجراءات بدء الأعمال التجارية)، وفتح الاقتصاد أمام مزيد من التجارة والاستثمار، تحسين فرص الحصول على التمويل وتطوير أسواق رأس المال، تعزيز الحوكمة، المنافسة والشفافية، ومن الضروري أيضا زيادة مرونة أسواق العمل وتحسين نظام التعليم لإنتاج مهارات ذات كفاءة يحتاجها القطاع الخاص، وبما أن الإصلاحات الهيكلية تستغرق وقتا لكي تؤدي ثمارها ينبغي أن تبدأ دون تأخير. أما على مستوى السياسة النقدية فمن شأن زيادة مرونة سعر الصرف أن تساعد على تقليص الفجوة في الميزان التجاري، وجعل قيمة الصرف الحقيقي الفعلي متوافقة مع قيمته التوازنية.

قائمة المراجع:

مراجع باللغة العربية:

1. زهير عماري، توقعات أثر سعر النفط على الواردات الجزائرية في المدى القصير والطويل باستخدام نموذج تصحيح الخطأ (ECM). المؤتمر الأول حول: السياسات الاستعمارية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، سطيف (2015).
2. شريفة بوالشعور، زينة تمري، تقدير الأثر القصير والطويل المدى لتقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري: دراسة قياسية باستخدام (ECM). المؤتمر الأول حول: السياسات الاستعمارية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، سطيف (2015).
3. مجموعة البنك الدولي: معظم البلدان النامية ستستفيد من انخفاض سعر النفط، بيان صحفي يوم 2015/01/07.

مراجع باللغة الانجليزية:

4. Allegret. S, Couhard. C, Mignon. V, Razafindrabre. T, **Oil currencies in the face of oil shocks**. CEPII Working Paper, (2015) No. 18.
5. Berument. M. HCeylan. N. B, Doyan. N, **The impact of oil price shocks on the economic growth**. The Energy Journal, (2010) Vol. 31, No.1.
6. Bjornland. H. C, Leitemo. K , **Identifying the inderdependence between US monetary policy and the stock market**. Journal of Monetary Economics, (2009) Vol. 56, No. 2.
7. Burbridge. J, Harrison. A, **Testing for the effects of oil-price rises**. International Economic Review, (1984) Vol. 25, No. 2, PP. 459-484.
8. Demiralp. S, Hoover. K. D, **Searching for causal structure of vector autoregression**. Oxford Bulletin of Economics and Statistics, (2003) Vol. 65, No. 1.
9. Elmi. Z, Jahadi. M , **Oil price shocks and economic growth : evidence from OPEC and OECD**. Astralian Journal of Basic and Applied Sciences, (2011) Vol. 5, No. 6.

10. Elsididng. R, Perera. N, Tan. K , **Impact of oil shocks on Sudan's government budget**. International Journal of Energy Economics and Policy, (2016) Vol. 6, No. 2.
11. Farzanegan. M. R, Markwardt. G, **The effects of oil price shocks on the Iranian economy**. Energy Economics, (2009) Vol. 31, No. 1.
12. Gisser. M, Goodwin. T.H , **Crude oil and macroeconomic : test of some popular notions**. Journal of Money, Credit and Banking, (1986) Vol. 18, No. 1.
13. Hamilton. D, **Oil price and macroeconomic since world war II**. Journal of Political Economy, (1983) Vol. 91, No. 2, PP. 228-248.
14. Hasanov. F, **The Impact Of Real Oil Price On Real exchange Rate : The Case Of Azerbaijan**, Discussion Paper , (2010) No. 1041.
15. Herwartz. H, Plodt. M , **The macroeconomic effects of oil price shocks : evidence from statistical identification approach**. Journal of International Money and Finance, (2016) Vol. 61. International Monetary Fund Country Report (2016), No. 129.
16. Ju. K, Su. B, Zhou. D, Wu. J, Liu. L , **Macroeconomic performance of oil shocks : outlier 18. evidence from nineteen major oil-related countries/regions**. Energy Economics, (2016) Vol.60.
17. Kilian. L, Lutkepohl. H, **Structural VAR Analysis**. Cambridge University Press (2017).
18. Loschel. A, Oberndorfer. V, **Oil and unemployment in Germany**. Journal of Economics and Statistics, (2009) Vol. 229, No. 2-3.
19. Lucas. R. E , **Methods and Problems in business cycle theory**. Journal of Money, Credit and Banking, (1980) Vol. 12, No. 4.
20. Lwayemi. A, Fowowe. B, **Impact of oil price shocks on selected macroeconomic variables in Nigeria**. Energy Policy, (2011) Vol. 39, No. 2.
21. Mendoza. O, Vera. D, **The asymmetric effects of oil shocks on an oil-exporting economy**. Cuadernos De Economia, (2010) Vol. 47, PP. 3-13.
22. Moneta. A, **Graphical causal models and SVAR : an empirical assessment of the real business cycle hypothesis**. Empirical Economies, (2008) Vol. 35, No. 2.
23. Mork. A.K , **Oil and macroeconomy when price go up and down : an extention of Hamilton's result**. Journal of Political Economy, (1989) Vol. 97, No. 3.

24. Nusair. S. A. , **The effects of oil price shocks on economies of the Gulf Co-operation Counsil Countries : nonlinear analysis.** Energy policy, (2016) Vol. 91.
25. Papapertrou. E, **Oil price shocks, Stock market, economic activity and employment in Greece.** Energy Economics, (2001) Vol. 23, No. 5.
26. Riman H. B, **Assymetric Effect Of Oil Price Shocks On Exchange Rate Volatility And Domestic Investment In Nigeria,** British Journal Of Economic Management And Trade, (2013) Vol. 3, No. 4.
27. Si Mohamed. K , **The impact of oil price shocks on export performance in Algeria.** Conference on :Policies for the use of energy resources: between the requirements of National development and international security needs, Setif, Algeria (2015).
28. Swanson. N. R, Granger. C. W. J , **Impulse response functions based on a causal approach to residual orthogonalization in vector autoregressions.** Journal of the American Statistical Association, (1997) Vol. 29, No. 437.
29. Tang. N, Wu. L, Zhan. X, **Oil price shocks and thier short and long term effects on chinese economy.** Energy Economics, (2010) Vol. 32, No. 3.
30. Volvok. N.I, Yuhn, **oil price shocks and exchange rate movements.** Global Finance Journal, (2016) Vol. 31.

مواقع الكترونية:

31. <https://www.google.dz>
32. <http://www.bank-of-algeria.dz>
33. http://www.opec.org/opec_web/en
34. <https://www.usda.gov/topics/data>
35. <http://dhaman.net/ar>

دراسة قياسية لأثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر
خلال الفترة (1970-2015) باستخدام طريقة التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ

مكي عمارية

طالبة دكتوراه بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة

مستغانم - الجزائر

بريد إلكتروني: maria_grono@hotmail.com

د. عتو الشارف

أستاذ محاضر (أ) بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،

جامعة مستغانم - الجزائر

بريد إلكتروني: charef_attou@yahoo.fr

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة وتحليل العلاقة بين نفقات التجهيز، نفقات التسيير، الإيرادات الجبائية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2015، وقد تم استخدام مجموعة من المتغيرات بما يتوافق وواقع الاقتصاد الجزائري بالاعتماد على الدراسات التجريبية. توصلت الدراسة إلى أنّ هناك تأثير موجب لكل من نفقات التسيير؛ الإيرادات الجبائية؛ وتأثير سالب لنفقات التجهيز على نمو الناتج المحلي الإجمالي، أما بالنسبة لنموذج تصحيح الخطأ فقد توصلت النتائج إلى أنّ هناك تأثير موجب ومعنوي لنفقات التجهيز؛ الإيرادات الجبائية؛ وتأثير سلبي وغير معنوي للنفقات التسيير.

كلمات مفتاحية: الإنفاق الحكومي، النمو الاقتصادي، التكامل المشترك، نموذج تصحيح الخطأ.

Abstract :

The purpose of this research is to study and Analysis of the relationship between the spending equipment, spending function, Petroleum recipes and economic growth in Algeria during the period 1970 –2015,

using a set of determinants that are consistent with the reality of the Algerian economy and relying on empirical studies.

The result of this study, there is a positive effect of spending function, petroleum function rates on the economic growth. As for the error correction model, the result shows that there is a positive effect of spending equipment to the economy, and a negative effect of spending function over the short-term; besides, their effects differ between the short and long term.

Keywords: Government spending, economic growth, cointegration, Error correction model.

مقدمة:

تتفق مختلف النظريات الاقتصادية على أهمية الإنفاق العام في عملية النمو الاقتصادي، كونه أحد المحددات الرئيسية للطلب الكلي الذي يركز على التوسع في النفقات، وعليه فقد تبنت الجزائر في هذا الإطار منذ سنة 2001 سياسة ممتثلة في البرامج التنموية الضخمة، والهدف الرئيسي من ذلك هو تنشيط الاقتصاد الوطني، ورفع معدلات النمو الاقتصادي بشكل غير مباشر من خلال التأثير على الناتج المحلي في ظل تحسن الوضعية المالية نتيجة الارتفاع الذي سجله سعر النفط الجزائري بشكل متواصل في الآونة الأخيرة. من هنا تأتي هذه الدراسة لتحليل العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام الأساليب القياسية لتحليل السلاسل الزمنية ومنهجية التكامل المشترك للفترة 1970-2015.

مشكلة الدراسة:

من المعروف أن النمو الاقتصادي يتحقق أساسا بارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية ما يؤدي إلى الزيادة في إيرادات الدولة بدورها تزيد من الإنفاق الحكومي، وعليه يتم طرح الإشكالية التالية:

كيف يمكن التحكم في استقرار وديمومة النمو الاقتصادي من خلال أداة الإنفاق الحكومي ؟

وانطلاقا من الإشكالية الرئيسية يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي نظرة أهم المدارس لمسألة تأثير الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي؟

- هل لسياسة توسيع الإنفاق الحكومي أثر إيجابي للرفع من معدل النمو في ظل انخفاض أسعار البترول ؟

- ما طبيعة العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري؟

فرضيات الدراسة:

- وانطلاقاً من الإشكالية المطروحة والأسئلة الفرعية تقوم الدراسة باختبار الفرضيات التالية:
- العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي علاقة تبادلية (ثنائية الاتجاه) في المدى القصير
- والطويل.
- الإصلاحات الاقتصادية الجزائرية من خلال زيادة الإنفاق الحكومي أثر على النمو الاقتصادي من خلال الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي على المدى الطويل.

أهمية الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان دور الإنفاق الحكومي في تحقيق معدلات مقبولة من النمو وأداة مهمة لمسار التنمية، كما تهدف إلى وضع سياسة اقتصادية فعالة تساهم في تمويل المشاريع التنموية وقادرة على مواكبة التطورات الحاصلة كما تساعد على رفع وزيادة حجم الإنتاج الإجمالي في الجزائر.

منهجية الدراسة والأدوات المستخدمة:

تقوم هذه الدراسة حول تأثير الإنفاق الحكومي بشقيه على النمو الاقتصادي في ظل انخفاض أسعار البترول، لذلك فإن البحث يعتمد على إتباع المنهج الوصفي للإلمام بالجوانب النظرية الممثلة في وصف مختلف المفاهيم والنظريات التي تتعلق بالإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي، بالإضافة إلى المنهج التحليلي حيث يتم استخدام الطرق القياسية لتقدير مدى تأثير سياسة الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي حيث تم الاعتماد على خصائص السلاسل الزمنية وطريقة المربعات الصغرى لاستخراج معادلة الانحدار ونماذج التكامل المشترك وتصحيح الخطأ.

مخطط الدراسة:

وللإجابة على هذه الإشكالية سنتطرق في هذه الورقة البحثية إلى أربع محاور رئيسية هي:

- مفاهيم وأسس النمو الاقتصادي.
- الإطار النظري للإنفاق الحكومي.
- استعراض أدبيات تأثير نظريات الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي.
- قياس العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر.

1. مفاهيم وأسس النمو الاقتصادي:

إن هدف أي دولة هو تحقيق النمو الاقتصادي نظرا لأهميته في التحليل الاقتصادي، كما يعتبره رجال الاقتصاد أنه سوى تقييم وتصحيح للسياسة المنتهجة في بلد ما. وعليه يمكن تعريف النمو الاقتصادي¹: حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي أو القومي مع مرور الزمن، حيث متوسط الدخل الفردي = الناتج القومي الإجمالي / عدد السكان.

كما يعرف²: "التوسع في الناتج الحقيقي أو التوسع في دخل الفرد من الناتج القومي الحقيقي" أي أن النمو الاقتصادي لا يعني فقط حدوث الزيادة في إجمالي الناتج المحلي بل لابد وأن يترتب عليه زيادة في دخل الفرد الحقيقي.

أما تعريف simon Kuznets³: "الزيادة في إجمالي الدخل الداخلي للبلد أي زيادة في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي". أي مفهوم النمو يركز فقط على التغير في حجم السلع والخدمات التي يحصل

¹ محمد صالح تركي القرشي، علم اقتصاد التنمية، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ط1، ص42.

² محمد ناجي حسن خليفة، النمو الاقتصادي النظرية والمفهوم، دار القاهرة للنشر، القاهرة، 2002، ص7.

³ نجابة عبد الله، تطور نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2014،

عليها الفرد متمثلة في زيادة متوسط دخله، دون أن يركز على الكيفية التي يحصل بها الفرد على تلك السلع والخدمات أو كيفية توزيعها على باقي أفراد المجتمع⁴.

كما يمكن تعريفه على أنه: "الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط اقتصادي معين"، من هذا التعريف يمكن استنتاج ما يلي: أن الزيادة تكون في دخل الفرد الحقيقي وأن تكون الزيادة نقدية مع عزل أثر معدل التضخم وعلى المدى الطويل، أي أن معدل النمو هو عبارة معدل نمو الدخل الوطني-معدل النمو السكاني⁵.

وبصفة عامة يحسب معدل النمو الاقتصادي وفق طريقة معدلات النمو البسيطة كالتالي:

$$\text{معدل النمو} = \frac{\text{الدخل الحقيقي في الفترة الحالية} - \text{الدخل الحقيقي في الفترة السابقة}}{\text{الدخل الحقيقي في الفترة السابقة}} \times 100$$

2. الإطار النظري للإنفاق الحكومي:

تعددت التعاريف التي أعطاها الاقتصاديون للإنفاق الحكومي إلا أن جميعها تؤدي إلى نتيجة واحدة نذكر منها:

- فيعرفها البعض على أنها "مبلغ نقدي يدفع بواسطة خزانة عامة لإشباع حاجات عامة"⁶.
- هي عبارة عن مبلغ من النقود تستخدمه الدولة أو أي شخص من أشخاص القانون العام في سبيل تحقيق النافع العامة⁷.

⁴ محمد فوزي أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي مع التطبيقات، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، 2004، ص.339.

⁵ أشواق بن قدور، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي، دار الذاكرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ط1، ص. 63.

⁶ أحمد عبد السميع علام، المالية العامة-المفاهيم والتحليل الاقتصادي والتطبيق-، مكتبة الوفاء القانونية للنشر، الإسكندرية، 2012، ط1، ص.41.

⁷ خالد أحمد المشهداني، نبيل إبراهيم الطائي، مدخل إلى المالية العامة، الطبعة العربية، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص. 77.

- مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخصا عام (أشخاص القانون العام) بقصد تحقيق نفع عام⁸.
- كما يكمن تعريفها أنها مبلغ من النقود يخرج من الذمة المالية للدولة أو إحدى هيئاتها العامة بقصد إشباع إحدى الحاجات العامة.⁹
- ويتضح من التعاريف السابقة أن النفقة تتكون من ثلاثة عناصر أساسية:
- تتنق الدولة والأشخاص العامة مبالغ نقدية بهدف الحصول على السلع وتقديم الخدمات اللازمة للأفراد في المجتمع ومنح المساعدات والإعانات الاجتماعية والثقافية وغيرها، أي يتخذ الإنفاق الشكل النقدي من أجل إشباع الحاجات العامة¹⁰.
- تصدر النفقة من شخص عام (جهة أو هيئة): أي تصدر من شخص معنوي وإداري والذي هو إحدى الهيئات العامة الإدارية التي تتمتع بشخصية إدارية وذمة مالية وتمتلك الصفة الآمرة والسيادية مثل الهيئات العامة أو المجالس المحلية، أو الأشخاص المعنوية الخاصة في حدود تفويض الدولة لهم بهذه السيادة كالجمعيات والشركات¹¹.
- تحقيق النفع العام: أي إشباع الحاجات العامة وتحقيق الخدمة والنفع العام وبالتالي تحقيق المساواة بين المواطنين في تحمل الأعباء العامة.¹²

⁸ سمير صلاح الدين حمدي، المالية العامة، منشورات زين الحقوقية، بيروت، لبنان، 2015، ط1، ص.47.

⁹ فتحي أحمد ذياب عواد، اقتصاديات المالية العامة، الرضوان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ط1، ص.59.

¹⁰ محمود عبد الرزاق، الاقتصاد المالي، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2011، ط1، ص.113.

¹¹ أعاد حمود القيسي، المالية العامة والتشريع الضريبي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ط8، ص.36-38.

¹² محمد طاقة، هدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2007، ط1، ص.34.

3. استعراض أدبيات تأثير نظريات الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي:

تلعب الدولة دور مهم في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال سياسة الإنفاق الحكومي للتأثير على النشاط الاقتصادي وبالتالي النمو المستدام، ويمكن تلخيصها فيما يلي:

1.3. يرى الكلاسيك "آدم سميث، دافيد ريكاردو، جون ستيوارت ميل" على أن النمو والاستقرار يتحقق بطريقة آلية دون تدخل الدولة من خلال تقسيم العمل ورأس المال، كما ركزوا على آلية اليد الخفية المتمثلة بالمنافسة فحسبهم ضرورة تدخل الدولة إلا في المجالات التي لا يقبل عليها القطاع الخاص، أي الإنفاق العام متغير ومحدد خارجي¹³.

2.3. يعتبر "جون مينارد كينز" أن الإنفاق الحكومي أحد مكونات الطلب الكلي الذي يحدد العرض الكلي في السوق وينمي الطلب الفعلي، الذي لا يتحدد تلقائياً عند مستوى التشغيل الكامل¹⁴، أي طالب بتدخل الدولة الاقتصادي القادر على تنمية الطلب الفعال وبالتالي زيادة الطلب على السلع والخدمات المنتجة عن طريق الزيادة في الإنفاق ما يعمل على زيادة حجم الاستثمار والإنتاج يؤدي إلى زيادة النمو في الأجل الطويل عن طريق آلية المضاعف وهدفه هو توفير الشغل وتخفيض الإنفاق وتنشيط الإنتاج¹⁵.

3.3. أما النقديون عن طريق كل من فريدمان (1968)، فيليبس (1970) الذين أدخلوا تعديلات للمدرسة الكلاسيكية ومهاجمين الكينزيين الذين نادوا بعدم التدخل الحكومي لأنه يعتبر أحد أسباب عدم

¹³ عبد الرحيم فؤاد الفارس، وليد إسماعيل السيفو، الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ط1، ص. 106-107.

¹⁴ سمير صلاح الدين حمدي، المالية العامة، منشورات زين الحقوقية، بيروت، لبنان، 2015، ط1، ص. 47.

¹⁵ محمد فرحي، التحليل الاقتصادي الكلي-الجزء الأول: الأسس النظرية، دار أسامة للنشر والتوزيع، ص. 26.

الاستقرار¹⁶، فرأيهم الاقتصاد مستقر ولذا يجب الاهتمام بالعرض الذي يخلق الطلب ما يؤدي إلى زيادة الاستثمار وفرص العمل.

4.3. نموذج بارو: يعتبر لتدخل الدولة دور كبير في النمو الاقتصادي فحسبه النشاطات الحكومية مصدر للنمو الداخلي وتوصل إلى أن الإنفاق العام هو منتج وأن حجم التدخل العمومي في الاقتصاد يكون في حجمه الأمثل عندما تكون الإنتاجية الحدية للإنفاق=1¹⁷، أي ركز بارو على أن تدخل الدولة يكون بمقدار معين من الناتج الداخلي الخام.

5.3. الدراسات السابقة¹⁸: وأهمها نجد دراسة (Ebaidalla Mahjoub Ebaidalla سنة 2013) وتهدف إلى تحديد طبيعة واتجاه العلاقة السببية بين الإنفاق العام والدخل القومي في السودان للمدة (1970-2008)، باستخدام سببية جرنجر ونموذج تصحيح الخطأ، وتوصلت النتائج إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين الانفاق العام والدخل القومي في السودان وأن اتجاه السببية يمتد من الانفاق العام إلى الدخل القومي في الأمدين القصير والطويل، ودراسة أحمد سلامي وكانت تهدف إلى تحديد العلاقة السببية بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1970-2013، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة توازنية في المدى الطويل بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي، وأن تدخل الدولة عن طريق التوسع في الانفاق الحكومي أثرت على معدلات النمو.

¹⁶ تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي مع تمارين ومسائل محلولة، دار أسامة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ط3، ص.16.

¹⁷ ليلية غضابنة، العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية للفترة 1990-2012، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، الأردن، 2015، المجلد 2، العدد 1، ص.75.

¹⁸ نوراس عطية كاظم الشمري، كريم سالم حسين الغالي، العلاقة السببية بين الانفاق العام والنمو الاقتصادي في المملكة الأردنية الهاشمية-دراسة قياسية 1985-2014، مجلة جرش للبحوث والدراسات، 2016، المجلد 17، العدد 2، ص.558.

4. قياس العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر:

شهدت أدبيات النمو الاقتصادي اهتماما بالعلاقة بين الإنفاق الحكومي ونمو الناتج المحلي الإجمالي، ومنه دراسة الألماني فاجنر¹⁹ الذي يستند على علاقة موجبة بين الإنفاق والنمو الاقتصادي، أما أبحاث كينز فتوصلت إلى دور وأهمية الإنفاق في النمو الاقتصادي من خلال أثر المضاعف، أما دراسة "بارو" توصلت إلى أن قيمة الإنفاق الحكومي تكون عند الحجم الأمثل عندما تكون الإنتاجية الحدية للإنفاق تساوي الواحد.

1.4. متغيرات النموذج: سنحاول تحديد العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع وبعض المؤشرات كنفقات التسيير؛ نفقات التجهيز؛ الإيرادات الجبائية، وسوف يتم الاعتماد على بيانات سنوية للاقتصاد في الفترة 1970-2015.

- إجمالي الناتج المحلي الإجمالي (PIB) : هو عبارة عن مجموع القيم السوقية (النقدية) لكافة السلع والخدمات المنتجة نهائيا خلال فترة زمنية معينة، وقد تم استخدام القيم الحقيقية للناتج المحلي

$$PIB_t = \left(\frac{PIB_n}{IPC} \right) * 100 \text{ كالتالي:}$$

- الإنفاق الحكومي (G) : يعتبر أداة لحقن الاقتصاد بالمشاريع الاقتصادية الضخمة والبرامج التنموية، إذ يساهم بشكل رئيسي في النمو الاقتصادي وينقسم إلى نوعين:

- نفقات التسيير $DEPF$: (الجارية) التي تخصص للنشاط العادي والطبيعي للدولة والتي تسمح بتسيير نشاطات الدولة والتطبيق اللائق للمهام الجارية كالرواتب والأجور؛ الإنفاق على السلع

$$DEPF_t = \left(\frac{DEPF_n}{IPC} \right) * 100 \text{ وكذا الإعانات التحويلية حيث:}$$

¹⁹ كريم سالم حسين الغالي، الإنفاق الحكومي واختبار قانون فاجنر في العراق للمدة (1975-2010): تحليل قياسي، الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، السنة الثامنة، العدد 25، ص. 29.

- نفقات التجهيز $DEPE_r$: (الاستثمارية) هي نفقات تخص طابع الاستثمار أي على شكل

مشاريع اقتصادية وكذا الإعانات التحويلية التي تخص المؤسسات المنتجة، التي يتولد عنها زيادة الناتج

الحلي الإجمالي وثروة البلاد والتي حظيت في الآونة الأخيرة بالأولوية $DEPE_r = \left(\frac{DEPE_n}{IPC} \right) * 100$

- الجباية البترولية $RECETTEPET$ RO_r : أهم قطاع من قطاعات الاقتصاد الجزائري يساهم في

دفع عجلة التنمية الاقتصادية وبناء البنى التحتية والقاعدية، وبلغت أعلى قيمة له سنة 2006 بقيمة قدرت بـ 2379658 مليون دينار نتيجة ارتفاع أسعار البترول في الألفية الأخيرة.

لشرح المتغيرات التي تم الاعتماد عليها لبناء النموذج، نأخذ الصيغة الرياضية لمتغيرات الدراسة

كالتالي: $PIB = f(DEPF_r, DEPE_r, RECETTEPET, RO_r)$

حيث تمثل:

PIB : إجمالي الناتج الحلي الإجمالي بالقيم الحقيقية. $DEPF_r$: نفقات التسيير بالقيم الحقيقية.

$DEPE_r$: نفقات التجهيز بالقيم الحقيقية. $RECETTEPET$ RO_r : الجباية البترولية بالقيم الحقيقية.

ولغرض تقدير المعلمات لا بد من إدخال اللوغاريتم على طرفي المعادلة:

$$\ln PIB = \ln A + \ln DEPF_r + \ln DEPE_r + \ln RECETTEPET + \ln RO_r$$

2.4. تحليل السلاسل الزمنية والنتائج القياسية:

قبل البدء في تقدير النموذج يتم التأكد من استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات سواء ساكنة أو

غير ساكنة في مستواها اللوغارتمي، ما يتيح لنا إيجاد أفضل الطرق لتقدير النموذج للوصول للنتائج المثلى.

1.2.4. نتائج اختبار استقرار وسكون السلاسل الزمنية:

لمعرفة درجة تكامل السلاسل الزمنية للمتغيرات سواء من الرتبة صفر إذا كان مستقرا في صورته

الأصلية، أو بعد إجراء الفروق لمعرفة درجة التكامل محل الدراسة، حيث يمكن أن تكون كل سلسلة زمنية

غير مستقرة على حدة ولكن في مجموعها مستقرة، وقد تم الاعتماد على الاختبار الموسع لـ "ديكي فولر"

(ADF) ونظرا لأهمية درجة تأخير (P) في اختبار جذر الوحدة تم الاستعانة بمقياس أكايك (AIC) الذي

ينص على أخذ درجة التأخير التي تقابل أدنى وأقل قيمة لهذا المعيار وقد تم أخذ أقصى درجة ل ($P = 3$) للاحتفاظ بدرجة الحرية نظرا لقلة عدد سنوات السلسلة أقل من 50 مشاهدة وتبين أن بالنسبة للوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي (PIB_r) أن درجة التأخير المناسبة بالنظر لمعيار (AIC) هي ($P = 0$) بالنسبة للنموذج الثاني أما الأول فقد اختير ($P = 1$)، وبالنسبة للوغاريتم نفقات التسيير ($DEPF$) فدرجة التأخير المناسبة هي ($P = 1$) بالنسبة للنموذج الأول و ($P = 2$) للنموذج الثاني، وجاءت درجة التأخير المناسبة للوغاريتم نفقات التجهيز $DEPE$ في النموذج الأول والثاني مساوية ل ($P = 0$)، أما فيما يخص لوغاريتم الجباية البترولية ($RECETTEPET$ RO_r) فجاءت درجة التأخير المناسبة في النموذج الأول ($P = 1$)، أما النموذج الثاني ($P = 0$) والجدول التالي يبين نتائج اختبار سكون متغيرات النموذج.

الجدول رقم (01): اختبار "ديكي فولر" الموسع لمتغيرات النموذج

الفرق الأول		المستوى		المتغيرات*
النموذج II	النموذج I	النموذج II [¥]	النموذج I [‡]	
6,17 -	4,25 -	1,27 -	2,79 -	PIB_r
4,09 -	6,26 -	0,65 -	3,47 -	$DEPF_r$
4,90 -	4,82 -	0,97 -	1,39 -	$DEPE_r$
5,61 -	4,43 -	2,75 -	3,33 -	$RECETTEPET$ RO_r
-2,94	-3,52	-2,93	-3,52	القيم الحرجة 5%

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على برنامج "Eviews".

$$\frac{\text{النموذج يحتوي على متجه زمني وقاطع.}^{\dagger}}{\text{النموذج يحتوي على قاطع ودون اتجاه}^{\text{¥}}}$$

*المتغيرات مأخوذة باللوغاريتم

وتشير النتائج الموضحة في الجدول السابق أن جميع متغيرات الدراسة غير مستقرة في مستواها في النموذجين سواء تحتوي على متجه زمني وقاطع أو على قاطع دون اتجاه زمني، فقد كانت إحصائية (t_c)

المحسوبة تقل عن قيمها الحرجة عند المعنوية 5% بالقيمة المطلقة، وبأخذ الفروق الأول لها اتضح أن جميع المتغيرات استقرت، أي أنها متكاملة من الدرجة (1) $I(1)$ ، حيث أنه تم الاستغناء عن النموذج الثالث الذي لا يحتوي على قاطع ولا على اتجاه زمني في اختبار ديكي فولر الموسع لأنه من خلال الأشكال البيانية اتضح أن السلاسل الزمنية محل الدراسة تحتوي على قاطع واتجاه زمني، وعليه تم الاعتماد على النموذجين (I) و (II).

2.2.4. نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام أسلوب "جوهانسون":

يفضل استخدام طريقة "جوهانسون" كون متغيرات النموذج تحتوي على متغيرين أو أكثر، للتحقق من أن السلاسل الزمنية محل الدراسة تتصف بخاصية تكامل مشترك أي العلاقة بين متغيرات النموذج تكون متجهة لوضع التوازن في الأجل الطويل، حيث سنكتفي بعرض اختبار الأثر حيث تبين من خلال معيار (AIC) أن درجة التأخير المناسبة هي (1-2)، والجدول التالي يبين نتائج الاختبار:

الجدول رقم (02): نتائج اختبار التكامل المشترك

القيمة الذاتية	اختبار الأثر	القيم الحرجة	فرضية العدم
		5%	
0,52	67,48	62,99	لا يوجد ($r = 0$) *
0,31	35,21	42,44	على الأكثر يوجد متجه واحد ($r \leq 1$)

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على برنامج "Eviews".

* تشير لرفض فرضية العدم عند مستوى معنوية (5%).

ومن خلال استعراض نتائج الاختبار المبينة في الجدول أعلاه، يتضح أن القيمة المحسوبة لاختبار الأثر ($\lambda_{trace}(r) = 67,48$) أكبر من القيم الحرجة لنفس الاختبار عند مستوى معنوية (5%) التي بلغت (62,99)، وبالتالي رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود أي متجه للتكامل المشترك، بالمقابل فإنه تم قبول فرضية العدم القائلة بوجود متجه واحد على الأكثر للتكامل المشترك لأن القيمة المحسوبة لاختبار

الأثر $(\lambda_{trace}(r) = 35, 21)$ وهي أقل من القيمة الحرجة أو الجدولية (42,44) عند نفس مستوى معنوية، مما يدل على وجود متجه واحد أي توليفة خطية ساكنة بين المتغيرات (الناتج المحلي الإجمالي؛ نفقات التسيير؛ نفقات التجهيز؛ الإيرادات الجبائية)، أي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين هذه المتغيرات.

3.2.4. تقدير معادلة التكامل المشترك:

$$\ln PIB_r = -422,31 + 32,2 \ln DEPF_r - 3,42 \ln DEPE_r + 5,09 \ln RECETTEPET_{RO_r}$$

$$(\log Likelihood = 108,3)$$

وبتقدير متجه واحد للتكامل المشترك لـ "جوهانسون" تم الحصول على المعادلة طويلة الأجل كالتالي:

مناقشة تقدير النموذج:

حيث أوضحت النتائج أن جميع معاملات متجه التكامل المشترك معنوية لأن قيمة $(\log Likelihood)$ كبيرة وتساوي 108,3، وباستعراض معادلة التكامل المشترك يتضح لنا ما يلي:

- الأثر الإيجابي لنفقات التسيير على نمو الناتج المحلي الإجمالي، وقدرت مرونته على المدى الطويل (32,2) مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، مما يعني أي زيادة في نفقات التسيير بـ 1% يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بـ 32,2%، ما يبرز الدور الكبير الذي تؤديه النفقات الجارية في دفع عجلة الاقتصاد كونه يمثل نسبة كبيرة من إجمالي الإنفاق الحكومي، كما بلغت نفقات التسيير سنة 2015 حوالي 4591925 مليون دينار جزائري بالرغم من سياسة التقشف المنتهجة من طرف الدولة في الإنفاق الحكومي.

- أثر سلبى وكبير لنفقات التجهيز على المدى الطويل، الذي قدر معاملته بـ (-3,42)، وبالتالي فإن أي زيادة بـ 1% تؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 3,42%، وهذا مخالف للنظرية الاقتصادية التي تبين أن نفقات التجهيز تأثير موجب، حيث يتم استنتاج أن استمرار الدولة بالتوسع الغير المبرر في النفقات على التجهيز وزيادة حجم الإنفاق يؤثر بالسلب على النمو الاقتصادي على المدى الطويل وإلى

نمو غير فعال في الاقتصاد الوطني، ويمكن تفسير ذلك أن النفقات التي تم رصدتها مؤخرا خاصة البرامج التنموية والتوسع في انجاز المشاريع الكبرى المتعلقة بالسكن والنقل والبناءات القاعدية ورصد لها ما يقارب حوالي 212 مليار دولار لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) وكان يخص الزيادة في الإنفاق الاستثماري، أما البرنامج التكميلي (2005-2009) الذي خصص له حوالي 4203 مليار دج²⁰ ويعد برنامج ضخمة وغير مسبوق في قيمته في تاريخ الاقتصاد الجزائري، وحوالي 286 مليار دولار لمخطط التنمية الخماسي (2010-2014) والذي تم تقسيمه إلى برنامجين هامين²¹، إلا أن جلها لم تحقق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية بدليل نقص الخدمات الصحية، وعدم مصاحبتها لمناطق صناعية فاعلية بهدف تطوير التجارة الداخلية والخارجية، وبسبب الإفراط في نفقات التجهيز الغير المنتجة حيث بلغت سنة 2015 حوالي 3154289 مليون دينار جزائري، وارتفاع التكاليف نتيجة غياب الرشادة في الإنفاق أدى إلى تبذير الموارد المالية وضعف النمو، كما يمكن إرجاعها إلى ضعف الاستثمارات بسبب سوء اختيار المشاريع ونقص الدراسات التقنية للمشاريع وغياب الإستراتيجيات والأجهزة المؤهلة وغياب التنسيق بين الجهة المسؤولة والمكلف بإنجاز المشاريع يؤدي إلى هدر الأموال على المدى الطويل. وبالتالي الإنفاق الهائل وضخ المبالغ الضخمة على الهياكل ولبنى التحتية دون تنويع للاقتصاد الوطني وجب على الدولة إعادة النظر في سياستها المنتهجة حاليا وإيجاد معايير لتحديد حجم الإنفاق الأمثل والاسترشاد بالمعايير السليمة لتقييم اتجاه نفقات التجهيز على المدى الطويل، كما أن الإنفاق الكبير يعرقل النمو عن طريق التضخم.

- هناك أثر موجب وكبير أيضا لأسعار الجباية البترولية، وبلغت المرونة الجزئية للناتج المحلي الإجمالي بالنسبة للجباية البترولية (5,09)، أي كلما تغير سعر الجباية البترولية بـ 1% تتغير الناتج المحلي بـ

²⁰ البرنامج التكميلي لدعم النمو، بوابة الوزير الأول، ص.2.

www.premierministre.gov.dz/arabe/media/pdf/textereference/texteEssentiels/progBilan/progcroissance.pdf reviewed on 10/10/2012.

²¹ ملحق بيان السياسة العامة، مصالح الوزير الأول، أكتوبر 2010، ص.38.

(<http://www.premier-ministere.gov.dz>)

5,09%، هذا لدلالة على أهمية ودور الجباية البترولية التي أثبتت تحكمها في الناتج المحلي الإجمالي، حيث أن زيادة أسعار المحروقات عن طريق الجباية البترولية يؤدي إلى زيادة وتحسين النمو الاقتصادي وكذلك يزيد من الإنفاق لأن عائدات الاقتصاد الوطني حوالي 98% من البترول ما أدى إلى إتباع الجزائر سياسات تنمية ضخمة التي حققت بعض الايجابيات في زيادة الصادرات ودعم النمو الاقتصادي وإنجاز بعض المشاريع، حتى ولم تكن بالقدر الفعال بالنظر للمجهودات المبذولة، أما في سنتي 2013-2014 فقد انخفض سعر البترول بسبب انخفاض عائدات الصادرات النفطية ما أدى إلى ضعف الإنفاق وتجلي ذلك في سياسة التقشف وتجميد بعض المشاريع وضعف النمو الذي بلغ حوالي 0.55% - 0.42% على التوالي، كما رصدت الدولة للبرنامج الخماسي للاستثمارات العمومية 2015-2019 حوالي 262 مليار دولار للنهوض بالنمو والتنمية ويتوقع منه أن تصل نسبة النمو إلى 7% مع آفاق 2019، ونتيجة لانخفاض سعر البترول في الآونة والذي وصل إلى ما دون 55 دولار للبرميل بسبب ما يسمى طفرة النفط الصخري في الو.م.أ أدى إلى ضعف في ميزانية الدولة حيث بلغت إيراداتها 5103.1 مليار دولار مقارنة مع سنة 2014 أين بلغت 5738.4 مليار دولار، كما تناقصت إيرادات الجباية البترولية من 3388.4 مليار دولار سنة 2014 إلى 2373.5 مليار دولار سنة 2015 ما أدى إلى ضعف قيمة العملة الوطنية وبالتالي ما كان على الدولة سوى تجميد بعض المشاريع ومراجعة سياستها الحالية.

الجدول رقم (03): يوضح أهم المؤشرات النسبية لأهم عناصر الميزانية للفترة 2015-2018

الوحدة: مليار دج

البيان	2015	2016	2017	2018
إجمالي النفقات	7746.2	7984.17	6883.21	8627.7
نفقات التسيير	4591.9	4807.33	4591.84	4584.4
نفقات التجهيز	3154.2	3176.84	2291.37	4043.3
الجباية البترولية	1722.94	1682.55	2200.1	2776.2

المصدر: الجريدة الرسمية لسنوات 2016-2017-2018.

ويلاحظ من الجدول أن النفقات العامة عرفت تذبذباً ملحوظاً حيث حدد قانون المالية لسنة 2016 سعر البرميل الرجعي للنفط بـ 37 دولار، ليصل النمو خارج قطاع المحروقات بـ 4.6%، أما نفقات الميزانية فقدرت بـ 7984.17 مليار دج، منها 4807.3 لنفقات التسيير، و 3176.8 لنفقات التجهيز أي بانخفاض 9% مقارنة بسنة 2015، ليعود الانخفاض من جديد سنة 2017 أين أخذت نفقات التسيير موقعا متقدما من مجموع النفقات العامة حيث بلغت 4591.84 مليار دج، فهذه النسبة المرتفعة من إجمالي النفقات ستقيد إمكانية الدولة في تنشيط الاقتصاد بسبب فقر اقتصادنا للموارد وبالتالي سيؤدي إلى رفع معدلات الفائدة نتيجة مزاحمة القطاع الخاص، حيث توقع السعر المرجعي للنفط بـ 50 دولار ويتوقع منه معدل نمو بـ 3.9%، ليعود الارتفاع سنة 2018 للنفقات العامة لتتقدر بحوالي 8627.7 مليار دج، بسبب ارتفاع الجباية البترولية والمقدرة بحوالي 2776.2 مليار دج لارتباط الموارد النفطية بأسعار النفط وبالتالي أي تغير لهذا الأخير يحدث تغيير لهذه الموارد، وهذا ما لوحظ أثناء انخفاض سعر البترول سنة 2016، وعليه فإن أي تغيير لسعر البترول يؤثر تأثيرا مباشرا على الميزانية العامة للجزائر.

4.2.4. تقدير نموذج تصحيح الخطأ:

بعد التأكد من وجود تكامل مشترك تأتي الخطوة الأخيرة في التحليل القياسي في هذه الدراسة هي تقدير واشتقاق نموذج تصحيح الخطأ، والجدول التالي يبين نتائج نموذج تصحيح الخطأ باستخدام طريقة المربعات الصغرى التي تساعد على معرفة معنوية المعلمات واختبار جودة النموذج وحتى يتم التأكد من خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي في حدود الخطأ، حيث أنه سيتم ذكر بعض المتغيرات الغير المعنوية وذلك لأجل التفسير الاقتصادي.

جدول رقم (04): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ

نموذج تصحيح الخطأ			$\Delta (\ln PIB_r)$	المتغيرات*
قيمة الاحتمال (p.v)	إحصائية (t)	الخطأ المعياري (S.E)	الميل الحدي	
0,004	-3,07	0,026	- 0,008	CointEq1 سرعة التكيف
0,84	-0,19	0,22	-0 ,04	$\Delta \ln PIBR_{t-1}$
0,93	-0,07	0,14	-0,01	$\Delta \ln DEPFRR_{t-1}$
0,002	0,47	0,06	0,03	$\Delta \ln DEPER_{t-1}$
0,02	0,73	0,06	0,04	$\Delta \ln RECETTEPET_{t-1}$ ROR
0,001	3,53	0,01	0,06	الحد الثابت
-	-	-	0,26	R^2
-	-	-	2,12	D.W
-	-	-	0,1	S.D

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على برنامج "Eviews"

مناقشة تقدير النموذج:

- يتضح من خلال تقدير نموذج تصحيح الخطأ أن قيمة معامل التكيف (المعلمة المقدرة لحد تصحيح الخطأ) سالبة ومعنوية (-0,008) متوافقة مع الأدبيات الخاصة بنموذج تصحيح الخطأ الذي يشير للمعدل الذي تتجه به العلاقة قصيرة الأجل نحو العلاقة طويلة الأجل، أي هناك علاقة سببية متجهة من المتغيرات المستقلة نحو المتغير التابع $(\ln PIB_r)$ ، وتعني هذه الإشارة السالبة التراجع إلى القيمة التوازنية

التي يمثل قوة الجذب (الرجوع) نحو التوازن طويل المدى²²، أي أن الانحراف الفعلي للنتائج المحلي الإجمالي عن التوازن في الأجل الطويل يصحح كل سنة بمقدار 0,8%.

- يلاحظ من خلال نتائج التقدير المبينة أعلاه أن جميع معاملات النموذج معنوية وتختلف عن صفر لأن قيم احتمال جميع المتغيرات أقل من مستوى المعنوية 5% وبعضها غير معنوي، حيث تم بصورة متعمدة إضافة المتغيرات الغير المعنوية في المدى القصير، وذلك ليتم التعليق عليها ومقارنة مرونتها القصيرة الأجل مع مرونته في المدى الطويل، كما بلغت قيمة معامل التحديد ($R^2 = 0,26$) وهذا معناه أن جميع متغيرات النموذج تفسر 26% من المتغيرات التي تحدث في الناتج المحلي الإجمالي ($\ln PIB_t$).

- يتم التأكد من خلو النموذج من الارتباط التسلسلي بين البواقي لأن وجود هذا الارتباط من شأنه أن يجعل قيمة التباين المقدّر للخطأ يكون أقل من قيمته الحقيقية، وبالتالي فإن قيمة إحصاءات الاختبارات التي تعتمد على هذا التباين تكون أكبر من قيمتها الحقيقية مما يجعل القرار الخاص بجودة توفيق النموذج قرار مشكوك في صحته، ويتم الحكم على مدى وجود استقلال بين البواقي باستخدام اختبار "مضاعف لاغرنج" ($BG.LM$)، ويتضح من اختبار ($BG.LM$) أن القيمة ($F = 0,82$) بقيمة احتمالية قدرت ب ($P.value = 0,44$) وهي أكبر من مستوى معنوية 5%، وعليه يتم قبول الفرضية العدم بخلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي.

- تم استخدام اختبار "جارك-بيرا" لاختبار التوزيع الطبيعي الاحتمالي للبواقي، وأثبتت النتائج أن قيمة ($J.B$) المحسوبة بلغت (4,01) بمستوى دلالة قدرها (0,13) وهي أكبر من مستوى معنوية 5% وعليه تم قبول فرضية العدم القائلة بأن البواقي تتبع القانون الطبيعي.

- من بين أحد شروط طريقة المربعات الصغرى هو تحقق افتراض ثبات تجانس البواقي، وعليه يتم استعمال اختبار الانحدار الذاتي المشروط بعدم التباين ($ARCH$)، وكانت النتائج كالتالي: بلغت قيمة

²² عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية الإسكندرية، 2005، ص. 688.

الاختبار ($F = 0,19$) بمستوى دلالة (قيمة الاحتمال) ($P.value = 0,66$) وهي أكبر من مستوى معنوية 5%، وعليه يتم قبول فرضية العدم بثبات تباين البواقي.

- بعد القيام بتقدير النموذج وتشخيص جودته، يجب التأكد من استقراره على طول فترة الدراسة، ومن بين أهم الاختبارات التي تسمح بالكشف عن الاستقرار الهيكلي للنموذج المقدر اختبار $CUSUM^{23}$ الذي تصاغ فرضياته على الشكل:

النموذج غير مستقر: H_1

النموذج مستقر: H_0

- والاختبار يستند على أن يكون المنحنى داخل الممرين، ويتم قراءة نتائج الاختبار مباشرة من التمثيل البياني المحصل عليه باستعمال برنامج *Eviews*، ومن الشكل يلاحظ أن نموذج الدراسة المقدر مستقر على طول فترة الدراسة (أنظر الملحق ص. 20).

- يتضح أن نفقات التسيير له علاقة عكسية مع الناتج المحلي في المدى القصير المتأخر بسنة (قدرت المرونة بـ 0,01-)، حيث أن كل زيادة في نفقات التسيير بـ 1% تؤدي إلى خفض نمو الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 0,01% وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية التي تبين أن الإنفاق يعطي تأثيره على المدى الطويل. وهذا من الطبيعي لأن الإنفاق على المستخدمين والمعدات من أجل تسيير المرافق الإدارية للدولة أو كالمناخ الدراسية التي تمنح لفائدة الطلبة والمساعدات التي تمنح في إطار الضمان الاجتماعي ومرتبوات العمال وأشغال الصيانة وإعانات الجماعات المحلية تعتبر إنفاق من طرف الدولة ويقلل من قيمة الناتج المحلي الإجمالي، ففي سنة 2010 عرفت نفقات التسيير ارتفاعا خاصة في الأجر القاعدي 15.000 دينار بالإضافة لتطور الإعانات التحويلية التي تخص الجانب الاجتماعي. ويبدأ هذا الأثر في الزوال على المدى الطويل التي تبينها معادلة التكامل المشترك، أي أن مرونة نفقات التسيير في المدى الطويل موجبة ومعنوية.

- هناك تأثير إيجابي ومعنوي لنفقات التجهيز على الناتج المحلي، وقدرت مرونته في المدى القصير (0,03) مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، مما يعني أي زيادة في نفقات التجهيز بـ 1% يؤدي إلى زيادة نمو

²³ أنظر الملحق ص. 21.

الناتج المحلي بـ 0,03%، وعليه فهي لا تؤثر في النمو الاقتصادي في المدى القصير كونها غير منتجة، لأن التجهيز هو إنفاق على الاستثمار والذي يعطي نتائج إيجابية وفعالة على المدى الطويل، إذن النتيجة مقبولة ومنطقية.

- أثر إيجابي للجباية البترولية على المدى القصير (المتأخر بسنة) الذي قدر معاملته بـ (0,04)، أي أن زيادة بـ 1% تؤدي إلى ارتفاع نمو الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 0,04%، وهذا مطابق للنظرية الاقتصادية التي تبين أن للجباية البترولية تأثير موجب في الجزائر وهذا راجع لحصيلة العائدات النفطية خلال السنوات الأخيرة.

خاتمة:

توصل البحث إلى جملة من الاستنتاجات نذكر منها:

أ. على المستوى النظري:

- حقق الاقتصاد الجزائري تزايد ملحوظ في الناتج المحلي الإجمالي طيلة فترة الدراسة ما عدا في ظل انخفاض سعر البترول في ثلاث سنوات الأخيرة ابتداء من 2014 محققة معدلات نمو مقبولة وهذا راجع لسياسة الإصلاح الاقتصادي التي تبنتها الحكومة الجزائرية في السنوات الماضية.
- اتجاه الإنفاق الحكومي كان تصاعديا في الاقتصاد الجزائري طيلة فترة الدراسة في حجمه أو نموه أين استحوذت نفقات التسيير على الجزء الأكبر من إجمالي مكونات الإنفاق العام محققة معدلات تفوق معدلات نمو نفقات التجهيز خلال المدة 1970-2015.
- النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2015 مرتبط بموارد محدودة وشديدة التغير كإيرادات الجباية البترولية من دون وجود بديل يجعل النمو بعيد عن الاستدامة.

ب. على المستوى التطبيقي:

- أظهرت نتائج اختبار جذر الوحدة عدم استقرار بيانات السلسلة الزمنية لمتغيرات نفقات التسيير، التجهيز، الجباية البترولية والناتج المحلي الإجمالي عند المستوى العام ولكنهم مستقرون في الفروق الأولى

حسب الاختبار الموسع لـ "ديكي فولر"، واختبار (p-p) مما يعني أن السلاسل الزمنية محل الدراسة في الجزائر متكاملة من الدرجة الأولى.

- يشير اختبار التكامل المشترك جوهانسون (Co-Integrations) إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين كل من نفقات التسيير، التجهيز، الجباية البترولية والنتائج المحلي الإجمالي.
- دلت اختبارات نموذج تصحيح الخطأ (ECM) على أن معلمة تصحيح الخطأ سالبة معنوية مما يؤكد وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه في الأجل الطويل أي هناك علاقة سببية متجهة من المتغيرات المستقلة نحو المتغير التابع ($\ln PIB_t$) والعكس صحيح.

التوصيات:

- الإنفاق الحكومي الذي قامت به الدولة ممثل في البرامج التنموية، التوسع في الإنفاق على المشاريع الكبرى ولبنى التحتية والهياكل القاعدية تساهم في تحفيز الاقتصاد الوطني وتنشيطه إلا أنه لم يأتي بالنتائج المتوقعة بسبب غياب الرشادة في الإنفاق والرقابة على المكلفين بإنجاز المشاريع.
- التحسن الحاصل في النمو الاقتصادي تحكمه عوامل أخرى، وعليه يتوجب تنويع إيرادات الدولة بتنويع هيكل الاقتصاد، والحد من التبعية لقطاع المحروقات وجب على الدولة وضع خطط تنموية بشكل يرفع من كفاءة الإنفاق الحكومي بشقيه الجاري والاستثماري. وصياغة استراتيجيات تخص الدراسات التقنية للمشاريع، وإيجاد أجهزة مؤهلة للحد من هدر الأموال الذي بينته نتائج ضعف المشاريع الاستثمارية رغم ارتفاع حجم التكاليف المخصصة لذلك ما أدى إلى عرقلة النمو الاقتصادي.

قائمة المراجع:

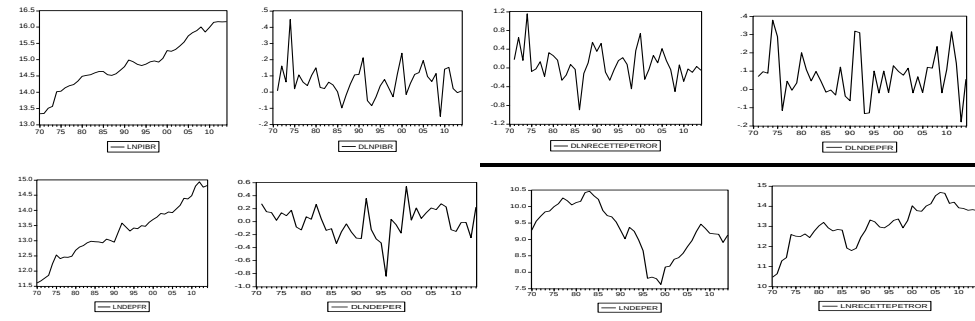
1. أحمد عبد السميع علام، المالية العامة-المفاهيم والتحليل الاقتصادي والتطبيق-، مكتبة الوفاء القانونية للنشر، الإسكندرية، 2012، ط1.

2. أشواق بن قدور، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي، دار الراهية للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ط1.
3. أعاد حمود القيسي، المالية العامة والتشريع الضريبي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ط8.
4. البرنامج التكميلي لدعم النمو، بوابة الوزير الأول.
www.premierministre.gov.dz/arabe/media/pdf/textereference/texteEssentiels/prog
Bilan/progcroissance.pdf) reviewed on 10/10/2012.
5. تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي مع تمارين ومسابيل محلولة، دار أسامة للنشر
والتوزيع، الجزائر، 2013، ط3.
6. خالد أحمد المشهداني، نبيل إبراهيم الطائي، مدخل إلى المالية العامة، الطبعة العربية، دار الأيام
للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.
7. خبابة عبد الله، تطور نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية، دار الجامعة الجديدة
للنشر، الإسكندرية، 2014.
8. سمير صلاح الدين حمدي، المالية العامة، منشورات زين الحقوقية، بيروت، لبنان، 2015، ط1.
9. عبد الرحيم فؤاد الفارس، وليد إسماعيل السيفو، الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن،
2015، ط1.
10. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الاقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق، الدار الجامعية
الإسكندرية، 2005.
11. عمر محمود أبو عيدة، أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية
دراسة قياسية تطبيقية خلال الفترة 1995-2013، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث
والدراسات الإدارية والاقتصادية، 2015، المجلد الأول، العدد3.
12. فتحي أحمد ذياب عواد، اقتصاديات المالية العامة، الرضوان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،
2013، ط1.

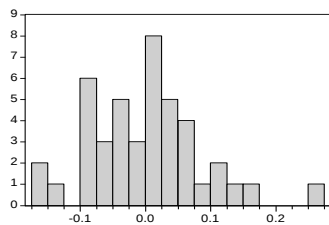
13. كريم سالم حسين الغالي، الإنفاق الحكومي واختبار قانون فاجنر في العراق للمدة (1975-2010): تحليل قياسي، الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، السنة الثامنة، العدد 25..
14. ليلية غضابنة، العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية للفترة 1990-2012، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، الأردن، 2015، المجلد 2، العدد 1.
15. محمد صالح تركي القريشي، علم اقتصاد التنمية، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ط 1.
16. محمد طاقة، هدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2007، ط 1.
17. محمد فرحي، التحليل الاقتصادي الكلي-الجزء الأول: الأسس النظرية-دار أسامة للنشر والتوزيع.
18. محمد فوزي أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي مع التطبيقات، الدار الجامعية للنشر، مصر، 2004.
19. محمد حسن خليفة، النمو الاقتصادي النظرية والمفهوم، دار القاهرة للنشر، القاهرة، 2002.
20. محمود عبد الرزاق، الاقتصاد المالي، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2011، ط 1.
21. ملحق بيان السياسة العامة، مصالح الوزير الأول، أكتوبر 2010.
- (http://www.premier-ministere_gov.dz)
22. نوراس عطية كاظم الشمري، كريم سالم حسين الغالي، العلاقة السببية بين الانفاق العام والنمو الاقتصادي في المملكة الأردنية الهاشمية-دراسة قياسية 1985-2014، مجلة جرش للبحوث والدراسات، الأردن، 2016، المجلد 17، العدد 2.

الملاحق:

دراسة استقرارية السلاسل الزمنية (في المستوى، وفي الفروقات الأولى والثانية)

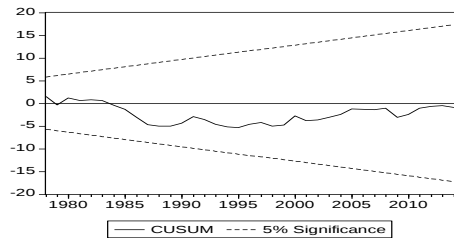


اختبار التوزيع الطبيعي



Series: Residuals	
Sample 1972 2014	
Observations 43	
Mean	1.23E-17
Median	0.002628
Maximum	0.270180
Minimum	-0.172187
Std. Dev.	0.086250
Skewness	0.555358
Kurtosis	4.002908
Jarque-Bera	4.012466
Probability	0.134494

اختبار استقرارية النموذج



اختبار التجانس

ARCH Test:

F-statistic	0.194087	Probability	0.661908
Obs*R-squared	0.202808	Probability	0.652464

جدول يمثل القيم الإسمية لمتغيرات الدراسة (الوحدة: مليون دج)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي	نفقات التجهيز	نفقات التسيير	الجبالية البرولية	السنوات	الناتج المحلي الإجمالي	نفقات التجهيز	نفقات التسيير	الجبالية البرولية
1970	24072.3	1623	4253	1350	1993	1189724.9	185210	291417	179218
1971	24922.8	2254	4687	1648	1994	1487403.6	235926	330403	222176
1972	30413.2	2832	5365	3278	1995	2004994.6	285923	473694	336148
1973	34593.1	3719	6270	4114	1996	2570028.9	174013	550596	495997
1974	55560.9	4002	9406	13399	1997	2780168.1	201641	643555	564765
1975	61573.9	5412	13656	13462	1998	2830490.7	211884	663855	378556
1976	74075.1	6948	13170	14237	1999	3238197.5	186987	774695	560121

1977	87240.5	10191	15282	18019	2000	4123513.9	321929	856193	1173237
1978	104831.6	12531	17575	17365	2001	4227113.1	357395	963633	956389
1979	128222.6	13425	20090	26516	2002	4522773.3	452930	1097716	942904
1980	162507.1	17227	26789	37658	2003	5252321.1	516504	1122761	1284975
1981	191468.5	23450	34205	50954	2004	6151898.1	638036	1250894	1485699
1982	207551.9	34449	37996	41458	2005	7564648.8	806905	1245132	2267836
1983	233752.1	40434	44391	37711	2006	8512184.6	1015144	1437870	2714000
1984	263855.9	41326	50272	43841	2007	9408286.5	1434638	1674031	2711850
1985	291597.2	45181	54660	46786	2008	11042837.9	1973278	2217755	1715400
1986	296551.4	40663	61154	21439	2009	10034255	1946311	2300023	1927000
1987	312706.1	40216	63761	20479	2010	12049493	1807862	2659078	1501700
1988	347716.9	43500	76200	24100	2011	14588531.9	1934155	3797252	1529400
1989	422043	44300	80200	45500	2012	16208698.4	2275539	4782634	4184300
990	554388.1	47700	88800	76200	2013	16643833.6	1892595	4131536	3678000
1991	862132.8	58300	153800	161500	2014	17205106.3	2501442	4494327	3388400
1992	1074695.8	144000	276131	193800	2015	16591900.0	3154289	4591925	2373500

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات ووزارة المالية، التقرير السنوي بنك الجزائر 2002-

2015-2010-2006

واقع التنمية الاقتصادية في العالم العربي بعد انخفاض أسعار البترول سنة (2015)،

دراسة حالة: الجزائر، مصر وتونس

نمدیل وحید

طالب دكتوراه، جامعة المسيلة

البريد الإلكتروني: wahidnemdil@yahoo.com

أ.د. خبابة عبد الله

أستاذ التعليم العالي، جامعة المسيلة

البريد الإلكتروني: khababa_ab@yahoo.fr

ملخص:

لقد شخصنا واقع التنمية الاقتصادية في العالم العربي من استعراضنا عدد من المؤشرات الاقتصادية، ووجدنا بأنها دون المستوى المطلوب بكثير، وبعيدة كل البعد عن التقدم الاقتصادي وعن تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة، بالتالي وجب علينا النهوض والبدء بإعداد وإنجاز الوسائل الكفيلة باللاحاق بالركب وعدم الوقوف موقف المتفرج من تجارب الدول المختلفة في هذا المجال، وخاصة أننا نملك في عالمنا العربي مقومات هذا النهوض وعلينا أن نبدأ الآن، فإن تبدأ متأخرا هو أفضل من أن لا تبدأ مطلقا.

كلمات مفتاحية: التنمية، العالم العربي، المؤشرات الاقتصادية، أسعار البترول

Abstract:

We have identified the reality of economic development in the Arab world from our review of a number of economic indicators, we found that they are far below the required level, and far from economic progress and achieve the desired economic development. Therefore, we must advance and start preparing and completing the means to catch up and not stand idly by The experiences of different countries in this area, especially as we have in the Arab world the fundamentals of this advancement and we have to start now, to start late is better than not to start at all.

Keywords: Development, Arab world, economic indicators, Oil prices.

المقدمة:

لقد أصبحت مشكلة التنمية الاقتصادية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية الشغل الشاغل للمفكرين الاقتصاديين، كما أصبحت القضية الأساسية المتداولة على النطاق الدولي سواء على مستوى الحكومات أو المؤسسات أو الهيئات الدولية ومع بداية الستينات ونيل معظم البلدان النامية استقلالها السياسي ومنها الجزائر سعت هذه الدول إلى التصنيع وتحقيق التنمية الاقتصادية المرغوبة، في حين أن نجاح هذه الأهداف يتوقف على مدى توفير التمويل اللازم لعملية التنمية.

تعتبر مؤشرات التنمية الاقتصادية على درجة كبيرة من الأهمية للوقوف على اتجاهات التنمية الاقتصادية وللحكم على مدى نجاح التخطيط الاقتصادي لتحقيق الأهداف التنموية في بلد ما، وغالبا ما يتم اللجوء لمؤشرات التنمية الاقتصادية بهدف المقارنة بين مدى تقدم اقتصاد دولة أو مجموعة من الدول مقارنة باقتصاد دولة أخرى. والمثال الأكثر شهرة في هذا المجال مقارنة اقتصادات الدول النامية باقتصادات الدول المتقدمة اعتمادا على هذه المؤشرات.

ونظرا للاختلال الهيكلي الذي تعاني منه معظم الدول النامية والذي ينعكس بصفة كبيرة في ضعف مواردها التمويلية الداخلية وجعل مسيرة التنمية في هذه الدول تواجه تحديات صعبة ومشاكل تحول دون تحقيق أهدافها وانطلاقا من هذا تأتي مصادر التمويل الأجنبي وفي مقدمتها الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتبرز كأحد الدعائم الرئيسية لعملية التنمية الاقتصادية في الدول النامية أو المتقدمة.

وسوف نتطرق في هذا العمل إلى واقع التنمية الاقتصادية في الوطن العربي ومدى الحاجة إلى مصادر التمويل الأجنبي.

1- الإشكالية:

مع تزايد الأهمية الكبيرة للتنمية الاقتصادية في الدول النامية و المتقدمة في حل مشكلات عديدة كالبطالة و انخفاض متوسط الدخل الفردي والفقر، وضعف البنى التحتية ونقص الاستثمارات الإنتاجية التي تخلق قيمة مضافة وتوظف الكفاءات القادرة على التغيير. هنا يطرح السؤال الرئيسي التالي:

ما هو واقع التنمية الاقتصادية في الدول العربية في ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية المتاحة، وإلى أي مدى يمكن دفع عجلة التنمية الاقتصادية وتحقيق معدلات نمو مستدامة في هذه الدول تحت ظل العولمة الاقتصادية؟

ويتفرغ عن هذا السؤال الأسئلة التالية:

- ما هي أهم مؤشرات التنمية الاقتصادية في الوطن العربي؟
- ما مدى اقتراب أو ابتعاد مؤشرات التنمية الاقتصادية في العالم العربي مع المؤشرات الاقتصادية للدول المتقدمة؟

2- فرضيات البحث:

- لمعالجة إشكالية البحث والوقوف عند أهم مفاصلها، ارتأينا تبني مجموعة فرضيات أساسية وهي:
- تعتبر الدول العربية بعيدة كل البعد عن تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمقارنة مع عدد من الدول المتقدمة.
 - تمثل تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية عاملاً مهماً في دفع عجلة النمو الاقتصادي في الدول العربية.

3- أهمية الموضوع:

تأتي أهمية الموضوع في التركيز على النقاط التالية:

- التطرق إلى أوجه القصور في مؤشرات التنمية الاقتصادية ومعرفة الأسباب، من أجل تفاديها مستقبلاً.
- الارتقاء بالمواطن وتحقيق آماله في حياة كريمة وفقاً للمعايير الصحية والتعليمية والاجتماعية من خلال تحقيق زيادة في الدخل القومي الحقيقي و القدرة المعيشية للسكان و الحد من البطالة.
- التأكيد على أهمية التدفقات المالية الدولية بمختلف أشكالها ومؤسساته في دفع عجلة النمو الاقتصادي وتحقيق معدلات نمو مستدامة في الدول النامية.

4- أهداف الدراسة:

- نستهدف من خلال تقديم هذه الدراسة تحقيق جملة من الأهداف منها:
- تحديد المفاهيم الأساسية والمستحدثة لتصنيفات دول العالم من حيث التنمية.
 - تحليل وتقييم المتغيرات في مجال التنمية الاقتصادية فيما يتعلق بالنتائج المحلي الإجمالي والاستثمار والتضخم والمديونية الخارجية... الخ.
 - التوصل إلى أن التنمية الاقتصادية هي عبارة عن ضرورة إستراتيجية لكافة الدول النامية من أجل علاج مختلف الأزمات بها.

5- منهج البحث:

من أجل دراسة مشكلة موضوع البحث وتحليل مختلف أبعادها تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي بهدف استيعاب الإطار النظري للمؤشرات الاقتصادية وتحليل مختلف تفصيلاتها كما تم اعتماد منهج دراسة الحالة في الجانب التطبيقي من أجل إسقاط الدراسة النظرية على عدد من الدول النامية.

6- تقسيمات الدراسة:

نظرا لتعدد المؤشرات الاقتصادية، فسوف نتناول ثلاثة مؤشرات ونقارنها مع مثيلاتها في الدول المتقدمة، بداية بالنتائج المحلي الإجمالي ثم متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وأخيرا نسبة الادخار والاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي.

تعتبر مؤشرات التنمية الاقتصادية على درجة كبيرة من الأهمية للوقوف على اتجاهات هذه التنمية وللحكم على مدى نجاح التخطيط الاقتصادي لتحقيق الأهداف التنموية في بلد ما، وغالبا ما يتم اللجوء لمؤشرات التنمية الاقتصادية بهدف المقارنة بين مدى تقدم اقتصاد دولة أو مجموعة من الدول مقارنة باقتصاد دولة أخرى. والمثال الأكثر شهرة في هذا المجال مقارنة اقتصاديات الدول النامية باقتصاديات الدول المتقدمة اعتمادا على هذه المؤشرات.

وتعرف مؤشرات التنمية الاقتصادية بشكل عام بأنها « مقاييس إحصائية تعطي دلالة عن مستوى التنمية الاقتصادية »¹ وسوف نتعرض في هذا المبحث إلى أهم مؤشرات التنمية الاقتصادية في بلدان العالم العربي بغية الوقوف على حالة التنمية في عالمنا العربي والخروج بحكم موضوعي عن واقع التنمية الاقتصادية وعن مدى تقدم أو تأخر اقتصادات الدول العربية مقارنة بباقي دول العالم. يوجد مجموعة من مؤشرات التنمية الاقتصادية التي سوف نتناولها في ما يلي:

1- الناتج المحلي الإجمالي:

هو أحد مؤشرات التنمية الاقتصادية التقليدية والذي مازال يستعمل على نطاق واسع كأحد أهم المؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها في هذا المجال، وهو أحد أهم المقاييس المستعملة لقياس النمو الاقتصادي في الدول. حيث يعرف النمو الاقتصادي بأنه عبارة عن « الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة في اقتصاد ما خلال فترة زمنية هي عادة سنة واحدة »². وكلما ارتفع هذا المؤشر كلما كان ذلك دلالة على تقدم اقتصاد الدولة.

لقد تأثر أداء الاقتصادات العربية عام 2015 بعدد من العوامل التي أضعفت النمو على مستوى المجموعة تمثل أهمها « في تباطؤ الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية واستمرار الاتجاه الهبوطي لأسعار النفط التي فقدت في عام 2015 حوالي نحو 49% من قيمتها المسجلة عام 2014 »³، إضافة إلى الأوضاع الداخلية التي شهدتها عدد من الدول العربية خلال العام وأضعفت من قدرة نموها.

كمحصلة لتلك التطورات تراجع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للدول العربية ككل من 2727 مليار دولار عام 2014 إلى حوالي 2429 مليار دولار عام 2015، حيث سجل انكماشاً بـ 10,9% مقارنة بمعدل نمو قدر بـ 0,5% عام 2014 مقارنة بسنة 2013. كما نتج عن ذلك انخفاض

¹ عبد الهادي عبد القادر سويقي، أساسيات التنمية والتخطيط الاقتصادي، دون دار النشر، 2012، ص24.

² مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر، ط1 عمان، الأردن، 2007، ص114.

³ صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2016، ص31.

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من 7888 دولار عام 2014 إلى 6872 دولار عام 2015، أي بمعدل تراجع بلغ 12,9% مقارنة بمعدل نمو قدر 2,2% عام 2014.⁴ ومن تحليل بيانات صندوق النقد العربي لسنة 2016، فقد سجلت أكبر معدلات تراجع في الناتج المحلي، لدى الدول العربية المصدرة للنفط نتيجة انخفاض قيمة الناتج في قطاع الصناعات الإستخراجية فتجاوزت 40% في كل من السعودية والكويت وقطر والعراق و30% في كل من الإمارات والبحرين والجزائر وعمان، أما ليبيا 60% و اليمن 90% بسبب الأوضاع الداخلية لدى البلدين. أما فيما يتعلق بمعدلات نمو الناتج المحلي بالأسعار الثابتة وباستبعاد كل من سوريا وليبيا فقد بلغ حوالي 2,8% عام 2015 مستقرا عند نفس النسبة المحققة في 2014.

وعلى صعيد المساهمة القطاعية للدول العربية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، فقد تراجعت نسبة مساهمة القطاع الاستخراجي في الناتج المحلي الإجمالي لعام 2015 من 34,6% عام 2014 إلى 22,6% عام 2015. بما يعكس تراجع الأسعار العالمية للنفط، تبعا لذلك تغيرت نسبة مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغت نسبة مساهمة قطاع الإنتاج السلعي 48,4% عام 2015 أما قطاع الخدمات الإنتاجية 24,3% وساهم قطاع الخدمات الاجتماعية بنحو 27%، وارتفاع في القيمة المضافة للقطاع ب 7,9% أما بقية الدول العربية ففي حين ارتفعت أسعار مستويات الناتج بالأسعار الجارية كما في الأردن و جيبوتي والسودان وجزر القمر ولبنان ومصر وتراجعت كما في تونس والمغرب وموريتانيا⁵، علما أن قيمة الناتج بالأسعار الجارية المقومة بالدولار تأثرت سلبا بارتفاع سعر صرف الدولار أمام العملات الوطنية لبعض الدول العربية التي لا تتبع نظاما ثابتة للصرف مقابل الدولار . يتضح من معدلات النمو بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية بالأسعار الجارية المقومة بالدولار، أن هناك ثلاثة دول فقط قد حققت معدلات نمو حقيقية عام 2015 تفوق المعدلات المحققة

⁴ صندوق النقد العربي، نفس المرجع، ص31.

⁵ صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، مرجع سابق، ص33.

خلال العام السابق وهي جيوتي وجزر القمر والسودان ومصر، إلا أن قيمة هذه الزيادات في الناتج كانت على العموم متواضعة ، وتحليلا لهذه المعطيات فقد كانت هذه الزيادات على التوالي، 149 مليون دولار و 52 مليون دولار و 11.321 مليون دولار و 30.425 مليون دولار⁶. ويرجع سبب هذه الزيادة في الناتج إلى عدم اعتماد هذه الدول على المحروقات. بينما ارتفع معدل النمو في نفس السنة بالمقارنة مع السنة السابقة في كل من الأردن ولبنان غير أنه كان بنسبة أقل من التي سبقتها، أما الدول المتبقية فقد كانت معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي لديها سالبة، أي انخفاض معدل نمو الناتج المحلي. وأكبر نسب الانخفاض شهدتها كل من الكويت والعراق وقطر والسعودية والجزائر بسبب الانخفاض الحاد في أسعار النفط وكذلك اليمن وليبيا بسبب تدهور الأوضاع الداخلية⁷.

وبالنسبة للجزائر فقد قدرت نسبة الانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي حسب الأسعار الجارية بـ 14,9% سنة 2015، حيث حققت 1,71281 مليون دولار مقارنة بسنة 2014 التي حققت فيها 213,569 مليون دولار و زيادة بنسبة 1,85% في سنة 2014 مقارنة بسنة 2013 وهو ما يعادل قيمة 3.898 مليون دولار كما يلاحظ من الجدول (01) أن الناتج المحلي الإجمالي شهد نموا خلال سنوات الدراسة إلى غاية سنة 2014، أما سنة 2015 فقد عرفت تراجعا في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بسبب الانخفاض الحاد في أسعار البترول. وتعتبر أكبر قيمة للناتج المحلي الإجمالي المحققة خلال سنوات الدراسة هي 213,569 مليون دولار سنة 2014، التي مثل منها قطاع الإنتاج السلعي 52,66% من الناتج القومي، أما الخدمات الإنتاجية 22,62% وقطاع الخدمات الاجتماعية 17,51%. أما بالنسبة لسنة 2015 فقد مثل منها قطاع الإنتاج السلعي 48,07% من الناتج القومي الإجمالي، أما قطاع

⁶ صندوق النقد العربي، معطيات ملاحق التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2016.

⁷ المرجع نفسه.

الخدمات الإنتاجية مثل نسبة 25%41، من الناتج المحلي الإجمالي، فيما مثل قطاع الخدمات الاجتماعية نسبة 18,538%.

أما في تونس فقد قدرت نسبة الانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي ب 3,1% سنة 2015، حيث حققت 07042 مليون دولار مقارنة بسنة 2014 التي حققت فيها 43,422 مليون دولار، وانخفاض بنسبة 6,1% في سنة 2014 مقارنة بسنة 2013. كما يلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي لتونس شهد نموا متواصلا إلى غاية 2013 التي حققت فيها أكبر قيمة والتي تقدر ب 46,239 مليون دولار، أما سنتي 2014 و 2015 فقد شهدتا انخفاضا متتاليا، وذلك بسبب الهجوم الإرهابي على بارادو في مارس 2015، حيث انخفض عدد السياح بشكل مفاجئ وبنسبة 25% في شهر أفريل بعدما كان عددهم في 2013 حوالي 6,5 مليون سائح و 6 مليون سائح سنة 2014⁹. ولقد مثل قطاع الإنتاج السلعي سنة 2014 نسبة 36,24% وقطاع الخدمات الإنتاجية 27,20%، وقطاع الخدمات الاجتماعية 29,52% من الناتج المحلي الإجمالي أما سنة 2015 فقد مثل قطاع الإنتاج السلعي نسبة 36,64% وقطاع الخدمات الإنتاجية نسبة 26,70% وقطاع الخدمات الاجتماعية نسبة 31,47% من الناتج المحلي الإجمالي

أما بالنسبة لمصر فقد قدرت نسبة الانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي ب 3,1% سنة 2015 حيث حققت 301,737 مليون دولار مقارنة بسنة 2014 التي حققت فيها 162,332 مليون دولار، ويرجع سبب هذه الزيادة إلى ارتفاع عائدات السياحة نسبيا والأداء الجيد في قطاع الصناعات التحويلية والتشييد¹⁰. ويعتبر أكبر ناتج محقق خلال سنوات الدراسة ب 332,162 مليون دولار والذي تم تحقيقه سنة 2015. ولقد مثل قطاع الإنتاج السلعي سنة 2014 نسبة 51,81% وقطاع الخدمات الإنتاجية 27,19%، وقطاع الخدمات الاجتماعية 24,60% من الناتج المحلي الإجمالي أما سنة 2015

⁸ المرجع نفسه.

⁹ صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، مرجع سابق، ص33.

¹⁰ عبد العزيز الدخيل، التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية، دار الساقى، 2017، ص43.

فقد مثل قطاع الإنتاج السلعي نسبة 47,97% وقطاع الخدمات الإنتاجية نسبة 27,31% وقطاع الخدمات الاجتماعية نسبة 25,91% من الناتج المحلي الإجمالي¹¹.

كما أن أكبر ناتج تم الوصول إليه، حققته السعودية بقيمة إجمالية تقدر بـ 753,832 مليون دولار عام 2014، وأقل ناتج حققته دولة جيبوتي بقيمة 1.129 مليون دولار عام 2010، مما يلاحظ تفاوت كبير حجم الناتج في مابين الدول العربية. وعلى العموم فإن أكبر قيمة للناتج المحلي الإجمالي لمجموع الدول العربية كانت في سنة 2014 حيث قدر بـ 2.429.068 مليون دولار، ويرجع هذا في نسبة كبيرة منه إلى ارتفاع الناتج المحصل من المحروقات بالنسبة للدول النفطية¹². وسيتم الوقوف على دلالة هذا المؤشر مع قيمته في دول العالم المتقدم، والذي يعطينا تصورا واضحا عن واقع التنمية الاقتصادية في العالم العربي، حيث سنقوم بإتباع هذا المنهج في جميع المؤشرات التي يتم بحثها. وسوف يتم استخدام بيانات الجدول (01) للمقارنة بين الناتج المحلي بين عدد من الدول المتقدمة والدول النامية.

الجدول (01): الناتج المحلي الإجمالي لعدد من الدول العربية بالمقارنة بالدول المتقدمة سنة 2015 مقوما بالأسعار الجارية.

الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	نسبة الناتج المحلي الإجمالي إلى الناتج المحلي العالمي	المقارنة مع الناتج المحلي الإجمالي العربي (ضعف)
74.292	100%	30,5 ضعف
18.036,648	12,13%	7 ضعف
16.314,942	11%	6,71 ضعف
11.384,8	7,66%	4,68 ضعف
4.383,076	3%	1,80 ضعف
3.363,446	2,26%	1,38 ضعف
2.861,090	1,92%	1,17
2.418,835	1,62%	1

¹¹ صندوق النقد العربي، معطيات ملاحق التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2016.

¹² صندوق النقد العربي، معطيات ملاحق التقرير الاقتصادي العربي الموحد، مرجع سابق.

0,86	% 1,40	2.088,841	الهند
0,47	%0,76	1.143,793	المكسيك
0,74	%1,21	1.803,652	البرازيل
0,24	%0,39	584,711	الأرجنتين
-----	% 1,63	2.429,068	العالم العربي

المصدر: البنك الدولي، بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي وبيانات الحسابات القومية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تم فحص الموقع في 2017/05/15.

يتضح من الجدول (01) ومن خلال المقارنة مع إجمالي الناتج المحلي الإجمالي للدول المتقدمة أن نسبة الناتج المحلي لجميع الدول العربية للعام 2015 والمقدر بحوالي 2.429,068 مليار دولار يساوي فقط 1,63% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي والبالغ 74.292 مليار دولار. وإذا ما قارنا الناتج المحلي الإجمالي للاتحاد الأوروبي والبالغ 16.314,942 مليار دولار من مجمل الناتج المحلي الإجمالي العالمي نجد أن نسبة الناتج المحلي لدول الاتحاد الأوروبي تساوي 11% ويمثل حوالي 7 أضعاف الناتج العربي، أما عند مقارنة الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة الأمريكية مع الناتج المحلي الإجمالي نجد أن قيمة الناتج الأمريكي لعام 2015 بلغ 18.036,648 مليار دولار، بما يعادل نسبة 12,13% أي أنها تساوي 7 أضعاف الناتج المحقق في الدول العربية مجتمعة.

حتى وإذا قارنا الناتج العربي مع دولة من دول الاتحاد الأوروبي منفردة كألمانيا التي حققت ناتجا بقيمة 3.363,446 مليار دولار ما يمثل 1,38 ضعف من الناتج العربي ونفس الأمر بالنسبة لإنجلترا وفرنسا اللذين يمثلان على التوالي 1.71 ضعف و 1 ضعف. أما إذا ما قارنا الناتج المحلي العربي مع دولة نامية كالبرازيل أو الهند نجد الناتج المحلي لمجموع الدول العربية يساوي أو يزيد قليلا عن الناتج المحقق في هذه الدول، مما يتضح أن الناتج المحقق لدى الهند أو البرازيل يكاد يعادل الناتج المحقق لدى 20 دولة عربية محل الدراسة.

من هنا يمكن الحكم على مدى تقدم التنمية الاقتصادية العربية بناء على هذا المؤشر بأن هذه التنمية في البلدان العربية مازالت بعيدة كثيرا عن المستوى المطلوب، وللمقارنة فقد نجد أن الناتج المحلي

الإجمالي للعالم العربي يكافئ الناتج المحلي الإجمالي لدولة فرنسا لوحدها ذات الترتيب السادس في العالم من حيث الناتج المحلي الإجمالي عام 2015.¹³

2- متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:

يعبر هذا المؤشر عن حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وهو معيار يستخدم غالبا مع المؤشر الأول (الناتج المحلي الإجمالي)، وهو تعبير تقييمي لقيمة السلع والخدمات التي ينتجها الفرد الواحد في دولة ما. وهو يساوي بحمل الناتج المحلي الإجمالي مقسوما على عدد سكان الدولة، وكلما ازداد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كلما دل ذلك على نمو الاقتصاد بشكل أفضل¹⁴.

بحسب معطيات صندوق النقد العربي لسنة 2016، فقد تراجع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في الدول العربية من حوالي 7.888 دولار عام 2014 إلى 6.872 دولار عام 2015، مسجلا بذلك معدل انخفاض قدر بـ 12,9%، وسجلت السودان أعلى معدل نمو للفرد من الناتج قدر بـ 10,9%، متبوعة بمصر بمعدل نمو قدر بـ 7,4% وباستثناء هذين البلدين وبالإضافة إلى جيبوتي والأردن والقمر، سجلت بقية الدول العربية انخفاضا في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ويرجع ذلك بالأساس إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسب تقل عن معدلات نمو عدد السكان¹⁵.

حافظت قطر على ترتيبها من حيث متوسط نصيب الفرد من الناتج حيث بلغ حوالي 68.721 عام 2015 مقابل 94.815 عام 2014، إلا أن متوسط نصيب الفرد من الناتج قد شهد انخفاضا بلغت نسبته نحو 27,5% عام 2015 وهو ما يرجع إلى انكماش مستويات الناتج بالأسعار الجارية الراجع لانخفاض أسعار البترول. لقد جاءت اليمن بسبب الظروف التي تشهدها في المرتبة الأخيرة وبمتوسط قدره

IMF, **World Economic Outlook**, Octobre , 2016.

¹⁴ علي جدوع الشرفات، التنمية الاقتصادية في العالم العربي، دار جليس الزمان، 2010، ص 121.

¹⁵ صندوق النقد العربي، معطيات ملاحق التقرير الاقتصادي العربي الموحد، مرجع سابق.

900 دولار سنة 2015. وبالتالي أصبح يمثل متوسط دخل الفرد من الناتج عند الفرد القطري 76 ضعف منه عند الفرد اليمني، فالتفاوت كبير جدا.

أما بالنسبة للجزائر فقد قدر متوسط دخل الفرد من الناتج عام 2014 بـ 5460 دولار و 4548 دولار عام 2015 مما يبين تراجع بنسبة 16,7% والتي ترجع إلى انهيار أسعار البترول. أما تونس فقدر متوسط دخل الفرد من الناتج 4328 و 3909 دولار على التوالي سنتي 2014 و 2015 بنسبة انخفاض قدرت بـ 9,7%، كما حققت مصر متوسط دخل من الناتج بقيمة 3476 و 3734 دولار سنويا خلال سنتي 2014 و 2015 على الترتيب محققة معدل نمو قدره 7,4%.

لم يطرأ أي تغيير يذكر في عام 2015 على ترتيب الدول العربية من حيث متوسط نصيب الفرد من الدخل، حيث حافظت قطر والإمارات والكويت على المراتب الثلاث الأولى وحافظت كل من ليبيا وجيبوتي وموريتانيا واليمن وجنوب السودان على المراتب الخمسة الأخيرة، بعد ما كانت ليبيا تحتل المرتبة السابعة سنتي 2012 و 2013 بعد لبنان.

وعودة إلى أسلوب المقارنة للوقوف على وضع هذا المؤشر في الدول النامية وبالأخص العربية، فعند مقارنة مقدار نصيب الفرد الواحد من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية مع بقية العالم وخاصة الدول المتقدمة، نجد أن نصيب الفرد الواحد في العالم العربي من مجمل الناتج المحلي للدول العربية مجتمعة قدر بـ 12447,7 دولار سنويا و يقع في المرتبة 59 ما بين بولندا وهنغاريا في سنة 2015¹⁶. وبمقارنة هذا النصيب مع نصيب الفرد في دولة متقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية التي يبلغ نصيب الفرد فيها من ناتجها المحلي حوالي 56.207 دولار سنويا والتي ترتيبها الثامنة عالميا، أو دولة مثل النرويج التي يبلغ نصيب الفرد فيها من ناتجها المحلي حوالي 74.505,8 دولار سنويا والتي ترتيبها الرابعة على العالم، أو لكسمبورغ التي تحتل المرتبة الأولى بنصيب يقدر بـ 101.909,8 دولار في السنة نجد أن نصيب الفرد في العالم العربي مجتمعا هو نصيب متواضع جدا يضعه في المرتبة التاسعة والخمسين دوليا كما ذكرنا. ولغايات فهم هذا

¹⁶ البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، 2016، تم فحص الموقع في 2017/05/15.

المؤشر بشكل أوضح من حيث هذه المقارنات يكفي أن نستنتج أن حصة الفرد من الناتج المحلي الأمريكي تبلغ حوالي 5 أضعاف تلك التي لدى الفرد في العالم العربي، أما النرويج فهي تبلغ 06 أضعاف من المتوسط الذي يحصل عليه الفرد العربي، أما في الدولة الأولى في العالم وهي لوكسمبورغ فتمثل 09 أضعاف من المتوسط الذي يتحصل عليه الفرد العربي¹⁷.

الجدول(02): متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لعدد من الدول العربية بالمقارنة بالدول المتقدمة سنة 2015 مقوما بالأسعار الجارية (دولار أمريكي)

الدولة	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	المقارنة مع نصيب الفرد العربي (ضعف)
لوكسمبورغ	101.909,8	9 ضعف
سويسرا	80.989,8	7 ضعف
النرويج	74.505,2	6 ضعف
الولايات المتحدة الأمريكية	56.207,7	5 أضعاف
ايرلندا	60.664,1	5 أضعاف
سنغافورا	52.888,7	4,5 ضعف
الاتحاد الأوروبي	32.017,8	3 ضعف
الأرجنتين	13.467,4	1,1 ضعف
العالم العربي	12.447,7	1
بولندا	12.566,2	0

المصدر: بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي وبيانات الحسابات القومية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان

الاقتصادي، 2016.

بالتالي فإن متوسط نصيب الفرد في الدول العربية من الناتج المحلي الإجمالي ضعيف جدا والذي يكاد يساوي متوسط الناتج المحلي لدولة واحدة وهي بولندا بقيمة تساوي 12447 دولار سنويا. أما إذا

¹⁷ البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، 2016، نفس المرجع.

تحدثنا عن الدول العربية فرادا فباستثناء قطر والإمارات والكويت والبحرين والسعودية فإن متوسط نصيب الفرد في الدول المتبقية ضعيف جدا إذا ما قورن مع الدول المتقدمة،¹⁸ والجدول 02 السابق يوضح ذلك.

3- نسبة الادخار و الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي:

هذا المؤشر يقيس نسبة مجمل الاستثمارات إلى مجمل الناتج المحلي، واستنادا إلى معطيات صندوق النقد العربي لسنة 2016، فقد تراجعت نسبة الادخار إلى الناتج المحلي الإجمالي العربي لعام 2015 إلى نحو 26,3%، مقارنة بنحو 36,4% عام 2014 نتيجة تراجع مستويات الادخار بسبب التأثير الملحوظ لانخفاض عوائد صادرات النفط حيث تحملت حصة الادخار جل هذا التأثير، بل لم تنخفض فقط حصة الادخار من الناتج بل واتجهت بعض الحكومات والشركات والأفراد لمواجهة تراجع العوائد والدخول بالسحب من المدخرات السابقة، أو الاستدانة للحفاظ على مستويات الإنفاق أو الاستهلاك ولو بحدها الأدنى.

وعلى مستوى الدول العربية اختلفت معدلات الادخار وتراوحت بين 58,6% في قطر و 26,7%- بجزر القمر(فجوة في الادخار)، وتوزعت باقي الدول بين دول تجاوزت نسبة الادخار فيها المتوسط العربي البالغ 26,4% من الناتج المحلي الإجمالي وتشمل مرتبة تنازليا كل من قطر، الجزائر، البحرين، الإمارات الكويت، السعودية، عمان ودول معدلات الادخار بها دون المتوسط العربي وهي بالترتيب كل من السودان والمغرب، موريتانيا، العراق، تونس، ليبيا و مصر والبقية حققت معدلات سالبة للادخار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وهو ما يعني وجود فجوة في الموارد المحلية.¹⁹

أما فيما يتعلق بمستويات الاستثمار في الدول العربية واستنادا إلى تقرير صندوق النقد العربي لسنة 2016 فقد انخفضت في عام 2015 مقارنة مع 2014، رغم ارتفاع حصة الاستثمار من الناتج المحلي الإجمالي من 25,6% عام 2014 إلى 28,5% عام 2015 وهو ما يرجع إلى الانخفاض الكبير في الناتج

¹⁸ صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، مرجع سابق.

¹⁹ صندوق النقد العربي، ملاحق التقرير الاقتصادي العربي الموحد، مرجع سابق.

المحلي الإجمالي. وعلى مستوى الدول فرادى كان التفاوت واضحا، حيث بلغت مستويات الاستثمار أعلى مستوياتها في الجزائر ونسبة 48,9% وسجلت أدناها في ليبيا بنسبة 4,6%. وتوزعت بقية الدول بين دول فاقت معدلات الاستثمار بها المتوسط العربي البالغ 28,5% وهي على التوالي كل من الجزائر وقطر وعمان والسعودية وموريتانيا والمغرب والإمارات فيما سجلت بقية الدول معدلات استثمار دون المتوسط العربي.

وبالنسبة لمعدلات نمو الاستثمار للدول فرادى فقد سجلت السودان أعلى معدل نمو سنة 2015 بلغ 21.6% مقارنة مع سنة 2014، وسجلت مستويات الاستثمار في اليمن انكماشاً بنسبة 75.6% في المقابل حققت ثمان دول عربية زيادة في مستويات الاستثمارات بدرجات متفاوتة هي السودان، عمان، مصر، البحرين، الإمارات، القمر، الكويت جيبوتي، فيما سجل الاستثمار انكماشاً في بقية الدول العربية. ويرجع التراجع في مستويات الاستثمار على مستوى الدول العربية خلال عام 2015 إلى تضافر مجموعة من الأسباب، وهي تباطؤ معدلات نمو الاقتصاد العالمي ومعدلات نمو اقتصاديات دول المنطقة إضافة إلى الظروف غير المواتية للاستثمار في بعض الدول العربية كليبيا واليمن وسوريا والتراجع الحاد في حصيلة الصادرات النفطية بالنسبة للدول العربية المصدرة للبترول وانعكاس ذلك على عدد من المشروعات الاستثمارية في عدد من الدول العربية.

وحسب معطيات الجدول (03) وبمقارنة المعدلات السابقة في دول العالم العربي مع بقية دول العالم نجد أن ترتيب الدول العربية مجتمعة يقع بين المرتبة السادسة والستين والسابعة والستين على مستوى العالم، أي بين كل من ألمانيا بالمرتبة 67 والتي تبلغ نسبة الاستثمار فيها إلى مجمل ناتجها المحلي ما نسبته 28% والدنمرك بالمرتبة 68 والتي يبلغ نسبة الاستثمار فيها 29% إلى مجمل ناتجها المحلي. وإذا قارنا نسبة الاستثمار في عالمنا العربي مع الدولة رقم 1 في العالم في هذا المجال وهي بروناي دار السلام والتي

تبلغ نسبة الاستثمار فيها إلى مجمل ناتجها المحلي حوالي 56% نجد أن نسبة الاستثمار في هذه الدول إلى مجمل ناتجها المحلي تساوي ضعف النسبة في العالم العربي وهي 28.5%، في عام 2015.²⁰

أما إذا قارنا الدول العربية منفردة، نجد أن معدلات الاستثمار كانت متفاوتة فيما بينها فهناك دول معدلات استثمارها أكبر من المتوسط العربي كالجزائر قطر والسعودية الذين حققوا معدلات استثمار من الناتج المحلي الإجمالي على التوالي 48.9% و 38.8% و 34.6%، وهناك دول حققت معدلات استثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي ضعيفة جدا كاليمن 5.8% وليبيا 4.6%. وبالنسبة لتونس ومصر فقد حققتا معدلي استثمار من الناتج المحلي الإجمالي متواضعين على التوالي 14.4% و 19.4%.

وعلى العموم فإن المقارنات تعطينا فكرة عن المستوى المتدني لمقدار الاستثمار كنسبة من متوسط الناتج المحلي للدول العربية. والجدول (03) يبين بعض أوجه المقارنة في هذا المجال لعام 2016.

الجدول(03): نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي للعالم العربي مقارنة ببعض الدول

الدولة	نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	المقارنة (ضعف)
بروناي دار السلام	56	2
سورينام	51	1,8
سنغافورة	45	1,6
الصين	48	1,7
فيتنام	27	0,96
ألمانيا	28	0,98
الدنمرك	29	1.01
الولايات المتحدة الأمريكية	19	0,67
زيمبابوي	1	0.03

²⁰ البنك الدولي، بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي في الميدان الاقتصادي، 2016.

---	28,5	العالم العربي
1,71	48,9	الجزائر
1,34	38,8	قطر
1,21	34,6	السعودية
0,68	19,4	تونس
0,5	14,4	مصر

المصدر: البنك الدولي، بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي وبيانات الحسابات القومية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، 2016.

4- التبعة الاقتصادية ونسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي:

يمكن اللجوء إلى نسبة الدين الخارجي العام لأية دولة إلى مجمل ناتجها المحلي الإجمالي كمؤشر مهم من مؤشرات التنمية الاقتصادية في هذه الدولة، ومن الأفضل للتنمية الاقتصادية أن تكون هذه النسبة في أدنى مستوياتها.

حسب معطيات صندوق النقد العربي لسنة 2016 فإن الدين العام الخارجي للدول العربية عرف ارتفاعا في سنة 2013 مقارنة مع 2012 بنسبة 12,36%، أما سنة 2014 فقد عرفت انخفاضا طفيفا في قيمة الدين العام بنسبة 1,76%، في حين شهدت سنة 2015 ارتفاعا في الدين العام بنسبة 5,10%، حيث ازدادت المديونية الخارجية للدول العربية من 199,924 مليار دولار عام 2014 إلى 210,130 مليار دولار عام 2015 وتعود الزيادة في المديونية إلى لجوء بعض الدول المقترضة إلى الاقتراض الخارجي لتمويل العجز المالي وإلى تغير أسعار صرف العملات الرئيسية المكونة لهذه المديونية مقابل الدولار الأمريكي وازدياد أسعار السلع الغذائية.²¹

أما على مستوى الدول العربية فرادى فيلاحظ أن الدول الخليجية باستثناء عمان ليس لها أي دين عام، وتعتبر كل من مصر والسودان والمغرب أصحاب المراتب الأولى من حيث الدين العام والذي قدر

²¹ صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، مرجع سابق، ص 266.

على التوالي 47,792 و 44,989 و 31,611 مليار دولار سنة 2015، أما الجزائر فقددر قيمة الدين العام الخاص بها ب 3,006 مليار دولار عام 2015 بعدما كان 3,694 مليار دولار سنة 2012 و 3,396 مليار دولار عام 2013، و 3,010 مليار دولار عام 2014 أي انخفاض في قيمة الدين العام سنة 2015 بنسبة 0,13 % أي ما يعادل قيمة 4 مليار دولار

وبالنسبة لنسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي وحسب معطيات صندوق النقد العربي لسنة 2016 فإن كل من الجزائر وعمان والقمر ومصر حققوا نسب أقل من المتوسط الذي حققته الدول العربية، إذ لم تتجاوز 22,6%. وجاءت نسبة المديونية العامة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي لكل من اليمن والأردن وموريتانيا وجيبوتي والسودان وتونس ولبنان أكبر من متوسط الدول العربية، حيث تراوحت بين 25,1% في اليمن و71,5% في موريتانيا.²²

وحافظت الجزائر على أدنى نسبة للدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي بين الدول العربية المقترضة حيث بلغت 1,7% عام 2015 مقارنة مع 1,4% عام 2014 حيث كان هذا الارتفاع بسبب انخفاض الناتج المحلي الإجمالي، وسجلت السودان انخفاضا في هذه النسبة من 55,3% إلى 49,9% عام 2015، وكذلك شهد كل من موريتانيا وعمان تراجعا طفيف في نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال نفس الفترة. أما بقية الدول العربية فقد شهدوا ارتفاعا ضئيلا في هذه النسبة سنة 2015 مقارنة مع 2014، ففي المغرب ارتفعت هذه النسبة من 28,5% إلى 31,9% وفي مصر من 13,7% إلى 14,4% وفي تونس من 60,6% إلى 64,3%.²³

أما بالنسبة لخدمة الدين العام للدول العربية المقترضة فقد تراجعت قيمتها بشكل طفيف سنة 2015 بعد أن بلغت ذروتها في عام 2014. وعلى صعيد مؤشرات المديونية الخارجية للدول العربية المقترضة كمجموعة واحدة فقد جاءت سلبية حيث نلاحظ ارتفاع نسبي في مؤشر نسبة الدين العام إلى

²² صندوق النقد العربي، ملاحق التقرير الاقتصادي العربي الموحد، مرجع سابق.

²³ صندوق النقد العربي، ملاحق التقرير الاقتصادي العربي الموحد، مرجع سابق.

الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر نسبة خدمة الدين إلى الصادرات من السلع والخدمات في عام 2015 مقارنة بـ 2014 والذي يرجع بالأساس إلى ارتفاع قيمة المديونية العامة الخارجية من 199,924 مليار دولار سنة 2014 إلى 210,130 مليار دولار عام 2015.

وعلى صعيد الدول منفردة نرى أن المديونية العامة الخارجية ارتفعت لجميع الدول العربية في عام 2015 باستثناء تونس والجزائر وعمان وموريتانيا واليمن الذين انخفضت فيهم المديونية ونسبة ضئيلة. فقد انخفض الدين العام في الجزائر بنسبة 0,13% أي ما قيمته 0,004 مليار دولار ليصبح حوالي 3 مليار دولار عام 2015، حيث أدى انخفاض أسعار النفط إلى الحد من قدرة الحكومة الجزائرية على تخفيض قيمة الدين الخارجي القائم بنسبة كبيرة كما فعلت في 2014، وفي تونس بنسبة 3,05% أي ما قيمته 0,885 مليار دولار. وقد ارتفعت المديونية الخارجية بدرجات متفاوتة في بقية الدول الأخرى في عام 2015، حيث نمت المديونية الخارجية في مصر بنسبة 15,65% أي ما يعادل قيمة 6,468 مليار دولار وذلك بسبب استمرار الإنفاق الاستثماري على مشروعات البنى التحتية، والأردن بنسبة 16,94% ما يعادل 1,916 مليار دولار ولبنان بنسبة 5,70% ما يمثل 1,444 مليار دولار وترجع هذه الزيادة إلى أوضاع عدم الاستقرار في المنطقة، إضافة إلى ارتفاع سعر صرف الدولار مقابل العملات الرئيسية الأخرى مما يؤدي إلى ارتفاع قيمة الديون المقومة بالدولار وهو الأمر الذي حدث لمصر²⁴.

أما من ناحية نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي، فقد تصدرت جيبوتي المجموعة في ارتفاع الدين القائم بنسبة 37,5% تليها القمر والسودان والمغرب بنسب 10,3 و 3 و 2,9 بالمائة على التوالي، وتجدر الإشارة إلى أن مجموع الدين العام لكل من السودان ومصر والمغرب وتونس شكل حالي 85,9% من إجمالي الدين للدول العربية مجتمعة.

وفيما يتعلق بخدمة الدين العام الخارجي، فقد انخفضت في الدول العربية المقترضة كمجموعة بنسبة 2,2% في عام 2015 لتبلغ حوالي 16,6 مليار دولار. وقد انخفضت خدمة المديونية في مصر بنسبة

²⁴ المرجع نفسه.

12,2% لتصل إلى حوالي 5 مليار دولار نهاية عام 2015، وارتفعت خدمة الدين العام الخارجي في الأردن بنسبة 61,6% لتصل إلى 2,1 مليار دولار، وانخفضت في لبنان بنسبة 11,9% لتصل إلى 3,5 مليار دولار، وارتفعت في كل من جيبوتي والسودان والمغرب والقمر بنسب 41,512,94,5293,3 بالمائة على التوالي في العام 2015.

إن مراجعة بيانات نسبة إجمالي الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في العالم العربي ومقارنته بتلك في الدول المتقدمة من خلال الجدول (04)، يلاحظ أن دول العالم العربي في مركز جيد اعتمادا على هذا المعيار بالمقارنة مع الدول المتقدمة.

الجدول(04): نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي للعالم العربي مقارنة مع بعض الدول.

الدولة	نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)
إيران	1,6%
تركيا	56,1%
بنما	180,3%
منغوليا	201%
الولايات المتحدة الأمريكية	60%
الهند	23,4%
الصين	13,1%
العالم العربي	22,6%

المصدر: بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي وبيانات الحسابات القومية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، 2016.

خاتمة:

من استعراض المؤشرات السابقة التي تعبر عن وضع التنمية الاقتصادية في العالم العربي، وبمقارنتها بالمؤشرات في الدول الأخرى المتقدمة نجد أن العالم العربي بعيد كل البعد عن التقدم الاقتصادي وعن تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة، حيث نجد أن التنمية الاقتصادية العربية تواجه العديد من التحديات التي لا بد من مواجهتها وتذليلها في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية.

اختبار الفرضيات:

بعد تحليل موضوع هذه الدراسة ومحاولة الإحاطة بمعظم جوانبها، يمكننا اختبار فرضياتها:

الفرضية الأولى: بعنوان، الدول العربية بعيدة كل البعد عن تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمقارنة مع عدد من الدول المتقدمة. هذه الفرضية تحققت من خلال هذه الدراسة، حيث تأكدت هذه الفرضية من خلال مقارنة مؤشرات التنمية الاقتصادية للدول النامية مع الدول المتقدمة.

الفرضية الثانية: والتي تنص على أن تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية عامل مهما في دفع عجلة النمو الاقتصادي في الدول العربية، هذه الفرضية لم تتحقق وهذا يظهر من خلال دراسة عدد من مؤشرات التنمية للدول النفطية العربية، فعلى الرغم من توفرها لرؤوس أموال هائلة، إلا أن التنمية الاقتصادية فيها كانت بعيدة عن مستوى الدول المتقدمة، ويرجع ذلك إلى أن هناك عوامل أخرى تعيق تحقيق التنمية الاقتصادية فيها، كارتفاع معدلات التضخم و البطالة وانخفاض إنتاجية العامل، وانخفاض المستوى التعليمي، إضافة إلى عدم الاستقرار السياسي و انتشار الفساد الإداري في تلك الدول.

التوصيات:

- تحقيق التنمية الاقتصادية على مستوى القطر الواحد من خلال التعاون العربي المشترك والسعي للمشاركة في تحقيق التنمية الاقتصادية العربية الشاملة والمستدامة على مستوى العالم العربي ككل؛

- تنمية القطاع الزراعي، مما ينتج عنه توفير الغذاء للسكان والمساهمة في زيادة الطلب على السلع الصناعية وتوفير الموارد المالية لخزينة الدولة، وتوفير العمالة للقطاع الصناعي، وتوفير العملات الأجنبية، إضافة إلى توفير المواد الخام للقطاع الصناعي؛
- تنمية القطاع الصناعي، مما ينتج عنه تصنيع المواد الأولية الزراعية والاستفادة من القيمة المضافة في الاقتصاد الوطني و دعم قطاعات الاقتصاد الأخرى، وتنمية الصادرات وتوفير مستلزمات الإنتاج للقطاع الزراعي وتوفير مصادر الطاقة لقطاعات الاقتصاد الأخرى وتوفير فرص العمل ومكافحة البطالة؛
- الربط بين القطاع الصناعي والقطاع الزراعي؛
- تلبية الحاجات الأساسية للمجتمع؛
- العمل على تحقيق التنمية المستقلة، والتنمية البشرية المستدامة؛
- تطوير السياسات النقدية والمالية؛
- التوجه نحو اللامركزية في تحقيق التنمية الاقتصادية.

قائمة المراجع:

أ- مؤلفات:

1. عبد الهادي عبد القادر سويقي، أساسيات التنمية والتخطيط الاقتصادي، د.د.ن، القاهرة 2012.
2. مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل، ط1، عمان، 2007.
3. عبد العزيز الدخيل، التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية، دار الساقبي، 2017.
4. عبد القادر عبد الهادي سويقي، قراءات في اقتصاديات الوطن العربي، ط3، د.د.ن، القاهرة 2011.
5. علي جدوع الشرفات، التنمية الاقتصادية في العالم العربي (الواقع، العوائق، سبل النهوض)، دار جليس الزمان، عمان، 2010.

ب- تقارير باللغة العربية:

6. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2016.
7. صندوق النقد العربي، معطيات ملاحق التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2016.
8. البنك الدولي، بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي في الميدان الاقتصادي، 2016.
9. البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، 2016.

ج- تقارير باللغة الانجليزية:

10. IMF, **World Economic Outlook**, Octobre 2016.
11. World banque, **World Development Indicators**, 2016.

دراسة تحليلية وقياسية لمعدلات البطالة في دول المغرب العربي في الفترة 2003 - 2015

حيمور مصطفى

طالب دكتوراه بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مستغانم

بريد إلكتروني: mostefahimour@gmail.com

د. محمد عيسى محمد محمود

أستاذ محاضر (أ) بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مستغانم

بريد إلكتروني: mohamedec@yahoo.fr

ملخص:

تعتبر البطالة إحدى المشاكل الرئيسية في معظم بلدان العالم بسبب آثارها الاقتصادية والاجتماعية، وقد حاولت العديد من المدارس الاقتصادية تفسير ظاهرة البطالة وتقديم علاج لها. ولهذا الغرض، يهدف هذا البحث إلى تحليل وقياس معدلات البطالة في دول المغرب العربي خلال الفترة 2003 – 2015. وأوضحت نتائج الدراسة أن معدلات البطالة في دول المغرب العربي تشهد عدم الإستقرارية وأنها تتأثر بحجم السكان الإجمالي، الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم والإنفاق الحكومي العام. كلمات مفتاحية: بلدان العالم، معدلات البطالة، دول المغرب العربي، معدل التضخم.

Résumé:

Le chômage constitue un des principaux problèmes de la plupart des pays du monde à cause de ses conséquences économiques et sociales. Plusieurs écoles économiques ont essayé d'expliquer le phénomène du chômage et de donner son traitement.

A cet effet, l'objectif du présent article est de proposer une analyse économétrique des taux de chômage dans les pays du Maghreb arabe pendant la période (2003 – 2015).

Les résultats de l'étude ont montrée que les taux de chômage dans les pays du Maghreb sont également instables et sont affectés par la population totale, le PIB, le taux d'inflation et la dépense publique.

Mots clés: pays du monde, taux de chômage, pays du Maghreb arabe, taux d'inflation.

مقدمة:

تعاني أغلب دول العالم من ظاهرة البطالة التي تزيد حدتها في الدول النامية عن ما هي في الدول المتقدمة التي باتت تهدد تماسك واستقرار مجتمعات هذه الدول لما ينتج عنها من آثار سلبية على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التي من شأنها أن تمنع من الوصول إلى مستوى التوظيف الكامل لكل أفراد القوى العاملة، لهذا فقد حظيت البطالة باهتمام كبير من طرف علماء الاقتصاد والمفكرين، كما تعمقت الدراسات والأبحاث في الدول المتقدمة لمحاولة إيجاد التوازن في سوق العمل والذي يعتبر حالة عرضية حسب النظريات الاقتصادية، وتعد دول المغرب العربي كغيرها من دول العالم التي سعت جاهدة للوصول إلى تغطية أكبر قدر ممكن من طلبات العمل للتخفيف من حدة البطالة وذلك بتسطير وإدراج مخططات وبرامج هيكلية ورغم كل البرامج والسياسات التي طبقت من أجل خلق مناصب جديدة إلا أن معدلات البطالة لم تنخفض بصورة من شأنها أن تدعم النمو الاقتصادي فيها ولمعرفة أهم المتغيرات التي تؤثر على معدلات البطالة في دول المغرب العربي تستلزم استخدام طرق وأساليب كمية تساعد على القياس والتنبؤ بمسار معدلات البطالة مستقبلا.

الإشكالية:

وعلى ضوء ماسبق؛ يمكن صياغة إشكالية الموضوع في السؤال الجوهرى التالي:

ما هي طبيعة المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على معدلات البطالة في دول المغرب العربي ؟

أهمية البحث:

يكتسي البحث أهمية كبيرة لكونه يعطينا فكرة شاملة الإطار المفاهيمي للبطالة، كما يعطينا فكرة عن أهم المتغيرات الاقتصادية الأكثر تأثيراً بشكل مباشر على البطالة في دول المغرب العربي والنماذج المستعملة في بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (panel data).

المنهج المستخدم:

لمعالجة هذا الموضوع استخدمنا المنهج الوصفي والمنهج التحليلي لكونهما يتناسبان مع طبيعة الموضوع فالمنهج الوصفي يسمح لنا بفهم ظاهرة البطالة وكيفية قياسها والمتغيرات الاقتصادية التي يمكن أن تؤثر عليها من خلال استخدام الأدوات القياسية والإحصائية اللازمة، أما المنهج التحليلي فيسمح بتحليل نتائج الاقتصاد القياسي لبيانات بانل.

1. مفاهيم حول البطالة:

1.1. تعريف البطالة: تعرف البطالة بأنها عدم ممارسة الفرد لأي عمل ما سواء كان عملاً ذهنياً أو عضلياً أو غير ذلك من الأعمال وسواء كانت عدم الممارسة ناتجة عن أسباب شخصية أو إرادية أو غير إرادية، مما يدخل في ظاهرة البطالة أيضاً من تم تعيينه ولكنه في مكان غير مناسب له، أو أن الأشخاص الذين تم إسناد العمل إليهم أكثر من العمل المطلوب، وهي ما تسمى بظاهرة تكديس العاملين فهذه الظاهرة بشقيها يطلق عليها ظاهرة البطالة غير أن الأولى تسمى بطالة حقيقية وهذه تسمى بطالة مقنعة أو صورية.¹

2.1. قياس البطالة: لقياس معدل البطالة يجب التفرقة بين مفهومي البطالة الرسمي والعلمي وذلك كما يلي:²

¹ أسامة السيد عبد السمیع، مشكلة البطالة في المجتمعات العربية والإسلامية (الأسباب، الآثار، الحلول)، دار

² محمد فوزي أبو السعود، علي عبد الوهاب نجما، عفاف عبد العزيز عايد، أسامة أحمد الفيل، مبادئ الاقتصاد الكلي، مكتبة الوفاء القانونية، الطبعة الأولى، جامعة الإسكندرية 2014، ص 262.

1.2.1. المقياس الرسمي للبطالة: يعرف معدل البطالة وفقا لهذا المقياس كنسبة بين عدد العمال في القوة العاملة في فترة زمنية معينة أي: العاطلين إلى العدد الكلي للعمال المشاركين

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين}}{\text{قوة العمل}} \times 100$$

ويشير مصطلح قوة العمل هنا إلى جميع الأفراد العاملين والعاطلين الذين يرغبون في العمل في ظل الأجور السائدة أي أن:

$$\text{قوة العمل} = \text{حجم العمالة} + \text{حجم البطالة}$$

أما نسبة مشاركة قوة العمل فهي قوة العمل كنسبة من السكان القادرين على العمل: ³

$$\text{نسبة مشاركة قوة العمل} = \frac{\text{قوة العمل}}{\text{عدد السكان القادرين}} \times 100$$

2.2.1. المقياس العلمي للبطالة: وفقا لهذا المقياس فإن العمالة الكاملة تتحقق في المجتمع عندما يكون الناتج الفعلي في الاقتصاد معادلا للناتج المحتمل وبالتالي يكون معدل البطالة الفعلي مساويا لمعدل البطالة الطبيعي غير التضخمي، والاستخدام الأمثل لقوة العمل يتطلب ألا تقل إنتاجية العامل عن حد أدنى معين يطلق عليه الإنتاجية المتوسطة المحتملة وتعرف بأنها أعلى متوسط للإنتاجية فيما بين القطاعات المجتمع وإذا كان معدل البطالة الطبيعي والمسموح به ذلك الذي يحافظ على استقرار الأسعار وليكن 5% مثلا.

قوة العمل وفقا للمفهوم العلمي = 0,95 من قوة العمل الكلية. ⁴

$$\text{معدل البطالة} = 1 - \frac{\text{الإنتاجية المتوسطة الفعلية}}{\text{الإنتاجية المتوسطة المحتملة}}$$

حجم البطالة = معدل البطالة × قوة العمل وفقا للمفهوم العلمي

³ حسام علي داوود، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان الأردن 2009، ص 186.

⁴ محمد فوزي أبو السعود، علي عبد الوهاب نجا، عفاف عبد العزيز عايد، أسامة أحمد الفيل، مرجع سبق ذكره، ص 262.

2. النظريات المفسرة للبطالة:

1.1. النظرية الكلاسيكية: يقرر التحليل الكلاسيكي أن الناتج القومي يتحدد في الأجل الطويل بكمية عناصر الإنتاج المتاحة والفن الإنتاجي السائد وأن كمية الإنتاج سوف تستمر في الزيادة من فترة لأخرى حتى نصل إلى سقف الاستخدام الكامل لكافة الموارد الاقتصادية المتاحة⁵، وعلى غرار أغلب التحاليل الاقتصادية فإن النموذج الكلاسيكي يمكن شرحه أيضا باستعمال العرض والطلب ويتمثل جانب العرض في التوازن الحتمي بين الإنتاج والاستهلاك حيث يقوم قانون ساي على فكرة أساسية وهي أن العرض يخلق الطلب، وبالتالي لا يمكن أن توجد في المجتمع طاقات عاطلة لأن الاقتصاد يكون دائما في حالة استخدام تام مهما كان مستوى السعر وبالتالي يتحقق التوازن باستمرار في الاقتصاد لهذا السبب يكون منحنى العرض الكلي في النموذج الكلاسيكي على شكل خط عمودي كما هو مبين في الشكل أدناه،⁶ ويتحقق توازن سوق العمل عند معدل الأجر الحقيقي الذي عنده يتساوى عرض العمل مع الطلب عليه ويتحقق هذا التوازن عند مستوى الاستخدام التام الذي يجعل بالإمكان تصفية السوق من العاطلين عن العمل:⁷ $D_L = S_L$

2.2. النظرية النيوكلاسيكية: لقد اعتمد تحليل النيوكلاسيك على نظرية التوازن العام الذي يحقق في سوق السلع والخدمات وسوق العمل نتيجة لارتباط حجم العمالة بالعرض والطلب على العمل ويرتكز هذا التحليل على بعض الفرضيات المستمدة من شروط المنافسة التامة (السوق الحرة)، من أهمها تجانس وحدات العمل، حرية تنقل اليد العاملة ودور المنافسة في شراء وبيع قوة العمل مثل بيع وشراء السلع وأن

⁵ رمضان محمد مقلد وأسامة أحمد الفيل، النظرية الاقتصادية الكلية، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع 2012، الإسكندرية، ص 126.

⁶ عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة السادسة، الساحة المركزية بن عكنون، الجزائر 2008، ص 39، 40.

⁷ ضياء مجيد الموسوي، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة، الساحة المركزية بن عكنون، الجزائر 2009، ص 83.

حجم اليد العاملة مرتبط بعرض وطلب العمل في السوق، ومهما يكن من أمر فإن النظرية النيوكلاسيكية افترضت حالة التوظيف التام.⁸

3.2. النظرية الكينزية: يرتبط مفهوم البطالة عند كينز بانخفاض مستوى الطلب الكلي والصفة المميزة لمفهوم البطالة هذه في التحليل الكينزي سببها اختلاف تحليل دالة عرض العمل عند كينز عنه في التحليل الكلاسيكي والنيوكلاسيكي إذ يفترض كينز في نظريته العامة أن العمال يرفضون حصول أي انخفاض في أجورهم النقدية من أجل تحقيق رفع مستوى الاستخدام في حين لا يعترضون على انخفاض أجورهم الحقيقية عند ارتفاع المستوى العام للأسعار مع بقاء الأجر النقدي ثابتا ولا يفترض كينز على مثل هذا الاتجاه، بل يعتبره سلوكا رشيدا من قبل العمال وذلك رغبة منهم في الحفاظ على أجورهم النسبية وما لاشك فيه مثلما يتعلق العمال بأجورهم النقدية فإنهم يتعلقون أيضا بأجورهم الحقيقية وليس القيمة النقدية لها فقط وعلى ذلك يتقبل العمال انخفاض أجورهم الحقيقية نتيجة ارتفاع المستوى العام للأسعار ولكن لا يتقبلون مثل هذا الانخفاض عن طريق انخفاض أجورهم النقدية.⁹

4.2. نظرية المعدل الطبيعي للبطالة:

تلعب مفاهيم المعدل الطبيعي للبطالة، التشغيل الكامل والمعدل الهيكلي للبطالة دورا مركزيا في الاقتصاد الكلي والسياسة الاقتصادية الكلية وتذهب المفاهيم الثلاثة السابقة في نفس الاتجاه ويتحدد هذا المعدل الطبيعي للبطالة u بدلالة مدة البطالة أو مدى تذبذبها والتي هي عبارة عن متوسط طول المدة الزمنية التي يبقى فيها الفرد بدون عمل، ويعتبر معدل البطالة الطبيعي ذلك المستوى من البطالة الذي يكون عنده معدل التضخم ثابتا لا يزداد ولا ينخفض وهو ما يعرف بمستوى الثبات في الأجل الطويل حسب ما يعرفها أنصار المدرسة النقدية وعلى رأسهم ميلتون فريدمان وهناك تعريف مشابه لهذا الأخير اقترن بالمفكرين الاقتصاديين المنتمين لمدرسة لندن للاقتصاد LSE تحت اسم معدل البطالة غير المصحوب

⁸ وديع طوروس، الاقتصاد الكلي، المؤسسة الحديثة للكتاب، الطبعة الأولى، طرابلس 2010، ص 205.

⁹ ضياء مجيد الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص 337.

بتضخم تسارعي ويكون هذا المعدل له علاقة بالأجل الطويل وغير ثابت حيث يتغير من فترة طويلة لأخرى بحسب تغيير العوامل التي تؤثر فيه.¹⁰

5.2. نظرية البحث عن العمل:

ترجع هذه النظرية معدلات البطالة إلى رغبة الأفراد في ترك وظائفهم الحالية من أجل البحث وجمع المعلومات عن أفضل فرص العمل الملائمة لقدراتهم وهيكل الأجور المقترن بها، وتنطلق هذه النظريات من الفرضيتين التاليتين:

- أن الباحث عن العمل على علم تام بالتوزيع الاحتمالي للأجور المختلفة؛
- وجود حد أدنى للأجور، بمعنى أن العامل سوف يقبل أي أجر أعلى منه ويرفض أي أجر أقل منه.

حاولت النظرية الكشف عن أسباب زيادة البطالة بين فئات معينة من قوى العمل خصوصا الشباب الوافدين الجدد لسوق العمل، نتيجة لعدم درايتهم بأحوال السوق كما أن الانتقال من وظيفة لأخرى من شأنه أن يرفع من معدل البطالة أثناء فترة التنقل بين الوظائف المختلفة وبالتالي تلخص النظرية إلى أن البطالة السائدة في الاقتصاد هي بطالة اختيارية.¹¹

6.2. نظرية تجزئة سوق العمل: تركز هذه النظرية التي ظهرت على يد D.B Doernberg

M.piore في دراسة ميدانية لسوق العمل الأمريكية خلال الستينات، التي تفسر أن قوة العمل الأمريكية تتعرض لنوع من التجزئة على أساس العرق والنوع والسن والمستوى التعليمي وتهدف النظرية إلى تفسير ارتفاع البطالة، والكشف عن أسباب ارتفاعها في قطاعات معينة ووجود ندرة في عنصر العمل في قطاعات

¹⁰ تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، الجزائر 2013، ص 364.

¹¹ ناصر دادي عدون، عبد الرحمن العايب، البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2010، ص 33، 34.

أخرى، وعلى هذا الأساس تميز النظرية بين خمسة أنواع من أسواق العمل وهي السوق الداخلية، السوق الخارجية، السوق الأولية، السوق الثانوية والسوق الرئيسية.¹²

7.2. نظرية الاختلال: تقوم هذه النظرية على رفض فرض مرونة الأجور والأسعار وهو أحد الفروض الأساسية للنموذج التقليدي لسوق العمل ووفقا لهذه النظرية فإن الأجور والأسعار يتميزان بالجمود في الأجل القصير غير أن هذا الجمود لا يرجع لأسباب غير اقتصادية كوجود النقابات العمالية أو وضع حد أدنى للأجور بل يرجع إلى عجز الأجور والأسعار في الأجل القصير عن التغير بسرعة بما يضمن توازن سوق العمل لحالة من الاختلال تتمثل في وجود فائض عرض ومن ثم ظهور البطالة الإجبارية بمعنى وجود أفراد قادرين على العمل وراغبين فيه ولا يجدونه في ظل الأجور السائدة، وتشابه هذه النظرية مع النظرية التقليدية عن سوق العمل إذ تعترفان بنوعين من البطالة هما البطالة الاختيارية والبطالة الاحتكاكية إلا أنها تختلف معها في اعتراف نظرية الاختلال بإمكانية ظهور البطالة الإجبارية، ومن ثم فإن نظرية الاختلال تتوافق مع الفكر الكينزي.¹³

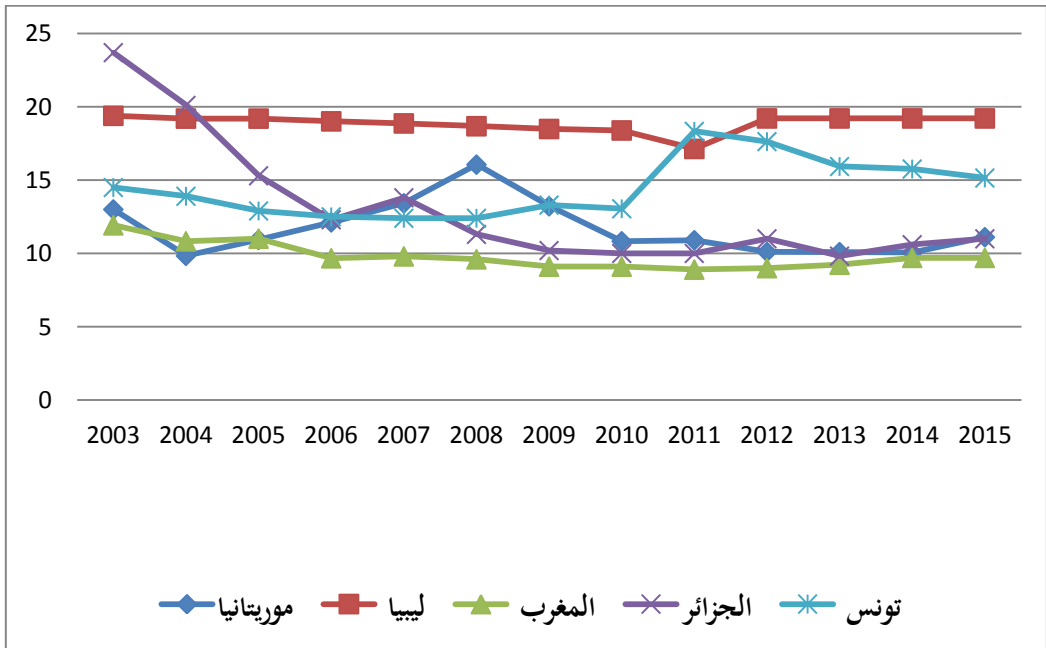
¹² ناصر دادي عدون، عبد الرحمن العايب، مرجع سبق ذكره، ص 32.

¹³ مصطفى يوسف كافي، الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة العربية الأولى 2014، عمان الأردن، ص 241.

3. تطور معدلات البطالة في دول المغرب العربي:

تعد ظاهرة البطالة الأكثر اهتماما والشغل الشاغل بالنسبة لدول المغرب العربي لما لها من انعكاسات سلبية على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والشكل التالي يبين تطور معدلات البطالة في دول المغرب العربي في الفترة 2003 - 2015.

الشكل رقم(1) : منحى تطور معدلات البطالة في دول المغرب العربي في الفترة 2003 - 2015



المصدر: من إعداد الباحثين باستعمال برنامج Excel.

4. الدراسة القياسية:

1.4. تحديد المتغيرات المستعملة في النموذج: الجدول التالي يتضمن التعريف بالمتغيرات التي يحتويها النموذج:

جدول رقم (01): التعريف بالمتغيرات المستعملة في النموذج

رمز المتغير	نوع المتغير	اسم المتغير
TCH	متغير تابع	معدل البطالة والمقاس بـ %
POP	متغير مستقل	تعداد السكان الإجمالي والمقاس بالمليون نسمة
PIB	متغير مستقل	الناتج المحلي الإجمالي والمقاس بالمليون دولار أمريكي
INF	متغير مستقل	معدل التضخم والمقاس بـ %
EXG	متغير مستقل	الإنفاق الحكومي العام والمقاس بالمليون دولار أمريكي

المصدر: من إعداد الباحثين.

2.4. النماذج الأساسية لتحليل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية: يقترح المنهج الحديث الصيغة الأساسية لانحدار بيانات بانل كما قدمها (W. Green, 1993) ومن هنا تأتي نماذج البيانات الطولية في ثلاثة أشكال رئيسية هي نموذج الانحدار التجميعي (PRM) ، regression model ، pooled ، نموذج التأثيرات الثابتة (FEM) Fixed effects model ونموذج التأثيرات العشوائية Random effects model (REM).

بعد التعرف على المتغيرات التي يتضمنها النموذج القياسي، وبعد جمع البيانات المتعلقة بكل متغير يتم تحديد الشكل الرياضي للنموذج والمتمثل في الدالة التالية:

$$Tch = f(POP, PIB, INF, EXG)$$

وبشكل مختصر يمكن كتابة النموذج بصيغته الرياضية العامة بوضع جميع المتغيرات المستقلة قيد الدراسة في النموذج المقترح كما يلي:

$$Y_{it} = \alpha_i + \beta X_{it} + \varepsilon_{it}$$

حيث:

Y_{it} : متجه عمودي (1 * TN) يمثل المتغير التابع معدل البطالة للدولة i وفي الفترة t .

α_i : ترمز للتأثير الخاص بكل دولة وهذا التأثير يخضع لمنهج التأثيرات الثابتة أو منهج التأثيرات العشوائية

من خلال اختبار Hausman

β : متجه عمودي ($1 * K$) للمعاملات المراد تقديرها لكل متغير مستقل.

X_{it} : تمثل المصفوفة ($T * 1$) للمتغيرات المستقلة المؤثرة على معدل البطالة للدولة i وفي الفترة t

ε_{it} : متجه عمودي ($1 * TN$) لحد الخطأ العشوائي للدولة i وفي الفترة t .

من أجل دراسة هذه الدالة وتغيراتها نقوم باستخدام قاعدة بيانات مدججة أي مقطع عرضي

وسلاسل زمنية مقطعية من الفترة 2003 إلى 2015 أي $t = 13$ ووحدات مقطعية متمثلة في 5 دول

من المغرب العربي وبالتالي يكون عدد المشاهدات المستخدمة في التحليل $T * N$ هو 65 مشاهدة.

يكتب نموذج بانل وفق الصيغة الرياضية الأساسية لتكديس البيانات على الشكل التالي:

$$Tch_{i,t} = \alpha_i + \beta_1 Pop_{i,t} + \beta_2 PIB_{i,t} + \beta_3 INF_{i,t} + \beta_4 EX_{i,t} + \varepsilon_{it}$$

حيث:

$\beta_0, \beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4$: تمثل معاملات النموذج

ε_{it} : يمثل المتغير العشوائي أو حد الخطأ الذي ينوب عن بعض المتغيرات التي يمكن أن تؤثر على معدل البطالة.

1.2.4. نموذج الانحدار التجميعي (PRM) pooled regression model: يعتبر هذا النموذج

من أبسط نماذج البيانات الطولية حيث تكون فيه جميع المعاملات ثابتة لجميع الفترات الزمنية ويكتب

بالصيغة التالية:

$$Y_{it} = \beta_0 + \sum_{j=1}^k \beta_j X_{j(it)} + \varepsilon_{it} \quad , i = 1, 2, \dots, N \quad t = 1, 2, \dots, T \quad 14$$

¹⁴ زكريا يحيا جمال، اختيار النموذج في نماذج البيانات الطولية الثابتة والعشوائية، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية عدد

الجدول رقم (02): نتائج تقدير نموذج الانحدار التجميعي (PRM)

Variables	coefficient	Std.E	T-stat	Prob
constant	16.267	1.006	16.158	0.0000
Pop _{i,t}	-0.172	0.069	-2.529	0.015
PIB _{i,t}	-0.015	0.028	-0.545	0.587
INF _{i,t}	-0.182	0.150	-1.211	0.230
EX _{i,t}	0.081	0.047	1.726	0.089
$\overline{R}^2$	0.227			
F-stat	5.709			0.00055
SSR	676.720			
DW	0.242			
Observations	65			

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على نتائج تقدير البرنامج الإحصائي Eviews

2.2.4. نموذج التأثيرات الثابتة (FEM) Fixed effects model:

الهدف منه هو معرفة سلوك كل مجموعة بيانات مقطعية على حدى من خلال جعل معلمة الحد الثابت

تتفاوت من مجموعة إلى أخرى مع بقاء معاملات الميل β_I ثابتة لكل مجموعة بيانات مقطعية، وعليه فإن

نموذج التأثيرات الثابتة يكتب بالصيغة الآتية: ¹⁵

$$Y_{it} = \beta_{0(i)} + \sum_{j=1}^k \beta_j X_{j(it)} + \varepsilon_{it} \quad , i = 1, 2, \dots, N \quad t = 1, 2, \dots, T$$

¹⁵ مجدي الشريحي، أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النمو الاقتصادي في الدول العربية، جامعة الشلف،

ملتقى دولي حول رأس المال الفكري في متطلبات العمال العربية في الاقتصاديات الحديثة، 2013 ص 16.

الجدول رقم (03): نتائج تقدير نموذج التأثيرات الثابتة (FEM)

Variables	Coefficient	Std.E	T-stat	Prob
Constant	17.705	5.255	3.368	0.001
$Pop_{i,t}$	-0.025	0.344	-0.074	0.941
$PIB_{i,t}$	-0.048	0.017	-2.741	0.008
$INF_{i,t}$	0.015	0.089	0.168	0.867
$EX_{i,t}$	-0.020	0.033	-0.618	0.538
$\bar{R}^2$	0.766			
F-stat	27.287			0.00000
SSR	190.743			
DW	0.907			
Observations	65			

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على نتائج تقدير البرنامج الإحصائي Eviews

3.2.4. نموذج التأثيرات العشوائية (Random effects model (REM :

يعتبر نموذج التأثيرات العشوائية نموذجاً ملائماً في حالة وجود خلل في أحد الفروض وفي نموذج

التأثيرات العشوائية سوف يعمل معامل القطع $\beta_{0(i)}$ كمتغير عشوائي له معدل مقداره μ أي:¹⁶

$$\beta_{0(i)} = \mu + V_i$$

بالتعويض نجد:

$$Y_{it} = \mu + V_i + \sum_{j=1}^k \beta_j X_{J(it)} + \varepsilon_{it} , i = 1, 2, \dots, N \quad t = 1, 2, \dots, T$$

¹⁶ عابد بن عابد العبدلي، محددات التجارة البيئية للدول الإسلامية باستخدام منهج تحليل بانل، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية جدة مجلة 12 عدد 01، 2010 ص 19 .

الجدول رقم (04): نتائج تقدير نموذج التأثيرات العشوائية (REM)

Variables	coefficient	Std.E	T-stat	Prob
constant	16.267	0.553	29.402	0.0000
$Pop_{i,t}$	-0.172	0.037	-4.534	0.0000
$PIB_{i,t}$	-0.015	0.015	-0.992	0.325
$INF_{i,t}$	-0.182	0.082	-2.205	0.031
$EX_{i,t}$	0.081	0.025	3.142	0.002
$\bar{R}^2$	0.227			
F-stat	5.709			0.00055
SSR	676.720			
DW	0.242			
Observations	65			

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على نتائج تقدير البرنامج الإحصائي Eviews

3.4. اختبارات تحديد النموذج الملائم: من أجل إيجاد النموذج الملائم عند استعمال معطيات بانل يستخدم ما يسمى باختبارات التحديد.

1.3.4. اختبار مضاعف لاغرنج LM: تتم المفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي PRM ونموذج التأثيرات العشوائية REM باستخدام اختبار لاغرنج المقترح من قبل Breusch and Pagan سنة 1980 والذي يعطى بالعلاقة التالية:¹⁷

$$LM = \frac{NT}{2(T-1)} \left[\frac{\sum_{i=1}^N (\sum_{t=1}^T \varepsilon_{it})^2}{\sum_{i=1}^N \sum_{t=1}^T \varepsilon_{it}} - 1 \right]^2 \rightarrow \chi^2(1)$$

تحت الفرضية التالية:

H_0 : نموذج الانحدار التجميعي PRM هو الملائم.

H_1 : نموذج التأثيرات العشوائية REM هو الملائم.

¹⁷ William H. Greene, **ECONOMETRIC ANALYSIS: chapter13 Model for Panel Data**, 5th.ed. PrenticeHall, 2002, p 299.

إذا كانت قيمة LM المحسوبة أكبر من قيمة χ^2 الجدولة نرفض H_0 ونقبل H_1 وبالتالي نموذج التأثيرات العشوائية REM هو الملائم، والعكس صحيح.

جدول رقم (05): نتائج اختبار مضاعف لاغرنج LM

Redundant Fixed Effects Tests
Equation: Untitled
Test cross-section fixed effects

Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	35.669248	(4,56)	0.0000
Cross-section Chi-square	82.311362	4	0.0000

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على نتائج تقدير البرنامج الإحصائي Eviews

من خلال الجدول نلاحظ أن القيمة الإحصائية لاختبار **LM** لها توزيع χ^2 والتي قيمتها مساوية لـ 82.311، أما قيمة χ^2 الجدولية عند درجة حرية 1 فهي مساوية لـ 3.841.

$\chi^2(1) = 3.841 < LM = 82.205$ ومنه نرفض H_0 ونقبل H_1 وبالتالي نموذج التأثيرات العشوائية REM هو النموذج الملائم.

2.3.4. اختبار هوسمان 1978 Hausman: يستخدم هذا الاختبار بغرض معرفة أي من التأثيرات الأكثر ملاءمة لتقدير النموذج سواء كان نموذج التأثيرات الثابتة أو نموذج التأثيرات العشوائية من أجل تحديد أي من النموذجين ينبغي اختياره واستعماله في الدراسة وتكون صيغة الاختبار على الشكل التالي:¹⁸

$$H = (\hat{\beta}_{LSDF} - \hat{\beta}_{GLS})' [Var(\hat{\beta}_{LSDF} - \hat{\beta}_{GLS})]^{-1} (\hat{\beta}_{LSDF} - \hat{\beta}_{GLS})$$

تحت الفرضية التالية:

¹⁸ Emmanuel Duguet , ECONOMETRIE DES PANELS AVEC APPLICATION , MARS 2010 , P 103

H_0 : نموذج التأثيرات العشوائية REM هو الملائم.

H_1 : نموذج التأثيرات الثابتة FEM هو الملائم.

إذا كانت قيمة H المحسوبة أكبر من قيمة χ^2 الجدولة نرفض H_0 ونقبل H_1 وبالتالي نموذج التأثيرات الثابتة FEM هو الملائم، والعكس صحيح.

جدول رقم (06): نتائج إختبار هوسمان Hausman

Correlated Random Effects - Hausman Test

Equation: Untitled

Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	142.676991	4	0.0000

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على نتائج تقدير البرنامج الإحصائي Eviews

من خلال الجدول نلاحظ أن القيمة الإحصائية لإختبار **Hausman** لها توزيع χ^2 والتي قيمتها

مساوية لـ 142.676 وأن الاحتمال المرافق لهذا الاختبار أصغر من 0.05 أي $Prob_H = 0.000$

و منه نرفض H_0 ونقبل H_1 وبالتالي نموذج التأثيرات الثابتة FEM هو النموذج الملائم.

4.4. دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية المقطعية Panel Data: لإجراء اختبار إستقرارية السلاسل

الزمنية المقطعية قمنا بالاعتماد على مختلف الاختبارات والمتمثلة في الاختبارات LLC , IPS , ADF بحيث قمنا بتطبيق هذه الاختبارات على متغيرات الدراسة على حدى، والجدول التالي يظهر نتائج اختبارات جذر الوحدة عند المستوى والفروقات.

يتضح من خلال الجدول أدناه أن متغير معدل البطالة TCH مستقر عند المستوى $I(0)$ ،

و المتغيرين معدل التضخم INF والإنفاق العام الحكومي EXG يستقران عند الفرق الأول $I(1)$ والمتغير

الناتج المحلي الإجمالي PIB يستقر عند الفرق الثالث $I(3)$ أما متغير تعداد السكان الإجمالي فهو يستقر

عند الفرق الثاني $I(2)$.

جدول رقم (07): نتائج اختبارات LLC , IPS , ADF لدراسة إستقرارية معطيات بانل

Variables	Type de test	Level	1st Diff	2 nd Diff	3rd Diff
TCH	LLC	0.000	/	/	/
	IPS	0.022	/	/	/
	ADF	0.025	/	/	/
PIB	LLC	0.970	0.000	/	
	IPS	0.998	0.620	0.633	0.000
	ADF	0.441	0.549	0.50	0.001
POP	LLC	0.001	/	/	/
	IPS	0.300	0.488	0.000	/
	ADF	0.466	0.688	0.000	/
INF	LLC	0.135	0.000	/	/
	IPS	0.294	0.000	/	/
	ADF	0.326	0.000	/	/
EXG	LLC	0.135	0.000	/	/
	IPS	0.294	0.000	/	/
	ADF	0.326	0.000	/	/

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على نتائج تقدير البرنامج الإحصائي Eviews

5.4. دراسة علاقات التكامل المتزامن: بعد إجراء اختبارات الإستقرارية ووجود بعض المتغيرات غير المستقرة والمتكاملة من نفس الدرجة وهذا ما يجعلنا إلى القيام باختبار علاقات التكامل المتزامن بين متغيرات الدراسة باستعمال اختبار Pedroni والذي يعتمد على اختبارات جذر الوحدة للبواقي المقدرة وهذا ما يوضحه الجدول الموالي.

حيث بين وجود غياب علاقات التكامل المتزامن بين المتغيرات محل الدراسة وذلك من خلال إحصائية ADF , PP , RHO , V مما يوحي إلى قبول فرضية العدم ورفض الفرضية البديلة وبالتالي عدم وجود علاقة التكامل المتزامن داخل المتغيرات، كما يتضح أيضا من خلال إحصائية RHO , PP

ADF على قبول فرضية عدم ورفض الفرضية البديلة وبالتالي عدم وجود علاقة التكامل المتزامن بين المتغيرات.

جدول رقم (08): نتائج إختبار علاقات التكامل المتزامن (Pedroni)

Within dimension(com.AR)	statistic	Weighted stat	prob
Panel v- statistic	-0.628	-0.412	0.660
Panel rho- statistic	1.820	1.807	0.964
Panel pp- statistic	-0.181	0.357	0.639
Panel ADF- statistic	-0.178	0.479	0.684
Between dimension(Indiv.AR)	Statistic		prob
Group rho- statistic	2.849		0.997
Group pp- statistic	0.449		0.673
Group ADF- statistic	1.054		0.854

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على نتائج تقدير البرنامج الإحصائي Eviews

خاتمة:

من خلال تناولنا لظاهرة البطالة وتحليلها من الجانب النظري تبين أن هناك جدلاً واختلافاً بين الاقتصاديين على اختلاف مدارسهم في تفسير ظاهرة البطالة وهذا راجع إلى الديناميكية المتسارعة والتغيرات العشوائية التي تحدث في سوق العمل، وأن البطالة في دول المغرب العربي تشهد عدم الإستقرارية وتذبذبات خلال فترة الدراسة خاصة الجزائر و تونس و موريتانيا، أما المغرب و ليبيا فهي مستقرة نوعاً ما وتبين أن تقنية النمذجة باستخدام بيانات السلاسل الزمنية المقطعية تتميز بالبعد المضاعف الزمني و الفردي، مما يسهل من دراسة مجموعة من الأفراد أو الدول في نموذج واحد و إبراز الفوارق بينهما و كذا الخصوصية الفردية غير المشاهدة.

ومن خلال الدراسة القياسية تبين أن النموذج الملائم لهذه الدراسة هو نموذج التأثيرات الثابتة FEM و ذلك للخصوصية الفردية التي تتميز بها كل دولة وتبين أن معدلات البطالة في دول المغرب العربي تتأثر بشكل كبير جداً بالنتائج المحلي الإجمالي الذي أثبتته المعنوية الإحصائية للمعلمة في النموذج

FEM لأن الناتج المحلي الإجمالي يعمل على تفسير ديناميكية التطور الزمني لمعدلات البطالة في دول المغرب العربي و من خلال اختبارات التكامل المتزامن خلصت الدراسة إلى عدم وجود علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات.

قائمة المراجع:

مراجع باللغة العربية:

مؤلفات:

1. أسامة السيد عبد السميع، مشكلة البطالة في المجتمعات العربية والإسلامية (الأسباب، الآثار، الحلول)، دار الفكر الجامعي، مصر، 2008.
2. محمد فوزي أبو السعود، علي عبد الوهاب نجاء، عفاف عبد العزيز عايد، أسامة أحمد الفيل، مبادئ الاقتصاد الكلي، مكتبة الوفاء القانونية، الطبعة 1، جامعة الإسكندرية، 2014.
3. حسام علي داوود، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2009.
4. رمضان محمد مقلد وأسامة أحمد الفيل، النظرية الاقتصادية الكلية، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2012.
5. عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة 6، الساحة المركزية بن عكنون، الجزائر، 2008.
6. ضياء مجيد الموسوي، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة 4، الساحة المركزية بن عكنون، الجزائر، 2009.
7. وديع طوروس، الإقتصاد الكلي، المؤسسة الحديثة للكتاب، الطبعة 1، طرابلس، 2010.
8. تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة 3، الجزائر، 2013.

9. ناصر دادي عدون، عبد الرحمن العايب، البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للإقتصاد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
10. مصطفى يوسف كافي، الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع الطبعة 1، الأردن، 2014.

مقالات:

1. زكريا يحيا جمال، اختيار النموذج في نماذج البيانات الطولية الثابتة والعشوائية، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية عدد 21، 2012.
2. مجدي الشريحي، أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النمو الاقتصادي في الدول العربية، جامعة الشلف، ملتقى دولي حول رأس المال الفكري في متطلبات العمال العربية في الاقتصاديات الحديثة، 2013.
3. عابد بن عابد العبدلي، محددات التجارة البيئية للدول الإسلامية باستخدام منهج تحليل بانل، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية جدة مجلة 12 عدد 01، 2010.

مراجع باللغة الأجنبية:

1. William H. Greene , **ECONOMETRIC ANALYSIS**: chapter13 Model for Panel Data ,5th.ed. Prentice Hall, 2003.
2. Emmanuel Duguet, **ECONOMETRIE DES PANELS AVEC APPLICATION**, MARS 2010.

أثر المساعدات الإنمائية الرسمية على النمو الاقتصادي

في الدول النامية باستخدام نماذج معطيات PANEL

د. ترقو محمد

أستاذ محاضر(أ)، جامعة الشلف، الجزائر

البريد الإلكتروني: m.tergou@univ-chlef.dz

د. بن مريم محمد

أستاذ محاضر (ب)، جامعة الشلف، الجزائر

البريد الإلكتروني: m.benmeriem@univ-chlef.dz

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى اختبار أثر صافي المساعدات الإنمائية الرسمية على النمو الاقتصادي في الدول النامية حسب الأقاليم من خلال تقسيم العلاقة النظرية والتجريبية بين المتغيرين ودراستهما وتحليلهما واختبار استقراريهما ثم تطبيق منهجية التقدير لنماذج معطيات Panel استنادا إلى اختبار تجانس التباين ل Wald، واختيار النموذج الأمثل اعتمادا على اختبار Hausman.

وخلصت الدراسة إلى أن تأثير صافي المساعدات الإنمائية الرسمية على النمو الاقتصادي هو تأثير فردي وأن نموذج الأثر العشوائي للأفراد (الأقاليم) هو النموذج الأمثل لقياس التأثير، كما بلغت درجة التأثير 2.26% وهي نسبة تأثير ضعيفة جدا.

كلمات المفتاحية: المساعدات الإنمائية الرسمية، النمو الاقتصادي، الأهداف الإنمائية للألفية، نماذج معطيات Panel، الدول النامية

Abstract :

This study aims to test the impact of net official development assistance (ODA) on economic growth in developing countries by regions by providing theoretical and empirical relationship between two variables and studied and analyzed and tested their stationary then apply estimation

Data Panel models methodology based on the test of homogeneity of variance of Wald, and selecting the optimal model depending Hausman test.

The study concluded that the impact of net ODA on economic growth is an individual effect and that the random effect model for individuals (regions) is the optimal model to measure the impact, as the degree of impact amounted to 2.26%, which is a very weak effect.

Keywords: Official Development Assistance (ODA), economic growth, the Millennium Development Goals, data Panel models, developing countries.

مقدمة:

مع ظهور برنامج الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة دخلت التنمية مرحلة حاسمة في تاريخ الدول النامية نظراً لتحديد عناصرها، آلياتها، وما ساعد على ذلك بروز الهيئات والمنظمات الدولية التي تسعى إلى إقامة شراكات وتعاون من أجل التنمية من خلال تقديم حجماً متزايداً من المساعدات والمنح الرسمية إلى حكومات الدول النامية، وما يلاحظ في العقد الأول من الألفية الجديدة التزايد الملحوظ في حجم معونات التنمية الرسمية من خلال عدة صور وأشكال، حيث أصبحت من الموارد الرئيسية للتنمية في الدول النامية في تحفيز النمو الاقتصادي.

اعتمدت مختلف الدراسات الاقتصادية على فرضيتين أساسيتين لتأثير المنح والمساعدات الرسمية على النمو الاقتصادي، بحيث تشير الفرضية الأولى إلى أن التأثير سيكون آتياً وأن أنواع المساعدات لها تأثير مختلف، في حين أن الفرضية الثانية تشير إلى أن التأثير سيكون ديناميكياً ويختلف من نوع إلى آخر للمساعدات.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى اختبار مدى تأثير تدفق المنح والمساعدات الإنمائية الرسمية على النمو الاقتصادي في الدول النامية حسب الأقاليم من خلال استخدام نماذج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية،

واختبار ما إذا كان سلوك تحفيز النمو الاقتصادي في كل الإقليم ناتج عن المساعدات الإنمائية الرسمية أم يعود إلى عوامل أخرى.

إشكالية الدراسة:

في ظل النمو الاقتصادي المتزايد في العديد من الدول النامية خاصة من فترة نهاية الثمانيات وبداية التسعينات إلى الوقت الحالي ومع تزامن ذلك مع إعلان برنامج تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الذي ينص على ضرورة تطوير حجم المساعدات الإنمائية الرسمية بمختلف أشكالها إلى الدول النامية وبالخصوص دول إفريقيا جنوب الصحراء، ومن خلال هذا تلخص إشكالية الدراسة في السؤال الجوهرى التالي:

ما مدى تأثير المساعدات الإنمائية الرسمية على النمو الاقتصادي في الدول النامية؟

فرضية الدراسة:

تنطلق الدراسة من فرضية أساسية مفادها:

وجود تأثير طردي (إيجابي) للمنح والمساعدات الإنمائية الرسمية على النمو الاقتصادي في الدول النامية، حيث أن زيادة حجم المساعدات الإنمائية بمختلف أشكالها سيؤدي إلى تحسين ظروف المعيشة وخلق هياكل اقتصادية منتجة وبالتالي تقليص البطالة وتحفيز الاستثمار وهذا ما يصب في تحفيز التنمية في البلد وزيادة معدلات النمو الاقتصادي إضافة إلى ما شهدته هذه الدول من معدلات متزايدة للنمو الاقتصادي في ظل تطور حجم المنح والمساعدات الإنمائية الرسمية.

خلفية الدراسة:

تستند الدراسة إلى مجموعة من الدراسات استهدفت تحليل المنح والمساعدات الإنمائية الرسمية ومدى تأثيرها على النمو الاقتصادي بالدرجة الأولى إضافة إلى متغيرات اقتصادية واجتماعية وسياسية، وفيما يلي الطرح المختصر لأهم الدراسات التجريبية والنتائج التي توصلت إليها:

- دراسة Sanjay G. Reddy و Camelia Minoiu بعنوان:

“Development Aid and Economic Growth: A Positive Long-Run Relation”

هدفت الدراسة إلى قياس وتحليل التأثير طويل المدى للمساعدات الإنمائية على النمو الاقتصادي، من خلال تقسيم المساعدات الإنمائية إلى نوعين: المطورة وغير المطورة وذلك بإسقاط الدراسة على 21 دولة متقدمة من دول أوروبا وأمريكا الشمالية، وخلصت الدراسة إلى أن المساعدات الإنمائية المطورة لها تأثير كبير وهام في تحفيز النمو على المدى البعيد.¹

- دراسة Dasha Chatrna و E. M. Ekanayake بعنوان:

“The effect of foreign aid on economic growth in developing countries”

حللت الدراسة تأثير المساعدات الأجنبية على النمو الاقتصادي في الدول النامية، حيث تم استهداف عينة مكونة من 35 دولة نامية تشمل دول آسيا، إفريقيا، أمريكا اللاتينية والكاريبي خلال الفترة 1980-2007، واختبرت الدراسة فرضية أن المساعدات الخارجية تحفز النمو الاقتصادي في الدول المذكورة وذلك باستخدام بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel)، وخلصت الدراسة إلى أن الاختلافات الإقليمية لها دور في تفسير تأثير المساعدات الخارجية على النمو الاقتصادي بالإضافة إلى مستويات الدخل، كما تشير النتائج إلى أن المساعدات لها مزيج من التأثيرات على النمو الاقتصادي.²

- دراسة Finn Tarp و Sam Jones و Channing Arndt بعنوان:

“Aid and Development: The Mozambican Case”

اختبرت الدراسة طبيعة العلاقة بين المساعدات والنمو في الموزمبيق خلال الفترة 1980-2004، من خلال التطرق إلى الآليات تقدم بها المساعدات الإنمائية إلى الموزمبيق، إضافة إلى استفادة الدولة من المساعدات الإنمائية خلال فترة ما بعد الحرب وإعادة بناء وهيكل الاقتصاد الموزمبقي، والتي كان لها تأثير

¹ Camelia Minoiu, Sanjay G. Reddy, **Development Aid and Economic Growth: A Positive Long-Run Relation**, June 5, 2007, p:1.

² E. M. Ekanayake, Dasha Chatrna, **The effect of foreign aid on economic growth in developing countries**, Journal of International Business and Cultural Studies, p:1.

إيجابي على التنمية والنمو خاصة بعد سنة 1992، واقترح الباحثان ضرورة تطوير قدرة الموزمبيق على تمويل حاجياتها من مصادرها الطبيعية لضمان تكامل بَنَاء مع الأسواق الدولية.³

1. الطرح النظري للمساعدات الإنمائية الرسمية:

منذ ثمانينات القرن الماضي أخذت الجهات المانحة الثنائية ومتعددة الأطراف تدرج في اتفاقيات المساعدات والمعونات شروطاً متشددة بشكل متزايد مستمدة من سياسة المعونة التي تنتهجها، وذلك بهدف تعزيز فعالية الاستفادة من المساعدات، أما الأسئلة عن نوع المساعدة ومصادرها وغرضها وقنواتها فتعتبر أسئلة مهمة أهمية حاسمة في النقاش الأوسع نطاقاً بشأن فعالية المساعدات في تحفيز النمو الاقتصادي.

1.1. المفهوم العام للمساعدات الإنمائية الرسمية: تعني المساعدات الدولية الرسمية تلك المساعدات التي تمنحها هيئات حكومية إلى هيئات حكومية أخرى، وكذلك التي تمنحها المنظمات والهيئات الدولية والإقليمية، وتشمل هذه المؤسسات الدولية والمؤسسات الإقليمية كالمِنح والمساعدات التي يقدمها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وبنوك التنمية الإقليمية وبعض وكالات الأمم المتحدة.⁴

يقصد بالمساعدات الرسمية مجموع قيمة المنح والهبات المالية والفنية، وعنصر المنحة لا يقل عن 25%، والتي تتضمنها القروض الميسرة كافة والمقدمة من قبل المصادر الرسمية (الدول والمنظمات الدولية).⁵

2.1. أقسام المساعدات الرسمية: تقسم المساعدات إلى قسمين رئيسيين:⁶

يتمثل القسم الأول في **المساعدات الثنائية** وتشمل المساعدات التي تقدمها دولة لدولة أخرى، حيث تقوم الدول المتقدمة بتقديم مساعدات إنمائية في شكل قروض ميسرة ومنح ومساعدات مالية وفنية

³ Channing Arndt, Sam Jones-Finn Tarp, **Aid and Development: The Mozambican Case**, National Directorate of Studies and Policy Analysis (DNEAP), 16 and 17 June 2006 in Helsinki, Finland, p:1.

⁴ فليح حسن خلف: "التمويل الدولي"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص:233.

⁵ نواز عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي: "مقدمة في المالية الدولية"، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، ص:254.

⁶ نواز عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي: "مقدمة في المالية الدولية"، مرجع سبق ذكره، ص ص:254-255.

إلى الدول النامية بمستويات ونسب متفاوتة بموجب اتفاقيات ثنائية، أما القسم الثاني فيتمثل في المساعدات متعددة الأطراف وتعبر عن قيام مؤسسات متعددة الأطراف إقليمية وعالمية بتقديم مساعدات وقروض ميسرة وتجارية للدول النامية.

3.1. أشكال المساعدات الرسمية: يمكن أن تتخذ المساعدات والمعونات الرسمية العديد من الأشكال والتي من أهمها:⁷

1.3.1- المساعدات الإنمائية الرسمية: وتتمثل في القروض والمنح المقدمة بشروط ميسرة بهدف تحقيق وتشجيع التنمية الاقتصادية.

2.3.1- التدفقات الميسرة: وتتمثل في القروض الدولية التي تمنح بشروط أكثر ملاءمة من تلك القروض التي تم الحصول عليها بشروط السوق العادي، فهي تختلف عن التدفقات غير الميسرة التي يتم الإقراض بها بشروط أسواق رأس المال أو بشروط قريبة منها.

3.3.1- المنحة: وهو تمويل مالي برأس مال أو سلع وخدمات إلى بلد آخر لا يقابله التزام حالي أو مستقبلي بإجراء تحويل مماثل من البلد المتلقي للمنحة إلى البلد المانح.

4.1. أهداف ودوافع المساعدات الإنمائية الرسمية: تختلف أهداف ودوافع المساعدات ما بين المانحين والمتلقين، فغالبا ما تُطلب هذه المساعدات لدوافع اقتصادية تلتخص في استقرار الموارد لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أو لأغراض إنسانية كمحاربة الفقر ومواجهة الكوارث الطبيعية والحروب، أما الدول المانحة فغالبا ما تقدم المساعدات لأغراض سياسية واقتصادية تحقق من خلالها مصالحها، وتتمثل أهم دوافع وأهداف المنح والمساعدات الرسمية فيما يلي:

- تعزيز المصالح التجارية والسياسية والإستراتيجية بين الدول المانحة للمعونة والدول المتلقية لها.
- الحفاظ على الروابط التاريخية والثقافية وروابط الجوار.

⁷ فليح حسن خلف: "التمويل الدولي"، مرجع سبق ذكره، ص: 238.

- تعزيز قدرة الدول النامية على الاستيراد من الدول المتقدمة وعلى التوسع من خلال تصريف هذا الإنتاج.
- مساعدة الدول المتلقية للمعونة على معالجة أوضاعها والمشكلات والصعوبات الاقتصادية التي تواجهها.
- الدوافع الإنسانية التي تدفع بعض الدول والهيئات الدولية إلى تقديم المنح والمساعدات الرسمية لمعالجة ظروف وأوضاع خاصة تعيشها بعض الدول النامية.
- توفير المساعدات للدول النامية الأقل دخلا بسبب ضعف قدرة هذه الدول على الحصول على التمويل الدولي من خلال أشكال التمويل الأخرى.⁸
- تقليل الفجوة التنموية بين الدول المتقدمة والدول النامية على أساس العلاقة العكسية بين حجم الاستثمار ومعدل العائد المتوقع واختلاف درجة هذه العلاقة بين الدول النامية والدول المتقدمة.⁹

2. العلاقة النظرية والتجريبية بين المساعدات الإنمائية الرسمية والنمو الاقتصادي

كادت فرضية التأثير الإيجابي للمساعدات والمنح على النمو أن تلقى اعتراضا علميا طوال خمسينيات وستينيات القرن العشرين، وكان Papanek أول من استخدم معادلة انحدار بين المعونة والنمو سنة 1972 ووجد علاقة ارتباط إيجابية بينهما.

وتقدم Chenery و Carter سنة 1973 بتطوير نموذج فجوة الوفورات الذي وضع في ستينيات القرن الماضي، واستنتجا أن المساعدات قادرة على سد فجوة النقد الأجنبي، وتوصل Mosley سنة 1980 إلى نتيجة مفادها أن هناك تأثير إيجابي للمعونات على النمو على المستوى الجزئي وعدم وجود تأثير على المستوى الكلي.

⁸ فليح حسن خلف، "التمويل الدولي"، مرجع سبق ذكره، ص ص: 236-237.

⁹ هشام حنضل عبد الباقي، "تقدير الحجم الأمثل للمنح والمعونات الخارجية للاقتصاد القومي بالتطبيق على مملكة البحرين"، مؤتمر المعونات والمنح الدولية وأثرها على التنمية الشاملة في الوطن العربي، القاهرة، مارس 2007، ص: 33.

وحتى أواسط تسعينات القرن الماضي كانت الصورة الشائعة لأثر المعونة على التنمية صورة قائمة، فقد وجد Boone سنة 1996 أن المعونة لا تحدث أثرا على النمو.¹⁰

وشهدت علاقة المساعدات الإنمائية والنمو الاقتصادي اهتماما كبيرا رغم النتائج المتضاربة حول طبيعة التأثير، إذ أسفرت نتائج دراسة McGillivray على أن المساعدات الإنمائية لا تساهم في النمو الاقتصادي في دول إفريقيا جنوب الصحراء فحسب، بل إنها تخفض من الفقر أيضا، حيث أن كل من التضخم والانفتاح التجاري يساهمان في جاذبية المساعدات الإنمائية إلى هذه الدول.¹¹

وفي بحث أجري حديثا (2008) اختبر Roodman متانة النتائج التجريبية الرئيسية التي توصلت إليها الدراسات في موضوع المعونات والنمو، وبناء على دراسته يعترض الطرق السابقة ويستنتج أن الآثار العادية للمعونة على التنمية ضئيلة ضالة يتعذر اقتفاء هذه الآثار بالطرق الإحصائية، وبالتالي يقترح تعديلات على الطرق المستخدمة في ذلك.¹²

تناولت دراسات أخرى مدى فاعلية المساعدات الأجنبية في دفع النمو والتنمية في الدول المضيفة وأيد البعض عدم مشروعية تلك المساعدات¹³، بينما رأى البعض أن تكون تلك المساعدات مشروطة لزيادة فاعليتها¹⁴، وفي حين اهتمت بعض الدراسات بتحليل أثر المساعدات إجمالا على الدولة المضيفة¹⁵، ركزت بعض الدراسات الأخرى على تأثير المساعدات الأجنبية على بعض المتغيرات الاقتصادية في الاقتصاد المضيف¹⁶.

¹⁰ هشام حنضل عبد الباقي، "تقدير الحجم الأمثل للمنح والمعونات الخارجية للاقتصاد القومي بالتطبيق على مملكة البحرين"، مرجع سبق ذكره، ص ص: 43-44.

¹¹ E. M. Ekanayake, Dasha Chatrna, **The effect of foreign aid on economic growth in developing countries**, op.cit, P:4.

¹² الأمم المتحدة: "بحوث في العلاقة بين المعونة والنمو"، تقرير التجارة والتنمية، 2008، ص: 142.

¹³ Hansen and Trap (2000-2001), Clement and others (2004).

¹⁴ Adam and O'connell (1999), Svensen (2000), Azam et Laffont (2003), Cordella et Ulku (2004).

¹⁵ Moumouras et Mayer (2004).

¹⁶ Arellano and others (2005), Hansen and Trap (2001), Thomas (2006).

وقد تناولت بعض الدراسات الآثار السلبية التي قد تصاحب المساعدات الأجنبية للدول المضيفة مثل المرض الهولندي¹⁷، وكذلك المشكلات التي قد تنجم عن الشروط والقيود المصاحبة لبعض المساعدات¹⁸، وأكدت بعض الدراسات الأثر السلبي للمساعدات الأجنبية على النمو الاقتصادي في الدول المضيفة وعلى الأثر السلبي طويل المدى على التنافسية للدولة المضيفة¹⁹، في حين عرضت بعض الدراسات صورة مزدوجة من الآثار^{20,21}.

3. تقديم المتغيرات ومعالجة بيانات الدراسة:

1.3. تقديم عينة الدراسة: استهدفت الدراسة عينة من الدول النامية مقسمة حسب الأقاليم مع أخذ بعين الاعتبار مستويات الدخل في كل إقليم، حيث امتدت بيانات الدراسة على الفترة 1990-2015 واستهدفت 17 إقليما من الدول النامية كالاتي:

- دول إفريقيا جنوب الصحراء SSF.
- دول إفريقيا جنوب الصحراء دون أخذ بعين الاعتبار الدول مرتفعة الدخل SSA .
- دول إفريقيا جنوب الصحراء الأعضاء في المؤسسة الدولية للتنمية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير TSS.
- دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا MEA.
- دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا دون أخذ بعين الاعتبار الدول مرتفعة الدخل MNA.
- دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الأعضاء في المؤسسة الدولية للتنمية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير TMN.
- دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي LCN.

¹⁷ Corden (1984), Gelb (1988), Levine et Renell (1992), Adam et Beven (2003).

¹⁸ Pallage et Robe (2001), Bullir et Hamann (2003), Bullir et Lane (2004).

¹⁹ Rajan et Subramanian (2005).

²⁰ Isar and others (2006).

²¹ هشام حنضل عبد الباقي، "تقدير الحجم الأمثل للمنح والمعونات الخارجية للاقتصاد القومي بالتطبيق على مملكة البحرين"، مرجع سبق ذكره، ص: 43-44.

- دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي دون أخذ بعين الاعتبار الدول مرتفعة الدخل LAC.
- دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي الأعضاء في المؤسسة الدولية للتنمية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير TLA.
- دول أوروبا وآسيا الوسطى ECS.
- دول أوروبا وآسيا الوسطى دون أخذ بعين الاعتبار الدول مرتفعة الدخل ECA.
- دول أوروبا وآسيا الوسطى الأعضاء في المؤسسة الدولية للتنمية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير TEC.
- دول جنوب آسيا SAS.
- دول جنوب آسيا الأعضاء في المؤسسة الدولية للتنمية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير TSA.
- دول شرق آسيا والمحيط الهادي EAS.
- دول شرق آسيا والمحيط الهادي دون أخذ بعين الاعتبار الدول مرتفعة الدخل EAP.
- دول شرق آسيا والمحيط الهادي الأعضاء في المؤسسة الدولية للتنمية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير TEA.

2.3. تحليل متغيرات الدراسة: تشمل متغيرات الدراسة كل من صافي المساعدات الإنمائية الرسمية ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للنمو الاقتصادي:

1.2.3- صافي المساعدات الإنمائية الرسمية: يشتمل على مدفوعات القروض بشروط ميسرة (غير شاملة مدفوعات سداد الأصل)، والمنح المقدمة من مؤسسات رسمية في أعضاء لجنة المساعدات الإنمائية، ومن مؤسسات متعددة الأطراف، ومن بلدان غير أعضاء في اللجنة من أجل تحفيز التنمية الاقتصادية والرفاهية في بلدان ومناطق في قائمة اللجنة لمتلقي هذه المساعدات، وهي تشمل قروضا عنصر المنح فيها لا يقل عن 25% (محسوبا بسعر خصم قدره 10%).

بلغ متوسط صافي المساعدات الإنمائية الرسمية في الدول قيد الدراسة 11658.34 مليون دولار خلال الفترة 1990-2015، وقدرت أعظم قيمة بـ 47644.87 مليون دولار وأدنى قيمة بـ 884.93

مليون دولار، كما تتشتت قيم صافي المساعدات الإنمائية الرسمية بانحراف معياري قدره 10064.57 مليون دولار عن وسيط قيمته 8291.085 مليون دولار.

تطورت قيمة صافي المساعدات الإنمائية الرسمية في الدول قيد الدراسة من 52179,58 مليون دولار سنة 1990 إلى 115357,2067 مليون دولار سنة 2015 بمتوسط معدل نمو سنوي بلغ 5.06%، وتضاعفت القيمة الإجمالية لها بـ 2.197 مرة خلال نفس الفترة.

2.2.3- معدل النمو السنوي لإجمالي الناتج المحلي: حيث أن الناتج المحلي الإجمالي مقوم بأسعار السوق على أساس سعر ثابت للعملة المحلية، وتستند الإجماليات إلى السعر الثابت للدولار الأمريكي سنة 2005، وإجمالي الناتج المحلي هو عبارة عن مجموع إجمالي القيم المضافة من جانب جميع المنتجين المقيمين في الاقتصاد مضافا إليه أية ضرائب على المنتجات مطروحا منه أية إعانات غير مشمولة في قيمة المنتجات، ويتم حسابه بدون اقتطاع قيمة إهلاك الأصول المصنعة أو إجراء أية خصوم بسبب نضوب وتدهور الموارد الطبيعية.

بلغ متوسط معدل النمو السنوي لإجمالي الناتج المحلي في الدول قيد الدراسة 4.11% خلال الفترة 1990-2015، وقدر أعظم معدل نمو بـ 12.85% وأدنى نسبة له بـ -10.60%، كما تتشتت نسب معدل النمو السنوي لإجمالي الناتج المحلي بانحراف معياري قدره 3.39% عن وسيط قيمته 4.16%.

بلغ متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الدول النامية 4.114%، حيث شهدت سنة 1990 أعلى معدل نمو بـ 138.77% في حين شهدت سنة 1997 أدنى معدل نمو بـ -15.18%، كما يعتبر إقليم دول شرق آسيا والمحيط الهادي الأعضاء في المؤسسة الدولية للتنمية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير الأولى من حيث معدل النمو بنسبة 8.247% كما يعتبر إقليم دول أوروبا وآسيا الوسطى دون أخذ بعين الاعتبار الدول مرتفعة الدخل الأقل نموا بنسبة 1.439%.

3.3. نتائج دراسة الاستقرارية: خلصت نتائج دراسة الاستقرارية إلى أن سلسلتي معدل النمو الاقتصادي

وصافي المساعدات الإنمائية الرسمية مستقرة عند المستوى والنتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (01): نتائج دراسة الاستقرارية

ODA?			EG?			المؤشر
1	2	3	1	2	3	النموذج
3.89 (0.99)	0.19 (0.57)	- 4.65 (0.00)	- 3.87 (0.00)	- 6.11 (0.00)	- 5.91 (0.00)	Levin, Lin & Chu t*
-	-	- 4.03 (0.00)	-	-	- 5.70 (0.00)	Breitung t-stat
-	1.42 (0.92)	- 3.46 (0.00)	-	- 7.04 (0.00)	- 5.63 (0.00)	LM, Pesaran and Shin W- stat
9.13 (1.00)	35.41 (0.40)	62.77 (0.00)	64.37 (0.00)	120.26 (0.00)	91.24 (0.00)	ADF - Fisher Chi-square
6.65 (1.00)	34.85 (0.43)	56.91 (0.00)	91.75 (0.00)	159.45 (0.00)	124.14 (0.00)	PP - Fisher Chi-square
I(0) في النموذج الثالث			I(0) في النماذج الثلاثة			القرار
القيمة المدرجة بين قوسين هي عبارة عن احتمال إحصائية t						

المصدر: مخرجات برنامج Eviews7

4. تقدير وتحليل نماذج أثر صافي المساعدات الإنمائية الرسمية على النمو الاقتصادي في الدول

النامية:

سيتم إتباع منهجية تقدير نماذج معطيات Panel واستخلاص ما إذا كان هناك تأثير معنوي

لصافي المساعدات الإنمائية الرسمية على النمو الاقتصادي في الدول النامية من جهة وتبيان ما إذا كان هذا

التأثير متساوي في جميع الأقاليم وجميع السنوات أم يختلف من إقليم لآخر ومن سنة لأخرى.

1.4. تقدير نموذج الأثر الثابت باستخدام المتغيرات الوهمية: تعتمد مقدرات المربعات الصغرى للمتغيرات الوهمية على تطبيق طريقة المربعات الصغرى على نموذج بمتغيرات ذات مؤشرات محددة من أجل N فرد حيث تأخذ المتغيرة M_i القيمة 1 للفرد i والقيمة 0 لباقي الأفراد. من خلال عملية التقدير حصلنا على النتائج التالية:

$$EG_{it} = 7.700165 + 6.65 \times 10^{-5} ODA_{it} - 5.734012 M_1 - 5.730402 M_2 - 5.569756 M_3 - 4.241170 M_4 - 4.693700 M_5 - 4.484483 M_6 - 5.291780 M_7 - 5.376460 M_8 - 5.139015 M_9 - 6.408208 M_{10} - 6.624940 M_{11} - 6.413509 M_{12} - 2.148722 M_{13} - 2.145980 M_{14} - 4.106479 M_{15} - 0.034170 M_{16}$$

0.0000 0.0012 0.0000 0.0000 0.0000 0.0000 0.0000 0.0000 0.0000 0.0000 0.0000 0.0000 0.0000 0.0000 0.9645

$$F = 13.9497 \quad \dots \quad \overline{R}^2 = 0.3329 \quad \dots \quad SSR = 3251.851$$

القيمة المدرجة بين قوسين هي عبارة عن احتمال إحصائية t

- كل معلمات النموذج معنوية إحصائياً عدا معلمة المتغيرة الوهمية M_{16} .
- اختبار "فيشر" يثبت المعنوية الكلية لمعلمات النموذج.
- درجة التأثير تقدر بـ 33.29% وهي درجة تأثير ضعيفة.

من خلال اختبار wald تبين أن قيمة F لهذا الأخير تقدر بـ 26.4073 باحتمال 0.0000 عند درجة حرية 16 و 424، وهذا يدل على أن الحدود الثابتة غير متساوية لكل الأقاليم بمعنى النموذج ليس نموذجاً تجميعياً وهو عبارة عن أحد نماذج الأثر (الثابت أو العشوائي).

2.4. تقدير نماذج الأثر الثابت: من خلال تقدير نماذج الأثر الثابت لكل من الأفراد (الأقاليم) والزمن (السنوات)، فبالنسبة لنموذج الأثر الثابت للأقاليم حصلنا على النتائج التالية:

$$EG_{it} = 3.3388 + 6.65 \times 10^{-5} ODA_{it}$$

0.0000 0.0012

$$F = 13.9497 \quad \dots \quad \overline{R}^2 = 0.3586 \quad \dots \quad SSR = 3251.851$$

القيمة المدرجة بين قوسين هي عبارة عن احتمال إحصائية t

- لصافي المساعدات الإنمائية الرسمية تأثيراً طردياً معنوي إحصائياً على النمو الاقتصادي بحيث أن زيادة المعونات بـ 1000 مليون دولار يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي بـ 0.0665 ، كما أن هذا التأثير يختلف من إقليم إلى آخر، وتبلغ درجة التأثير 35.86%.

- تظهر فعالية التأثير بالدرجة الأولى في كل من دول أوروبا وآسيا الوسطى دون أخذ بعين الاعتبار الدول مرتفعة الدخل ECA ودول أوروبا وآسيا الوسطى الأعضاء في المؤسسة الدولية للتنمية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير TEC عند مستوى معنوية 1% وبزيادة بـ 0.68% و 0.72% على التوالي في النمو الاقتصادي عن كل زيادة في صافي المساعدات الإنمائية الرسمية بـ 1000 مليون دولار.

- في حين فعالية التأثير بالدرجة الثانية وعند 10% تظهر في إقليم إفريقيا جنوب الصحراء بفئاته الثلاث: دول إفريقيا جنوب الصحراء SSF، دول إفريقيا جنوب الصحراء دون أخذ بعين الاعتبار الدول مرتفعة الدخل SSA، دول إفريقيا جنوب الصحراء الأعضاء في المؤسسة الدولية للتنمية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير TSS بزيادة بـ 0.0704% و 0.0705% و 0.0814% على التوالي عن كل زيادة في صافي المساعدات الإنمائية الرسمية بـ 1000 مليون دولار.

- لا يوجد تأثير معنوي إحصائي لصافي المساعدات الإنمائية الرسمية على النمو الاقتصادي في باقي الأقاليم.
أما بالنسبة لنموذج الأثر الثابت للسنوات حصلنا على النتائج التالية:

$$EG_{it} = \frac{3.7744}{0.0000} + \frac{2.91 \times 10^{-5}}{0.0691} ODA_{it}$$

$$F = 5.4454 \dots\dots R^2 = 0.2543 \dots\dots SSR = 3780.77$$

القيمة المدرجة بين قوسين هي عبارة عن احتمال إحصائية t

- لصافي المساعدات الإنمائية الرسمية تأثيراً طردياً معنوي إحصائياً على النمو الاقتصادي بحيث أن زيادة المعونات بـ 1000 مليون دولار يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي بـ 0.0291%، كما أن هذا التأثير يختلف من سنة إلى أخرى، وتبلغ درجة التأثير 25.43%.

- تظهر فعالية التأثير في سنتي 1990 و 2004 عند مستوى معنوية 5% وزيادة تقدر بـ 0.33% و 0.23% على التوالي في معدل النمو الاقتصادي عن كل عن كل زيادة في صافي المساعدات الإنمائية الرسمية بـ 1000 مليون دولار.

- وبدرجة أقل تظهر فعالية التأثير سنة 1994 عند مستوى معنوية 10% وزيادة تقدر بـ 0.27% في معدل النمو الاقتصادي عن كل عن كل زيادة في صافي المساعدات الإنمائية الرسمية بـ 1000 مليون دولار.
- لا يوجد تأثير معنوي إحصائيا لصافي المساعدات الإنمائية الرسمية على النمو الاقتصادي في باقي السنوات.

3.4. تقدير نماذج الأثر العشوائي: من خلال تقدير نماذج الأثر العشوائي لكل من الأفراد (الأقاليم) والزمن (السنوات)، فبالنسبة لنموذج الأثر العشوائي للأقاليم حصلنا على النتائج التالية:

$$EG_{it} = 3.3886 + 6.22 \times 10^{-5} ODA_{it}$$

0.0000 0.0015

$$F = 10.2102 \dots\dots R^2 = 0.0226 \dots\dots SSR = 3370.8$$

القيمة المدرجة أسفل المعلمة هي عبارة عن احتمال إحصائية t

- وجود تأثير طردي معنوي إحصائياً لصافي المساعدات الإنمائية الرسمية على النمو الاقتصادي بحيث أن زيادة صافي المساعدات بـ 1000 مليون دولار يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي بـ 0.0622%، كما أن هذا التأثير يختلف من إقليم إلى آخر، وتبلغ درجة التأثير 2.26%، وهي درجة تأثير ضعيفة جداً. أما بالنسبة لنموذج الأثر العشوائي للسنوات حصلنا على النتائج التالية:

$$EG_{it} = 3.7535 + 3.09 \times 10^{-5} ODA_{it}$$

0.0000 0.0485

$$F = 3.9189 \dots\dots R^2 = 0.0088 \dots\dots SSR = 4002.04$$

القيمة المدرجة بين قوسين هي عبارة عن احتمال إحصائية t

- لصافي المساعدات الإنمائية الرسمية تأثيراً طردياً معنوي إحصائياً على النمو الاقتصادي بحيث أن زيادة المساعدات بـ 1000 مليون دولار يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي بـ 0.0309%، كما أن هذا التأثير يختلف من سنة إلى أخرى، وتبلغ درجة التأثير 0.88% وهي نسبة ضعيفة جداً.

- استنادا إلى اختبار "هوسمان" يلاحظ أن قيمة إحصائية H أقل من القيمة الجدولية (الاحتمال يساوي 0.4752 أكبر من 0.05)، وهذا يدل على أن النموذج الأمثل هو نموذج الأثر العشوائي للأفراد، حيث أن تأثير صافي المساعدات على النمو هو تأثير ضعيف جداً في أقاليم الدول النامية المدروسة.

5. نتائج الدراسة:

- ارتفاع المساعدات الإنمائية الرسمية تزامنا مع إعلان الأهداف الإنمائية للألفية، حيث بلغت القيمة الإجمالية للمساعدات قبل إعلان الأهداف الإنمائية قيمة 505819,78 مليون دولار في حين ارتفعت بعدها إلى 1886359,687 مليون دولار.
- نمو صافي المساعدات الإنمائية الرسمية في الدول النامية بمعدل 5.06% خلال الفترة 1990-2015 حيث تضاعفت القيمة الإجمالية لها بـ 2.197 مرة خلال نفس الفترة.
- يعتبر إقليم إفريقيا جنوب الصحراء الأول من حيث تلقي المساعدات بقيمة إجمالية 739232.6067 مليون دولار خلال الفترة 1990-2015، كما يعتبر إقليم أوروبا وآسيا الوسطى الأقل تلقيا للمساعدات بقيمة إجمالية 133637.6433 مليون دولار.
- تعتبر دول إقليم أوروبا وآسيا الوسطى الأعضاء في المؤسسة الدولية للتنمية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير الأولى من حيث نمو صافي المساعدات الإنمائية بمعدل 40.1053% سنويا خلال الفترة 1990-2015 لدعم لعملية التحول الاقتصادي لدول شرق أوروبا، كما يعتبر إقليم شرق آسيا والمحيط الهادي الأقل نموا لصافي المساعدات بمعدل 2.3229%.
- بلغ متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الدول النامية 4.114%، حيث يعتبر إقليم دول شرق آسيا والمحيط الهادي الأعضاء في المؤسسة الدولية للتنمية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير الأولى من حيث معدل النمو بنسبة 8.247% كما يعتبر إقليم دول أوروبا وآسيا الوسطى دون أخذ بعين الاعتبار الدول مرتفعة الدخل الأقل نموا بنسبة 1.439%.
- استقرارية السلاسل الزمنية المقطعية لمتغيرات الدراسة عند المستوى وبالتالي فهي متكاملة من الدرجة "0".

- نموذج أثر صافي المساعدات الإنمائية الرسمية على النمو الاقتصادي هو نموذج ذو أثر فردي وليس نموذج تجميعي استنادا إلى اختبار wald.
- يعتبر نموذج الأثر العشوائي للأفراد النموذج الأمثل لقياس أثر صافي المساعدات الإنمائية الرسمية على النمو الاقتصادي استنادا إلى اختبار "هوسمان".
- ضعف تأثير صافي المساعدات الإنمائية الرسمية على النمو الاقتصادي حيث بلغت درجة التأثير 2.26%.

1.5. اختبار فرضية الدراسة: انطلقت الدراسة من فرضية أساسية مفادها: "وجود تأثير طردي (إيجابي) للمنح والمساعدات الإنمائية الرسمية على تحفيز النمو الاقتصادي في الدول النامية، حيث أن زيادة حجم المساعدات الإنمائية بمختلف أشكالها سيؤدي إلى تحسين ظروف المعيشة وخلق هياكل اقتصادية منتجة وبالتالي تقليص البطالة وتحفيز الاستثمار وهذا ما يصب في تحفيز التنمية في البلد وزيادة معدلات النمو الاقتصادي إضافة إلى ما شهدته هذه الدول من معدلات متزايدة للنمو الاقتصادي في ظل تطور حجم المنح والمساعدات الإنمائية الرسمية"، حيث ثبتت صحة الفرضية من حيث التأثير الطردي المعنوي إحصائيا لصافي المساعدات الإنمائية الرسمية على النمو الاقتصادي غير أن هذا التأثير ضعيف جدا لا تتجاوز حدوده 2.26% مما يفقد فعالية هذه المساعدات في تحقيق النمو سواء من حيث حجمها أو من حيث توجيهها إلى القطاعات الأولى بتنميتها.

قائمة المراجع:

مراجع باللغة العربية:

1. الأمم المتحدة: "بحوث في العلاقة بين المعونة والنمو"، تقرير التجارة والتنمية، 2008.
2. خالد محمد السواعي، أساسيات القياس الاقتصادي باستخدام Eviews، دار الكتاب الثقافي، 2011.
3. فليح حسن خلف: "التمويل الدولي"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2004.
4. قاعدة بيانات البنك الدولي 2017 على الرابط:

<http://data.albankaldawli.org/indicator>

5. نواز عبد الرحمن الهيبي، منجد عبد اللطيف الخشالي: "مقدمة في المالية الدولية"، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان.

6. هشام حنضل عبد الباقي، "تقدير الحجم الأمثل للمنح والمعونات الخارجية للاقتصاد القومي بالتطبيق على مملكة البحرين"، مؤتمر المعونات والمنح الدولية وأثرها على التنمية الشاملة في الوطن العربي، القاهرة، مارس 2007.

7. هشام حنضل عبد الباقي، "تقدير الحجم الأمثل للمنح والمعونات الخارجية للاقتصاد القومي بالتطبيق على مملكة البحرين".
مراجع باللغة الأجنبية:

8. Camelia Minoiu, Sanjay G. Reddy, **Development Aid and Economic Growth: A Positive Long-Run Relation**, June 5, 2007.
9. Channing Arndt, Sam Jones'Finn Tarp, **Aid and Development: The Mozambican Case**, National Directorate of Studies and Policy Analysis (DNEAP), 16 and 17 June 2006 in Helsinki, Finland.
10. E. M. Ekanayake, Dasha Chatrna, **The effect of foreign aid on economic growth in developing countries**, Journal of International Business and Cultural Studies.
11. **EViews 7 User's Guide**, Quantitative Micro Software, United States of America, 2009.
12. William Greene, **Econométrie**, traduction: Théophile Azomaho, Stéphanie monjon and Nguyen Van, Pearson Education, France, 5eme édition, 2005.

ملاحق الدراسة:

الملحق رقم (01): مؤشرات الدراسة

الإقليم	إجمالي المساعدات بالمليون دولار	متوسط معدل نمو إجمالي المساعدات %	متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي %
SSF	739232,607	5,060	3,857
SSA	737878,530	5,080	3,857
TSS	675003,260	4,979	3,857
MEA	342394,623	15,231	4,335
MNA	327992,523	16,903	3,845
TMN	243388,033	16,053	3,838
LCN	189485,513	3,908	2,893
LAC	179623,263	4,210	2,783
TLA	152143,533	3,338	2,950
ECS	146126,193	24,517	1,666
ECA	142315,083	33,051	1,439
TEC	133637,643	40,105	1,628
SAS	234665,993	4,855	6,152
TSA	233593,767	4,834	6,152
EAS	234454,757	2,323	4,193
EAP	227205,177	2,830	8,247
TEA	213843,650	2,729	8,247

الملحق رقم (02): الأثرين الثابت والعشوائي للأفراد (الأقاليم)

	Fixed Effects (Cross)	Random Effects (Cross)
_SSF--C	-1.372672	-1.214442
_SSA--C	-1.369061	-1.211279
_TSS--C	-1.208415	-1.070968
_MEA--C	0.120170	0.118205
_MNA--C	-0.332359	-0.306436
_TMN--C	-0.123143	-0.124119
_LCN--C	-0.930440	-0.885993
_LAC--C	-1.015119	-0.966553
_TLA--C	-0.777675	-0.749119
_ECS--C	-2.046867	-1.934818
_ECA--C	-2.263600	-2.137720

_TEC--C	-2.052168	-1.941683
_SAS--C	2.212618	2.054946
_TSA--C	2.215360	2.057341
_EAS--C	0.254862	0.227373
_EAP--C	4.327170	4.027708
_TEA--C	4.361340	4.057555

الملحق رقم (03): الأثرين الثابت والعشوائي للزمن (السنوات)

	Fixed Effects (Period)	Random Effects (Period)
1990--C	0.285248	0.238714
1991--C	-2.626528	-2.149628
1992--C	-2.032614	-1.662108
1993--C	-1.549543	-1.264947
1994--C	-1.374066	-1.122115
1995--C	-0.366105	-0.295102
1996--C	0.864409	0.714702
1997--C	0.235554	0.200627
1998--C	-1.300738	-1.059735
1999--C	-0.581845	-0.470558
2000--C	0.991674	0.820730
2001--C	-0.765920	-0.621311
2002--C	-0.542925	-0.439917
2003--C	0.631808	0.521361
2004--C	3.891102	3.192861
2005--C	1.860218	1.520202
2006--C	2.854306	2.336284
2007--C	3.073276	2.516729
2008--C	0.363364	0.290959
2009--C	-2.564605	-2.109411
2010--C	2.096263	1.712750
2011--C	0.172712	0.133144
2012--C	-0.351241	-0.295267
2013--C	-0.584910	-0.490592
2014--C	-0.913909	-0.761055
2015--C	-1.764983	-1.457317

إدارة المعرفة بين الواقع والمتطلبات في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية،

دراسة ميدانية على مستوى عينة من المؤسسات الاقتصادية

مجدي نويري

طالب دكتوراه، بجامعة محمد خيضر (بسكرة)

بريد الكتروني: mdjo2016@gmail.com

ملخص:

تهدف في هذه الدراسة إلى الوقوف على واقع إدارة المعرفة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، في ظل المكانة الهامة للمعرفة في عمل المنظمات، مستعين بذلك على استبيان موزع على عدد من قيادي المؤسسات الاقتصادية. آخذين بعين الاعتبار عامل التنوع، من خلال اختيار عينة مستهدفة من مؤسسات اقتصادية تعمل في مختلف القطاعات الاقتصادية.

وقد خلصت الدراسة إلى تبني ضعيف لإدارة المعرفة، والسبب الرئيسي يعود لضعف توفر متطلبات إدارتها، من هياكل تنظيمية مرنة، ثقافة تنظيمية تشاركية، قيادة إبداعية مبادرة، و بنية محترمة من تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

كلمات المفتاحية: إدارة المعرفة، الثقافة التنظيمية، القيادة، الهيكل التنظيمي، تكنولوجيا المعلومات

Abstract :

This study aims at shedding light on the reality of knowledge management in the Algerian economic institution due to the importance of knowledge in the science of organizations. By utilizing questionnaires distributed to leaders of economic institutions taking into account factor of diversity through the selection of a sample of economic institutions operating within different sectors.

Findings show that, there is a flimsy adoption of knowledge management because of the weak availability of management requirements in terms of flexible organizational structures, participatory organizational

culture, initiative and creative leadership and acceptable structure of information and communication technology.

Keywords: Knowledge Management, Organizational Culture, Leadership, Organizational Structure, Information Technology.

مقدمة :

عالم الأعمال اليوم، هو العالم القائم على المعرفة، حيث تعد فيه هذه الأخيرة المصدر الأكثر تنافسية وخلق للثروة، يكون أساس التنافس فيه ليس على الأحسن في الأداء، بل الأحسن في تبني إدارته، لأن التميز في الأداء تحصيل حاصل في تبني هذا النهج التنظيمي الجديد، لذا تجد غالبية الاقتصاديات العالمية، وفي ظلها عدد وكبريات الشركات والمؤسسات العالمية، تعمل جاهدة على تبني برامج لإدارة المعرفة. الأمر الذي يحيلنا مباشرة إلى الواقع الاقتصادي الجزائري، وإلى حالة المؤسسة الجزائرية باختلاف انتمائها وتخصصها، عن واقعها في مجال المعرفة وإدارتها، الأمر الذي يدفعنا إلى السؤال التالي:

ما هو واقع إدارة المعرفة ومتطلباتها في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؟

فرضيات الدراسة: تتسم إدارة المعرفة في المؤسسات الاقتصادي الجزائرية بالضعف، وقلة الاهتمام بهذا المورد الاستراتيجي، وهذا نتيجة لافتقار المؤسسات الجزائرية أبرز متطلبات إدارتها، كالقيادة الإدارية المبادرة والمبدعة، الهياكل التنظيمية المرنة، الضعف في بنية تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وكذا نقص وغياب الثقافة التنظيمية الداعمة والمرسخة لهذا النهج التسييري الجديد.

أهداف وأهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة لهدفها في إبراز الدور الريادي الذي يلعبه عنصر المعرفة في بيئة الأعمال، ومحاولة التعرف على واقع إدارة هذا العنصر في المؤسسات الجزائرية، ومدى توفر متطلبات إدارته.

خلفية الدراسة: لغاية الإحاطة بأهم مفاصل الدراسة، قسمنا الدراسة إلى جزأين، الأول نظري وقفنا خلاله على مفهوم المعرفة، عمليات ومتطلبات إدارتها. كما تناولنا في الجزء التطبيقي واقع المعرفة في

المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، من خلال التوجه إلى عينة مستهدفة من 11 مؤسسة اقتصادية عاملة في مختلف القطاعات الاقتصادية.

الجزء الأول : الإطار النظري للدراسة

1. مفهوم المعرفة : تعددت المفاهيم المقدمة للمعرفة، فهناك من حصرها في كونها "معلومات يمكن تخزينها ومعالجتها"¹، حيث ركز على جانبها الملموس فقط وهو مكمّن النقد الموجه الذي وجه لهذا الحصر، خاصة من Polani، الذي أضاف خبرة الفرد كمكون رئيسي للمعرفة، حيث يعرفها "أنها خبرات متراكمة سواء في رؤوس الأفراد أو في الذاكرة التنظيمية للمؤسسة"²، فيما ذهب نوناكا Nonaka في تحديده للمعرفة واعتباره لها على أنها نوع من الإيمان، حيث يعرفها "الإيمان المحقق الذي يزيد من قدرة الوحدة أو الكيان على العمل الفعال"³، وهناك من أعطى لها صيغة رياضية " $K=(I+T)*S$ "⁴ حيث (k = المعرفة، I = المعلومات، T = التكنولوجيا، S = التقاسم)، هذا التعريف الأخير المحاكى للتطور الهائل في تكنولوجيا المعلومات. إلا أنه وبالرغم من تعدد هذا المفاهيم يمكن القول أنها حملت نظرة جزئية للمعرفة أو مست جانب منها، أو ربما تحاكي الصناعة الموجودة فيها منظمة الأعمال، وكتعقيب أخير نقول أن المعرفة هي كل نتاج فردي أو جماعي يدعم عمل المنظمة. بنوعها الصريحة والضمنية، الصريحة الرسمية، المكتوبة أو المرمزة والمخزنة، التي يمكن للأفراد تقاسمها فيما بينهم، وتشمل كل من البيانات والمعلومات التي

¹ علاء فرحان طالب، أميرة الجنابي، إدارة المعرفة (إدارة معرفة الزبون)، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص55.

² Karl-Erik Sveiby, **Towards a Knowledge Perspective on Organisation**, <http://www.sveiby.com/articles/Diss1-3.html>, 2017/02/13

³ نعيمة رزوقي، رؤية مستقبلية لدور اختصاصي المعلومات في إدارة المعرفة، مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية، مج 9، ع2، 2004.

⁴ Marvattallou, **Knowledge management methodology**, ESCWA, 2003, p11.

يمكن الحصول عليها؛ والضمنية الصعبة في النقل و التشارك، فهي حسب Wiig معرفة ذاتية تكونت مما تعلمه الفرد، كامنة في عقله، تبقى محدودة الاستخدام والقيمة ما لم يتم تحويلها إلى معرفة معلنة:⁵

2. إدارة المعرفة وعملياتها: قدمت العديد من المفاهيم لإدارة المعرفة، مع التسجيل الواضح للاختلاف بينها خاصة في المقاربة بين نوعيها الصريحة والضمنية، فحسب Wiig "هي تخطيط وتنظيم ومراقبة وتنسيق وتوليف المعرفة والأصول المرتبطة برأس المال الفكري، والعمليات، والقدرات، والإمكانات الشخصية والتنظيمية، وبشكل يتم معه إنجاز أكبر قدر ممكن من الأثر الإيجابي في نتائج الميزة التنافسية"⁶، كذلك يرى Newman إن إدارة المعرفة هي " مجموعة العمليات التي تتحكم وتخلق وتنشر وتستخدم المعرفة من قبل الممارسين لتزويدهم بالخلفية النظرية المعرفية اللازمة لتحسين نوعية القرارات وتنفيذها"⁷، إذن فإدارة المعرفة ومهما تعددت المفاهيم، هي القدرة على استغلالها لخدمة المنظمة، من خلال إدارتها وفق عمليات مدروسة لذلك، هي:

1.2. خلق وتوليد المعرفة: يقصد بها إبداع المعرفة، سواء عن طريق شرائها، ابتكارها، اكتشافها.

2.2. نقل وتشارك المعرفة: تعد من أهم عمليات إدارة المعرفة، إذ لا معنى ومغزى من المعرفة إذا لم يتم تشاركها بين أفراد المنظمة، لأن العدو الأول لها أن تظل حبيسة الأذهان والأدراج " سجينة صندوقها الأسود المخزنة فيه "⁸، كما يشرح Tardiff مفهوم وأهمية نقل المعرفة بقوله "كيف يمكن للخبرة المكتسبة في تنفيذ مهمة ما أن تؤثر على تنفيذ مهمات أخرى"⁹. وغالبا ما تكون المعرفة المنقولة هي معرفة

⁵ ريجي مصطفى عليان، إدارة المعرفة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 79.

⁶ هيثم علي حجازي، إدارة المعرفة (مدخل نظري)، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، 2005، ص 22.

⁷ ريجي مصطفى عليان، مرجع سبق ذكره، ص 137.

⁸ سعد غالب ياسين، نظم مساندة القرارات، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص 107.

⁹ Prévot Frédéric, **Le transfert de connaissances (revue de littérature)**, XVIème Conférence Internationale de Management Stratégique, EUROMED Marseille Ecole de Management

صريحة (مكتوبة أو مرمزة)، تنقل عبر وسائل الكترونية أو يدوية، أما عند نقل المعرفة الضمنية يتداخل عندها مفهوم النقل مع المشاركة.

2.3. استعمال وتجديد المعرفة: من خلال توظيف المعرفة في الوقت المناسب وفي المكان المناسب، مع العمل على تجديدها وتطويرها.

3. قياس المعرفة: في ظل قاعدة "ما لا يمكن قياسه لا يمكن إدارته والسيطرة عليه"¹⁰، قدمت عدة اجتهادات لقياس المعرفة، كنسبة نفقات البحث والتطوير إلى النفقات الإجمالية، نسبة المنتجات الجديدة إلى إجمالي المنتجات... الخ، بالإضافة إلى الاستبيان الذي قدمه آرثر اندرسن (Arthur Andersen) بالتعاون مع المركز الأمريكي للإنتاجية والجودة The American Productivity Quality Center تحت تسمية أداة تقييم إدارة المعرفة (Knowledge management assessment tool) KMAT. أو الاستبيان الذي قدمته الجمعية الأمريكية للتدريب والتطوير ASTD * لقياس مدى استعداد المنظمات لتبني نموذج إدارة المعرفة، من خلال مدى توفرها على المتطلبات الضرورية لذلك.¹¹ للعلم فإن المقياسين الأخيرين هما المستعملان في الدراسة التطبيقية.

4. متطلبات إدارة المعرفة: حتى يكون هناك تبني ناجح وفعال لإدارة المعرفة في المنظمات، وجب على هذه الأخيرة أن تتوفر على بنية تنظيمية قادرة على استيعاب هذه المتطلبات، أبرزها:

1.4. دور القيادة في تبني إدارة المعرفة: تلعب هذه الأخيرة دورا كبيرا في نجاح المنظمة، كيف لا وهي المصدر الأول للقرار، تتجسد فيها كامل شخصية القائد من تأثير وسلوك وحتى صفات، تدفع المقودين

¹⁰ علي السلمي، إدارة التميز (نماذج وتقنيات الإدارة في عصر المعرفة)، دار غريب للنشر والتوزيع، القاهرة، 2002، ص 24.

* ASTD: American Society for Training Development.

¹¹ صلاح الدين الكبسي، إدارة المعرفة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية (بحوث ودراسات)، القاهرة، 2005، ص 103، 105.

إلى تحقيق الأهداف المرجوة، وفق ما يراه فيفنر وبرستوس (presthus&pfiffner)¹². ونظرا لخصوصية المعرفة فهي تتطلب سلوكيات وأوصاف وجب توفرها في القائد، إذ يجب أن يكون " قادرا على شرح رؤيته للآخرين، أن يكون قدوة لهم، وأن يكون قادرا على ربط رؤيته مع المضمون الذي يهم منظمته"¹³، قائد من صفاته امتلاك الرؤية الواضحة حول أجندة المعرفة، داعم لأبطال المعرفة وصناعها ومثير للحماس فيهم، لديه المنظور الشامل من بنية تنظيمية و تكنولوجيا وإستراتيجية مناسبة، مستعملة للاتصال الفاعل في التسويق وإعادة الهندسة، في تفاعل مستمر وفعال مع كل المستويات، ومستندا على شبكة من العلاقات الإنسانية، متشبع بثقافة الانفتاح والفضول المدعم بالتحفيز المتواصل، وفق برامج مطورة لآليات التحفيز وتنمية الموارد البشرية المساهمة في تغيير السلوك.¹⁴

2.4. دور الهيكل التنظيمي في تبني إدارة المعرفة: يعتبر الهيكل التنظيمي كالبناء الذي تركز عليه المنظمة، الذي يحدد مسؤولية الأفراد وقنوات الاتصال بهم، فهو وفقا لستونر stonar "الآلية الرسمية التي يتم من خلالها إدارة المنظمات عبر تحديد خطوط السلطة والاتصال بين الرؤساء والمؤوسين"¹⁵. ونظرا لخصوصية المعرفة فهي تتطلب الهياكل التي تتسم بالمرونة والتكيف مع البيئة وسهولة الاتصالات وقدرتها على الاستجابة السريعة للمتغيرات، وهو ما يتوفر أكثر في الهياكل المصفوفية أو الشبكية... المتسمة

¹² عمر محمود غباين، القيادة الفاعلة والقائد الفعال، دار إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 129.

¹³ المرسي ادريس، السلوك التنظيمي، نظريات ونماذج وتطبيق عملي لإدارة السلوك في المنظمة، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2005، ص 551

¹⁴ عبد الرحمن الجاموس، إدارة المعرفة في منظمات الأعمال وعلاقتها بالمداخل الإدارية الحديثة، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، حلب سوريا، 2013، ص 204

¹⁵ حسين احمد الطراونة، احمد يوسف عريقات، توفيق صالح عبد الهادي، شحادة العرموطي، نظرية المنظمة، دار الحامد، عمان، 2012، ص 144.127

بالمرونة، والاستقلالية في اتخاذ القرار، المرونة والعمل بروح الفريق المبني على علاقات شخصية متبادلة، الأمر الذي يؤدي إلى وجود قنوات اتصال أقوى وأسرع.¹⁶

3.4. دور الثقافة التنظيمية في دعم إدارة المعرفة: حيث عززت الدراسات والأبحاث الحديثة على أهمية الثقافة التنظيمية على أداء المنظمات، فالثقافة وما تمثله رموز، ولغة، وإيديولوجيا، وطقوس، وأساطير. فهي كالمخطوطة التنظيمية أو المنتج التاريخي، المستمدة من الخطوط الشخصية لمؤسس المنظمة أو القائد المسيطر، ذات الأثر على السلوك الإنساني والإنتاجي في المنظمات¹⁷. هذا وقد أكدت عديد الدراسات وجود علاقة ترابطية بين إدارة المعرفة وثقافة المنظمة، كدراسة Govindaraja /Gupta ، والتي حددت أبرز العوامل المؤثرة في مبادرات إدارة المعرفة، كأنظمة المعلومات، الهيكل التنظيمي، القيادة، العمليات، نظام المكافآت، الأفراد، مفترضة أن هذه العوامل المنظورة هي جزء من ثقافة المنظمة، كذلك بين كل من Rastogi & Bock بأن الثقافات والأنظمة التقليدية تتضمن العوامل التي تخلق العوائق الرئيسة لإدارة معرفة ناجحة¹⁸، فهذه الأخيرة تتطلب ثقافة تدعم التعاون داخل المنظمة، وتعزيز روح الفريق، وتحفز العاملين لدعم هذه المبادرات. من خلال مجموعة العوامل الثقافية التي يمكن اعتمادها من أجل تشجيع

¹⁶ سمير محمد عبد الوهاب، متطلبات تطبيق إدارة المعرفة في المدن العربية (دراسة حالة مدينة القاهرة)، الندوة الدولية لمدينة المعرفة، المدينة المنورة، 2005، ص 120.

¹⁷ James L. Gibson, John M. Ivancevich, James H. Donnelly, Jr., Robert Konopaske, **Organizations (Behavior, Structure, Processes)**, McGraw-Hill, Fourteenth Edition, New York, 2012, p31.

¹⁸ سعد علي حمود العنزي، تقييم دور ثقافة المنظمة ونجاح إدارة المعرفة في تطوير الميزة التنافسية المستدامة، دراسة تطبيقية في شركات الهاتف الخليوي العاملة بالعراق، أطروحة دكتوراه في إدارة الأعمال، جامعة بغداد، 2008، ص 168.

الأفراد على توليد المعرفة وتشاركتها، والبناء على أفكار الآخرين، لخصها كل من McKenzie & Winkelen في:¹⁹

- إيجاد رابط بين عملية التشارك في المعرفة و بين أهداف المنظمة، وارتباط عملية التشارك في المعرفة بالقيمة الأساسية للمنظمة.

- تشجيع الأفراد على التعاون و مساعدة بعضهم البعض من خلال إدارة قوية، وتكامل عملية التشارك في المعرفة مع الأعمال اليومية من خلال تجسيد ذلك في العمليات الروتينية.

- تناسب حجم الدعم الذي تقدمه الإدارة لعملية التشارك في المعرفة مع حجم الجهد المبذول من أجل التشارك، بالإضافة إلى دعم الشبكات غير الرسمية.

4.4. دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في دعم إدارة المعرفة: في ظل الانفجار الهائل في تطور التكنولوجيات الحديثة، ففي ظل شبكة انترنت عالمية (عدد المستخدمين يقارب 3.5 مليار شخص عام 2016²⁰، كما نشير هنا إلى حيازة كوريا الجنوبية المرتبة الأولى في مؤشر تقدم في تكنولوجيا المعلومات والاتصال IDI (ICT Development Index) لعام 2016 بمعدل 8.84، بينما حلت الجزائر في المرتبة 103 عالميا بمعدل 4.4 والذي كان في عام 2007 يضاوي 2.51²¹، أضحت عنصر جزء مهم في عمل المنظمات، وداعمة لمختلف أنشطتها وأعمالها، مع ما توفره في سهولة وانسيابية تدفق المعلومة في الوقت والتكلفة، الأمر الذي ينطبق تماما على إدارة المعرفة، حيث تعزز وتحسن من فرص التعلم المنظمي،

¹⁹ هشام علي إبراهيم حجازي، قياس أثر إدراك إدارة المعرفة في توظيفها لدى المنظمات الأردنية (دراسة تحليلية مقارنة بين القطاعين العام والخاص باتجاه بناء أنموذج لتوظيف إدارة المعرفة)، قدمت هذه الأطروحة استكمالا لمتطلبات منح درجة دكتوراه فلسفة في الإدارة، جامعة عمان العربية، 2005، ص 53.

²⁰ International Telecommunication Union (ITU), **Measuring the Information Society Report 2016**, Geneva, Switzerland, 2016, p209.

²¹ International Telecommunication Union, <http://www.itu.int/net4/ITU-D/idi/2016/>, 2017/02/03

- عن طريق تحديد وتعريف identifying، واقتناص capturing، وترميز codifying، وتوزيع وتعميم distributing المعرفة بنوعيتها الضمني والمعلن، ومنها:²²
- نظم إدارة المكاتب والوثائق: كتطبيقات معالجة البيانات Word Processing، يوميات الكترونية Electronic calendars... الخ.
 - البرمجيات الجماعية groupware: وما توفره من فضاءات للتفاعل والتشارك في المعلومات والمعرفة، من أهم المنتجين التجاريين لمثل هذه البرمجيات لوتس Notes وأوبن تكست لفنلنك open text's livelink.
 - برمجيات الفريق teamware: تطبيقات من خلال الانترنت لغرض بناء عمل فريقي والمشاركة بالأفكار والوثائق، والعصف الذهني brain-storming، ومن الأمثلة على هذه البرامج، تكنولوجيا الغرفة الالكترونية E-Room technology's، ولوتس كويك بليس lotus quickplace.
 - أدوات مؤتمرات الويب web conferencing tools: هي لقاءات ومؤتمرات وعروض على الخط المباشر، تجهز فيها بطاولة افتراضية تمكن المشاركون من عرض ومراجعة وتعديل الوثائق، والمشاركة بأفكارهم وملاحظاتهم، من الأدوات المستخدمة حاليا لوتس lotus، ومايكروسفت microsoft... الخ.
 - الذكاء الاصطناعي Artificial Intelligence/AI: وما يوفره من تطبيقات تحاكي و تساير عمل الإنسان ولا تخضع لتأثير المشاعر البشرية من قلق أو إرهاق. أو حتى روتينية الأعمال، فهي خزان للمعلومات والمعرفة يحميها من الضياع أو التسرب في حالة انتقال الخبر أو استقالته أو حتى موته ، نذكر منها النظم الخبيرة Expert Systems، نظم اللغة الطبيعية natural language systems، نظم الرؤية vision input systems، الشبكة العصبية/الدقيقة neural network،... الخ.

²² عبد الستار العلي، عامر قنديلجي، غسان العمري، المدخل إلى إدارة المعرفة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان،

الجزء الثاني: الجانب التطبيقي

1. منهج البحث: لأن طبيعة بحثنا تمس السلوك الإنساني، خاصة إذا تعلق الأمر بأسلوب يساعد على تبادل المعرفة والمعلومات بين أفراد المنظمة، استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي، والذي يكفل لنا جمع أكبر قدر ممكن من البيانات و المعلومات اللازمة لغرض التحليل لمعرفة الواقع.

2. عينة الدراسة: للدراسة الميدانية، اخترنا عينة مستهدفة من 11 مؤسسة اقتصادية في مختلف القطاعات، هي موبيليس، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بنك السلام، القرض الشعبي الجزائري، البنك الوطني الجزائري، مجمع رياض سطيف، بنك سوسيتي جنرال، اتصالات الجزائر، بنك PNB paribas، سونلغاز، الشركة الجزائرية للتأمين و إعادة التأمين CAAR. مع توجيه الاستبيان لفئة القيادة بشتى تدرجاتها.

3. أدوات جمع البيانات: قمنا بتوزيع 100 استمارة استبيان (المذكورين في الصفحة 5 بتصرف) على 11 مؤسسة اقتصادية عاملة على مستوى ولايتي سطيف ومسيلة، تم استرجاع 96 استمارة، رفضت واحدة لعشوائية الإجابة. تضمنت نوعين من الأسئلة، أسئلة شخصية (تقيس لنا كل من متغيرة الجنس، المستوى العلمي، الأقدمية في العمل، المركز الوظيفي...)، وأسئلة خاصة بمحوري الدراسة.

4. وصف (خصائص) أفراد العينة: تباينت خصائص العينة، حيث نجد غلبة الطابع العام عليها بنسبة 85%، مع سيطرت الذكور على الجانب القيادي في التسيير بنسبة 70.5%، مع تسجيل حضور مراكز الإدارة التنفيذية بنسبة 68.2%، تحوز علي غالبيتها رؤساء المصالح بنسبة 43.2%، مع سيطرت ذوي الخبرة المتوسطة (6-15) على المراكز القيادية بنسبة 63.7%، وكذلك سيطرت حاملي شهادة الليسانس بنسبة 65.3%، مع تسجيل ضعيف لحملة شهادات العليا كالماجستير والدكتوراه، هذه الأخير تمثل ما قيمته 1.1% من مجموع المؤهلات العلمية.

5. عرض وتحليل عبارات متغيرات الدراسة: بعد ترتيب العبارات بالاعتماد على كل من : المتوسط الحسابي $\bar{x}$ ، الانحراف المعياري δx_i ، معامل الاختلاف $100 * \frac{x_i}{\bar{x}} = cv$ ، حيث تكون العبارة نالت درجة الموافقة الموضحة في الجدول الموالي إذا حازت على تشتت ضعيف ووزن نسبي يفوق تفوق 50% .

الجدول رقم (01): تحديد طول المجال

خاص بالمحور الأول $r = 5 - 1/5 = 0.8$					طول المجال
مطلقا	نادرا	أحيانا	في معظم الوقت	في جميع الأوقات	التقدير
[1.80, 1]	[2.6, 1.8]	[3.4, 2.6]	[4.2, 3.4]	[5, 4.2]	المتوسط
خاص بالمحور الثاني $r = 3 - 1/3 = 0.66$					طول المجال
غير موافق تماما	متردد	موافق			التقدير
[1.66, 1]	[2.32, 1.66]	[3, 2.32]			المجال

المصدر: من إعداد الباحث

1.5. تحليل عبارات المحور الأول المتعلق بمستوى إدارة المعرفة في المؤسسات الاقتصادية

الجزائرية: حيث جاءت النتائج مثلما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (02): نتائج تحليل عبارات المحور الأول المتعلق بمستوى إدارة المعرفة في المؤسسات الجزائرية.

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
1- تقوم مؤسستكم باستخدام الأفكار والخبرات الجديدة بصورة منتظمة من اجل تحسين تنافسية المؤسسة.	3.18	1.12	35.8
2- يتاح الوقت والموارد للمستخدمين لدعم ومتابعة الأفكار الجديدة حتى في حالة إخفاق الفكرة كليا.	2.62	1.132	43.20
3- يساهم جميع المستخدمين في تحديد وتجديد الأفكار والخبرات الموجودة في مؤسستكم.	2.59	1.215	46.91
4- تقوم مؤسستكم بترتيب المعلومات (مثل بيانات المبيعات وملفات الزبائن)	4.14	1.033	24.95

			باستخدام برامج في الإعلام الآلي.
33.59	1.112	3.31	5- تتميز آلية العمل في مؤسستكم بالمرونة بشكل يساعد المستخدمين في الحصول على المعلومات واستخدامها.
43.8	1.336	3.05	6- تقيس وتتابع مؤسستكم بشكل واضح وفعال قيمة مواردها البشرية والفكرية.
36.88	1.136	3.08	7- تتواصل مؤسستكم مع عدد كبير من المصادر للحصول على أفضل المعلومات خلال نشاطها اليومي.
38.99	1.127	2.89	8- تتطلع مؤسستكم بشكل واضح وفعال على أفكار وخبرات مستخدميها .
43.64	1.196	2.74	9- صمم نظام الحوافز في مؤسستكم بشكل يشجع المستخدمين على تبادل وتشارك أفكارهم وخبراتهم.
40.32	1.23	3.05	10- تقوم مؤسستكم بإعادة ترتيب وتطوير هيكلها التنظيمي من اجل تسهيل المشاركة في الأفكار والخبرات بين المستخدمين.
28.92	0.887	3.06	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS

حازت غالبية العبارات الموافقة بدرجة أحيانا، مع تشتت ضعيف يعكسه انخفاض كل من قيمة الانحراف المعياري، ومعامل الاختلاف الذي لم يتعدى 50 %، مما يعكس نظرهم إلى قلة الاهتمام بمورد المعرفة، حيث نجد أن العبارة رقم 04 نالت أكبر درجة بمتوسط قدره 4.14، أي أن أفراد العينة يؤكدون على استخدام برامج الإعلام الآلي في ترتيب وأرشفة ملفات عملائهم، ما يدل على استخدام هذه المؤسسات الواسع أو بداية الولوج الجيد في تقنيات تكنولوجيا المعلومات، ثم جاءت العبارة رقم 05 بمتوسط قدره 3.31، ما يؤكد فيها المبحوثين على اتسام آلية العمل أحيانا بالمرونة ما يساعد العاملين على حرية الوصول واستخدام المعلومات المتوفرة. ثم جاءت العبارة رقم 01 بمعدل 3.18، أي بتقدير أحيانا، على اهتمام المؤسسات بأفكار وخبرات جديدة تحسن أدائها، وهذا ما ينم على عدم تقدير كافٍ لهذه الموارد التنافسية في الوقت الحالي، ثم جاءت العبارة رقم 06 و 07 و 10 على التوالي بمعدل 3.08 و 3.05 و بتقدير أحيانا، ما يعكس اهتمام المؤسسات بالتواصل مع عملائها ومحيطها، وكذا تقديرها لمواردها البشرية

بالقياس والمتابعة، وكذا مرونة المؤسسات الهيكلية لتنظيمها لأجل تسهيل الوصول إلى المعلومات، وهذا ما يؤكد نتيجة العبارة السابقة على اهتمام غير كافٍ بعنصر المعرفة كمورد استراتيجي للتميز، ثم ترتبت باقي العبارات حسب تقييم متوسطات الإجابة عليها، كالتالي: 2.89، 2.74، 2.62، 2.59، ما يعني أنها نالت جميعها تقديرا أحيانا، على أن المؤسسات على اطلاع دائم بأفكار وخبرات مستخدميها، وفق نظام حوافز داعم لها، ما يشجعهم على تبني الأفكار الجديدة ولو أخفقت، لكونهم معنيين جميعا بتحديد الأفكار والخبرات الأزمنة لمؤسستهم. كل هذه الإجابات انعكست على المتوسط الإجمالي لمحور مستوى إدارة المعرفة في المؤسسات الاقتصادية، مما يدل على تبني ضعيف إلى متوسط لإدارة المعرفة، بمتوسط إجمالي بـ 3.06 وهو ما يتنافى وواقع المؤسسات العالمية في الاقتصاد الجديد الاقتصاد القائم على المعرفة.

2.5. تحليل فقرات المحور الثاني بمتطلبات إدارة المعرفة (مدى استعداد المنظمات للدخول في برامج إدارة المعرفة): وقد جاءت النتائج مثلما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (03): نتائج تحليل الفقرات المتعلقة بمدى استعداد المؤسسات لتبني برامج إدارة المعرفة

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
1- إن إستراتيجية مؤسستكم القادمة محددة وواضحة الأهداف الرئيسية.	2.38	0.721	30.29
2- هناك تحديد جيد وواضح للأفكار وخبرات الأفراد الأكثر أهمية التي تحتاجها مؤسستكم لاكتسابها وتشاركها، لكونها تمثل رأس المال المؤسسة الفكري الذي يعزز تنافسية المؤسسة.	2.10	0.826	39.33
3- تتوافق وترتبط عملية التوظيف في مؤسستكم بشكل وثيق مع إستراتيجية المؤسسة القائمة على تعزيز دور موردها البشري في نشاطها.	2.19	0.842	38.45
4- إن الأشخاص المهمين لعملنا جرى تحديدهم وتقييمهم والعناية بهم بكفاءة	2.04	0.828	40.59
5- تناسب أدوات الاتصال داخل مؤسستكم مع قيم وعادات عمل المؤسسة، باستخدام كافة السبل لذلك ك (البريد الإلكتروني، النشرات، ...)	2.47	0.729	29.51
6- هناك قيم وعادات في عمل مؤسستكم تدعم التعلم والمشاركة في المعلومات	2.05	0.808	39.41

			والأفكار ويكافئ المبدعون و يشجعون على التعلم من الأخطاء.
42.04	0.845	2.01	7- تعمل مؤسستكم على تحويل معارف وأفكار مستخدميها في برامج ونظم أو نماذج لتسيير معرفتهم، كبرامج تتضمن ما يلي: تحديد الكفاءة، أنشطة التعلم، تطوير المهنة، التخطيط المتعاقب، تقييم الأداء.
38.15	0.805	2.11	8- تحقق مؤسستكم نجاح في مجال تدريب مستخدميها، من خلال الوصول إلى الأفراد المناسبين واستخدامها وسائل الإعلام المختلفة لتوصيل التدريب (الانترنت، الفيديو، الوثائق،...)
35.62	0.780	2.19	9- تتنافس مؤسستكم مع منافسيها خاصة في كيفية الاستفادة بشكل كبير من مواردها البشرية، واختيار أفضل السياسات والاستراتيجيات لتحقيق ذلك
34.89	0.785	2.25	10- يدعم مسؤولو مؤسستكم عمليات التطوير والتحديث داخل المؤسسة، حيث يؤمنون بالاستثمار لتطوير التعلم في المستقبل.
27.14	0.592	2.11	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS

كان التردد جواب معظم المستجوبين على عبارات المحور الثاني، فبتشتت ضعيف عكسه انخفاض كل من قيمة الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف الذي لم يتعدى 50% لرفض العبارة. وهذا ما يدل عليه متوسط الإجابات على العبارات، فقد نالت العبارة رقم 05 الموافقة بمتوسط قدر ب2.47، والدالة على أن المؤسسات تتوفر على أدوات اتصال تناسب وثقافة المؤسسة التنظيمية، تلتها العبارة 01 بمتوسط قدره 2.38، والتي تؤكد على وضوح الخطط والاستراتيجيات القادمة للمستجوبين، أما بقية العبارات فقد جاءت بصيغة التردد على التوالي العبارات: 10، 03، 09، 08، 06، 07، بمتوسطات على التوالي: 2.25، 2.19، 2.11، 2.05، 2.01، والمؤكد على التردد في دعم مسؤولي المؤسسات عمليات البحث والتطوير، وكذا التردد في مدى تحديد المؤسسات لخبرات وأفكار موظفيها، وكذا التردد في مدى التنافس مع منافسيهم في جلب الأفكار والخبرات الجديدة، ما يعكس عدم تبني لثقافة تدعم هذه الأفكار والخبرات خاصة تحديد العاملين الأكفاء والمهرة، وكذا عدم تبني برامج لإدارة هذه الأفكار والخبرات (المعرفة). وفي مجمل المحور فقد كانت الإجابات يسودها نوعا من التردد، دلّ على ذلك قيمة

المتوسط الإجمالي 2.11، حول مدى استعداد مؤسساتهم لتلقي برامج إدارة المعرفة، من ثقافة تشاركية، وبنية جدية في تكنولوجيا المعلومات والاتصال، والاهم من ذلك القدرة على تحديد العاملين أو الأفراد الحاملين لهذه المعرفة.

6. الاختبارات الإحصائية:

1.6. معامل ألفا كرونباخ Alpha Gronbach: لقياس مدى ثبات ومصدقية الإجابات، قمنا بحساب معامل ألفا كرونباخ ومعامل الصدق على التوالي، حيث تكون الإجابات ذات ثبات ومصدقية كلما اقترب العاملين من الواحد الموجب، حيث جاءت الإجابات ذات ثبات ومصدقية بدرجة عالية في كلا المحورين، مثلما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (4): نتائج اختبار Alpha Gronbach

معامل الصدق $\sqrt{\alpha}$	قيمة α (Alpha Gronbach)	محاور متغيرات الدراسة
0.963	0.911	متطلبات إدارة المعرفة
0.955	0.913	واقع إدارة المعرفة

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS

2.6. اختبار التوزيع الطبيعي (كولمجروف سميرونوف Sample K.S): لكون الاختبارين المعلمين اللذان سنجرهما لاحقا يشترطان أن تكون البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، قمنا بإجراء اختبار k.s حيث تكون البيانات تتبع التوزيع الطبيعي إذا جاءت معنوية الاختبار أكبر من 0.05، وقد جاءت نتيجة الاختبار معنوية لكلا المحورين، مثلما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (05): نتائج اختبار One-Sample Kolmogorov-Smirnov

قيمة مستوى المعنوية Sig	قيمة Kolmogorov-Smirnov Z	محاور متغيرات الدراسة
0.2	0.067	متطلبات إدارة المعرفة
0.086	0.101	واقع إدارة المعرفة

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS

3.6. اختبار تحليل التباين (ANOVA): بهدف معرفة إمكانية وجود فروق ذات دلالة معنوية في إجابات أفراد العينة لاختلاف خصائص أفراد العينة في مستواهم العلمي، أو مركزهم الوظيفي، أو أقدميتهم في العمل قمنا بإجراء اختبار تحليل التباين ANOVA، وحسب الجنس (ذكر أو أنثى) قمنا بإجراء اختبار Independent sample t-test، إذ لا توجد فروق إذا كانت معنوية نتائج الاختبارين أكبر من 0.05، وقد جاءت غالبية قيم مستوى المعنوية للاختبارين أكبر من 0.05، مما يعني عدم وجود فروق معنوية سببها خصائص أفراد العينة مثلما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (06): نتائج اختبار ANOVA

متطلبات إدارة المعرفة Y		مستوى إدارة المعرفة X		اختبار تحليل الفروق خصائص العينة
اختبار ANOVA	اختبار ليفين Leven للجناس	اختبار ANOVA	اختبار ليفين Leven للجناس	
0.059	0.692	0.141	0.122	تبعاً لنوع المؤسسة
0.350	0.543	0.762	0.816	تبعاً للمؤهل العلمي
0.079	0.766	0.316	0.985	تبعاً للأقدمية
0.281	0.634	0.124	0.396	تبعاً للمركز الوظيفي
0.09	0.09	0.04	0.127	تبعاً لاسم المؤسسة
اختبار T_ Independent Simple Test				تبعاً للجنس
0.447		0.944		

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات ال SPSS

7. اختبار فرضيتي الدراسة: قبل الحكم النهائي على نتائج اختبار فرضيتي الدراسة، قمنا بحساب معامل الارتباط بيرسون Correlation Perrson بين محوري الدراسة، فكانت النتائج كالتالي:

الجدول رقم (07): حساب معامل الارتباط بين المحاور الأربعة

واقع إدارة المعرفة		متطلبات إدارة المعرفة
مستوى المعنوية	معامل الارتباط بيرسون pearson	
0.000	0.790 (**)	

* بمستوى ثقة 95%، ** بمستوى ثقة 99%

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS

من جدول الارتباط نلاحظ أن العلاقة بين المحورين طردية قوية، وذات معنوية إحصائية عالية جدا اقل من 0.01، أي أن هناك ارتباط قوي معنوي ايجابي بين متغيري الدراسة. وعليه بناء على ما ذكر سالفنا من اختبارات ونتائج إحصائية، جاءت نتائج اختبار فرضيات الدراسة كما يلي:

الفرضية الأولى: بناء على كون المتوسط الحسابي لمحور واقع إدارة المعرفة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية هو 3.06، وانحراف معياري ضعيف 0.887، ومعامل اختلاف ضعيف 28.92، فإن آراء أفراد العينة قد اتفقت على تبني ضعيف لإدارة المعرفة كون تقديرهم اتسم بالجزئية (أحيانا) وكذا عدم التشتت في الإجابات، ما يعكسه الانحراف المعياري معامل الاختلاف، وبالتالي نتبنى الفرضية القائلة بأن تبني المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لإدارة المعرفة ضعيف.

الفرضية الثانية: بناء على كون المتوسط الحسابي لمحور متطلبات إدارة المعرفة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية هو 2.11، وانحراف معياري ضعيف 0.592، ومعامل اختلاف ضعيف 27.14 %، فإن آراء أفراد العينة اتسمت بالتردد في مدى توفر متطلبات إقامة إدارة المعرفة، وبالتالي نتبنى الفرضية القائلة بأن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لا تتوفر على متطلبات إدارة المعرفة بالشكل الكافي والجيد، وهو ما يعكسه الارتباط القوي الايجابي بين الواقع الضعيف والمتطلبات الغير كافية لإدارة المعرفة

8. النتائج: من أبرز النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة، نوجزه في النقاط التالية:

- المعرفة العنصر الجديد المولد للثروة، والمتسم بالديمومة والتوالد، عكس بقية عناصر الإنتاج الأخرى.
- الاقتصاد الحديث، يمضي إلى مزيدا من تكريس تبني برامج إدارة المعرفة، كأساس للتميز والتنافس.
- على الرغم من الولوج الجيد في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسات الجزائرية، إلا انه يبقى مستوى تبني إدارة المعرفة فيها ضعيف إلى متوسط، لـ:
- التقدير والاهتمام الضعيف والغير الكافي في تبني الأفكار الجديدة وتحديد واستقطاب العاملين الأكفاء الحاملين لها.
- الدعم الغير الكافي والضعيف لمسؤولي المؤسسات الجزائرية لأنشطة البحث التطوير المساهمة في خلق المعارف الجديدة.
- غياب الثقافة التنظيمية الداعمة للمشاركة وتبادل الآراء لدى عموم المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.
- المرونة الغير كافية في الهياكل التنظيمية لمختلف المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، بالشكل الداعم لتبني هذا النهج.
- ضعف في تبني أنظمة للحوافز مساعدة على تشجيع العاملين على المبادرة وطرح الأفكار الجديدة وتبادل المعارف فيما بينهم.

9. التوصيات:

- على أمل تدارك النقائص المذكورة أنفا، نقدم بعض التوصيات والاقتراحات:
- الاستمرار في تعزيز الاستخدام المكثف لتكنولوجيا المعلومات والاتصال ومواكبة جميع التطورات المتعلقة بها.
 - تبني نظام حوافز فعال لتشجيع العاملين على تبادل أفكار وخبراتهم وطرح الأفكار والمبادرات الجديدة.
 - تبني الهياكل التنظيمية ذات المرونة الكافية لدعم عمليات إدارة المعرفة، كالهياكل الشبكية.
 - العمل على ترسيخ ثقافة المشاركة والمبادرة داخل المنظمة، وترسيخ القيم والعادات الداعمة لمشاركة المعرفة وتناولها بين العاملين.

- تبني نظام فعال لتحديد وتعزيز مكامن المعارف والأفراد الحاملين لها.
- تشجيع عمليات البحث والتطوير داخل المؤسسات، وإنشاء علاقات مع المراكز البحثية والجامعات.

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية:

1. علي السلمي، إدارة التميز (نماذج وتقنيات الإدارة في عصر المعرفة)، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2002.
2. عبد الرحمن الجاموس، إدارة المعرفة في منظمات الأعمال وعلاقتها بالمداخل الإدارية الحديثة، دار وائل للنشر، الطبعة 1، سوريا، 2013.
3. حسين احمد الطرأونة، احمد يوسف عريقات، توفيق صالح عبد الهادي، شحادة العرموطي، نظرية المنظمة، دار الحامد، عمان، 2012.
4. عبد الستار العلي، عامر قنديلجي، غسان العمري، المدخل إلى إدارة المعرفة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
5. ريجي مصطفى عليان، إدارة المعرفة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
6. سعد غالب ياسين، نظم مساندة القرارات، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2006.
7. صلاح الدين الكبيسي، إدارة المعرفة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية (بحوث ودراسات)، القاهرة، 2005.
8. علاء فرحان طالب، أميرة الجنابي، إدارة المعرفة (إدارة معرفة الزبون)، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
9. عمر محمود غباين، القيادة الفاعلة والقائد الفعال، دار إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
10. المرسي إدريس، السلوك التنظيمي (نظريات ونماذج وتطبيق عملي لإدارة السلوك في المنظمة)، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2005.
11. هيثم على حجازي، إدارة المعرفة (مدخل نظري)، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، 2005.
12. نعيمة حسن جبر رزوقي، رؤية مستقبلية لدور اختصاصي المعلومات في إدارة المعرفة، مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية، مج 9، ع 2، 2004.

13. سعد علي حمود العنزي، تقييم دور ثقافة المنظمة ونجاح إدارة المعرفة في تطوير الميزة التنافسية المستدامة (دراسة تطبيقية في شركات الهاتف الخليوي العاملة بالعراق، أطروحة دكتوراه في إدارة الأعمال، جامعة بغداد، 2008.

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية

1. International Telecommunication Union (ITU), **Measuring the Information Society Report 2016**, Geneva, Switzerland, 2016.
2. James L. Gibson, John M. Ivancevich, James H. Donnelly, Jr., Robert Konopaske, **Organizations (Behavior, Structure, Processes)**, McGraw-Hill, Fourteenth Edition, New York, 2012.
3. Marvattallou, **Knowledge management methodology**, ESCWA, 2003.
4. Prévot Frédéric, **Le transfert de connaissances (revue de littérature)**, XVIème Conférence Internationale de Management Stratégique, Montréal , 2007.
5. International Telecommunication Union, <http://www.itu.int/net4/ITU-D/idi/2016>.
6. Karl-Erik Sveiby, **Towards a Knowledge Perspective on Organisation**, <http://www.sveiby.com/articles/Diss1-3.html>.

إدارة الجودة الشاملة كمدخل للإدارة الإستراتيجية للتكاليف،
دراسة إمكانية تطبيقها في عينة من المؤسسات الجزائرية الصناعية الكبرى

د. راضية عطوي

أستاذ محاضر (ب)، جامعة فرحات عباس - سطيف 1

بريد إلكتروني: atoui_r@hotmail.com

ملخص:

يهدف هذا المقال إلى تبين أهمية إدارة الجودة الشاملة في ترشيد اتخاذ القرارات الإدارية في إطار الإدارة الإستراتيجية للتكاليف. بعد العرض المختصر لمفهوم إدارة الجودة الشاملة، يحاول المقال توفير إطار تحليلي لتقييم إمكانية تطبيق هذا المدخل وذلك بالاعتماد على عينة مكونة من 17 مؤسسة جزائرية صناعية كبيرة. ويمكن تلخيص النتائج التي خلصت إليها الدراسة في ثلاث نقاط أساسية:

- المؤسسات المدروسة لديها توجه استراتيجي وتتبع إجراءات التخطيط الاستراتيجي؛
 - معظم أنظمة محاسبة تكاليف هذه المؤسسات متطورة نوعا ما. غير أنه وعلى الرغم من تطور هذه الأنظمة إلا أنها تسعى لحساب التكاليف ولا يتم استغلالها في إدارة التكاليف؛
 - تطبيق إدارة الجودة الشاملة في هذه المؤسسات ليس مستحيلا، حيث أنها تتوفر على بعض العوامل التي تسمح بالقيام بمبادرة لتطبيقه إذا ما بذلت بعض الجهود والتعديلات.
- كلمات مفتاحية: إدارة الجودة الشاملة، الإدارة الإستراتيجية للتكاليف، تخفيض التكاليف.

Résumé :

L'objectif de cet article est de montrer l'importance du TQM dans la rationalisation des décisions managériales sous l'angle du management stratégique des coûts. Après une présentation succincte du concept, le papier tente de fournir une grille d'analyse afin d'évaluer les possibilités de mise en œuvre à partir d'un échantillon composé de 17 grandes entreprises industrielles algériennes.

les résultats de l'étude se résument en trois points fondamentaux:

- Toutes les entreprises étudiées ont une orientation stratégique et appliquent les démarches de management stratégique ;
- Des systèmes de coûts développés sont mis en place dans la plupart des cas, se limitant essentiellement à la détermination des couts ;
- La mise en place du TQM dans ces entreprises n'est pas impossible vu leurs potentialités, mais exige cependant à la fois une reconfiguration managériale et une détermination.

Mots clés: Total Quality Management (TQM), le management stratégique des coûts, la réduction des coûts.

مقدمة:

في ظل التغيرات التي تعرفها البيئة الاقتصادية أصبحت المنظمات ملزمة باعتماد أحدث وأفضل الأساليب لإدارة أعمالها، ونذكر من بين هذه الأساليب على سبيل المثال لا الحصر: إدارة الجودة الشاملة، التحسين المستمر، إعادة هندسة العمليات، سلسلة القيمة، وأساليب أخرى تتطلب استجابة ومرونة في تزويد العملاء بمنتجات وخدمات ذات قيمة مضافة وبأسعار تنافسية. وكنتيجة لذلك وجدت المنظمات نفسها مطالبة بإدارة بيئة معقدة وسريعة التغير مع ضرورة التحكم في عنصر التكلفة بشكل استراتيجي. وفي ظل هذه البيئة المتغيرة، اتجهت المنظمات نحو مدخل محاسبي جديد يطلق عليه الإدارة الإستراتيجية للتكاليف التي اعتبرها Cooper و Slagmulder بأنها "تطبيق لتقنيات إدارة التكلفة من أجل التركيز على تخفيض التكاليف وتحسين الوضعية الإستراتيجية للمنظمة في نفس الوقت".¹

واستجابة للتطورات الحاصلة في المحيط التنافسي وحتى تحافظ على بقائها وتدعم تنافسيتها اتجهت العديد من المؤسسات نحو اعتماد مدخل إدارة الجودة الشاملة* (TQM) باعتباره أسلوباً مهماً من أساليب الإدارة الإستراتيجية للتكلفة يؤدي إلى تخفيض التكلفة ويضمن الجودة المطلوبة.

¹ Cooper, R. and Slagmulder, R., "Strategic Cost Management: What is Strategic Cost Management?", Management Accounting, Vol. 79, N°. 7, 1998, p.p. 14-16.

* Total Quality Management

إشكالية البحث:

تهدف هذه الدراسة للإجابة على السؤال التالي:

هل يمكن للمؤسسات الصناعية الجزائرية تطبيق مدخل إدارة الجودة الشاملة وما هي المعوقات التي تحول دون ذلك؟

والذي يتفرع إلى الأسئلة التالية:

- ما المقصود بإدارة الجودة الشاملة؟ وما هي أهم المبادئ التي تقوم عليها؟
- هل لدى المؤسسات الصناعية الجزائرية توجه استراتيجي؟
- هل توفر أنظمة محاسبة التكاليف لهذه المؤسسات المعلومات الكافية وهل تعمل على تخفيض التكاليف؟

- ما هي الصعوبات والمعوقات التي تحد من إمكانية تطبيق المؤسسات الصناعية الجزائرية لمدخل إدارة الجودة الشاملة وأساليب الإدارة الإستراتيجية للتكاليف بصفة عامة؟

وللإجابة على هذه الإشكالية نضع الفرضيات التالية:

- ليس للمؤسسات الصناعية الجزائرية توجه استراتيجي؛
- أنظمة محاسبة التكاليف لهذه المؤسسات بسيطة وغير متطورة؛
- لا تتوفر المؤسسات الصناعية الجزائرية على مقومات تطبيق إدارة الجودة الشاملة؛
- تواجه إدارة الجودة الشاملة وأساليب الإدارة الإستراتيجية للتكاليف بصفة عامة صعوبات ومعوقات تحد من إمكانية تطبيقها في المؤسسات الصناعية الجزائرية.

هدف البحث:

تهدف الدراسة إلى توضيح مدى أهمية إدارة الجودة الشاملة كأحد الأساليب الحديثة لإدارة التكاليف وما يمكن أن تحققه المؤسسة عند تطبيقه من زيادة لجودة المنتج وتخفيض للتكاليف. كما تهدف

عمليا إلى معرفة ما إن كانت المؤسسات الصناعية الجزائرية تتوفر على مناخ مناسب لتطبيق هذا المدخل وتحديد المعوقات التي تحد من ذلك.

منهجية البحث:

لتحقيق أهداف الدراسة وللإجابة على التساؤلات المطروحة تم تقسيم البحث إلى جانب نظري يتناول الإطار المفاهيمي لمدخل إدارة الجودة الشاملة وجانب تطبيقي سنحاول من خلاله دراسة إمكانية تطبيق هذا المدخل على عينة من المؤسسات الصناعية الجزائرية الكبيرة الحجم ومدى توفر مناخ مشجع لذلك. وفي المقابل الوقوف على الصعوبات والمعوقات التي يمكن أن تحول دون ذلك.

1. الجانب النظري لإدارة الجودة الشاملة

1.1. مفهوم الجودة « Quality »:

قدم العديد من الكتاب والمؤلفين تعاريفا للجودة، منها تعريف Edwards Deming بأنها "قدرة المنتج أو الخدمة على تلبية متطلبات المستهلك"،³ وعادة ما تكون حاجات العملاء معقدة ومتعددة الأوجه، لذلك لا يمكن تلبيةها دائما بطريقة محددة. وبالنسبة لـ Joseph Juran تعني الجودة "الملاءمة للاستعمال (أو الملاءمة لغرض الاستعمال)،... والتي يتم الحكم عليها من طرف المستعملين وليس المصنعين أو التجار".⁴ كما أكد Juran أن لكل منتج/ خدمة خصائص جودة متعددة يمكن تصنيفها إلى نوعين: الخصائص المطلوبة من طرف العملاء، والخلو من العيوب. أما Crosby فقد عرف الجودة

² Yang, Ching-Chow, "The Integration of TQM and Six-Sigma", Chapter 9 in :Total Quality Management and Six Sigma", Edited by Aized Tauseef, InTech, 2012, p.p. 219- 220.

³ Edwards, C. D. , "the meaning of quality", Quality Progress, 1968, p.p. 36- 39, cited in (Yang, Ching-Chow, 2012, p.219)

⁴ Juran, J. M., "Quality Control Handbook", McGraw- Hill, New York, 3rd ed, 1974, cited in (Yang, Ching-Chow, 2012, p.220)

على أنها "التوافق مع متطلبات العملاء"⁵ كما ركز كذلك من وجهة نظر العملاء على "صفر عيب" أو "تلبية كل مواصفات المنتج/ الخدمة في كل وقت".⁶

هذه التعاريف التي سبق ذكرها لا تتناقض مع بعضها البعض وهي تقريبا متماثلة. وهناك عدة باحثين قدموا تعاريف مشابهة. وقد قدمت المعايير الصناعية اليابانية (JIS Z8101) ومنظمة المعايير الدولية (ISO 8402-1986) نفس التعريف للجودة على أنها مجمل سمات وخصائص المنتج/ الخدمة التي تحدد القدرة على إشباع احتياجات وترقيات العملاء. وبالتالي، يحتاج مقدم المنتجات/ الخدمات إلى تحديد المواصفات بناء على هذه السمات والخصائص التي يمكنها مقابلة متطلبات وترقيات العملاء. وبناء على ما سبق يمكننا تلخيص معاني الجودة كما يلي:

- الجودة هي المطابقة لمعايير ومواصفات المنتج/ الخدمة؛
- الجودة هي صفر عيب أو تلبية المواصفات 100% وتحدد بالانحراف عن مقاييس خصائص جودة المنتج؛
- الجودة تعني بأن لدى المنتج/ الخدمة الملاءمة لغرض الاستعمال بناء على وظائفه؛
- الجودة هي قدرة المنتج/ الخدمة على تلبية احتياجات وترقيات العملاء وإرضائهم حيث يتم تقييمها من طرف العملاء فقط استنادا على السمات والخصائص الأساسية التي يقدرونها العميل في المنتج/ الخدمة.

2.1. تطور إدارة الجودة:

اعتمدت الصناعات عدة إجراءات لمراقبة جودة المنتجات خلال عملية التصنيع، هذه الإجراءات مختلفة بعض الشيء نظرا لتغير مفهوم الجودة. ففي البداية كانت أهم مفاهيم الجودة تركز على المنتج

⁵ Crosby, P., "Quality is Free: The Art of Making Quality Certain", McGraw - Hill, New York, 1979, cited in (Yang, Ching-Chow, 2012, p.220).

⁶ Ibid.

وعملية التصنيع، ثم تغيرت لتركز على المستعمل، العميل والقيمة. ويتزامن تطور إدارة الجودة مع تغير تركيز الجودة الذي كان على عدة مراحل نذكرها فيما يلي:⁷

- مراقبة الجودة بالفحص (Inspection Quality Control : IQC)؛
- المراقبة باستخدام الأساليب الإحصائية (Statistical Process Control : SPC)؛
- مراقبة الجودة الشاملة (Total Quality Control : TQC)؛
- مراقبة الجودة على كامل المنشأة (Company-Wide Quality Control : CWQC)؛
- إدارة الجودة الشاملة (Total Quality Management : TQM).

3.1. مفهوم ومبادئ TQM

يمكن تعريف الجودة الشاملة على أنها التوافق الدائم للمنتوجات والخدمات مع متطلبات العملاء وتطورها وذلك بالتحكم في كل أنشطة المؤسسة. ومن هذا المنظور لابد أن يُوسّع مفهوم الجودة من عدّة اتجاهات:⁸

- لا تتعلق الجودة بالمنتوج فقط وإنما بكل أنشطة المؤسسة؛
- المنتج ليس موجّها للعميل فقط، بل لمستعملي المنتج؛
- يتّسع مفهوم العميل ليشمل علاقات العمل داخل المؤسسة حيث يتضمن كذلك مفهوم العميل الداخلي؛
- المراقبة ليست مسؤولية المختصين فقط، بل هي مسؤولية كل المشاركين في العملية الإنتاجية إذ أن كلا من هؤلاء مطالب بممارسة المراقبة الذاتية على إنتاجه ومهامه.

⁷ Yang, Ching-Chow, Op.cit, p.p. 221- 223

⁸ Boyer André et al, "Les fondamentaux de l'entreprise", Les Editions D'Organisations, Paris, 3^{ème} édition, 2005, p.121.

وسميت بالجودة الشاملة لأنها تشمل ثلاث جودات هي: **جودة العائد** المتعلقة بإرضاء المساهمين، **جودة المنتج أو الخدمة** من أجل تلبية احتياجات معينة للعميل أو المستهلك النهائي و **جودة الحياة** – داخل العمل وخارجه – ويتعلق هذا بتلبية احتياجات الأفراد المتواجدين داخل المنظمة.

أما إدارة الجودة الشاملة فهي فلسفة ومجموعة من المبادئ التوجيهية التي تمثل أساس التحسين المستمر للمنظمة. وتطبق موارد بشرية وأساليب كمية لتحسين المواد والخدمات المقدمة للمنظمة، كل العمليات التي تتم داخلها، ودرجة إشباع احتياجات العملاء الحالية والمستقبلية. وهي تدمج بين تقنيات الإدارة الأساسية، مجهودات التحسين الموجودة، وأدوات تقنية في عملية التحسين المستمر للمنظمة.⁹ أي أن إدارة الجودة الشاملة ليست مجرد ضمان جودة المنتج أو الخدمة، بل هي طريقة لإدارة الأفراد والعمليات لضمان الإشباع التام للعميل في أي مستوى سواء كان داخليا أو خارجيا¹⁰ وفيما يلي بعض المبادئ الأساسية لـ **TQM**:¹¹

- العميل يحدد الجودة؛
- يتطلب تحسين الجودة اعتماد مقاييس فعالة للجودة حيث لا ينبغي أن نتكلم عن مجرد آراء وإنما على بيانات؛
- الأفراد الذين يعملون داخل النظام هم الذين يخلقون الجودة؛
- الجودة هدف متحرك يتطلب الالتزام بالتحسين المستمر؛
- الوقاية هي المفتاح الجوهرى لإنتاج جودة عالية وليس اكتشاف الأخطاء حيث ينبغي القيام بالأشياء الصحيحة، بشكل صحيح منذ المرة الأولى ودائما؛

⁹ Mansir, Brian E. and Schacht, Nicholas R., “**Total Quality Management: A guide to implementation**”, Logistic Management Institute, 1989, p. 1-3.

¹⁰ Department of trade and industry, “ **Total Quality Management TQM**”, no publication date, p. 01, available in www.dti.gov.uk/quality/tqm

¹¹ Hammett, “ **The philosophy of TQM: An Overview**”, University of Michigan, no publication date, p.04.

- يجب أن تدعم الإدارة العليا كل المبادرات المتعلقة بالجودة.

2. دراسة إمكانية تطبيق TQM في عينة من المؤسسات الصناعية الجزائرية

بعد عرض الجانب النظري لـ TQM، سنحاول دراسة إمكانية تطبيقها على عينة من المؤسسات الصناعية الجزائرية الكبيرة الحجم. والوقوف على الصعوبات والمعوقات التي يمكن أن تحول دون ذلك.

1.2. منهجية الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة سنستخدم الأسلوب الوصفي التحليلي، حيث سيتم تجميع البيانات من أفراد العينة بتوزيع استبيان عليها وتفريغها وتحليلها باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS* واستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة بهدف الوصول إلى دلالات ذات قيمة ومؤشرات تدعم موضوع الدراسة.

2.2. أداة الدراسة:

قمنا بتصميم استبيان لجمع البيانات من أفراد عينة الدراسة بحيث تغطي عناصره فرضيات وأهداف البحث. وقد تم تقسيم الاستبيان إلى المحاور التالية:

المحور (01): الإستراتيجية والتخطيط الإستراتيجي: يناقش ما إن كان لمؤسسات عينة الدراسة توجه (تفكير) إستراتيجي بشكل عام والاهتمام الذي توليه للتخطيط الإستراتيجي بشكل خاص. يتكون هذا المحور من 07 عناصر؛

المحور (02): وظيفة وأهداف نظام محاسبة التكاليف في المؤسسة: يناقش مدى اهتمام المؤسسة المستجوبة بعنصر التكلفة وذلك من خلال معرفة مدى تطور نظام محاسبة تكاليفها والمكانة التي يحتلها، إضافة إلى محاولة تحديد وظيفته وأهدافه. يتكون المحور الثاني من 10 عناصر؛

المحور (03): إمكانية تطبيق مؤسسات العينة لأسلوب TQM: يناقش إمكانية تطبيق مؤسسات العينة لمدخل TQM. وذلك من خلال معرفة ما إن كانت إمكانيات المؤسسات (المادية، البشرية،

* Statistical Package for the Social Sciences

المالية، اللوجستية والمعلوماتية) تسمح بتطبيق مبادئ (فلسفة وأفكار) هذا المدخل. يتكون المحور من 9 عناصر؛

المحور(04): الصعوبات والمعوقات التي تحول دون تطبيق TQM وأساليب الإدارة الإستراتيجية للتكاليف: يناقش أهم المعوقات والصعوبات التي تحول دون تطبيق TQM بشكل خاص وأساليب الإدارة الإستراتيجية للتكاليف بشكل عام في مؤسسات عينة الدراسة. ويتكون هذا المحور من 5 عناصر.

المحور 5: المعلومات الشخصية: يخص البيانات الشخصية للمستجوبين ويتكون من 5 عناصر. وقد صنفنا إجابات (آراء) المستجوبين وفق سلم ليكرت الرباعي (بأربع درجات) كما يلي:

التصنيف	موافق بشدة	موافق	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	4	3	2	1

كما تضمن الاستبيان بعض العناصر متعددة الخيارات.

3.2. عينة الدراسة:

تضم عينة الدراسة المدراء الماليين أو المحاسبين أو مراقبي التسيير بالمؤسسات محل الدراسة والتي يبلغ عددها 17 مؤسسة كبيرة الحجم موزعة على مستوى شبه وطني (ولاية سطيف، برج بوعرييج، باتنة، بجاية، الجزائر العاصمة، بسكرة). اقتصرَت الدراسة على المؤسسات الصناعية الكبيرة بشكل انتقائي حسب إمكانية الوصول إليها، وبذلك كان اختيار العينة يخضع لتوفر الشروط التالية:

- أن تكون المؤسسة كبيرة (حيث يتجاوز عدد عمالها 250 عامل): وبذلك تستثنى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأنه لا يمكن الحديث عن الإدارة الإستراتيجية للتكاليف في إطارها؛
- أن تكون صناعية: وهذا يجعلنا نستثنى من المؤسسات الكبيرة تلك التي تنتمي لقطاع الخدمات، القطاع المالي، التجاري وتلك التي لها نشاط توزيع. وهذا يجعل مجتمع الدراسة أضيق؛
- أن تنشط المؤسسة في قطاع تنافسي: وهذا يعني استثناء المؤسسات الصناعية التي لا تواجه منافسة.

4.2. صدق الاستبيان والاتساق الداخلي لفقراته:

1.4.2. صدق الاستبيان: يقصد بصدق الاستبيان (validité du questionnaire) توافق مضمون

العناصر مع المفاهيم التي يتم قياسها. ولقد لجأنا في إطار البحث إلى المراجعة الأدبية المتخصصة لاستنباط مختلف محاور الاستبيان ومكونات كل محور وذلك استنادا على الدراسات السابقة.

2.4.2. الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان: سنستخدم معامل ألفا كرونباخ (Alpha Cronbach)

لقياس الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان (fiabilité du questionnaire). حيث يتم حساب هذا المعامل للعناصر التي تشكل مجموعة متجانسة. والجدول رقم 1 يعرض النتائج ويبين أن معاملات الثبات مرتفعة.

جدول رقم (01): معامل الثبات (طريقة ألفا كرونباخ)

الرقم	عنوان الفقرات	عدد العناصر	قيمة معامل ألفا كرونباخ
01	الإستراتيجية والتخطيط الإستراتيجي	5	0,884
02	وظيفة وأهداف نظام محاسبة التكاليف في المؤسسة	05	0,818
03	وصف نظام محاسبة التكاليف	05	0.857
04	إمكانية تطبيق مؤسسات العينة لأسلوب TQM	09	0.790
05	الصعوبات والمعوقات التي تحول دون تطبيق TQM	05	0.784

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

حيث نلاحظ أن معاملات الثبات ألفا لكل الفقرات أكبر من 0.6 وهذا يعني أن هناك تناسق داخلي مقبول للمفاهيم المدروسة والاستبيان مقبول ويمكن اعتماد نتائجه والاطمئنان لمصداقيتها في تحقيق أهداف الدراسة.

2.5. تحليل البيانات واختبار الفرضيات:

بعد التحقق من مصداقية الاستبيان والاتساق الداخلي لفقراته سنقوم بتحليل البيانات واختبار الفرضيات.

1.5.2. تحليل محاور الدراسة: بعدما ثبت أن البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي باستخدام اختبار Kolmogorov-Smirnov وأنه لا يمكن استخدام الاختبارات المعلمية لعينة واحدة مثل اختبار Student، سنلجأ إذا في تحليل محاور الاستبيان لاختبار غير معلمي هو اختبار wilcoxon لعينة واحدة (One sample test) والذي يحل محل اختبار Student في هذه الحالة ويستخدم أساسا في حالة المتغيرات السلمية ويقوم على الرتب. كما يعتمد في تحليله على الوسيط بدلا من المتوسط الحسابي.

➤ تحليل بيانات المحور الأول: التوجه الاستراتيجي للمؤسسة:

سنحاول تحليل عناصر هذا المحور على مراحل:

أولا: الإستراتيجية والتخطيط الاستراتيجي: سنستخدم اختبار wilcoxon لعينة واحدة وسنحاول من خلاله اختبار الفرضية التالية:

H_0 : الوسيط المحسوب m مساوي للوسيط النظري m_0 أي أن آراء أفراد العينة حول توفر المؤسسات على إستراتيجية والتزامها بالتخطيط الاستراتيجي تتجه للحياد وليس هناك اتجاه لا للموافقة ولا للرفض عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$. والنتائج نعرضها في الجدول رقم (02).

يبين الجدول أن مستوى الدلالة لمجموع العناصر مساوي لـ 0,05 وهذا يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة، وبما أن الوسيط المحسوب (3) أكبر من الوسيط النظري (2,5)، فهذا يعني أن الآراء تتجه نحو الموافقة على أن لمؤسسات العينة إستراتيجية وأنها تلتزم بإجراءات التخطيط الإستراتيجي.

حيث أن آراء أفراد العينة تتجه نحو الموافقة بالنسبة للعناصر من 01 إلى 03 (مستوى الدلالة أقل من 0,05) وهذا يعني أن لمؤسسات العينة أهدافا على المدى الطويل وأن هذه الأهداف محددة في

إستراتيجية عامة والمؤسسات تعتمد إجراءات التخطيط الاستراتيجي. في حين أن مستوى الدلالة للعنصرين 04 و 05 أكبر من 0,05 وهذا يعني قبول فرضية العدم وآراء أفراد العينة تتجه للحياد وليس هناك اتجاه لا للموافقة ولا للرفض فيما يخص وجود دليل (وثيقة) لإجراءات التخطيط الاستراتيجي ووجود قسم أو شخص بالمؤسسة يهتم بالتخطيط الاستراتيجي.

الجدول رقم (02): الإستراتيجية والتخطيط الاستراتيجي

الرقم	العناصر	الوسيط	الوسيط النظري	قيمة w	قيمة Z المعيارية	مستوى الدلالة
01	للمؤسسة أهداف محددة على المدى الطويل.	3	2,5	131	2,657	0,008
02	هذه الأهداف محددة في إستراتيجية عامة.	3	2,5	109	2,893	0,004
03	تعتمد المؤسسة إجراءات للتخطيط الاستراتيجي.	3	2,5	116	2,588	0,010
04	يوجد دليل (وثيقة) يصف إجراءات التخطيط الاستراتيجي.	2	2,5	49,5	- 0,626	0,531
05	يوجد قسم أو شخص محدد بالمؤسسة يهتم بالتخطيط الاستراتيجي.	3	2,5	77,5	1,033	0,302
مجموع العناصر		3	2,5	83,5	1,964	0,050

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

ثانيا: طبيعة الإستراتيجية العامة المتبعة: بعدما ثبت أن لمؤسسات العينة إستراتيجية سنحاول دراسة التوجه الإستراتيجي لهذه المؤسسات. حيث يتضح لنا أن أغلبية مؤسسات العينة بنسبة تعادل 76,5% تتبع إستراتيجية التخصص في مجال نشاط معين. ونسبة قليلة منها تعادل 23,5 % تتبع إستراتيجية تنوع مجال نشاطها.

كما يتضح أيضا، أن أغلبية مؤسسات العينة تتبع إستراتيجية التميز في النوعية، حيث تبلغ نسبة المؤسسات التي تبني هذه الإستراتيجية التنافسية 76,5 %. وتأتي في المرتبة الثانية إستراتيجية التركيز بنسبة

17,6%. بينما لا تمثل المؤسسات التي تتبنى إستراتيجية الريادة في التكاليف إلا نسبة ضئيلة جدا تقدر بـ 5,9%. وهذا يعني أن أغلبية المؤسسات تعطي الأولوية لنوعية منتوجاتها وليس لتخفيض التكاليف.

خلاصة تحليل بيانات المحور الأول: من خلال تحليلنا لبيانات هذا المحور يمكننا تلخيص النتائج المتوصل إليها فيما يلي:

أفادت الدراسة أن أغلبية مؤسسات العينة المدروسة لها أهداف على المدى الطويل محددة في إستراتيجية عامة تتمثل غالبا في التخصص في مجال نشاط معين. كما أن أغلبية المؤسسات تعتمد إستراتيجية التميز كإستراتيجية تنافسية حيث تولي الأولوية لجودة منتوجاتها لتحقيق ميزة تنافسية وليس للتكلفة المنخفضة.

واستنادا لما سبق يمكن التوصل إلى أنه لمؤسسات العينة توجه استراتيجي حيث تتوفر على إستراتيجية محددة وتلتزم بإجراءات التخطيط الإستراتيجي.

➤ تحليل بيانات المحور الثاني: نظام محاسبة التكاليف:

سنحلل هذا المحور من خلال دراسة وظيفة وأهداف نظام محاسبة التكاليف في المؤسسة، ووصفه كما هو مبين فيما يلي:

أولا: وظيفة وأهداف نظام محاسبة التكاليف في المؤسسة:

سنستخدم اختبار wilcoxon لعينة واحدة على العناصر من 8 إلى 12 في الاستبيان وسنحاول من خلاله اختبار الفرضية التالية:

H_0 : الوسيط المحسوب m مساوي للوسيط النظري m_0 أي أن آراء أفراد العينة حول تحقيق نظام محاسبة التكاليف لوظيفته وأهدافه تتجه للحياد وليس هناك اتجاه لا للموافقة ولا للرفض عند مستوى دلالة $\alpha = 0,05$.

والنتائج نعرضها في الجدول رقم 3. حيث يتبين أن مستوى الدلالة لكل العناصر أقل من 0,05 والوسيط المحسوب أكبر من الوسيط النظري مما يعني رفض فرضية العدم وأن آراء أفراد العينة تتجه نحو

القبول بأن نظام محاسبة التكاليف يعمل على توفير معلومات لتحقيق الأهداف الموضحة في الجدول الموالي:

جدول رقم (03): وظيفة وأهداف نظام محاسبة التكاليف

الرقم	العناصر	الوسيط	الوسيط النظري	قيمة w	قيمة Z المعيارية	مستوى الدلالة
8	يوفر نظام محاسبة التكاليف معلومات تساهم في صياغة وتنفيذ الإستراتيجية ووضع الخطط والسياسات العامة.	3	2,5	121	2,977	0,003
9	يوفر نظام محاسبة التكاليف معلومات تساعد في اتخاذ القرارات على مختلف المستويات الإدارية.	3	2,5	146,5	3,466	0,001
10	يوفر نظام محاسبة التكاليف معلومات تساعد على تقييم الأداء.	3	2,5	141	3,169	0,002
11	يعمل نظام محاسبة التكاليف على تقييم المخزون بشكل دقيق.	3	2,5	143	3,242	0,001
12	يستعمل نظام محاسبة التكاليف في تحديد أسعار المنتجات.	4	2,5	153	3,729	0,000
	جميع العناصر	3	2,5	135	3,478	0,000

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

ثانيا: وصف نظام محاسبة التكاليف ومدى كفاية المعلومات التي يوفرها:

سنستخدم اختبار wilcoxon لعينة واحدة على العناصر من 13 إلى 17 في الاستبيان وسنحاول

من خلاله اختبار الفرضية التالية:

H_0 : الوسيط المحسوب m مساوي للوسيط النظري m_0 أي أن آراء أفراد العينة حول كفاية

معلومات نظام محاسبة التكاليف تتجه للحياد وليس هناك اتجاه لا للموافقة ولا للرفض عند مستوى دلالة $\alpha=0,05$.

والنتائج نعرضها في الجدول رقم 4 الذي يتبين من خلاله أن مستوى الدلالة لكل العناصر أقل من 0,05 والوسيط المحسوب أكبر من الوسيط النظري مما يعني رفض فرضية العدم وأن آراء أفراد العينة تتجه نحو القبول بأن نظام محاسبة التكاليف يعمل على توفير المعلومات الكافية الموضحة في الجدول الموالي:

جدول رقم (04): كفاية المعلومات التي ينتجها نظام محاسبة التكاليف

الرقم	العناصر	الوسيط النظري	قيمة w	قيمة Z المعيارية	مستوى الدلالة
13	يصنف نظام محاسبة التكاليف الأعباء إلى مباشرة وغير مباشرة.	3	2,5	153	3,729
14	يصنف نظام محاسبة التكاليف الأعباء إلى ثابتة ومتغيرة.	3	2,5	136,5	2,933
15	يحدد نظام محاسبة التكاليف تكاليف مختلف المراحل التي يمر بها المنتج.	3	2,5	124	3,019
16	يسمح نظام محاسبة التكاليف بتحديد تكاليف معيارية بناء على أسس موضوعية مع مراعاة ظروف الإنتاج الطبيعية.	3	2,5	132	2,777
17	يوفر نظام محاسبة التكاليف تقارير عن انحرافات التكاليف الفعلية عن المعيارية وأسبابها.	3	2,5	139	3,127
	جميع العناصر	3	2,5	133	3,38

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

خلاصة تحليل بيانات المحور الثاني: من خلال تحليلنا لبيانات هذا المحور يمكننا تلخيص النتائج المتوصل إليها فيما يلي:

مؤسسات العينة لديها نظام محاسبة تكاليف يوفر القدر الكافي من المعلومات التي تسمح له بتحقيق الوظيفة والأهداف التي وضع لأجلها، بحيث يعمل على توفير معلومات تساهم في صياغة وتنفيذ الإستراتيجية ووضع الخطط والسياسة العامة، معلومات تساعد في اتخاذ القرارات على مختلف المستويات الإدارية وتساعد على تقييم الأداء وتقييم المخزون بشكل دقيق، إضافة إلى استخدام معلوماته في تحديد

أسعار المنتجات. كما أنه يصنف الأعباء إلى مباشرة وغير مباشرة، ثابتة ومتغيرة، يحدد تكاليف مختلف المراحل التي يمر بها المنتج، ويسمح بتحديد تكاليف معيارية بناء على أسس موضوعية مع مراعاة ظروف الإنتاج الطبيعية. ويوفر تقارير عن انحرافات التكاليف وأسبابها.

وبناء على كل ما سبق يمكن التوصل إلى أن المؤسسات العينة أنظمة محاسبة تكاليف متطورة نوعا ما وتوفر معلومات كافية. غير أنها تبقى مجرد أنظمة تقليدية لحساب التكاليف ولا تعمل على تخفيضها. مما يعني الحاجة لإعادة النظر فيها والتفكير في مبادرة دراسة إمكانية الانتقال إلى الأساليب الحديثة للإدارة الإستراتيجية للتكاليف.

➤ تحليل بيانات المحور الثالث: إمكانية تطبيق مدخل TQM:

باستخدام اختبار Wilcoxon لعينة واحدة على العناصر من 18 إلى 26 في الاستبيان سنقوم باختبار الفرضية التالية:

H_0 : الوسيط المحسوب m مساوي للوسيط النظري m_0 أي أن آراء أفراد العينة حول إمكانية تطبيق مدخل TQM تتجه للحياد وليس هناك اتجاه لا للموافقة ولا للرفض عند مستوى دلالة $\alpha = 0,05$.

يتضح من خلال الجدول رقم 5 أن مستوى الدلالة لجميع العناصر أقل من 0,05 مما يعني رفض فرضية العدم وآراء أفراد العينة تتجه للقبول فيما يخص إمكانية تطبيق مدخل TQM. حيث أن هناك اتجاه للقبول فيما يتعلق بكل العناصر المذكورة في الجدول 5 والتي تمثل محددات تطبيق المدخل، باستثناء عنصر واحد حيث ثبت أن هناك اتجاه للرفض فيما يخص توفر إمكانيات لتطوير التكنولوجيا الحديثة بهدف تحسين جودة المنتجات والخدمات.

جدول رقم (05): إمكانية تطبيق TQM

الرقم	العناصر	الوسيط	الوسيط النظري	قيمة w	قيمة Z المعيارية	مستوى الدلالة
18	لدى المؤسسة (أو يمكن أن تتبنى) خطة واضحة ومحددة الأهداف فيما يخص الجودة.	3	2,5	147,5	3,470	0,001
19	يمكن أن تعمل المؤسسة على تحسين جودة	3	2,5	142	3,201	0,001

					منتوجاتها بصفة مستمرة وتخفيض تكاليفها لإرضاء العملاء.
20	3	2,5	125	2,427	0,015
21	3	2,5	126	3,091	0,002
22	3	2,5	155,5	1,978	0,048
23	3	2,5	126,5	2,456	0,014
24	3	2,5	147	3,463	0,001
25	3	2,5	117	2,183	0,029
26	2	2,5	36	- 1,99	0,047
	3	2,5	150	3,485	0,000

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

خلاصة تحليل بيانات المحور الثالث: من خلال ما سبق يمكن تلخيص نتائج هذا المحور فيما يلي:

أفادت معظم الآراء المستجوبة أن المؤسسات تتوفر على مقومات تسمح بتطبيق TQM كأحد الأساليب الحديثة للإدارة الإستراتيجية للتكاليف، حيث توصلنا من خلال التحليل إلى أن المؤسسات تتوفر على مناخ مناسب جدا لتطبيق هذا المدخل، خاصة وأن معظمها تبني إستراتيجية التميز في نوعية منتوجاتها مما جعل الآراء حول كل العناصر المتعلقة بهذا المحور تتجه للقبول.

➤ تحليل بيانات المحور الرابع: الصعوبات والمعوقات العامة:

باستخدام اختبار Wilcoxon لعينة واحدة على العناصر من 26 إلى 30 في الاستبيان سنقوم باختبار الفرضية التالية:

H_0 : الوسيط المحسوب m مساوي للوسيط النظري m_0 أي أن آراء أفراد العينة حول عدم وجود صعوبات ومعوقات تحول دون إمكانية تطبيق مداخل الإدارة الإستراتيجية للتكاليف تتجه للحياد وليس هناك اتجاه لا للموافقة ولا للرفض عند مستوى دلالة $\alpha = 0,05$.

جدول رقم (06): الصعوبات والمعوقات العامة

الرقم	العناصر	الوسيط	الوسيط النظري	قيمة w	قيمة Z المعيارية	مستوى الدلالة
26	لدى المؤسسة الإمكانيات المادية والتقنية التي تسمح باستخدام التقنيات الحديثة في الإنتاج والأتمتة والتطور التقني.	2	2,5	36	- 1,99	0,047
27	لدى المؤسسة وعي بأهمية تطبيق أساليب الإدارة الإستراتيجية للتكاليف في تحقيق الأهداف الإستراتيجية	2	2,5	33	- 2,126	0,033
28	لدى المؤسسة قابلية واستعداد للتغيير من النظم الإدارية التقليدية إلى الحديثة؟	2	2,5	33	1,182	0,033
29	لدى المؤسسة الكفاءات اللازمة لتطبيق الأساليب الإدارية الحديثة.	2	2,5	30	- 2,284	0,022
30	تعتقدون أن البيئة التي تنشط فيها المؤسسة تستدعي الانتقال إلى الأساليب الحديثة والأساليب التقليدية التي تعتمدونها لا تعتبر كافية.	3	2,5	138	2,998	0,003
	جميع العناصر	2	2,5	39	- 1,795	0,073
	مجموع العناصر من 26 إلى 29	2	2,5	30,5	- 2,201	0,028

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

الجدول السابق الذي يوضح أن مستوى الدلالة لجميع العناصر أقل من 0,05 مما يعني رفض فرضية العدم وآراء أفراد العينة تتجه للرفض فيما يخص العناصر من 26 إلى 29 بينما تتجه للقبول بالنسبة للعنصر 30. لكن عند اختبارنا لكل العناصر مع بعضها لم تكن لها دلالة إحصائية. لذلك قمنا باختبار العناصر من 26 إلى 29 مع بعضها وكانت النتيجة وجود دلالة إحصائية للآراء واتجهت للرفض. حيث ثبت عدم وعي أغلبية المؤسسات بأهمية تطبيق أساليب الإدارة الإستراتيجية للتكاليف في تحقيق الأهداف الإستراتيجية، وعدم توفرها على الكفاءات اللازمة لتطبيق الأساليب الإدارية الحديثة، كما أنها لا تملك الإمكانيات المادية والتقنية التي تسمح باستخدام التقنيات الحديثة في الإنتاج والأتمتة والتطور التقني. وكل هذا يشكل عوائق تحول دون تطبيق أساليب الإدارة الإستراتيجية للتكاليف بشكل عام وأسلوب TQM بشكل خاص. على الرغم من أن أغلبية المؤسسات تعتقد أن البيئة التي تنشط فيها تستدعي الانتقال إلى الأساليب الحديثة والأساليب التقليدية التي تعتمد عليها لا تعتبر كافية. وهذا يثبت صحة الفرضية التي تمت صياغتها في إطار هذا البحث.

خاتمة:

بعد الدراسة التي قمنا بها يمكن تلخيص النتائج المتوصل إليها فيما يلي:

- عدم صحة الفرضية الأولى التي مفادها أن مؤسسات العينة ليس لها توجه استراتيجي: حيث أفادت أغلبية الآراء المستجوبة أن المؤسسات تتبع إستراتيجية التخصص في مجال نشاط معين وتعتمد جودة منتوجاتها كميزة تنافسية. كما أنها تعتمد إجراءات التخطيط الإستراتيجي؛
- عدم صحة الفرضية الثانية بشكل جزئي التي مفادها أن لمؤسسات العينة أنظمة محاسبة تكاليف بسيطة: حيث ثبت أن معظم أنظمة محاسبة تكاليف المؤسسات المستجوبة متطورة نوعا ما. غير أنه وعلى الرغم من تطور هذه الأنظمة إلا أنها تسعى لحساب التكاليف ولا يتم استغلالها في إدارة التكاليف والمعلومات التي توفرها تبقى محدودة وغير كافية. وهي بذلك بحاجة لإعادة النظر فيها وتطويرها حتى تستوفي متطلبات تقديم البيانات التي تتعلق بأدوات الإدارة الإستراتيجية للتكاليف،

- عدم صحة الفرضية الثالثة التي مفادها أن مؤسسات العينة لا تتوفر على مقومات تطبيق TQM كأحد أساليب الإدارة الإستراتيجية للتكاليف: حيث توصلنا إلى أن تطبيق هذا الأسلوب ليس مستحيلا والمؤسسات تتوفر على بعض العوامل التي تسمح بالقيام بمبادرة لتطبيقه إذا ما بذلت بعض الجهود والتعديلات. حيث أن المؤسسات تتوفر على مناخ مناسب جدا لتطبيق هذا المدخل، خاصة وأن معظمها تتبنى إستراتيجية التميز في نوعية منتوجاتها مما جعل الآراء حول كل العناصر المتعلقة بهذا المحور تتجه للقبول؛
- صحة الفرضية الرابعة التي مفادها أن TQM وأساليب الإدارة الإستراتيجية للتكاليف تواجه صعوبات ومعوقات تحد من إمكانية تطبيقها في مؤسسات العينة: فعلى الرغم من أن أغلبية المؤسسات تعتقد أن البيئة التي تنشط فيها تستدعي الانتقال إلى الأساليب الحديثة والأساليب التقليدية التي تعتمد عليها لا تعتبر كافية، إلا أن هناك عدم وعي بأهمية تطبيق أساليب الإدارة الإستراتيجية للتكاليف في تحقيق الأهداف الإستراتيجية، وليس للمؤسسات الكفاءات اللازمة لتطبيق الأساليب الإدارية الحديثة، كما أنها لا تملك الإمكانيات المادية والتقنية التي تسمح باستخدام التقنيات الحديثة في الإنتاج والأتمتة والتطور التقني.
- من خلال النتائج المتوصل إليها يمكن تقديم التوصيات التالية:
- على مؤسسات العينة العمل على تطوير أنظمة تكاليفها لتوفر معلومات أفضل تسمح باستغلالها في الإدارة الإستراتيجية للتكاليف وحتى لا تبقى مجرد أنظمة لحساب التكاليف؛
- ضرورة دعم التفكير الاستراتيجي بشكل أفضل ومحاولة توفير دليل على مستوى المؤسسة يحدد إجراءات التخطيط الاستراتيجي؛
- التفكير في تطبيق أسلوب TQM بما أن هناك مناخ ملائم لذلك؛
- ضرورة التفكير في الأساليب الحديثة للتسيير من طرف أصحاب القرار في المؤسسات؛

- نشر الوعي داخل المؤسسات بأهمية TQM وأساليب الإدارة الإستراتيجية للتكاليف بشكل عام والعمل على توفير الكفاءات اللازمة لتطبيقها، بتكوين العمال والمسيرين ونشر ثقافة الإدارة الإستراتيجية للتكاليف وتوفير الإمكانيات المادية والمالية والتقنية التي تسمح بتطبيقها.

قائمة المراجع:

1. Boyer André et al., “ **Les fondamentaux de l’entreprise**”, Les Editions D’Organisations, Paris, 3^{ème} édition, 2005.
2. Cooper, R. and Slagmulder, R., “**Strategic Cost Management: What is Strategic Cost Management?**”, Management Accounting, Vol. 79, N°. 7, 1998.
3. Crosby, P., “**Quality is Free: The Art of Making Quality Certain**”, McGraw - Hill, New York, 1979, cited in (Yang, Ching-Chow, 2012).
4. Department of trade and industry, “ **Total Quality Management TQM**”, no publication date, p. 01, available on:
www.dti.gov.uk/quality/tqm
5. Edwards, C. D., “**the meaning of quality**”, Quality Progress, 1968, p.p. 36- 39, cited in (Yang, Ching-Chow, 2012.)
6. Hammett, “**The philosophy of TQM: An Overview**”, University of Michigan, no publication date.
7. Juran, J. M., “**Quality Control Handbook**”, McGraw- Hill, New York, 3rd ed, 1974, cited in (Yang, Ching-Chow, 2012.)
8. Mansir, Brian E. and Schacht, Nicholas R., “**Total Quality Management: A guide to implementation**”, Logistic Management Institute, 1989.
9. Yang, Ching-Chow, “ **The Integration of TQM and Six-Sigma** “
Chapter 9 in :Total Quality Management and Six Sigma, Edited by Aized Tauseef, InTech, 2012.

أثر ابتكار وتطوير المنتجات الجديدة في زيادة الحصة السوقية للمؤسسة،

دراسة حالة مؤسسة الحضنة لإنتاج الحليب ومشتقاته بالمسيلة

فصل قميحة

أستاذ مساعد (أ)، جامعة جيجل، الجزائر

بريد إلكتروني: faycalkamy@yahoo.fr

ملخص:

يعتبر نشاط البحث والتطوير ضرورة إستراتيجية لكل مؤسسة تسعى إلى النجاح والبقاء، ويرتبط بنجاحها بمدى اهتمامها بتطوير المنتجات الحالية أو خلق منتجات جديدة، لمواكبة التغيرات الحاصلة في البيئة المحيطة وتلبية رغبات الزبائن بغية تحسين تنافسيتها وتنمية حصتها السوقية، وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تأثير نشاط البحث والتطوير في ابتكار وتطوير المنتجات الجديدة وكذلك معرفة أثر ابتكار وتطوير المنتجات الجديدة في زيادة الحصة السوقية للمؤسسة، حيث تطرقنا إلى المفاهيم المتعلقة بالبحث والتطوير وابتكار وتطوير المنتجات والحصة السوقية، كما قمنا بتوزيع استبانة على عينة من إدارات مؤسسة الحضنة وتحليل نتائجها. وقد توصلنا إلى وجود علاقة طردية متوسطة بين البحث والتطوير وابتكار وتطوير المنتجات الجديدة وكذلك وجود أثر ضعيف لابتكار وتطوير المنتجات الجديدة في زيادة الحصة السوقية للمؤسسة. **كلمات مفتاحية:** البحث والتطوير، ابتكار وتطوير المنتجات الجديدة، الحصة السوقية.

Abstract:

Research and Development (R&D) activity is considered a strategic necessity for any business aiming for success and survival. This success is generally conditioned by the company's interest in the development and creation of new products as a response to the change that occurs in its environment and the new customers expectations in order to improve its competitiveness and increase its market share. This study aims to determine the role of the research and development process in the creation of new products as well as the effect that these new products may have on the

company's market share. For this reason, the study began with the definition of central concepts such as research and development, innovation and development new products, and the concept of market share.

The field study via questionnaire administered to the executives of the El Hodna company allowed us, after analysis of the results, to note a causal relation with average positive effect between research and development activity and innovative or developed products as well as a negligible effect of innovation and development of new products on the market share.

Keywords: research and development (R&D), innovation and development of new products, market share.

مقدمة:

يعتبر الابتكار التسويقي عملية مهمة ضمن نشاط معظم المؤسسات، حيث لا يمكن الاستغناء عنه باعتباره أداة لتحقيق رغبات المستهلكين الحاليين والمرقبين والتواصل معهم لتحقيق ولائهم لها ووثوقهم بجميع منتجاتها واحتلال موقع متميز في السوق وأسبقية على المنافسين، وزيادة حصتها السوقية؛ خاصة في بيئة تتسم بالمنافسة الشديدة، حيث تدفع هذه البيئة بما تحمله من تقلبات إلى التحسين المستمر في أداء المؤسسات، ومن هنا يمكن صياغة السؤال الرئيسي التالي:

"كيف يمكن لمؤسسة الحظنة أن تفعل نشاط البحث والتطوير لرفع حصتها السوقية من خلال

ابتكار وتطوير المنتجات الجديدة؟"

وللإجابة على هذا السؤال الرئيسي والعمل على الإحاطة بالجوانب التي تشكل محاور هذا الموضوع

تستوفنا الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي الأسس النظرية لابتكار وتطوير المنتجات الجديدة والحصة السوقية؟
- هل تولي مؤسسة الحظنة أهمية كبيرة لنشاط البحث والتطوير؟
- هل يوجد أثر لنشاط البحث والتطوير على ابتكار وتطوير المنتجات الجديدة لمؤسسة الحظنة ؟
- ما العلاقة بين ابتكار وتطوير المنتجات الجديدة والحصة السوقية لمؤسسة الحظنة؟

فرضيات الدراسة: للإجابة على التساؤل الرئيسية والتساؤلات الفرعية قمنا بصياغة مجموعة من الفرضيات سنعمد عليها في بحثنا، والتي سوف نقوم بتأكيداها أو نفيها أثناء الدراسة وتمثل في:

الفرضية الأولى: تولي مؤسسة الحظنة لإنتاج الحليب ومشتقاته أهمية كبيرة لنشاط البحث التطوير.

الفرضية الثانية: هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ لنشاط البحث والتطوير في

ابتكار وتطوير المنتجات الجديدة في مؤسسة الحظنة لإنتاج الحليب ومشتقاته بالمسيلة

الفرضية الثالثة: هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ لابتكار وتطوير المنتجات

الجديدة في زيادة الحصة السوقية لمؤسسة الحظنة لإنتاج الحليب ومشتقاته بالمسيلة.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى معرفة صيرورة نشاط البحث والتطوير ومدى تأثيره على ابتكار وتطوير المنتجات ومعرفة أثر ابتكار وتطوير المنتجات الجديدة في زيادة الحصة السوقية للمؤسسة.

منهجية الدراسة: اعتمدنا المنهج الوصفي التحليلي، من خلال مختلف المراجع والمصادر المكتوبة والإلكترونية، و منهج دراسة حالة من خلال جمع البيانات عن طريق الاستبيان ومختلف الوثائق المتاحة.

المحور الأول: مفاهيم أساسية حول ابتكار وتطوير المنتجات الجديدة والحصة السوقية:

1. مفهوم ابتكار وتطوير المنتجات الجديدة:

1.1. مفهوم نشاط البحث والتطوير: بالرغم من استخدام الكثير لمصطلحي البحث والتطوير بشكل متلازم إلا أنه يوجد اختلاف بينهما، حيث يتضمن نشاطين مختلفين: فالبحث: هو نشاط منظم ومنهج يهدف إلى اكتشاف معارف علمية جديدة أو تطوير معارف علمية قديمة بحيث تكون مفيدة في تطوير منتج جديد أو عملية جديدة¹. أما التطوير فهو ترجمة نتائج البحث التطبيقي والمعارف النظرية إلى خطة أو تصميم أو منتج جديد أو ابتكار عمليات، سواء كان ذلك بغرض البيع أو الاستخدام².

¹ Paul Trott, **Innovation Management and New Product Development**, Third edition, Pearson Education, England, 2005, p: 243.

² Robert Le Duff, **encyclopédie de la gestion et du management**, Edition DALLOZ, paris, 1999, p :1034.

أما نشاط البحث والتطوير R&D فقد عرفه Collier And Evans أنه: عملية اكتشاف وتوليد الأفكار الجديدة وزيادة المعرفة العلمية، وتطويرها،³ وعليه فإن البحث والتطوير هو عملية تبدأ من البحث الأساسي أو التطبيقي، واستعمال نتائجها بطريقة منظمة ومنهجية لابتكار منتجات أو تطوير عملية.

2.1. مفهوم المنتج الجديد: تناول لندرفي (Lendervie) مفهوم المنتج الجديد انطلاقاً من درجة التجديد فهو يعرفه على أنه "المنتج الذي يحقق إضافة جديدة من وجهة نظر المستهلك، تترجم بتغيير ملحوظ في إدراكه، وتؤدي إلى إحداث تغييرات محسوسة في تصرفاته".⁴

أما مأمون ندسم عكروش فقد اقترح تعريف شامل للمنتج الجديد حيث عرفه على أنه "أي شيء يمكن تغييره أو إضافته أو تحسينه أو تطويره على مواصفات وخصائص المنتج، سواء المادية الملموسة أو غير الملموسة أو الخدمات المرافقة له، ويؤدي إلى إشباع حاجات ورغبات العملاء الحالية أو المرتقبة في قطاعات سوقية مستهدفة، ويكون هذا المنتج جديداً على المؤسسة أو السوق أو العملاء أو جميعهم معا".⁵ ومن خلال هذه التعاريف يمكن تصنيف المنتجات الجديدة إلى:⁶

- **المنتج الجديد (المبتكر):** وهو المنتج الجديد الذي لم يكن موجوداً في السوق أصلاً وتم ابتكاره لأول مرة.
- **المنتج المطور:** وهو منتج قد تم أجرته عليه تعديلات معينة لمواكبة حاجات المشتري أو لتطوير أدائه.
- **المنتج المعدل:** هو المنتج الذي أجرته عليه تعديلات جذرية تختلف عن شكله السابق بنسبة كبيرة.

³ David A, Collier, James Robert Evans, **Operations Management An Integrated Goods And Services Approach**, USA *International Student Edition*, Thomson South-Western ,2007.

⁴ J.Lendrevie et autre, **Mercator**, 7^{ème} édition, paris, édition Dalloz, 2003, p: 332.

⁵ مأمون ندسم عكروش وسمير ندسم عكروش، **تطوير المنتجات الجديدة**، ط 1، دار وائل ، عمان، 2004، ص: 94.

⁶ ثامر ياسر البكري، **استراتيجيات التسويق**، الطبعة العربية، دار اليازوري، عمان، 2012، ص: 257.

- المنتج بعلامة جديدة: هو منتج قديم يتم إدخاله بعلامة جديدة إلى السوق لأسباب كثيرة؛ منها التخلص من التقليد أو تغيير وجهة نظر الزبائن عن ذلك المنتج، أو بغرض الدخول إلى أسواق جديدة. وتمثل الأسباب الأساسية التي تؤدي بالمؤسسات إلى تطوير منتجاتها فيما يلي:⁷
 - زيادة درجة المنافسة في نفس السوق: ما يخلق نوع من التسابق بين المنافسين لتلبية رغبات الزبائن؛
 - سرعة تغيير احتياجات العملاء وتوقعاتهم: مما يحتم على المؤسسة متابعة التغيرات الحاصلة في حاجات وأذواق الزبائن والاستجابة السريعة لها من خلال تطوير منتجات جديدة وتحسين المنتجات الحالية؛
 - ارتفاع معدلات التقادم الفني والتقني: (التطور التكنولوجي السريع) وهذا ما يحتم على المؤسسة وضع برامج تطوير منتجاتها وخدماتها لتفادي تقادمها؛
 - دورات حياة المنتج قصيرة: وهذا ما تطرق إليه غريفين (Griffin) سنة 1997 حيث أن التطور؛
 - التكنولوجي السريع يؤدي إلى تسارع ظهور واختفاء المنتجات وقصر دورة حياتها.
- 3.1. استراتيجيات تطوير المنتجات الجديدة:** حتى تتمكن الشركة من البقاء في الأسواق وتحقيق مبيعات وأرباح جديدة يجب أن يكون لديها إستراتيجية واضحة فيما يتعلق بتطوير المنتجات وتقييمها، وتمثل في:
- 1.3.1. إستراتيجية تحسين المنتجات القائمة:** وذلك بتغيير الخصائص الجوهرية أو الشكلية وصفات المنتج ليتم عرضه بشكل جديد في أسواق حالية أو جديدة، وذلك بإجراء تغيير على الخصائص الوظيفية

⁷ S.Kumar and P.Phrommathed, **New Product Development**, Springer, New York, USA, 2005, p: 3.

للمنتج بإضافة سمات مميزة جديدة إلى مضمون المنتج لإضافة قيم مضافة جديدة كالأمان والملائمة، أو إجراء تغيير في جودة المنتج أو إجراء تحسين في تصميم المنتج بتدعيم الجوانب الجمالية في تصميم المنتج.⁸

2.3.1. إستراتيجية إضافة منتجات جديدة كلياً: إن اتخاذ هذا الخيار الاستراتيجي يعني قيام المؤسسة بتقديم منتجات جديدة كلياً لأول مرة في السوق، لم يسبق لا للمنظمة ولا للأسواق التعامل بها.⁹

3.3.1. إستراتيجية حذف بعض المنتجات: تقوم بعض الشركات باستبعاد المنتجات غير المربحة والإبقاء فقط على المنتجات التي تحقق نجاحاً في السوق كالتخلي عن خط منتجات بكامله أو بعض المنتجات فيه.¹⁰

2. تحليل وقياس الحصة السوقية:

1.2. مفهوم الحصة السوقية: تمثل الحصة السوقية للمؤسسة إحدى المؤشرات المهمة التي تعزز مركزها التنافسي في السوق، فهي مؤشر على كفاءة السياسات التسويقية، وتعد الحصة السوقية أهم المؤشرات الفعالة لنجاح كل من الأنشطة الإنتاجية والتسويقية والميزة التنافسية والربحية. ويمثل مؤشر حصة السوق مقياساً هاماً عن: التنافسية، الأداء التسويقي وفعالية الإستراتيجية المتبعة، المبيعات المتوقعة وربحية الشركة.

وتعرف الحصة السوقية أنها النسبة المئوية للمبيعات مقارنة مع مجموع المبيعات العامة للمؤسسة ولتنافسها المباشرين¹¹، وترتكز الحصة السوقية على ثلاثة عوامل أساسية تتمثل في اكتساب عملاء جدد، الاحتفاظ بالعملاء الحاليين، وكذلك زيادة الإقبال على الشراء من العملاء الحاليين.¹² بالإضافة إلى المقاييس الثلاث السابقة الذكر يمكن التعبير عن نصيب الشركة من السوق بالصيغة التالية:¹³

قيمة حصة السوق = نسبة التوغل × درجة الاستجابة × درجة ولاء الزبون × معامل تطابق السعر.

⁸ ناجي معلا، رائف توفيق، أصول التسويق، ط4، دار وائل، عمان، الأردن 2010، ص ص: 347، 348.

⁹ محمود جاسم الصميدعي وعثمان يوسف ردينة، إدارة المنتجات، ط 1، دار المسيرة، 2011، ص: 211.

¹⁰ محمد فريد الصحن، نبيلة عباس، مبادئ التسويق، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2004، ص: 221.

¹¹ غي أوديجيه، التسويق في خدمة المشروع، تعريب نبيل جواد، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت، 2008، ص: 45.

¹² R. Eric Reidenbach, **Six Sigma Marketing: From Cutting Costs To Growing Market Share**, Milwaukee Wisconsin, USA, 2009, p:15.

¹³ P.Kotler et autre, **Marketing Management**, 12^e édition, Pearson, 2006, p: 140.

حيث:

- نسبة التوغل: نسبة المشتريين الذين يشترون المنتج خلال نفس الفترة الزمنية نسبة إلى العدد الإجمالي؛
- درجة الاستجابة: قياس متوسط حجم مشتريات العلامة مقارنة بحجم مشتريات المنتجات المنافسين؛
- درجة الولاء: ويعبر عنها بنسبة مئوية لإجمالي مشتريات صنف المنتج المحققة من قبل المشتري؛
- معامل تطابق السعر: يقيس سعر المنتج مقارنة بمتوسط السعر المطبق في الصناعة.

2.2. اعتبارات قياس الحصة السوقية: عند قياس الحصة السوقية للمؤسسة عليها تحييد تأثير العوامل

البيئية التي لها نفس التأثير على العلامة المنافسة مع الأخذ بعين الاعتبار النقاط التالية:¹⁴

- الحصة السوقية تعتمد مباشرة على اختيار أساس المقارنة، والتأكد أنه هو نفسه من علامة إلى أخرى؛

- فرضية أن العوامل البيئية لها نفس التأثير على جميع العلامات التجارية وليس من الضروري أن يتم التحقق. قد تكون بعض العلامات أفضل أو أقل في وضع جيد فيما يتعلق بالعوامل البيئية معينة؛
- عند دخول علامات جديدة في السوق، تقل حصة كل منافس، ولكن ليس على حساب أداء المؤسسة، رغم أن بعض العلامات التجارية يمكن أن تقاوم أفضل من غيرها عند دخول منافس جديد؛

- يمكن أن يحصل تذبذب في الحصة السوقية نتيجة لعوامل عرضية أو خاصة، مثل زيادة الطلب بشكل مفاجئ، كما قد يكون سبب انخفاض الحصة السوقية بشكل متعمد من قبل المؤسسة.

3. علاقة ابتكار وتطوير المنتجات الجديدة بالحصة السوقية للمؤسسة:

يهدف ابتكار وتطوير المنتجات إلى تحسين أداء المؤسسة حيث تضم مساهمة المنتج الجديد في معدل العائد على الاستثمار في المؤسسة، حجم مبيعاته، حصته السوقية، أرباحه، معدلات نمو المبيعات

¹⁴ Jean-Jacques Lambin et Chantal de Moerloose, **marketing stratégique et opérationnel, Du marketing à l'orientation-marché**, 7^{ème} édition, Dunod, Paris, 2008, pp :120,121.

والحصة السوقية الإجمالية للمؤسسة نتيجة طرح المنتج الجديد، معدل الزيادة في صافي القيمة الحالية للمؤسسة ومعدل أداء المنتج الجديد على أسعار أسهم المؤسسة في السوق المالي¹⁵، كما أن وجود المنافسة يخلق ضغوطا متبادلة على جميع المنافسين من أجل التفوق، لذلك فإن المؤسسة ولكي تُحافظ على حصتها السوقية لا بد وأن تكون لها خطط واضحة في مجال تطوير المنتجات¹⁶، فخلق منتجات جديدة أو إدخال تحسينات على المنتجات لتصبح ذات جودة عالية، لها أثر على الحصة السوقية للمؤسسة، وسواء كانت السوق في حالة تشبع أو توسع فإن اعتماد الجودة العالية في المنتجات المبكرة قد أدى إلى الحصول على حصص سوقية أعلى من الجودة المتوسطة أو القليلة للمنتج، ويلعب الابتكار في العملية الإنتاجية دورا هاما من حيث التقليل من العيوب في المنتجات والرفع من جودتها باستعمال مدخلات يصعب تقليدها.¹⁷ وتُشير الدراسات إلى أن التحسين المستمر في حصة السوق لا يحدث إلا كنتيجة لإدخال طرق جديدة في تقديم المنتج لأن المستهلك ينحذب إلى المنتجات الجديدة والتحسينات التي تُدخل عليه بالمقارنة مع المكاسب التي تعطيها الدعاية والترويج في حصة السوق.¹⁸

وتجدر الإشارة هنا إلى ضرورة اشتغال الإستراتيجية التسويقية للمنتج الجديد على الحصة السوقية المطلوبة له في الأسواق المستهدفة، ومعرفة نقاط القوة والضعف للمنتج الجديد، خاصة في مرحلة التقديم سيساعد في معرفة ما لديها من مشاكل وإعادة تقسيم أسواقها المتاحة بهدف تحقيق حصة سوقية معقولة في أسواقها.¹⁹

¹⁵ مأمون نديم عكروش وسهير نديم عكروش، مرجع سبق ذكره، ص ص: 452، 453.

¹⁶ نجم عبود نجم، مرجع سبق ذكره، ص: 258.

¹⁷ أحمد أجدل، الابتكار التسويقي ودوره في ترقية أداء المنشأة الاقتصادية، دراسة حالة منشأة سيدي الكبير البلدية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 10، ديسمبر 2011، جامعة بسكرة الجزائر، ص ص: 349، 350.

¹⁸ مايكل جورج سيلفرشتاين وجورج ستاك، الحل الوسط اغتنام الفرص المتاحة في أسواق المستهلك، تعريب معين محمد الإمام، الطبعة الأولى، مكتبة العبيكان، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2003، ص ص: 460، 461.

¹⁹ محمد إبراهيم عبيدات، تطوير المنتجات الجديدة، ط 4، دار وائل، عمان، الأردن، ص: 175.

المحور الثاني: الدراسة التطبيقية

1. منهجية الدراسة التطبيقية:

1.1. نموذج الدراسة: بالاعتماد على ما جاء في الجانب النظري توصلنا لإعداد نموذج الدراسة كما يلي:

الشكل رقم 01: نموذج الدراسة



المصدر: من إعداد الباحث.

2.1. جمع وتحليل البيانات: تتكون استبانة الدراسة من 27 عبارة والتي تم تقسيمها إلى أجزاء كما يلي:

- الجزء الأول: يشمل متغيرات: العمر، الجنس، المستوى العلمي، المستوى الوظيفي، سنوات الخبرة.
 - الجزء الثاني: يشمل هذا الجزء اختبار "نشاط البحث والتطوير" في المؤسسة من خلال 9 عبارات.
 - الجزء الثالث: يتناول هذا الجزء المتغير المستقل "ابتكار وتطوير المنتجات الجديدة" وشمل 8 عبارات.
 - الجزء الرابع: اشتمل هذا الجزء على المتغير التابع "الحصة السوقية" وشمل 10 عبارات.
- هذا وقد تم استخدام سلم ليكرت بخمس درجات يمتد من موافق بشدة إلى غير موافق تماما.
- وقد اخترنا على ملبنة الحظنة لإنتاج الحليب ومشتقاته بالمسيلة كميدان للدراسة للأسباب التالية:
- السمعة الطيبة التي تتمتع بها شركة الحظنة بين المنافسين والزبائن.
 - سعي المؤسسة الدائم إلى طرح منتجات جديدة في السوق تماشيا مع المنافسة التي يشهدها القطاع.
 - تتميز شركة الحظنة أن منتجاتها تغطي كافة القطر الوطني، بالإضافة إلى التصدير إلى دول مجاورة.
 - قطاع الحليب ومشتقاته في الجزائر يتميز بنمو الكبير وسريع نتيجة دعم الدولة، كما يتصف بالابتكار والتجديد، نظرا لشدة المنافسة السائدة في القطاع، وكذلك التغير المستمر في رغبات الزبائن.

أما عينة الدراسة فقد تم توزيع (55) استمارة والتي نعتبرها عشوائية بسيطة حيث تمكنا من استرجاع (48) استمارة، وبعد تفحص الاستبيانات لم يستبعد أي منهما نظرا لتحقق الشروط المطلوبة للإجابة.

3.1. اختبار صدق وثبات الاستبيان:

1.3.1. اختبار صدق الاستبيان: بعد إعداد الاستبيان في ضوء المقاييس المعتمدة تم معرفة الصدق الظاهري الاستبيان وذلك من خلال عرضه على خمسة خبراء مختصين في التسويق والإدارة، واستنادًا إلى وتوجيهات المحكمين، أجرينا التعديلات التي اتفق عليها المحكمون، وهكذا أصبح الاستبيان في شكله النهائي .

2.3.1. اختبار ثبات الاستبيان: يقصد بثبات الاستبيان الاستقرار في نتائج الاستبانة وعدم تغييرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها على أفراد العينة عدة مرات خلال فترة زمنية معينة.

جدول رقم (01): نتائج اختبار ثبات الاستبيان

المحور	عنوان المحور	عدد العبارات	معامل ألفا كرومباخ
المحور الأول	نشاط البحث والتطوير	09	0.827
المحور الثاني	إبتكار وتطوير المنتجات الجديدة	8	0.793
المحور الثالث	الحصة السوقية	10	0.910
إجمالي الاستمارة		27	0.913

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات نظام (SPSS)

لقد تم استخدام مقياس ألفا كرونباخ لتحديد درجة ثبات الإستبانة وتبين من نتائج اختبار الثبات أن كل المحاور تزيد معاملات ثباتها عن المعدل المقبول إحصائيا والمقدر بـ 0.6 كما أن معامل الثبات للاستمارة هو الآخر يستجيب لهذا الشرط، مما يدل أن استبيان الدراسة كافية من الناحية الإحصائية للاستمرار في إجراءات البحث وقابلة للتوزيع، وبذلك يكون قد تم التأكد من صدق وثبات استبانة الدراسة.

2. تحليل فقرات الاستبانة: تم استخدام اختبار T، وهذا لمعرفة ما إذا كانت درجة الموافقة تزيد أو تنقص عن الدرجة المتوسطة، حيث قمنا بمقارنة قيمة t المحسوبة مع قيمة t الجدولية، إذا كانت قيمة t المحسوبة

أكبر من قيمة t الجدولية والقيمة الاحتمالية أقل من 0.05 نقبل الفقرة، أما في حالة العكس نرفض، ويتم تحديد المجال الذي ينتمي إليه المتوسط الحسابي لمعرفة درجة القبول أو الرفض، أما إذا كان المتوسط الحسابي ينتمي إلى المجال المتوسط، فإن القرار النهائي يتم أخذه على أساس قيمة t المحسوبة والقيمة الاحتمالية.

1.2. تحليل فقرات المحور الأول: نشاط البحث والتطوير في المؤسسة:

يوضح الجدول رقم (02) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ومستوى الدلالة لنشاط البحث والتطوير:

الجدول رقم (02): تحليل فقرات الإستبيان: نشاط البحث والتطوير في المؤسسة

مستوى الدلالة	قيمة t	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	نشاط البحث والتطوير في المؤسسة
0,000	7,400	0,721	3,770	تهتم المؤسسة كثيرا بالبحث والتطوير لمنتجاتها مقارنة بمنافسيها
0,000	7,148	0,807	3,833	تحرص المؤسسة لتكون القائدة في السوق بتقديم ما هو جديد ومميز
0,000	7,993	0,704	3,812	يسعى العاملون في المؤسسة وباستمرار إلى معرفة حاجات الزبائن غير المشبعة وتحويلها إلى منتجات جديدة.
0,002	3,225	0,895	3,416	تسعى المؤسسة إلى جذب الأفراد المميزين والمبتكرين لضمهم لها .
0,462	0,742	0,972	3,104	حجم نفقات تطوير وتحسين المنتجات كبيرة مقارنة بالمنافسين.
0,000	6,424	0,831	3,770	مستوى التكنولوجيا السائد في المؤسسة كبير مقارنة بالمنافسين .
0,077	1,811	0,956	3,250	هناك اهتمام كبير من قبل المؤسسة بالمخصصات المقررة لأغراض التطوير والابتكار مقارنة بالمنافسين الرئيسيين في السوق.
0,000	10,15	0,738	4,083	تسعى المؤسسة إلى تطوير وسائل الإنتاج.
0,000	5,432	0,956	3,750	المؤسسة على إطلاع مستمر بمجالات البحث والتطوير للمنافسين.
0,000	8,112	0,549	3,643	جميع الفقرات

t الجدولية تساوي 2.0117

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات نظام (SPSS)

بلغت قيمة t المحسوبة 8,112 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.011 والقيمة الاحتمالية تساوي 0,000 وهي أقل من 0,05، وبمتوسط حسابي 3,643 وهذا ما يدل على أن شركة الحظنة لإنتاج الحليب ومشتقاته تولي أهمية كبيرة لنشاط البحث والتطوير من وجهة نظر إطارات المؤسسة، وفيما يتعلق بالعبارة رقم (05) فقد بلغت قيمة t المحسوبة: 0.742 وهي أقل من قيمة t الجدولية، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.462 وهي أكبر من 0,05 وكذلك العبارة رقم (07) التي بلغت قيمة t المحسوبة 1,811 وهي أقل من قيمة t الجدولية والقيمة الاحتمالية تساوي 0,077 وهي أكبر من 0,05 فهذا يوضح أن المبحوثين يرون أن مخصصات ونفقات البحث والتطوير في المؤسسة ليست بمستوى كبير مقارنة بالمنافسين في السوق.

2.2. تحليل فقرات المحور الثاني: ابتكار وتطوير المنتجات: يوضح الجدول رقم (03) المتوسط

الحسابي والانحراف المعياري ومستوى الدلالة لمتغير ابتكار وتطوير المنتجات الجديدة حسب تحليل البيانات:

الجدول رقم (03): تحليل فقرات الإستبيان: ابتكار وتطوير المنتجات الجديدة

مستوى الدلالة	قيمة t	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	ابتكار وتطوير المنتجات الجديدة
0,000	8,172	0,635	3,750	تسعى المؤسسة باستمرار إلى معرفة ما يجب ويكره الزبون من خصائص في المنتجات المنافسة.
0,000	11,58	0,660	4,104	تحرص المؤسسة وبشدة لأن تكون جودة منتجاتها أعلى من جودة المنتجات المنافسة.
0,000	8,672	0,798	4,000	تسعى مؤسستنا لأن تكون منتجاتها مبتكرة ومميزة مقارنة بمنتجات المنافسين الرئيسيين.
0,000	8,022	0,809	3,937	تحرص على تنويع تشكيلة منتجات المؤسسة مقارنة بالمنافسين.
0,078	1,802	0,881	3,229	تتفوق المؤسسة من خلال المنتجات الجديدة المقدمة للسوق مقارنة بالمنافسين الرئيسيين
0,109	1,632	0,972	3,229	تلبي منتجات المؤسسة كافة رغبات الزبائن أكثر من منتجات

المنافسين من خلال تركيزها على خلق مزايا جديدة				
0,000	9,077	0,651	3,854	تحرص المؤسسة على استبدال المنتجات القديمة بأخرى جديدة ومميزة مقارنة بالمنافسين الرئيسيين.
0,000	9,016	0,672	3,875	تحرص المؤسسة على إدخال تعديلات جوهرية في منتجاتها مقارنة بالمنافسين الرئيسيين.
0,000	10,53	0,491	3,747	جميع الفقرات

t الجدولية تساوي 2.0117

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات نظام (SPSS)

نلاحظ أن شركة الحضنة لإنتاج الحليب ومشتقاته تهتم ابتكار وتطوير المنتجات بشكل جيد من وجهة نظر إطارات المؤسسة، ويتضح ذلك من خلال قيمة t المحسوبة التي بلغت 10,53 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.011 والقيمة الإحصائية تساوي 0,000 وهي أقل من 0,05، وبمتوسط حسابي 3,747 وهو يفوق المتوسط النظري، إذ تسعى المؤسسة باستمرار إلى معرفة رغبات زبائنها وتلبيةها بشكل مبتكر ومتميز مقارنة بالمنافسين وتحرص لأن تكون جودة منتجاتها أحسن من جودة المنتجات المنافسة .

3.2. تحليل فقرات المحور الثالث: الحصة السوقية:

يوضح الجدول رقم 04 المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ومستوى الدلالة لمتغير الحصة السوقية. حيث يظهر أن الحصة السوقية لمؤسسة الحضنة في تزايد ملحوظ في ظل المنافسة في السوق وأنها تسعى للريادة في أسواقها ونلمس ذلك من خلال قيمة t المحسوبة التي تساوي 2.654 وهي أكبر من قيمة t الجدولية (2.011) والقيمة الاحتمالية تساوي 0,011 وهي أقل من 0,05، وبمتوسط حسابي مقبول (3.297).

الجدول رقم (04): تحليل فقرات الاستبيان: الحصة السوقية

مستوى الدلالة	قيمة t	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الحصة السوقية
0,008	2,788	0,983	3,395	تهدف مؤسستنا إلى زيادة حجم تعاملات المشتركين مع الشركة
0,332	0,980	1,031	3,145	ما يميز مؤسستنا عن منافسيها هو سرعة تقديمها لعروض جديدة
0,129	2,546	1,120	3,250	الحصة السوقية لمؤسستنا في تزايد ملحوظ في ظل المنافسة في السوق
0,008	2,788	0,983	3,395	تعمل مؤسستنا في آن واحد على استقطاب عملاء جدد والحفاظ على العملاء الحاليين
0,042	2,093	1,034	3,312	تحرص مؤسستنا على نشاط البحث والتطوير لزيادة حصتها السوقية
0,001	3,502	0,989	3,500	منتجات مؤسستنا تمكنت من اختراق قطاعات سوقية عديدة
0,002	2,112	1,038	3,166	تعتمد مؤسستنا على تطوير المنتجات كأحسن وسيلة لمواجهة زيادة عدد العلامات التجارية للمنتجات المطروحة في السوق.
0,004	2,989	1,110	3,479	تمتلك الشركة أكبر عدد من العملاء ذوي الولاء لها عن باقي المنافسين
0,017	2,480	1,105	2,604	تسعى مؤسستنا لتخفيض شكاوي العملاء والإسراع في حلها
0,000	4,827	1,046	3,729	تسعى مؤسستنا لتحقيق الريادة في أسواقها.
0,011	2,654	0,777	3,297	جميع الفقرات

t الجدولية تساوي 2.0117

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات نظام (SPSS)

3. اختبار نموذج وفرضيات الدراسة

1.3. اختبار التوزيع الطبيعي: اختبار كولموجروف-سميرنوف يمكننا من معرفة نوع الاختبارات الواجب

استخدامها عند اختبار الفرضيات، ويتبين لنا من خلال الجدول أن محاور الاستبيان تتبع توزيعا طبيعيا ويتبين ذلك من خلال درجة المعنوية المساوية 0.131 وهي أكبر من 0.05 وبالتالي فبيانات الدراسة تتبع توزيعا طبيعيا مما يوجهنا فيما بعد نحو اعتماد الاختبارات المعلمية لاختبار فرضيات الدراسة.

جدول رقم (05): اختبار كولموجروف - سيمرنوف

مفردات العينة N	اختبار كولموجروف - سيمرنوف	مستوى المعنوية
48	0.115	0.131

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات نظام (SPSS)

2.3. اختبار فرضيات الدراسة:

1.2.3. اختبار الفرضية الأولى: اختبرنا صدق الفرضية الأولى باستخدام (t-test) لاستخراج قيمة (t)

للعبارات الخاصة بمدى اهتمام المؤسسة بنشاط البحث والتطوير، وكانت النتائج كما يلي:

جدول رقم (06): اختبار الفرضية الأولى

المتغير التابع	متوسط الفروقات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	t المحسوبة	t الجدولية	درجة الحرية	مستوى الدلالة
نشاط البحث والتطوير	0,643	3,643	0,549	8,112	2.0117	47	0,000

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات نظام (SPSS)

في ما يخص اختبار الفرضية الأولى وعلى وفق اختبار (t) وتحت مستوى معنوية (0.01) وحدود ثقة (0.99) وأن (t) المحسوبة المقدرة بـ 8.112 كانت أكبر من الجدولية والتي قدرت (2.0117)، فإن هذا يدل على صحة الفرضية الأولى التي تنص أن المؤسسة تولي أهمية كبيرة لنشاط البحث والتطوير.

■ اختبار الملائمة وخطية العلاقة بين البحث والتطوير وابتكار وتطوير المنتجات الجديدة:

قبل اختبار الفرضية الثانية قمنا بالتأكد من خطية العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير الثابت تماشياً مع فروض الدراسة، باستخدام اختبار (ANOVA) والجدول الموالي يبين نتائج هذا الاختبار. من الجدول أدناه نلاحظ أن درجة المعنوية المحسوبة (0.000) وهي أقل من درجة المعنوية المفترضة من قبل النموذج والمساوية لـ 0.05 وذلك بالنسبة للفرضية الثانية المكونة لنموذج الانحدار، ومنه يمكن القول أن هذا النموذج معنوي وخطي، وأن خط الانحدار يلائم بيانات الدراسة.

جدول رقم (07): نتائج تحليل التباين (ANOVA) نشاط البحث والتطوير وابتكار وتطوير المنتجات

المتغير التابع	المتغيرات المستقلة	توزيع النموذج	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	درجة المعنوية
ابتكار وتطوير المنتجات الجديدة	نشاط	انحدار	4,458	1	4,458	29,71	0,000
	البحث	البواقي	6,901	47	0,150		
	والتطوير	المجموع	11,359	48	/		

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات نظام (SPSS)

2-2-3 اختبار الفرضية الثانية: اختبارنا صدق هذه الفرضية بتحليل الانحدار البسيط بين متغير (البحث والتطوير) ومتغير (ابتكار وتطوير المنتجات الجديدة)، وكانت نتائج تحليل الانحدار البسيط كما يلي:

جدول رقم (08): اختبار الفرضية الثانية

معامل الارتباط R: 0.626		معامل التحديد R ² : 0.392		قيمة F: 29.71		معنوية F: 0.000	
النموذج		معاملات موحدة		معاملات غير موحدة		قيمة t	معنوية t
		A	الخطأ المعياري	Beta			
الثابت		1,706	0,379	/		4,504	0,000
البحث والتطوير		0,560	0,103	0,626		5,451	0,000

المعنوية المفترضة للنموذج 0.05

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات نظام (SPSS)

من الجدول أعلاه نلاحظ أن معامل الارتباط (r) يساوي 0.626 مما يدل على وجود علاقة طردية متوسطة بين نشاط البحث والتطوير وابتكار وتطوير المنتجات الجديدة كما تشير قيمة F التي ظهرت معنوية بمستوى ثقة 95% إلى ملائمة خط الانحدار للعلاقة بين المتغيرين، كما أن القدرة التفسيرية لنموذج الانحدار والمتمثلة في معامل التحديد (R²) قد بلغت قيمته 0.392 وهو يشير إلى مساهمة المتغير المستقل (البحث والتطوير) في سلوك المتغير التابع (ابتكار وتطوير المنتجات الجديدة) بنسبة 39.2%، وأن باقي النسبة والمقدرة بنسبة 60.8% من التأثير في المتغير التابع ترجع إلى عوامل أخرى غير البحث والتطوير.

في حين بلغت قيمة معلمة الميل (معامل الانحدار) والتي تمثل المتغير المستقل 0,560، مما يشير أيضا إلى العلاقة الإيجابية بين المتغيرين إحصائيا، وقد ظهر مستوى المعنوية 0,000 وهو أقل من 0,05 مما يشير إلى معنوية معلمة الميل، أما بالنسبة إلى معلمة التقاطع فقد بلغت 1.706 بمستوى معنوي 0.000 وهي أقل من 0,05 ما يشير إلى أن معلمة التقاطع معنوية إحصائيا، وبذلك فإن ظهور معنوية معلمة الانحدار والتقاطع يشير إلى أهمية البحث والتطوير في تفسير التباينات في ابتكار وتطوير المنتجات.

مما سبق يمكن قبول الفرضية الثانية والتي مفادها أن هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ لنشاط البحث والتطوير في ابتكار وتطوير المنتجات الجديدة لمؤسسة الحضنة .

■ اختبار الملائمة وخطية العلاقة ابتكار وتطوير المنتجات الجديدة والحصة السوقية:

قبل الانتقال إلى اختبار الفرضيات يستوجب إحصائيا التأكد من خطية العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع تماشيا مع فروض الدراسة، ولذلك قمنا باستخدام اختبار (ANOVA) حسب الجدول الموالي:

جدول رقم (09): نتائج تحليل التباين (ANOVA) ابتكار وتطوير المنتجات الجديدة والحصة السوقية

المتغير التابع	المتغيرات المستقلة	توزيع النموذج	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	درجة المعنوية
الحصة السوقية	ابتكار وتطوير	انحدار	3,090	1	3,090	5,610	0,022
	المنتجات	البواقي	25,34	46	0,551		
	الجديدة	المجموع	28,43	47	/		

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات نظام (SPSS)

نلاحظ أن درجة المعنوية المحسوبة أقل من درجة المعنوية المفترضة والمساوية لـ 0.05 وذلك بالنسبة للفرضية الثالثة، ومنه يمكن القول أن النموذج معنوي وخطي، وأن خط الانحدار يلائم بيانات الدراسة.

3-2-3 اختبار الفرضية الثالثة: اخترنا صدق هذه الفرضية بتحليل الانحدار البسيط بين المتغير المستقل (ابتكار وتطوير المنتجات الجديدة) والمتغير التابع (الحصة السوقية)، ونتائج تحليل الانحدار البسيط كالتالي:

جدول رقم (10): اختبار الفرضية الثالثة

معامل الارتباط R: 0.330		معامل التحديد R ² : 0.109	قيمة F: 5.610		معنوية F: 0.022
النموذج		معاملات موحدة		قيمة t	معنوية t
		الخطأ المعياري	Beta		
الثابت		1,343	0,832	1,614	0,113
ابتكار وتطوير المنتجات الجديدة		0,522	0,220	2,369	0,022

المعنوية المفترضة للنموذج 0.05

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات نظام (SPSS)

من الجدول (10) نلاحظ أن معامل الارتباط r بلغ 0.330 مما يدل على وجود علاقة موجبة وضعيفة بين ابتكار وتطوير المنتجات الجديدة وزيادة الحصة السوقية علما أن قيمة F كما أوردناه في تحليل التباين للانحدار كانت معنوية عند مستوى ثقة 95 % مما دلنا على ملائمة خط الانحدار للعلاقة بين المتغيرين.

هذا وقد بلغت معلمة الميل (معامل الانحدار) والتي تمثل معامل المتغير المستقل (ابتكار وتطوير المنتجات الجديدة) 0.522 بدرجة معنوية 0.022 أقل من المعنوية المفترضة للنموذج مما يدل على إيجابية التأثير إحصائيا بين متغير ابتكار وتطوير المنتجات الجديدة ومتغير الحصة السوقية. أما معلمة التقاطع فقد كانت قيمتها 1.343 بمستوى معنوية يقدر بـ 0.113 عند مستوى معنوية مفترض للنموذج بمقدار 0.05 مما يدل أن معلمة التقاطع غير معنوية. يضاف إلى ذلك أن معامل التحديد R^2 قد بلغت قيمته 0.109 وهذا يشير إلى أن المتغير المستقل (ابتكار وتطوير المنتجات الجديدة) تساهم بـ 10.9 % في تفسير المتغير التابع (زيادة الحصة السوقية) وأن باقي التأثير أي 89.1 % فتساهم في تفسيره عوامل أخرى لكن مهما كانت هذه العوامل الأخرى يبقى ابتكار وتطوير المنتجات الجديدة عاملا مهما جدا في تفسير تنمية الحصة السوقية وما يؤكد ذلك هو معنوية معلمة الانحدار.

مما سبق يمكن قبول الفرضية الثالثة والتي مفادها أن هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة

$\alpha=0.05$ لابتكار وتطوير المنتجات الجديدة في زيادة الحصة السوقية لمؤسسة الحضنة لإنتاج الحليب ومشتقاته بالمسيلة.

وذلك ما يتوافق مع الدراسة التي أعدها مكتب (Booz Allen et Hamilton) التي شملت أكثر من 700 مؤسسة وعلى مدى 5 سنوات أكدت أن 28% من النمو المحقق ما هو إلا محصلة إطلاق مُنتجات جديدة وكذلك الدراسة التي قام بها المكتب الاستشاري (marketing science Institute) التي أكدت أن 25% من المبيعات كانت مرتبطة بعملية تطوير المنتجات الحالية.²⁰

النتائج والاقتراحات:

- أولاً: نتائج الدراسة:** يمكن القول أن ابتكار وتطوير المنتجات عامل مهم في حسم الصراعات التنافسية بين المؤسسات في الأسواق لما له من تأثير مركزها التنافسي في السوق، و توصلنا إلى الاستنتاجات التالية:
- يعتبر نشاط البحث والتطوير كعامل نجاح لأي مؤسسة، ومحدد لنجاحها، فمقدرة أي مؤسسة على خلق منتجات جديدة أو تطوير المنتجات الحالية مرتبط بما بمدى اهتمام المؤسسة بالبحث والتطوير؛
 - يرتبط نشاط البحث والتطوير في المؤسسة بمدى تكيف المؤسسة مع بيئتها، بما يكفل لها مصالحها، ويجعلها تتبوأ أحسن المراتب في ظل إمكانياتها مقارنة بمنافسيها؛
 - مؤسسة الحضنة تولي أهمية كبيرة لنشاط البحث والتطوير لكي تسير الابتكارات التكنولوجية الجديدة؛
 - وجود علاقة طردية متوسطة بين البحث والتطوير وابتكار وتطوير المنتجات الجديدة لمؤسسة الحضنة؛
 - وجود علاقة موجبة ضعيفة بين ابتكار وتطوير المنتجات الجديدة وزيادة الحصة السوقية للمؤسسة؛
 - إن حياة المؤسسة على حصة سوقية لا يعني النجاح والتميز المستمر بالنسبة للمؤسسة، ولذا عليها القيام بزيادة حصتها السوقية من خلال الإعتماد على ابتكار منتجات جديدة وتطوير المنتجات الحالية بما يتوافق مع متطلبات السوق والمنافسة القائمة، ورغبات المستهلكين المتغيرة باستمرار.

²⁰ Gotteland David et Haon Christophe, **développer un nouveau produit: méthodes et outils**, Pearson éducation, Paris, 2005, p 04 - 05.

ثانيا: **الاقتراحات:** من خلال هذه الدراسة توصلنا مجموعة من الاقتراحات أهمها:

- العمل على تخصيص ميزانية خاصة بالبحث والتطوير تكون مستقلة عن الميزانية العامة للمؤسسة؛
- ضرورة الاهتمام أكثر بالبيئة الخارجية للمؤسسة لمعرفة الفرص والتهديدات التي يتضمنها القطاع السوقى، وبالتالي ضمان زيادة حصتها السوقية أو تنميتها حسب أهداف وموارد المؤسسة؛
- الاهتمام بالموزعين المعتمدين لديها نظرا لقرهم من الزبائن، وتحفيزهم على تقديم تقارير دورية عن سلوك المستهلك اتجاه منتجات المؤسسة واتجاه منتجات المنافسين، تطلعاتهم وحاجاتهم غير المشبعة حاليا؛
- تشجيع مصانع الحليب ومشتقاته على استعمال الحليب المحلي الطازج كلما أمكن، من خلال خلق التكامل بين مربى الأبقار ومؤسسات تجميع الحليب ومصانع الحليب ومشتقاته؛
- ضرورة مواكبة التطورات التكنولوجية وتعزيز القدرات التنافسية للمؤسسات وتحسين الجودة؛
- على المؤسسة أن تبادر لابتكار المنتجات الجديدة تماما، وتفعيل كل ما يرتبط بها من أنشطة بدلا من التركيز على أنشطة تحسين المنتجات الحالية، حتى تضمن البقاء والاستمرار في السوق لفترة طويلة؛
- الاهتمام بالعنصر البشري في وظيفة البحث والتطوير حتى تتناسب مع إستراتيجية المؤسسة؛
- تكثيف علاقات التعاون الخارجي في مجال تطوير المنتجات بين المؤسسة وباقي الأقطاب الأخرى؛
- المشكلة لمنظومة البحث والتطوير على الصعيد المحلي أو الدولي.

قائمة المراجع:

أولا: مراجع باللغة العربية:

1. البكري ثامر ياسر، استراتيجيات التسويق، الطبعة العربية، دار اليازوري، عمان، 2012.
2. غي أوديبيج، التسويق في خدمة المشروع، تعريب نبيل جواد، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت، 2008.
3. عكروش مأمون نديم وعكروش سهير نديم، تطوير المنتجات الجديدة، ط 01، دار وائل، عمان، 2004.
4. سيلفرشتاين مايكل جورج وستاك جورج، الحل الوسط اغتنام الفرص المتاحة في أسواق المستهلك، تعريب معين محمد الإمام، الطبعة الأولى، مكتبة العبيكان، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2003.

5. عبيدات محمد إبراهيم، **تطوير المنتجات الجديدة**، ط 4، دار وائل، عمان، الأردن، 2010.
6. الصحن محمد فريد، عباس نبيلة، **مبادئ التسويق**، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2004.
7. الصميدعي محمود جاسم وردينة عثمان يوسف، **إدارة المنتجات**، ط 1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2011.
8. معلا ناجي، رائف توفيق، **أصول التسويق**، ط 4، دار وائل، عمان، الأردن 2010.
9. نجم عبود نجم، **إدارة الابتكار: المفاهيم والخصائص والتجارب الحديثة**، ط 1، دار وائل، عمان، 2003.
10. أمجد أحمد، **الابتكار التسويقي ودوره في ترقية أداء المنشأة الاقتصادية**، دراسة حالة منشأة سيدي الكبير البلدية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 10، ديسمبر 2011، جامعة بسكرة الجزائر.

ثانيا: مراجع باللغة الفرنسية:

11. Gotteland David et Haon Christophe, **développer un nouveau produit: méthodes et outils**, Pearson éducation, Paris, 2005.
12. Lendrevie Jacques, Lévy Julien et Lindon Denis, **Mercator**, 7^{ème} édition, paris, édition dalloz, 2003.
13. Lambin Jean-Jacques, Chantal de Moerloose, **marketing stratégique et opérationnel, Du marketing à l'orientation-marché**, 7^{ème} édition, Dunod, Paris, 2008 .
14. Kotler Philip, Keller Kevin , Dubois Bernard , Manceau Delphine , **Marketing Management**, 12^{ème} édition, Pearson éducation, paris, 2006.
15. -Robert Le Duff, **encyclopédie de la gestion et du management**, Edition DALLOZ, paris, 1999.

ثالثا: مراجع باللغة الإنجليزية:

16. David Collier, James Robert Evans, **Operations Management An Integrated Goods And Services Approach, International Student Edition, Thomson South-Western**, USA, 2007.
17. Kumar Sameer, Phrommathed Promma, **new Product development**, Springer, New York, USA, 2005.

18. R. Eric Reidenbach, **Six Sigma Marketing: From Cutting Costs To Growing Market Share**, Milwaukee Wisconsin ,USA, 2009.
19. Trott Paul, **Innovation Management and New Product Development**, Third edition, Pearson Education, England, 2005.

دراسة قياسية لتأثير التضخم على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية للجزائر خلال الفترة 1970-2016 باستخدام نماذج أشعة الانحدار الذاتي

عمران بن عيسى

طالب دكتوراه بجامعة بشار، الجزائر

بريد إلكتروني: amraneinps@gmail.com

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة الأثر الذي تحدثه مختلف التغيرات التي تطرأ على مؤشرات العامة للأسعار والمتمثلة في التضخم على بعض متغيرات الاقتصاد الجزائري من خلال الاعتماد على نموذج أشعة الانحدار الذاتي VAR مستخدمين عينة دراسة تمتد من سنة 1970 إلى غاية سنة 2016. أين توصلنا إلى بعض النتائج والتي كانت من أهمها تلك النتيجة التي تقر بأن التغيرات التي تحدث على مستوى معدلات البطالة وكذا على مستوى سعر الصرف ناتجة وبشكل واضح ومشروح من التغيرات التي تحدث في قيم التضخم بالإضافة إلى العلاقة الطردية بين هذه المتغيرات. كلمات المفتاحية: التضخم، سعر الصرف، البطالة، الناتج الداخلي الخام، نموذج أشعة الانحدار الذاتي.

Résumé:

L'objectif de cette étude est de connaître l'effet de divers changements dans les indices de prix généraux, à savoir l'inflation, sur certaines variables de l'économie algérienne en s'appuyant sur le modèle VAR à partir d'un échantillon d'étude de 1970 à 2016.

Lorsque nous avons atteint certains des résultats, qui était le résultat le plus important qui reconnaît que les changements qui se produisent au niveau des taux de chômage ainsi que le niveau du taux de change entraînent des changements clairs et annotés de la valeur de l'inflation en plus de la relation entre ces variables positives.

Mots-clés: Inflation, Taux de change, Chômage, Produit intérieur brut, Modèle d'auto-régression.

مقدمة:

تعد ظاهرة إرتفاع الأسعار من الظواهر الاقتصادية التي عرفت البشرية منذ أقدم العصور، فبعد أن كانت قيمة العملة من المعدن الثمين تتأثر بكمية الذهب المتوفرة من اكتشاف المناجم ذهب الجديدة أو نتيجة تطور طرق تعدين الذهب وزيادة كميته، أصبحت في الوقت الحالي تتأثر غالباً نتيجة للسياسات النقدية المتبعة من قبل السلطات النقدية، إذ تؤدي الزيادة المفرطة في عرض النقود نسبة إلى حجم الاقتصاد إلى تدهور القوة الشرائية للعملة وبالتالي ترتفع الأسعار وهذا ما يطلق عليه بمصطلح "التضخم" كتعبير عن حالة مرضية تشكو منها معظم الاقتصاديات الوطنية في عالم اليوم، خاصة في ظل العلاقات الاقتصادية الدولية التي ساهمت في تطوير الاقتصاد العالمي بشكل فعال، إذ أصبح له هيكل خاص به وآليات وفعاليات تحكم سلوك ومعاملات الأطراف المتقابلة في أسواقه.

والجزائر من بين الدول التي تسعى بشتى الطرق لمحاربة ظاهرة التضخم والتخفيض من حدة أثره على التنمية المستهدفة، خاصة في ظل الانفتاح الاقتصادي للجزائر وتحرير التجارة الخارجية حيث أن هذين العاملين عرضا السياسات الاقتصادية الداخلية الجزائرية للتأثر بالتطورات الاقتصادية الدولية عبر قنوات التجارة الخارجية، بالإضافة إلى التذبذبات التي تحدث في سعر صرف العملة المحلية مقارنة بالعملات الرئيسية المتداولة في الاقتصاد العالمي دون أن ننسى دور المديونية الخارجية وكذا احتلال ميزان المدفوعات، كلها عوامل من شأنها أن تزيد من حدة التضخم، لذا كان لزاماً على السلطات المعنية انتهاز سياسات اقتصادية مدروسة من أجل التحكم الجيد بظاهرة التضخم والتحكم بمعدلات تطورها.

إشكالية البحث:

انطلاقاً من الهدف الرئيسي للبحث قمنا بصياغة السؤال الرئيسي على النحو التالي:

ما مدى تأثير المتغيرات الاقتصادية الكلية الأساسية للاقتصاد الوطني بالتضخم، في ظل الحلول

المنتهجة لمعالجة هذه الظاهرة ؟

إن الإجابة على السؤال الرئيسي يمر عبر الإجابة عن جملة من الأسئلة الفرعية والتي يمكن إيجازها

فيما يلي:

- ما هي السياسات المتبعة لمكافحة التضخم؟
- ما هي اتجاهات التضخم في الجزائر؟
- ما هي آثار التضخم على الاقتصاد الجزائري؟
- ما مدى فعالية مختلف السياسات التي اتبعتها الجزائر في مكافحة ظاهرة التضخم؟

فرضيات البحث:

الفرضيات المعتمدة لمعالجة إشكالية الرئيسية هي:

- ظاهرة التضخم ظاهرة اقتصادية تنجلي أساسا في ارتفاع الأسعار أو الأسباب المؤدية إلى ذلك؛
- عادة يتم انتهاج كل من السياستين النقدية والمالية لمواجهة ارتفاع مستويات التضخم؛
- إن الزيادة في كمية النقد المتداول تؤدي إلى ارتفاع الأسعار السائدة في السوق، ويعد ذلك سببا في ظهور ظاهرة التضخم؛
- تتأثر معدلات التضخم في الجزائر بقانون العرض والطلب، إذ أن الزيادة في الطلب على السلع والخدمات مع ثبات العرض يؤدي إلى ارتفاع مستويات التضخم.

أهمية البحث:

إن أهمية دراستنا هذه تكمن في أنها تعطينا نظرة عامة عن المخاطر الناجمة عن ارتفاع مستويات التضخم وما يترتب عن ذلك من تدهور على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، ومدى العبء الذي تشكله الظاهرة على الاقتصاد الوطني، وهذا انطلاقا من الدراسة التحليلية للتضخم في الجزائر على امتداد 47 سنة ابتداء من 1970 إلى غاية 2016، وكذا إبراز مختلف التأثيرات على أهم المتغيرات الكلية للاقتصاد التي تنجم عنه، بالإضافة إلى ذلك معرفة أهمية التقنيات الكمية من مختلف الطرق والنماذج

والأدوات الإحصائية والرياضية في التحليل الاقتصادي للظاهرة ونمذجة الظواهر الاقتصادية على شكل نماذج قياسية خطية أو ديناميكية.

أهداف البحث:

يتمثل الهدف الرئيسي لهذا البحث في معرفة الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن التضخم وما يترتب عن ذلك، هذا من خلال تحديد نوعية العلاقة الاقتصادية الموجودة ما بين التضخم وأهم المتغيرات الكلية للاقتصاد الوطني، والمعرفة الحقيقية لخطر هذه الظاهرة ومحاولة إيجاد الحلول المناسبة لمعالجتها.

كما تندرج في إطار هذا البحث مجموعة من الأهداف الأخرى والتي تتمثل في:

- معرفة خطورة التضخم وتحديد آثاره على أهم المتغيرات الاقتصادية وبالتالي على الأداء الاقتصادي بشكل عام؛
- التطرق لمدى مساهمة التضخم في تدهور المستوى المعيشي للمواطن وما يترتب عن ذلك من نتائج خاصة على المستوى الاجتماعي؛
- التعرّيج على مختلف السياسات الاقتصادية المتبعة من قبل الدولة للحد من ظاهرة التضخم، وما مدى الفعالية الحقيقية لهذه السياسات.

منهج البحث:

تم استخدام المنهج الوصفي من أجل سرد المفاهيم العامة للظاهرة ، ثم المنهج التحليلي في الجزء التطبيقي للدراسة حيث سيتم عرض الأدوات الرياضية والإحصائية المستعملة لمعالجة المعطيات الكمية إلى غاية الوصول إلى الهدف المطلوب، معتمدين في ذلك على الاستقراء، التحليل والقياس.

خطة البحث:

سوف يتضمن البحث قسمين: نظري وتطبيقي مقسمة على تناول في الجزء النظري تحليل ظاهرة التضخم وأهم النظريات الاقتصادية المفسرة له، أما الجزء التطبيقي فهو مخصص للنمذجة الاقتصادية

باستعمال نموذج أشعة الانحدار الذاتي Var، من أجل قياس تأثير ظاهرة التضخم على أهم المتغيرات الكلية للاقتصاد الوطني خلال الفترة الممتدة ما بين 1970-2016 بالاعتماد على برامج إحصائية متخصصة.

حدود الدراسة:

لحدود الدراسة جانبين، جانب مكاني والآخر زمني، الجانب المكاني يؤدي بنا إلى الاهتمام بظاهرة التضخم في الجزائر وعلاقته بالمتغيرات الكلية للاقتصاد قصد التوصل إلى معرفة نوع العلاقة الموجودة ما بين هذه الظاهرة وتلك المتغيرات وإبراز آثارها المختلفة، أما الجانب الزمني للبحث فهو محدد بالفترة 1970-2016 لما لهذه الفترة من أهمية بالغة في التحولات التي شهدتها الاقتصاد الوطني من خلال جملة من الإصلاحات والتدابير المعلن عنها.

المحور الأول: التعريف بظاهرة التضخم، أنواعه وأشكاله

يعتبر التضخم من الظواهر الاقتصادية الأكثر شيوعا في وقتنا الحاضر، باعتباره مشكلا اقتصاديا خطيرا ينعكس سلبا على المستويين الاقتصادي والاجتماعي داخل المجتمع، ومن أجل الفهم الجيد لهذه الظاهرة وجب علينا فهم ماذا يعني التضخم ومعرفة أهم العوامل المؤدية لظهوره.

أولا: تعريف التضخم

قد تعددت التعاريف التي تناولت ظاهرة التضخم في الفكر الاقتصادي، فمنها من اعتبرت التضخم على أنه الارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار في دولة ما¹، ومنها من اعتبرته بأنه عبارة عن الانخفاض المستمر والمتواصل في القيمة الحقيقية لوحدة النقد²، كما أن كل زيادة في كمية

¹ الرفاعي أحمد، الوزني خالد، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، ط 6، عمان، دار وائل للنشر، 2003م، ص 249.

² هاشم فؤاد، اقتصاديات النقود والتوازن النقدي، القاهرة، دار النهضة العربية، 1974م، ص 219.

النقد المتداول تؤدي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار³، وفيما يلي سنقوم بتحديد تعريف التضخم على أساس الأسباب المنشئة له بالإضافة إلى خصائصه ومظاهره.

1. التعاريف المبينة على الأسباب المنشئة للتضخم:

إن أغلب التعاريف الخاصة بالتضخم ترجع بالأساس إلى هذا المعيار، وهي تعاريف مرتبطة بتاريخ ظهور مصطلح التضخم باعتباره مشكلة اقتصادية تعوق بدرجة كبيرة التنمية الاقتصادية داخل الوطن. تعريف التضخم على أساس النظرية الكمية للنقد: قد اعتبرت المدرسة الكلاسيكية التضخم على أنه ظاهرة نقدية صرفة تعود في أسباب نشأتها إلى عوامل نقدية ومالية بحتة⁴، حيث أن التضخم حسب هذه النظرية يعني "كل زيادة في كمية النقد المتداول تؤدي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار"، إن هذا التعريف يقتضي بأن الزيادة في كمية النقد المتداول هي السبب في حدوث الظواهر التضخمية.⁵

1.1. تعريف التضخم على أساس نظرية الدخل والإنفاق: تنص هذه النظرية في تعريفها للتضخم بأنه "الزيادة في معدل الإنفاق والدخل"، فازدياد الإنفاق النقدي ومن ثم الدخل النقدي يسبب ارتفاع الأسعار وتضخمها مع افتراض بقاء كمية السلع الموجودة في الأسواق ثابتة، لقد أخذ بهذه النظرية الاقتصادي فيزر، وافترض لصلاحيتها كأساس يعرف بموجبه التضخم أن تكون الزيادة في الانفاق عامة وشاملة ونسبة تفوق الزيادة في الانتاج.

2.1. تعريف التضخم على أساس نظرية العرض والطلب: يفترض أصحاب هذه النظرية أنه لو زاد الطلب النقدي عن العرض السلعي عند ثمن معين فإن الأسعار ستميل للارتفاع (فائض إيجابي في الطلب) والعكس صحيح، وكلما كان ذلك الفائض كبيراً سواء في الطلب أو العرض زادت سرعة ارتفاع أو انخفاض الأسعار.

³ عناية غازي حسين، التضخم المالي، الاسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 2000م، ص 14.

⁴ غازي حسين عناية، تمويل التنمية الاقتصادية بالتضخم المالي، بيروت، دار الجيل، 1991م، ص 24.

⁵ غازي حسين عناية، التضخم المالي، مرجع سابق، ص 14.

2. التعاريف المبينة على خصائص ومظاهر التضخم :

هناك مجموعة من الاقتصاديين يعتمدون في تعريفهم للتضخم على الخصائص والآثار الناتجة عن هذه الظاهرة أمثال مارشال وروبينسن بالإضافة إلى كلوزو و فلامان، فيعرف روبينسن التضخم على أنه "الارتفاع غير المنتظم للأسعار"، كما يعرفه كلوزو بأنه "الحركات العامة لارتفاع الأسعار الناشئة عن العنصر النقدي كعامل محرك دافع"⁶، ولقد شارك الكثير من علماء المالية والاقتصاد في تعريفهم للتضخم على أنه الارتفاع في الأسعار حتى أصبح التعريف الشائع بين عامة الناس، ومن بين هؤلاء كاردينير أكلي حيث قال بأنه "الارتفاع المستمر والمحسوس في المستوى العام للأسعار أو معدل الأسعار"⁷، وهناك من يرى بأن التضخم هو الارتفاع في المستوى العام للأسعار الناتج عن وجود فجوة بين السلع الحاضرة وحجم المداخل المتاحة للإنفاق، والسبب في ذلك يمكن أن يكون عاملا نقديا، فقد ينتج ارتفاع الأسعار عن الزيادة في المداخل المتاحة التي تصاحب الزيادة في كمية النقود أو سرعة تداولها⁸، من هذا أصبح التضخم لدى العديد من الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة يقصد به ذلك الارتفاع في المستوى المتوسط لأسعار التجزئة، بشرط أن يكون دائم ونهائي ومستمر.⁹

ثانيا: أنواع التضخم

يمتاز التضخم بتعدد أنواعه واختلافها باختلاف المعيار المستخدم للتمييز بينها،¹⁰ وفيما يلي سنتطرق للأنواع المختلفة للتضخم بالاعتماد على بعض المعايير:

⁶ غازي حسين عناية، التضخم المالي، مرجع سابق، ص22 .

⁷ ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي: قواعد - نظم نظريات - سياسات - مؤسسات نقدية، الجزائر، مطبعة النخلة، دار الفكر، الجزائر، ص215 .

⁸ نبيل الروبي، التضخم في الاقتصاديات المختلفة ودراسة تطبيقية للاقتصاد المصري، مصر، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 1973، ص 13 .

⁹ Benissad M.E, *Essais d'analyse monétaire avec référence en algérie*, 3ème édition, Alger, OPU, 1980, p99 .

¹⁰ الروبي نبيل، نظرية التضخم، ط2، الإسكندرية، مؤسسة الثقافة الجامعية، 1984م، ص25 .

1. معيار درجة تحكم الدولة في الأسعار: تتحدد بعض أنواع الاتجاهات التضخمية بالاعتماد على مدى قدرة الدولة على التحكم في حركة مستويات الأسعار والتأثير فيها¹¹، أين يمكن التمييز بين نوعين من التضخم وفقاً لهذا المعيار:

1.1. التضخم المفتوح: هو الحالة التي يكون فيها ارتفاع مستوى الأسعار ظاهراً ولملموساً أي أن تأثيره يكون واضحاً دون قيام الحكومة بأي إجراءات للحد منها¹²، وذلك إما استجابةً لفائض الطلب أو نسبة إلى زيادة تكاليف الإنتاج أو زيادة في الكتلة النقدية المتداولة... الخ¹³، ويظهر هذا النوع مباشرة في شكل ارتفاع في الأسعار ثم ينعكس في شكل ارتفاع في الأجور وغيرها من النفقات التي تتمتع بشيء من المرونة¹⁴.

2.1. التضخم المكبوت:¹⁵ وهو نوع من التضخم المستتر، وفي ظله لا تستطيع الأسعار أن ترتفع أو تتمدد، نظراً لكونه لا يسمح للعوامل الاقتصادية أن تعمل بحرية لوجود القيود الحكومية المباشرة في توجيه سير حركة الائتمان، والتي تتمثل في السيطرة على الأسعار والتحكم فيها.¹⁶

2. معيار حدة الضغط التضخمي: ونميز في هذا المجال نوعين من التضخم

1.1. التضخم الزاحف (التدريجي): يتميز هذا النوع من التضخم بحركة صعودية في المستويات العامة للأسعار تتصف بالدوام بمقدار يتراوح بين 1 إلى 3% سنوياً، فالزيادة في الأسعار تكون دائمة و متتالية

¹¹ عناية غازي حسين، التضخم المالي، مرجع سابق، ص 56.

¹² هشام الزعبي، حسن أبو الزيت، أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، عمان،

2000، ص 134.

¹³ Henri Guitton, Gerard Bremoullee, *La monnaie*, Dalloz, Paris, 1978, P400.

¹⁴ نبيل الروبي، التضخم في الاقتصاديات المختلفة ودراسة تطبيقية للاقتصاد المصري، مرجع سابق، ص 26.

¹⁵ ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي: قواعد- نظم نظريات- سياسات- مؤسسات نقدية، مرجع سابق، ص 214.

¹⁶ نبيل الروبي، التضخم في الاقتصاديات المختلفة ودراسة تطبيقية للاقتصاد المصري، مرجع سابق، ص 26.

ولا تؤدي إلى عمليات تراكمية أو عنيفة في المدة القصيرة، هذا ما يدفع الأفراد إلى قبوله والتعايش معه لدرجة أن يصبح أمرا عاديا وطبيعيا¹⁷.

2.2. التضخم الجامح (العنيف)¹⁸: هذا التضخم أكثر عنفا و أقوى درجة من التضخم الزاحف، حيث ترتفع فيه الأسعار بمعدلات كبيرة جدا حتى تنخفض قيمة النقود إلى درجة أن تصبح عديمة القيمة، أين يجتاز معدل الزيادة في الأسعار عن 50% شهريا .

3. معيار مصدر الضغط التضخمي: هناك مصدرين يترتب عنهما التضخم و هما:

1.3. جذب الطلب: يحدث هذا النوع من التضخم عندما ترتفع الأسعار نتيجة وجود فائض في الطلب على السلع والخدمات، أين يختل التوازن بين الطب الكلي على السلع و الخدمات عن الكميات المعروضة منها في الأسواق كنتيجة لوصول الاقتصاد إلى مرحلة التشغيل الكامل .

2.3. تضخم التكاليف: إن الارتفاع في تكاليف عناصر الإنتاج بنسبة تفوق الزيادة في معدلات الإنتاجية تؤدي الى ظهور ما يسمى بتضخم التكاليف¹⁹، فيترتب على ذلك زيادة في المستوى العام للأسعار، وتعتبر اليد العاملة أكثر العناصر تأثيرا على تكاليف الإنتاج في شكل ارتفاع معدلات الأجور.²⁰

¹⁷ أسامة محمد الفولي، شهاب محمود مجدي، مبادئ النقود والبنوك، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر، 1999م، ص 87 .

¹⁸ أحمد ضياء الدين زيتون، مبادئ علم الاقتصاد، دار المعرفة الجامعية، 2004، ص 302 .

¹⁹ جمال خريس، أيمن ابو خضير، عماد خصاونة، النقود والبنوك، ط1، دار الميسرة للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص 129.

²⁰ أسامة محمد الفولي، مجدي محمود شهاب، مرجع سابق، ص 86 .

المحور الثاني: تطبيق طريقة نماذج الانحدار الذاتي على متغيرات الدراسة

أولا : اختيار المتغيرات الأساسية للنموذج

قد تم الاعتماد في دراستنا هذه على أربعة متغيرات اقتصادية، بدءا بالرقم القياسي لأسعار الاستهلاك CPI ثم الناتج الداخلي الخام GDP بالإضافة إلى معدل سعر الصرف TC و معدل البطالة TCH.

1. دراسة إستقرارية المتغيرات: قبل التعرض لدراسة أي نموذج قياسي أو أي علاقة سواء في المدى القصير أو في المدى الطويل، فانه من الضروري دراسة خصائص السلاسل الزمنية لكل متغيرة مدرجة في الدراسة من ناحية الاستقرارية.

1.1. تطبيق اختبارات الجذور الأحادية على المتغيرات: نستعمل اختبارات ديكي فولر البسيط أو الصاعد وهذا حسب درجة التأخير p والتي يحدده برنامج 7 Eviews اليا بالاعتماد على مجموعة من المعايير، وبلاستعانة بهذا البرنامج تحصلنا على النتائج المبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (01) : نتائج تطبيق اختبارات الجذور الأحادية على متغيرات الدراسة

النموذج رقم 6			النموذج رقم 5		النموذج رقم 4		السلسلة
احتمال مركبة	اختبار	القيمة	اختبار	القيمة	اختبار	القيمة	
الاتجاه العام	ADF	الدرجة 5	ADF	الدرجة 5	ADF	الدرجة 5	
0.43	2.23-	3.51-	2.12-	2.92-	1.38-	1.94-	INF
0.09	4.18-	3.51-	3.86-	2.93-	1.28-	1.94-	PIB
0.008	2.56-	3.51-	0.58	2.92-	1.78	1.94-	TC
0.32	1.50-	3.51-	1.22-	2.92-	0.95-	1.94-	TCH

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج Eviews

انطلاقا من الجدول أعلاه نجد أن قيمة t ستيودنت لمركبة الاتجاه العام لكل من السلاسل INF

PIB, TCH, TC أقل من القيمة النظرية لها عند المعنوية $\alpha = 5\%$ (مع احتمال مركبة الاتجاه العام

لكل سلسلة هو أكبر من 0,05)، وبالتالي نقبل فرضية العدم أي عدم وجود مركبة الاتجاه العام في تلك السلاسل محل الدراسة، باستثناء السلسلة TC فإن الاحتمال السابق أقل من 0.05 مما يدل على احتوائها على مركبة الاتجاه العام، أما بالنسبة للجذر الأحادي فمقارنة $t_{\hat{\phi}_1}$ المحسوبة بـ t_{tab} المجدولة (قيم Mackinnon) عند مستوى المعنوية $\alpha = 5\%$ ، نجد بأن: $t_{tab} < t_{\hat{\phi}_1}$ بالنسبة للنماذج الثلاثة (4,5,6) لجميع السلاسل، هذا ما يشير بأن تلك السلاسل تحتوي على الجذر الأحادي وبالتالي هي سلاسل غير مستقرة ذات السياق DS إلا السلسلة TC فهي من النوع المختلط DS-TS.

ومنه سنقوم بإجراء عملية الفروقات من الدرجة الأولى على السلاسل غير المستقرة السابقة، ثم نجري نفس الاختبارات عليها وذلك باستعمال دائما برنامج Eviews أين توصلنا إلى أن كل السلاسل قد استقرت بعد إجراء الفروقات من الدرجة الأولى، كون جميع قيم $t_{\hat{\phi}_1}$ المحسوبة أقل من t_{tab} المجدولة مما نستنتج عدم احتواء السلاسل على جذر الوحدة، بالإضافة إلى عدم وجود مركبة الاتجاه العام بتلك السلاسل لأن جميع الاحتمالات أخذت قيم أكبر من 0.05.

وفي الأخير يمكننا استنتاج أن السلاسل محل الدراسة كلها سلاسل متكاملة من الدرجة الأولى:

$$PIB \rightarrow I(1), INF \rightarrow I(1), TCH \rightarrow I(1), TC \rightarrow (1)$$

وبالتالي إمكانية وجود مسار مشترك بين المتغيرات الخمسة ممكن جدا، ومنه نستطيع الجزم بوجود

خطر التكامل المتزامن، مما يضمن وجود علاقة على المدى الطويل.

2.1. دراسة السببية بين متغيرات الدراسة:

إن دراسة السببية الموجودة بين المتغيرات تسمح لنا بصياغة صحيحة للسياسة الاقتصادية، وهذا معرفة المتغيرات التي تساعد على تفسير ظاهرة معينة. فعند دراستنا للسببية نستعمل اختبار قرانجر لكي نتمكن من مقارنة النتائج.

من خلال الجدول 02 وبالاتماد على إحصائية فيشر أو عن طريق قيمة الاحتمال نقبل

الفرضية الصفرية أي أنه لا توجد سببية في مفهوم قرانجر بالنسبة لكل من التضخم نحو الناتج الداخلي

الخام وكذلك من الناتج الداخلي الخام نحو التضخم، كما أن كل من المتغيرين البطالة وسعر الصرف لا يسببان التضخم، في حين نرفض الفرضية الثانية التي تشير إلى أن التضخم لا يسبب في سعر الصرف وفي البطالة أي احتمال الفرضية الثانية هو أقل من 0,05 وبالتالي توجد سببية في مفهوم قرانجر من التضخم نحو البطالة وسعر الصرف.

جدول رقم (02): نتائج تطبيق اختبار قرانجر للسببية بين متغيرات الدراسة والتضخم

الفرضيات	Fisher (F_{cal})	Probabilité
التضخم لا يسبب الناتج الداخلي الخام	1.54	0.22
الناتج الداخلي الخام لا يسبب التضخم	2.82	0.10
التضخم لا يسبب البطالة	4.94	0.03
البطالة لا تسبب التضخم	0.88	0.35
التضخم لا يسبب سعر الصرف	7.27	0.009
سعر الصرف لا يسبب التضخم	3.08	0.08

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج Eviews

وكخلاصة لهذا الاختبار يمكن القول بأنه توجد علاقة سببية وحيدة، أي في اتجاه واحد بين التضخم والمتغيرتين (TCH,TC) وبالتالي نقول أنه لا توجد حلقة رجعية (feedback effect).
2. اختبار علاقة التكامل المتزامن وتقدير نماذج تصحيح الخطأ: بعد أن قمنا بدراسة مجموعة السلاسل السابقة وذلك من ناحية الإستقرارية وجدنا أن هذه السلاسل كلها مستقرة بعد إجراء الفروقات من الدرجة الأولى، ومن خلال كل هذا نستطيع أن نستنتج أنه هناك إمكانية وجود مسار مشترك بين هذه المتغيرات في المدى الطويل .

الاختبار الإحصائي: ولتأكد من هذا سنقوم باختبار جوهانسون Johannsen، ولكن قبل ذلك يجب تحديد درجة التأخير المناسبة لهذا الاختبار، لذا نعتمد على نموذج VAR لمعرفة درجة التأخير المناسبة .

1.2. تحديد درجة تأخير المسار VAR: بالاعتماد على برنامج EViews تحصلنا على النتائج المبينة في الجدول الآتي :

جدول رقم (03): معايير تحديد درجة التأخير (P) المثلى

LOG LIKELIHOOD	Schwarz	Akaike	درجة التأخير
118.41	-5.08	-5.60	P = 1
128.10	-4.87	-5.78	P = 2
123.43	-3.87	-5.19	P = 3

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج Eviews

بالاعتماد على المعايير الثلاثة وذلك باختيار أدنى قيمة لإحصاءة SCHWARZ و AKAIKE وأكبر قيمة LOG LIKELIHOOD وجدنا أن التأخير المقبول هو $P=1$.

2.2. اختبار التكامل المشترك وفق طريقة جوهنس:

إن نتائج تطبيق هذا الإختبار يوضحها الجدول الموالي :

جدول رقم(04): نتائج إختبار جوهنسن Johansen للمتغيرات (TC, PIB, INF, TCH)

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.464410	46.77746	47.85613	0.0629
At most 1	0.289984	21.80198	29.79707	0.3096
At most 2	0.180320	8.103263	15.49471	0.4544
At most 3	0.003733	0.149608	3.841466	0.6989
Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج Eviews

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن إحصائية *Johansen* بالنسبة لجميع الفرضيات أكبر من القيمة الحرجة لها عند مستوى المعنوية 5% ، وبالتالي نقبل فرضية عدم وجود علاقة تكامل متزامن على المدى الطويل بين المتغيرات، مما يستوجب تقدير العلاقة بين تلك المتغيرات على المدى القصير باستعمال نموذج أشعة الانحدار الذاتي .

ثانيا: تقدير نموذج VAR الأمثل

هنالك عدة طرق لتقدير شعاع الانحدار الذاتي إلا أننا اعتمدنا على طريقة المربعات الصغرى (*Moindres Carrées Ordinaires*) من أجل تقييم نماذج الأشعة الانحدارية الذاتية.

1. نتائج التقدير: من خلال تقدير المعادلات المكونة لنموذج الانحدار الذاتي و المقدرة باستعمال طريقة المربعات الصغرى هذا بالاستعانة بحزمة برامج *Eviews*، سنقوم بإجراء بعض التعليقات حول معنوية و إشارة المعلمات، بالإضافة إلى المؤشرات الإحصائية المستخدمة لتقييم النموذج، إلى أننا سنحاول التركيز على طبيعة العلاقة التي تربط التضخم بالمتغيرات المكونة لشعاع الانحدار الذاتي من خلال مختلف المعادلات المكونة للنموذج .

➤ معادلة الناتج الداخلي الخام:

$$PIB_t = 9.45 + 0.14 \times INF_{t-1} - 0.04 \times TC_{t-1} + 0.10 \times TCH_{t-1} + 0.17 PIB_{t-1}$$

(1.82)
(0.8)
(-1.12)
(0.46)
(1.04)

$R^2=14.33$
 $F=1.54$
 $n=42$

➤ معادلة سعر الصرف :

$$TC_t = -4.45 + 0.25 \times INF_{t-1} + 1.01 \times TC_{t-1} + 0.16 \times TCH_{t-1} - 0.03 PIB_{t-1}$$

(-2.08)
(3.44)
(60.17)
(1.84)
(-0.43)

$R2=99.05$
 $F=971.56$
 $n=42$

➤ معادلة معدل البطالة:

$$TCH_t = 2.31 + 0.12 \times INF_{t-1} - 0.009 \times TC_{t-1} + 0.88 \times TCH_{t-1} - 0.07 PIB_{t-1}$$

(1.72) (2.08) (-0.67) (11.92) (-1.28)

$R^2=81.30$ $F=40.21$ $n=42$

إن الجدول الموالي يلخص لنا أهم القرارات الاحصائية الخاصة بمعاملات النماذج المتحصل عليها بالإضافة إلى المعنوية الكلية والقوة التفسيرية للنماذج :

الجدول رقم (05): التقييم الإحصائي للنماذج المتحصل عليها

النموذج	معادلة الناتج الداخلي الخام	معادلة سعر الصرف	معادلة معدل البطالة
معلمة التأخير الأول بالنسبة للتضخم	غير معنوية	معنوية	معنوية
معلمة التأخير الأول بالنسبة لسعر الصرف	غير معنوية	معنوية	غير معنوية
معلمة التأخير الأول بالنسبة للناتج د.خ	غير معنوية	غير معنوية	غير معنوية
معلمة التأخير الأول بالنسبة لمعدل البطالة	غير معنوية	غير معنوية	معنوية
الثابت	غير معنوي	معنوي	معنوي
معامل التحديد R^2	قيمته ضعيفة $R^2 = 14.33$	قيمته قوية جدا $R^2 = 99.05$	قيمته قوية $R^2 = 81.30$
إحصائية فيشر المحسوبة F_{CAL}	أقل من القيمة المجدولة	أكبر بكثير من القيمة المجدولة	أكبر من القيم المجدولة
القرار	النموذج مرفوض تماما	النموذج مقبول احصائيا	النموذج مقبول احصائيا

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج Eviews

إذن وعلى حسب القرار الأخير تحصلنا على نموذجين مقبولين من الناحية الاحصائية كما يوضحهما الجدول السابق وهما كل من معادلة سعر الصرف ومعادلة البطالة، والخطوة الموالية نوضح فيها التفسير الاقتصادي للنموذجين.

1.1. التفسير الاقتصادي لمعادلة سعر الصرف: من الناحية الاقتصادية تقبل العلاقة السابقة ما بين سعر الصرف والتضخم للسنة الماضية حيث إذا زاد هذا الأخير بوحدة واحدة فذلك يؤدي إلى زيادة سعر الصرف بـ 0.25 وحدة في الفترة الموالية، لأن معدل التضخم يؤثر مباشرة على سعر الصرف بشكل نسبي، فإذا كانت نسبة التضخم في الداخل تزيد عن نسبة التضخم العالمي، فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف تدريجياً بنسبة الفرق بين التضخم العالمي والتضخم المحلي، كما يرتبط سعر الصرف الحالي بسعر الصرف للسنة الماضية إيجاباً نتيجة للمنحنى التصاعدي الذي يشهده سعر الصرف خلال سنوات الدراسة، أما إذا قمنا بمقارنة ما تحصلنا عليه سابقاً من خلال اختبار السببية ما بين المتغيرين فوجدنا أن التضخم يفسر سعر الصرف وهو ما يطابق النموذج تماماً .

2.1. التفسير الاقتصادي لمعادلة معدل البطالة : من الناحية الاقتصادية تقبل العلاقة السابقة ما بين معدل البطالة الحالي والتضخم للسنة الماضية حيث إذا زاد هذا الأخير بوحدة واحدة فذلك يؤدي إلى زيادة سعر الصرف بـ 0.12 وحدة في الفترة الموالية، لأن الارتفاعات في مستويات الأسعار المحلية تؤدي ارتفاع التكاليف الانتاجية، مما يخلق صعوبات مالية لدى المؤسسات مما قد يؤدي إلى تصريح بعض العمال، وعلى المستوى الكلي للاقتصاد يمكن تفسير ما سبق بارتفاع معدلات البطالة، و إذا قمنا بمقارنة ما تحصلنا عليه سابقاً من خلال اختبار السببية ما بين المتغيرين أين وجدنا بأن التضخم يفسر معدل البطالة وهو ما يطابق نتائج النموذج .

2. ديناميكية نماذج الـ VAR:

1.2. تحليل دوال الاستجابة: يقصد باستجابة الصدمات سلوك المتغيرات الداخلية في النموذج نتيجة للصدمات المختلفة التي قد يتعرض لها النظام، ومن خلال تطبيقنا لصدمة على مستوى الأسعار بمقدار

انحراف معياري 4.59 في الفترة الأولى لاحظنا أن المتغيرات الأخرى بقيت على حالها في نفس الفترة، لكن هناك تغير في الفترة الموالية كالتالي: 3.24 بالنسبة لمستوى الأسعار (التضخم)، -0.36 بالنسبة لمعدل البطالة، -0.13 لسعر الصرف، هذه الصدمات تكون قوية في المراحل الأولى ثم تبدأ بالتناقص مع مرور الزمن، كما أظهرت النتائج أن الصدمة الموجبة في معدل البطالة بمقدار انحراف معياري 2.65 تؤدي إلى زيادة في معدل التضخم في الفترة الموالية بمقدار انحراف معياري 0.57 وتستمر تلك الزيادة إلى غاية الفترة الخامسة لتبدأ بعدها نتائج تلك الصدمة في الانخفاض، هذا ما يدل على العلاقة الطردية بين المتغيرين، كما نلاحظ انخفاض في سعر الصرف بمقدار -0.03 ويستمر الانخفاض طوال فترة الصدمة وانخفاض في الناتج الداخلي الخام أيضا ب -0.59 في المرحلة الأولى ليتناقص الانخفاض بعدها إلى أن يصبح موجبا بعد الفترة رقم 6، أما بالنسبة لمدى استجابة معدل التضخم مقاسا بالرقم القياسي لأسعار الاستهلاك للصدمة في سعر الصرف، فتشير النتائج إلى أنه عند تطبيقنا لصدمة على سعر الصرف بمقدار انحراف معياري 3.24 في الفترة الأولى أدى ذلك إلى ارتفاع مستوى الأسعار بمقدار 1.17 ليستمر الزيادة لأكثر من 10 فترات أي أن العلاقة بين المتغيرين هي علاقة طردية.

ونستخلص مما سبق أن الصدمات على كل من سعر الصرف ومعدل البطالة تتصف بأنها ذات تأثير قوي وبعيد المدى وهي موجبة التأثير، بينما إحداث صدمة في مستوى التضخم يؤدي إلى انخفاض كل من سعر الصرف ومعدل البطالة.

2.2. تحليل التباين: إن معظم التباين الموجود في مستوى الأسعار CPI سببه 95 % من قيم بواقها تجديدها والباقي راجع لتحديدات المتغيرات الأخرى، كما نلاحظ من خلال النتائج المتحصل عليها من مخرجات برنامج Eviews أن معدل البطالة يتسبب ب 96.83 % في تباين الخطأ لتنبؤها، بينما ب 1.83 % في تباين خطأ مستوى الأسعار، في حين نجد أن مستوى الأسعار يتسبب ب 0.32 % في تباين خطأ معدل البطالة، وبعد 10 خطوات من التنبؤ نجد أن البطالة تتسبب ب 12.83 % في تباين مستوى الأسعار.

ومن هذا نستنتج أن أي صدمة في معدل البطالة يكون لها أثر أكبر بقليل على مستوى الأسعار أحسن من أثر أي صدمة في الأسعار على معدل البطالة كما يظهر من تحليل التباين الدور الهام الذي تلعبه التغيرات التي تحدث في سعر الصرف في التأثير على التضخم، فحوالي 38% من تباين مستوى الأسعار ترجع إلى الصدمات في سعر الصرف، ونلاحظ تزايد أثر الصدمات في سعر الصرف على مستوى الأسعار، فبعد 10 خطوات تنبؤ نجد أن سعر الصرف تتسبب بـ 83% في تباين خطأ التنبؤ لمستوى الأسعار، وهذا يعني أن تقلبات معدل سعر الصرف لها تأثير بالغ في مستوى الأسعار.

خاتمة:

قد كانت ومازالت ظاهرة التضخم من أهم الظواهر الاقتصادية خطورة على الاقتصاد الجزائري، وفهمها يتطلب منا دراسة تطور هذه الظاهرة والوقوف عند أسبابها وآثارها على الاقتصاد انطلاقا من أهم الآراء والتحليلات الفكرية لأهم المدارس الاقتصادية، وبناء على المؤشرات الكلية للاقتصاد الوطني، ومن جهة أخرى مواكبة التطور الذي عرفته الأدوات الإحصائية والرياضية لنظرية القياس الاقتصادي من أجل إعطاء أحسن نموذج للتضخم في الجزائر، هذا ما حاولنا إتباعه في بحثنا هذا بتقديم صورة قياسية للظاهرة التضخمية في الجزائر، من خلال تطبيق نموذج شعاع الانحدار الذاتي بهدف تحديد تأثير التضخم على تلك المتغيرات التي قمنا باختيارها بالاعتماد على النظريات الاقتصادية والتطورات التي عرفها الاقتصاد الجزائري، وهذه المتغيرات تتمثل في الناتج الداخلي الخام، معدل سعر الصرف، معدل البطالة، وكانت نتائج التقدير مقبولة على العموم وأظهرت توافقا نسبيا مع النظريات المفسرة للتضخم، خاصة معادلي سعر الصرف ومعدل البطالة، ثم قمنا بإجراء دراسة ديناميكية من أجل معرفة أثر الصدمات الخارجية على مختلف المتغيرات والسببية بين ظاهرة التضخم والمتغيرات الأخرى وكانت من أهم النتائج المتحصل عليها ما يلي:

- التضخم في الجزائر حسب نتائجنا مفسر بقيمه السابقة والقيم السابقة لكل من متغيرات الدراسة المتمثلة في معدل البطالة، الناتج الداخلي الخام ومعدل سعر الصرف؛

- قد بينت النتائج المستخرجة من دوال الاستجابة وتحليل التباين أن هناك علاقة قوية بين التضخم والمتغيرات الثلاثة، حيث أن زيادة مستوى العام للأسعار ستؤدي إلى رفع سعر الصرف ومعدل البطالة بالإضافة الى رفع في معدل الناتج الداخلي الخام؛
- أظهرت نتائج دراسة السببية أن معدلات التضخم لم يكن لها سببية قوية في تغيير معدل الناتج الداخلي الخام والعكس كذلك، في حين كانت تلك المعدلات لها سببية نحو كل من معدل البطالة وسعر الصرف مما يوحي بوجود حلقة رجعية بين معدل التضخم ومعدل الصرف وبين التضخم ومعدل البطالة.

قائمة المراجع :

مراجع باللغة العربية:

أولا: مؤلفات

1. أحمد ضياء الدين زيتون، مبادئ علم الاقتصاد، دار المعرفة الجامعية، 2004.
2. أحمد هني، العملة والنقود، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1991.
3. أسامة محمد الفولي، شهاب محمود مجدي، مبادئ النقود والبنوك، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر، 1999.
4. جمال خريس، أيمن ابو خضير، عماد خصاونة، النقود والبنوك، ط1، دار الميسرة للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2002 .
5. الرفاعي أحمد، الوزني خالد، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، ط 6، عمان، دار وائل للنشر، 2003.
6. الروبي نبيل، التضخم في الاقتصاديات المختلفة ودراسة تطبيقية للاقتصاد المصري، مصر، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 1973، ص 13 .
7. الروبي نبيل، نظرية التضخم، ط2، الاسكندرية، مؤسسة الثقافة الجامعية، 1984.

8. سهير محمد معتوق، النظريات والسياسات النقدية، ط1، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 1989.
9. صالح تركي القريشي، ناظم محمد نوري الشمري، مبادئ علم الاقتصاد، الموصل، دار الكتب للطباعة والنشر، 2002.
10. ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي: قواعد - نظم نظريات - سياسات - مؤسسات نقدية ، الجزائر، مطبعة النخلة، دار الفكر، الجزائر، 2002م؛
11. عبد الناصر عبادي، عبد الحليم كراجة، محمد الباشا، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2000؛
12. عناية غازي حسين، التضخم المالي، الاسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 2000م؛
13. غازي حسين عناية، تمويل التنمية الاقتصادية بالتضخم المالي، بيروت، دار الجيل، 1991م؛
14. هيثم الزعبي، حسن أبو الزيت، أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2000.

ثانيا: أطروحات ومذكرات

15. تومي الصالح، النمذجة القياسية للتضخم في الجزائر خلال الفترة 1988-2000، أطروحة دكتوراه دولة، غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2002؛
16. صغيري فاطمة الزهراء، دراسة تحليلية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر خلال الفترة 1970-2005، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2008؛
17. إدير عبد الحفيظ، النمذجة وتحليل الاقتصاد القياسي لتغيرات المستوى العام للاقتصاد الجزائري، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، معهد العلوم الاقتصادية، 1998 .

مراجع باللغة الفرنسية:

18. Benissad M. E, Essais d'analyse monétaire avec référence en Algérie, 3^{ème} édition, Alger, OPU, 1980.

19. H. Robert Heller, **Choosing and Exchange Rate**, Finance and Development, Paris, June 1977.
20. Henri Guitton, Gerard Bremoullee, **La monnaie**, Dalloz, Paris, 1978
21. Jurgen agen & Jizhong Zhou, **The Choice of Exchange rate Regimes An Empirical Analysis for Transition Economics of Transition**, Centre of European Integration Studies, University Bonn, 2005.
22. Jinane Bermoud , **Alain Geledan, Dictionnaire Economique et Social, Paris**, Hatier, 1981.

قياس وتحليل العلاقة السببية بين كمية النقود والناتج المحلي الإجمالي للعراق، حالة دراسية للفترة (1990-2015)

كلثوم عبد القادر حياوي

أستاذ المساعد بكلية الإدارة والاقتصاد / جامعة دهوك، العراق

بريد إلكتروني: Kalth92@gmail.com

ملخص:

يهدف البحث الى قياس وتحليل العلاقة السببية بين تغير عرض النقد بمفهومي الضيق (M1) والواسع (M2) و الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الاقتصاد العراقي خلال المدة (1990-2015). ولغرض تحديد هذه العلاقة وطبيعتها التوازنية في المدين الطويل والقصير، تم إستخدام سببية (Engel & Cranger)، واختبار التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ.

وقد تبين ومن خلال تطبيق نموذج تصحيح الخطأ أن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين عرض النقد بالمفهوميين الضيق والواسع والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة . كما أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة سببية تتجه من عرض النقد الضيق والواسع الى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وهو ما ينطبق مع تحليل النقوديين في أن للنقود تأثير في النشاط الاقتصادي .

كلمات المفتاحية: العلاقة السببية، سببية كرانجر، التكامل المشترك، نموذج تصحيح الخطأ، كمية النقود

Abstract:

The aim of the research is to measure and analyze the causal relationship between the change in cash exposure in both narrow and broad terms (M1, M2) and the real GDP growth in the Iraqi economy during the period 1990-2015. To determine the direction of the causal relationship between real GDP and cash supply and to determine the long-term and short-term equilibrium, we used (Engel & Cranger) causality, the co-integration test and the error correction model. By applying the error correction model.

The results of the study shown that there is a long-term balance between money supply in narrow and wide terms and gross domestic product at constant prices, and it supports the views of Monetarism that the money has an impact on economic activity.

Keywords: causal relationship, Engel & ranger causality, co-integration test, error orrection model

مقدمة:

تمارس النقود دوراً مهماً في نمو وتفعيل النشاط الاقتصادي ولمختلف الدول، إلا أن هذا الدور يرتبط بمدى تطور القطاع النقدي والمصرفي ومؤسساته المختلفة. وهناك اختلاف في وجهات النظر الاقتصادية النقدية حول العلاقة بين كمية النقود والنشاط الاقتصادي، وحول إتجاه العلاقة السببية بينهما، ففي الوقت الذي اعتبر الفكر لكلاسيكي النقدي أن دور النقود يقتصر على تمشية أو تسيير النشاط الاقتصادي دون التأثير في مستواه. يرى الكنيزيون أن من يمارس دوراً فاعلاً في تغيير الدخل هو الطلب الكلي الفعال، وليست كمية النقود عن طريق التغيير في الإنفاق المستقل، وأستثمار القطاع الخاص، وأن عدم الأستقرار الاقتصادي سببه الإنفاق الحكومي. ومع ذلك فإنهم يرون ان إتجاه السببية يتجه من الدخل إلى النقود. اما النقوديون فيرون أن للنقود دوراً مهماً وفاعلاً في تغيير مستوى الدخل، وحسب رأيهم فإن إتجاه السببية يكون من النقود الى الناتج.

مشكلة البحث:

ظهرت العديد من البحوث والدراسات الاقتصادية النظرية والتطبيقية التي أهتمت بدراسة العلاقة بين عرض النقد والناتج المحلي الإجمالي، فمن الناحية النظرية أكدت النظريات النقدية أن العديد من المتغيرات الاقتصادية مثل الدخل، الأسعار، الإستثمار والإنفاق تتأثر بالتغير الحاصل في كمية النقود في الاقتصاد⁽¹⁾. وهناك إتفاق بين الباحثين الاقتصاديين على طردية العلاقة بين عرض النقد والناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد تتجه من النقود الى الناتج المحلي، كما أن التغيرات والتقلبات في الأسعار والناتج والعمالة سببها التغير في عرض النقد . بينما يرى أنصار الفكر الكينزي أن هناك علاقة طردية بين عرض

النقد والناتج المحلي الإجمالي تتجه من الناتج المحلي الإجمالي الى عرض النقد. من هنا يمكن طرح مشكلة الدراسة بالسؤال الرئيسي التالي:

هل هناك علاقة توازنية طويلة أو قصيرة المدى بين عرض النقد والناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد العراقي للمدة (1990-2015) ؟

ويتفرع عن هذا السؤال الأسئلة التالية:

- هل هناك علاقة سببية بين عرض النقد بمفهومه الضيق والواسع والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ؟
- ما هي طبيعة هذه العلاقة ؟ وما هو اتجاهها ؟

أهمية البحث :

تنبع أهمية الدراسة من أهمية الدور الذي يمكن أن تمارسه السياسة النقدية ممثلة بعرض النقد في التأثير على النشاط الاقتصادي معبراً عنه بالناتج المحلي الإجمالي . وتزداد هذه الأهمية في الاقتصاد العراقي كونه اقتصاداً ريعياً تمارس العائدات النفطية التي يتم تحويلها الى العملة المحلية دوراً مؤثراً في السيولة النقدية داخل الاقتصاد. و أن وجود علاقة سببية تتجه من عرض النقد الى الناتج المحلي يمكن السلطات النقدية من التحكم في العرض النقدي وبالتالي التأثير في النشاط الاقتصادي .

هدف البحث :

يهدف البحث الى قياس وتحليل العلاقة السببية بين عرض النقد بمفهومه الضيق (M1) والواسع (M2) والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في العراق خلال المدة (1990-2015) . والكشف عن طبيعة واتجاه العلاقة تحديد اتجاهها بين متغيرات الدراسة. ولغرض تحقيق هذا الهدف تم استخدام التكامل المشترك (co- integration) ونموذج تصحيح الخطأ (Error correction model) وسببية (Engel & Cranger).

فرضيات البحث :

استند البحث إلى الفرضيات الآتية :

1. هناك علاقة طردية بين عرض النقد بمفهوميه (M1) و (M2) والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار

الثابتة في العراق؛

2. أن اتجاه العلاقة السببية يكون من العرض النقدي الى الناتج المحلي الإجمالي؛

3. أن هناك تغذية عكسية بين عرض النقد بمفهوميه والناتج المحلي الإجمالي .

حدود البحث:

— الحدود المكانية: تتمثل الحدود المكانية للبحث في الاقتصاد العراقي ؛

— الحدود الزمانية: تتمثل الحدود الزمانية للبحث بالمدة (1990-2015) .

منهجية البحث:

من أجل تحقيق هدف البحث وإثبات فرضيته تم الاستعانة بالمنهج التحليلي الوصفي في الجانب النظري منه، والقياس الكمي للبيانات السنوية الخاصة بمتغيرات الدراسة والتي تم الحصوا عليها من النشرات السنوية للبنك المركزي العراقي في الجانب التطبيقي. وعليه تم تقسيمه الى محورين رئيسيين تناول الأول الإطار المفاهيمي للبحث، وخصص المحور الثاني للجانب التطبيقي .

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للبحث

أولاً: السياسة النقدية وعرض النقد

مفهوم السياسة النقدية وأهدافها وادواتها .

أ - مفهوم السياسة النقدية:

تؤدي السياسة النقدية دوراً مهماً في تحقيق الأهداف الاقتصادية للمجتمع من خلال تأثيرها في المعروض النقدي وأسعار الفائدة⁽¹⁾ والتي تؤدي دوراً مهماً في النشاط الاقتصادي بصورة عامة.⁽²⁾ وتعرف السياسة النقدية على أنها مجموعة الإجراءات المستخدمة من قبل السلطة النقدية لمراقبة عرض النقد وتحقيق أهداف اقتصادية معينة.⁽³⁾

ب - أهداف السياسة النقدية: يمكن حصر ما تستهدفه السياسة النقدية في الآتي:

- تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار؛
- تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف؛
- تحقيق مستوى الاستخدام الكامل للموارد الاقتصادية؛⁽⁶⁾
- رفع معدلات نمو اقتصادي؛⁽⁷⁾
- تحسين ميزان المدفوعات: تسعى جميع الدول إلى إن تجعل هذا الميزان لصالحها من أجل المحافظة على ما لديها من مخزون من العملات الصعبة⁽⁸⁾. وهنا يأتي دور السلطات النقدية من خلال التوسع في حجم الإنفاق الممنوح للوحدات الاقتصادية غير المصرفية في محاولة لتقليص استيراداتها، أو تقليص حجم الائتمان المصرفي ليتم تقليص سيولة الوحدات.⁽⁹⁾

ت- ادوات السياسة النقدية :

يستخدم البنك المركزي والمسؤول عن رسم السياسة النقدية أدوات عدة منها مباشرة وأخرى غير مباشرة (الكمية)، والأدوات غير المباشرة هي تلك الأدوات التي توجه للتأثير في حجم الائتمان الكلي في النظام المصرفي دون التركيز على نوع الائتمان، أما الأدوات النوعية فهي الأدوات التي توجه للتأثير في استخدام معين، مثل تنظيم القروض التي يقرها البنك المركزي على الودائع المصرفية، وتوضع لدى البنك المركزي على شكل ارصدة نقدية سائلة⁽¹⁰⁾.

2- عرض النقد:

لم يتفق الاقتصاديين حول إعطاء مفهوم محدد ومتفق عليه لعرض النقد وآلية احتسابه . ويمكن تعريفه على أنه مجموعة وسائل الدفع المتداولة في اقتصاد ما خلال فترة زمنية معينة،⁽¹¹⁾ أو مجموعة وسائل الدفع المتاحة للتداول والتي بحوزة الأفراد والمشروعات والمؤسسات⁽¹²⁾، و يتم التمييز بين أنواع النقد اعتماداً على طبيعة الودائع و العملة في المتداولة هي:

- عرض النقد بالمعنى الضيق (M1) ويشمل صافي العملة في التداول و الودائع الجارية للقطاع

الخاص؛

- عرض النقد بالمعنى الواسع (M2) ويشمل (M1) مضافاً إليه الودائع الادخارية والآجلة للقطاع الخاص لدى المصارف التجارية؛
- عرض النقد بالمعنى الأوسع (M3) وهو عبارة عن النقد بالمعنى الواسع (M2) مضافاً إليه الودائع خارج المصارف التجارية؛
- السيولة العامة للاقتصاد: وهي عبارة عن عرض النقد بالمفهوم الأوسع (M3) مضافاً إليه الأصول المملوكة من قبل الوحدات الاقتصادية غير المصرفية كالأوراق المالية وسندات الإذخار والأوراق التجارية.⁽¹³⁾ إن اعتماد أي من هذه المفاهيم يتوقف على مدى تقدم الاقتصاد وطبيعة هيكله، ودرجة تطوّر النظام المالي والمصرفي فيه والعادات المصرفية لدى أفراد المجتمع⁽¹⁴⁾. وسيتم في هذه الدراسة استخدام عرض النقد بمفهومه الضيق والواسع للمدة (1990-2015).

ثانياً : الناتج المحلي الإجمالي

أ- مفهوم الناتج المحلي الإجمالي :

هو عبارة عن القيمة السوقية الإجمالية للسلع والخدمات النهائية المنتجة في اقتصاد ما خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة⁽¹⁵⁾، أو هو مقدار ما ينفقه المجتمع على السلع والخدمات النهائية خلال السنة.⁽¹⁶⁾

ب - الناتج المحلي الإجمالي وعلاقته بعرض النقد:

أهتم الفكر الكلاسيكي بعلاقة تغيرات عرض النقود مع تغيرات المستوى العام للأسعار بسبب حصرهم لوظائف النقود بوظيفة واحدة وهي أنها وسيلة للتبادل فقط.⁽¹⁷⁾ إلا أن الأزمة الاقتصادية العالمية دفعت بالعديد من المفكرين الاقتصاديين إلى إعادة النظر في بعض مسلمات الفكر الكلاسيكي، ومهدت الطريق للبحث في الأدوار التي يمكن أن تلعبها النقود على مستوى الاقتصاد، لذا انقسم الاقتصاديون في تحليلهم للعلاقة بين النقود والدخل إلى مدرستين: المدرسة الكينزية والمدرسة النقدية.⁽¹⁸⁾

- **المدرسة الكينزية:** ترى هذه المدرسة أن الزيادة في كمية النقود تؤدي إلى تخفيض سعر الفائدة، وحسب هذا التحليل يعتبر سعر الفائدة المحدد الرئيسي للتوازن بين عرض النقد والطلب عليه.⁽¹⁹⁾ أي إن كينز كان قد أفترض ضمناً أن كمية النقود هي دالة متناقصة مع معدل الفائدة، ودالة متزايدة مع مستوى الدخل؛⁽²⁰⁾

- **المدرسة النقدية الحديثة:** حسب النظرية النقدية لفريدمان لا تؤدي زيادة كمية النقود بالضرورة إلى انخفاض معدل الفائدة، بل قد تتزايد أو تبقى ثابتة حسب حجم الزيادة في كمية النقود⁽²¹⁾. أي أن التوازن في السوق النقدي قد يحدث دون تغير في سعر الفائدة. كما يرى فريدمان أن التغير في كمية النقود سيؤثر في المستوى العام للأسعار وفي الدخل الحقيقي على المدى القصير، وأن تأثيره يقتصر على المستوى العام للأسعار على المدين المتوسط والطويل. من هنا اقترح القاعدة النقدية القائلة بضرورة تغيير كمية النقود بمعدل ثابت يساوي معدل التغير في الدخل الحقيقي في المدى الطويل. وهذا ما يؤكد اتفاق الفكر النقدي والفكر الكينزي حول تأثير كمية النقود على الدخل الاسمي.⁽²²⁾

المحور الثاني: الإطار التطبيقي للبحث

أولاً: تطور عرض النقد والناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد العراقي للمدة (1990-2015).

1. تطور عرض النقد:

يوضح الجدول (1) إتجاه التطور الحاصل في عرض النقد في العراق ومعدلات نموه. ويتبين منه أن معدل نمو عرض النقد بالمفهوم الضيق (M1) وخلال عقد التسعينات من القرن الماضي كان قد شهد ارتفاعاً مستمراً حتى وصل الى أعلى مستوى عام 1995 حيث بلغ نسبة (195.1%) قابله ارتفاع معدل نمو عرض النقد بالمفهوم الواسع (M2) إذ وصل أعلى معدل بلغت نسبته (179.3%) في العام نفسه، ويعود السبب في ارتفاع عرض النقد الى اتباع الحكومة آنذاك سياسة التمويل بالعجز وسياسة النقد الرخيص في تمويل عجز الموازنة.

فقد شكلت الإيرادات العامة الممولة بعائد الإصدار النقدي والذي بلغ بمحدود (85%) من إيرادات الموازنة في العديد من سنوات تسعينيات القرن المنصرم. (الشبيبي، 5، 2007). إضافة الى توسع شبكة الجهاز المصرفي منذ عام 1991 وفتح فروع جديدة في المناطق التي لا تتوفر فيها الخدمات المصرفية، كل ذلك أدى الى زيادة عدد الفروع المصرفية. إلا أن معدلات نمو عرض النقد أخذت إتجهاً مغايراً، إذ بدأت هذه المعدلات بالانخفاض بعد عام 1996، والسبب هو تطبيق مذكرة التفاهم (النفط مقابل الغذاء) والتي كان لها دور واضح في تخفيض عرض النقد .

وخلال العقد الاول من الألفية الثالثة وعلى وجه الخصوص بعد عام 2003 شهد عرض النقد (M1) ارتفاعاً واضحاً إذ ارتفع من (2898180) مليون دينار عام 2003 ليصل الى (10148678) مليون دينار عام 2004 وبزيادة بلغت (7250489) مليون دينار مقارنة بالعام 2003، وبمعدل نمو بلغ بمحدود (250.2%) وهو أعلى معدل نمو تم تحقيقه بالمفهوم الضيق لعرض النقد خلال مدة الدراسة.

وقد واصل عرض النقد (M1) ارتفاعه حتى العام 2014 حيث إنخفض بمقدار (1138516) مليون دينار عن العام السابق وإنخفض في العام 2015 بمقدار (5027742) مليون دينار عن العام 2014 محققاً معدل نمو سالب خلال العامين الأخيرين من الدراسة وبنسبة (1.5- و- 6.9) على التوالي بسبب إنخفاض العوائد النفطية نتيجة إنخفاض أسعار النفط. أما عرض النقد بالمفهوم الواسع فقد شهد هو الآخر ارتفاعاً من (4021847) مليون دينار عام 2003 ليصل الى (11498200) مليون دينار عام 2004، مسجلاً معدل نمو بلغت نسبته (185.9%) وهو أعلى معدل نمو حققه هذا المفهوم خلال المدة (1990-2015)، بشكل عام يمكن القول أن عرض النقد وبالمفهومين (M1) و (M2) قد شهد ارتفاعاً خلال الفترة من (2003-2015)، ويعزى سبب هذا الارتفاع الى زيادة الإنفاق الحكومي فقد ازداد الإنفاق الحكومي نتيجة زيادة رواتب وأجور موظفي الدولة من جهة ونتيجة تردي الأوضاع الأمنية وزيادة الإنفاق العسكري من جهة ثانية. وإلى إستبدال العملة

العراقية بعد أن صدر قانون البنك المركزي رقم (56) لسنة 2004 ورفع حجم الاحتياطات الأجنبية للبنك المركزي والذي يجب أن يقابله عملية عراقية لغرض الحفاظ على استقرار سعر صرف الدينار العراقي. وبلغ معدل النمو السنوي المركب خلال مدة الدراسة وبالمفهومين الضيق والواسع (36.2%، 38.1%) على التوالي.

جدول (1):

تطور عرض النقد في العراق ومعدلات النمو للمدة (1990-2015) (مليون دينار)

← المستويات	M1	معدل نمو (M1%)	M2	معدل نمو (M2%)
1990	15359.3	-	26983.4	-
1991	24670	60.6	31722	17.6
1992	43909	78.	56829	79.2
1993	86430.	96.8	113666	100.0
1994	238901.4	176.4	276866	143.6
1995	705064	195.1	773337	179.3
1996	960503	36.2	1084172	40.2
1997	1038097	8.1	1242569	14.6
1998	1351876	30.2	1646240	32.5
1999	1483836	9.8	1857406	12.8
2000	1728006	16.4	2214072	19.2
2001	2159089	24.9	2838048	28.1
2002	3013601	39.6	3852241	35.7
2003	2898180	(-3.83)	4021847	4.4
2004	10148678	250.2	11498200	185.9
2005	11399125	12.3	14659450	27.5
2006	15460060	35.6	21050249	43.6
2007	21721167	40.5	26919996	27.9
2008	28189934	29.8	34861927	29.5
2009	37300030	32.3	45355289	30.1
2010	51743489	38.7	60289165	32.9
2011	62475821	20.7	72069177	19.5
2012	63735871	2.1	75336128	4.5
2013	73830964	15.8	87706000	16.4
2014	72692448	(-1.5)	97971000	11.7
2015	67664706	(-6.9)	82595000	(-15.7)
معدل النمو المركب	38.1	-	36.2	-

المصدر: الأعمدة (2،4)، البنك المركزي العراقي، النشرات السنوية سنوات مختلفة، والأعمدة (3،5) أحسبت من قبل الباحثة.

2. تطور الناتج المحلي الإجمالي:

يعكس الجدول (2) التطور الحاصل في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة و الجارية ومعدلات نموه خلال المدة (1990-2015). فقد سجل معدل نمو الناتج المحلي بالأسعار الثابتة والجارية معدلات نمو موجبة خلال فترة التسعينيات من القرن الماضي بإستثناء العام 1991 حيث كان قد حقق الناتج المحلي بالأسعار الثابتة معدل نمو سالب بلغ (64.0-%)، وهو العام الذي إندلعت فيه حرب الخليج الثانية وفرض العقوبات الاقتصادية الدولية على العراق، وتوقف تصدير النفط الذي يعد المورد الاقتصادي الرئيسي للاقتصاد العراقي. اما الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية فقد حقق هو الآخر معدل نمو سالب في العام ذاته بلغ (24.1-%). وأستمر الحال كما هو في بداية العقد الأول من القرن الحالي وذلك بسبب استمرار فرض العقوبات الدولية والتي أثرت سلباً على جميع القطاعات الاقتصادية المكونة للناتج المحلي الإجمالي، إلا أن الحال إنعكست بعد العام 2003 حيث شهد الاقتصاد العراقي إنفتاحاً على العالم الخارجي بعد رفع العقوبات وإستئناف تصدير النفط، ولكن ورغم رفع العقوبات والحظر الاقتصادي إلا أن القطاعات الاقتصادية بقيت تعاني من التدهور خاصة القطاع النفطي بسبب التدهور الأمني وعدم الاستقرار السياسي وتفشي ظاهرة الفساد الإداري والمالي وإنتشار الرشوة، كل ذلك أثر بشكل أو بآخر على الناتج المحلي الإجمالي العراقي.⁽²³⁾

وبسبب ارتفاع أسعار النفط في العام 2008 وزيادة الكميات المصدرة ارتفع معدل نمو الناتج بالأسعار الجارية ليصل بحدود (41-%) في العام المذكور وانعكس ذلك إيجاباً على بعض القطاعات الاقتصادية⁽²⁴⁾. إلا أن معدل النمو المرتفع نسبياً والذي تحقق عام 2008 لم يستمر طويلاً حيث إنخفض هذا المعدل في العام 2009 ليسجل معدل نمو سالب بلغ (16.4-%). و السبب هو التراجع الذي شهدته أسعار النفط العالمية أثر الأزمة العالمية. وقد حقق الناتج المحلي بالأسعار الثابتة معدلات نمو موجبة ولكنها منخفضة، فضلاً عن أن عامي (2002 و 2003) قد حققا معدلات نمو سالبة بلغت (16.4-%، 33.1-%) على التوالي.

جدول (2):

تطور الناتج المحلي الإجمالي العراقي ومعدلات النمو للمدة (1990-2015) (مليون دينار)

السنوات	Gdp اسعار ثابتة 100=1988	Gdp اسعار جارية	معدل نمو %GDP اسعار ثابتة	معدل نمو %GDP اسعار جارية
1990	29711100	55926500	-	-
1991	10682000	42451600	(24.1)	(64.0)
1992	14163500	115108400	171.2	32.6
1993	18453600	321646900	179.4	30.3
1994	19164900	1658325800	415.6	3.9
1995	19571200	6695482900	303.7	2.1
1996	21728100	6500924600	(2.9)	11.0
1997	26342700	15093144000	132.2	21.2
1998	35525000	17125847500	13.5	34.9
1999	41771100	34464012600	101.2	17.6
2000	42358600	50213699900	45.7	1.4
2001	43335100	41314568500	(17.7)	2.3
2002	40344900	41022927400	(0.7)	(6.9)
2003	26990400	29558788600	(27.9)	(33.1)
2004	41607800	53235358700	80.1	54.2
2005	43438800	73533598600	38.1	4.4
2006	47851400	95587954800	30.0	10.2
2007	48510600	111455813400	16.6	0.4
2008	51716600	157026062000	40.9	7.6
2009	56527000	13127559300	(91.6)	9.3
2010	60632600	15960702400	21.6	7.3
2011	64081700	21130995000	32.4	5.7
2012	68285800	24518641850	16.0	6.6
2013	76900000	27358752920	11.9	12.6
2014	75304000	25890063310	(5.4)	(2.1)
2015	169630876	19171579180	(25.9)	(47.2)

المصدر: البنك المركزي العراقي، النشرات السنوية سنوات مختلفة، الأعمدة (3،5) أحسبت من قبل الباحثة.

ثانياً: الدراسة القياسية للعلاقة السببية بين عرض النقد والناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (1990-2015):

تناولت العديد من الدراسات دراسة العلاقة السببية بين عرض النقد والناتج المحلي، وطبقاً لما توصلت اليه النظريات الاقتصادية فأن هناك علاقة سببية بين كمية النقود والناتج المحلي الإجمالي، من هنا جاءت هذه الدراسة لأختبار العلاقة بين كمية النقود بالمفهوم الضيق والواسع (المتغيرات التفسيرية) والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (المتغير المعتمد) في الاقتصاد العراقي خلال المدة (1990-2015) وذلك

باستخدام منهجية (Granger) في تحليل إتجاه العلاقة السببية، والتكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ .
ولغرض تحقيق هذا الهدف سيتم تطبيق الخطوات الآتية :

1. اختبار جذر الوحدة:

يعد اختبار الاستقرار شرطاً أساسياً عند دراسة وتحليل السلاسل الزمنية فإذا لم تكن السلاسل الزمنية مستقرة فسوف لن يتم الحصول على نتائج سليمة ومنطقية ⁽²⁵⁾ وهناك عدت طرق يمكن من خلالها الكشف عن استقرارية السلاسل الزمنية منها اختبار فيلبس- بيرون (pp) Phillip-Perron، اختبار ديكي- فوللر البسيط (D-F) و اختبار ديكي - الموسع أو المعدل Augmented Dickey-Fuller (ADF) Fuller والذي سيتم استخدامه في هذه الدراسة وبإلاستعانة بالبرنامج الاحصائي (Eviews 9)، والجدول (3) يوضح النتائج التي تم الحصول عليها من اختبار جذر الوحدة لديكي فولر. ومنه يتضح أن متغيرات الدراسة كانت غير مستقرة عند المستوى، إلا أنها أستقرت بعد أخذ الفروق الأولى، أي أنها متكاملة من الدرجة الأولى. وبالتالي يمكن تقدير العلاقة بينهم في الأجل الطويل، وذلك من خلال إيجاد التكامل المشترك.

جدول (3) نتائج اختبار جذر الوحدة لديكي - فولر (ADF)

اختبار (ADF)					المتغيرات
القيم الحرجة			عند الفرق الأول	عند المستوى	
%10	%5	%1			
-3.243079	-3.612199	-4.394309	-7.039891	4.402384	logGDP أسعار ثابتة
-3.243079	-3.612199	-4.394309	-6.238400	-1.921190	logGDP أسعار جارية
-3.243079	-3.612199	-4.394309	-4.441510	3.948186	عرض النقد الضيق logM1
-3.243079	-3.612199	-4.394309	-4.241543	-0.820610	عرض النقد الواسع log M2

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews.9)

2. اختبار التكامل المشترك (Co-integration test)

ومن خلال اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات باستخدام اختبار (جوهانسن-جوسيلوس، Johansen and Juselius) والمستخدم في النماذج التي تتضمن أكثر من متغيرين كونه يسمح بالآثر المتبادل بين المتغيرات محل الدراسة، وعادة ما يتم بموجب هذا الاختبار تحديد متجهات التكامل باستخدام اختبارين إحصائيين مبنيين على دالة الإمكان الأعظم⁽²⁶⁾ (Maximum Likelihood Function)، وهما اختبار الأثر (Trace test)، واختبار القيمة المميزة العظمى (Maximum EigenValues test). و بعد ان أثبتت اختبارات جذر الوحدة للسلاسل الزمنية للمتغيرات الدراسة، استقرارها عند الفرق الأولى، أي انها متكاملة من الدرجة (1) $I \sim (1)$ ⁽²⁷⁾، وأن سلسلة متغيرات الدراسة متكاملة تكامل متمائل، ولكي نتحقق علاقة التكامل المشترك بين عرض النقد والناتج المحلي يجب أن تكون بواقي الانحدار مستقرة عند مستواها الأصلي. والجدول (4) يوضح اختبار سلسلة البواقي، باستخدام اختبار (ADF).

جدول (4): نتائج اختبار سكون البواقي

Null Hypothesis: U has a unit root				
Exogenous: Constant				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)				
Prob.*	t-Statistic	Augmented Dickey-Fuller test statistic		
0.0092	-3.759147			
	-3.724070		1% level	Test critical values:
	-2.986225		5% level	
	-2.632604		10% level	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews.9)

من الجدول أعلاه وعند مقارنة قيمة t المحتسبة والبالغة (-3.75) مع قيمة (MacKinnon's Critical Values) القيمة الحرجة لكرانج⁽²⁸⁾، نجد أن القيمة المحتسبة هي أكبر بالقيمة المطلقة من القيمة الحرجة لكرانج والتي تساوي (-3.33)، وعليه سوف نرفض فرضية عدم السكون ونقبل الفرضية

البديلة، أي أن سلسلة البواقي مستقرة في مستواه الأصلي، وهذا يعني وجود تكامل بين عرض النقد بمفهوميه والناتج المحلي والذي يعني وجود علاقة توازنية في المدى الطويل. ويوضح الجدول (5) أدناه نتائج اختبار الأثر (*trace test*) لتحليل العلاقة طويلة الأجل وقد تم التعبير عن متغيرات الدراسة بالصيغة اللوغاريتمية.

جدول (5): نتائج اختبار التكامل المشترك

Date: 07/25/17 Time: 01:26 Sample (adjusted): 1993 2015 Included observations: 23 after adjustments Trend assumption: No deterministic trend (restricted constant) Series: LOGDPC LOM1 LOM2 Lags interval (in first differences): 1 to 1				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Prob.**	0.05 Critical Value	Trace Statistic	<u>Eigenvalue</u>	Hypothesized No. of CE(s)
0.0038	35.19275	44.49860	0.704709	None *
0.1547	20.26184	16.44332	0.340323	At most 1
0.1331	9.164546	6.875190	0.258382	At most 2
Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level * denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level **MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)				
Prob.**	0.05 Critical Value	Max-Eigen Statistic	<u>Eigenvalue</u>	Hypothesized No. of CE(s)
0.0070	22.29962	28.05528	0.704709	None *
0.3753	15.89210	9.568128	0.340323	At most 1
0.1331	9.164546	6.875190	0.258382	At most 2
Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level * denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level **MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews.9)

من الجدول (5) نلاحظ أن قيمة إحصائية الأثر (*trace test*) كانت تساوي (44.5) وهي أكبر من القيمة الحرجة البالغة (35.2) عند مستوى معنوية 5% . عليه سيتم رفض فرضية العدم ($r=0$) وقبول الفرضية البديلة ($r>0$). كما أن القيمة المحسوبة لنسبة الإمكان الأعظم والبالغة (28.05) هي الأخرى أكبر من القيمة الحرجة والبالغة (22.3) عند مستوى معنوية 5% وهو ما يعني رفض العدم القائلة بعدم وجود أي متجه للتكامل المشترك. ومن معطيات الجدول نفسه يتضح أن هناك متجه واحد للتكامل المشترك بين متغيرات الدراسة.

3. نموذج تصحيح الخطأ :

بعد التأكد من أن السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة كانت قد استقرت بعد أخذ الفروق الأولى، والتحقق من أنها متكاملة تكاملاً مشتركاً، وإتضح أن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين الناتج المحلي الإجمالي وعرض النقد، وعليه وحسب (Engle and Granger) فإن المتغيرات التي تحقق التكامل المشترك تعكس العلاقة التوازنية الطويلة الأجل يجب أن تحظى بتمثيل نموذج تصحيح الخطأ (ECM) والذي يعني إمكانية اختبار وتقدير العلاقة في المدى القصير والطويل بين متغيرات النموذج. وسيتم تقدير نموذج تصحيح الخطأ بطريقة أنجل وكرانجر ذات الخطوتين، وسيتم تقدير النموذج قصير الأجل بإدخال البواقي المقدرة في انحدار المدى الطويل كمتغير مستقل مبطل لفترة زمنية واحدة بعد التأكد من سكوتها. والجدول (6) يوضح النتائج التي تم الحصول عليها بعد تقدير النموذج.

جدول (6) نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ.

Dependent Variable: D(LOGDPC)				
Method: Least Squares				
Date: 07/25/17 Time: 01:36				
Sample (adjusted): 1991 2015				
Included observations: 25 after adjustments				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0072	2.422097	0.429075	2.212272	C
0.0348	-2.256986	0.503229	-1.135781	D(LOM1)
0.0538	2.042819	0.574923	1.174464	D(LOM2)
0.0002	-4.470604	0.285152	-0.274804	U(-1)
0.030263	Mean dependent var		0.540457	R-squared
0.134607	S.D. dependent var		0.474808	Adjusted R-squared
-1.671266	Akaike info criterion		0.097550	S.E. of regression
-1.476246	Schwarz criterion		0.199834	Sum squared resid
-1.617175	Hannan-Quinn criter.		24.89082	Log likelihood
1.853998	Durbin-Watson stat		8.232539	F-statistic
			0.000821	Prob(F-statistic)

المصدر : من عمل الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews.9)

ويمكن كتابة معادلة نموذج تصحيح الخطأ بالشكل التالي:

$$D(\text{LOGDPC}) = 2.212272 - 1.135781 * D(\text{LOM1}) + 1.174464 * D(\text{LOM2}) - 0.274804 * U(-1)$$

ومن نتائج التقدير أعلاه نلاحظ معنوية النموذج ككل بدلالة قيمة F إذ بلغت (8.23) وهي معنوية عند مستوى 5% كونها أكبر من القيمة الجدولية لها والبالغة (3.42)، و تشير إحصائية دارين واتسن (D.W) والبالغة (1.853) الى أن النموذج المقدر لا يعاني من مشكلة الارتباط المتسلسل كونها أكبر من كل من ($dl=1.143$ و $du=1.652$) عند نفس مستوى المعنوية 5%.

4. اختبار السببية (Engel & Cranger):⁽²⁹⁾

سوف يتم استخدام اختبار (Engel & Cranger Test)، وسيتم أولاً تحديد فترة الإبطاء بإعتماد عدد من المعايير وباستخدام برنامج (Eviews.9). وكما موضح في الجدول (9) أدناه.

جدول (9) معايير تحديد درجة التأخير المثلى (p) لاختبار السببية

VAR Lag Order Selection Criteria						
Endogenous variables: LOGDPC LOM1 LOM2						
Exogenous variables: C						
Date: 07/27/17 Time: 01:01						
Sample: 1990 2015						
Included observations: 23						
HQ	SC	AIC	FPE	LR	LogL	Lag
-3.245917	-3.135058	-3.283166	7.53e-06	NA	40.75640	0
-8.229388*	-7.785952*	-8.378383*	4.66e-08*	111.6787*	108.3514	1
-7.852865	-7.076851	-8.113606	6.38e-08	8.285306	114.3065	2
-7.886635	-6.778043	-8.259122	6.26e-08	12.06562	124.9799	3
* indicates lag order selected by the criterion						
Ljung-Box: Ljung-Box test statistic (each test at 5% level)						
FPE: Final prediction error						
AIC: Akaike information criterion						
SC: Schwarz information criterion						
HQ: Hannan-Quinn information criterion						

المصدر: أعد من قبل الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews.9)

يتضح من الجدول (9) أن فترة الإبطاء المثلى هي (1). وعليه سوف يتم إعتمادها لاختبار العلاقة السببية. والجدول (10) يوضح نتائج اختبار سببية (Engel and Cranger) بين عرض النقد الضيق والواسع والناتج المحلي الإجمالي في العراق بالأسعار الثابتة للمدة (1990-2015).

جدول (10) اختبار العلاقة السببية

Pairwise Granger Causality Tests			
Date: 07/25/17 Time: 02:13			
Sample: 1990 2015			
Lags: 1			
Prob.	F-Statistic	Obs	Null Hypothesis:
0.0002	20.7403	25	LOM1 does not Granger Cause OGDPC
0.0822	3.31766		LOGDPC does not Granger Cause LOM1
0.0001	21.2073	25	LOM2 does not Granger Cause OGDPC
0.0074	8.69797		LOGDPC does not Granger Cause LOM2
0.6761	0.17925	25	LOM2 does not Granger Cause LOM1
0.5035	0.46253		LOM1 does not Granger Cause LOM2

المصدر: أعد من قبل الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews.9)

يوضح الجدول (10) نتائج السببية للنموذج المقدر ويتضح منه معنوية إحصائية (F) لعرض النقد بالمفهوم الضيق حيث بلغت قيمتها (20.74)، وهي أكبر من القيمة الجدولية عند مستوى معنوية 5% والبالغة (3.42) وهذا يدل على عدم رفض فرضية وجود علاقة سببية تتجه من عرض النقد بمفهومه الى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، أي أن إتجاه السببية كان من عرض النقد بالمفهوم الضيق الى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. بينما يتم قبول فرضية العدم والتي تعني ان الناتج المحلي لا يتسبب في عرض النقد بالمفهوم الضيق كون قيمة F والبالغة (3.31) وهي أقل من القيمة الجدولية (3.42). وعليه لا توجد سببية تتجه من الناتج المحلي الإجمالي الى عرض النقد بالمفهوم الضيق. أما بالنسبة لعرض النقد بالمعنى الواسع ومن النتائج الموضحة في الجدول (10) تتضح معنوية اختبار F والبالغة (21.2073) وهي الأخرى اكبر من القيمة الجدولية (3.42) عند مستوى معنوية 5%، وهذا يعني عدم رفض فرضية وجود علاقة سببية تتجه من عرض النقد بمفهومه الواسع الى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، بكلام آخر كان إتجاه السببية من عرض النقد بالمفهوم الواسع الى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. ومن جهة أخرى يتبين ومن نتائج الجدول نفسه أن هناك استرجاعية (عكسية) بين عرض النقد بالمفهوم الواسع والناتج المحلي الإجمالي أي أن الناتج المحلي يتسبب في عرض النقد بالمفهوم الواسع، حيث

كانت قيمة احصائية F تساوي (8.697) وهي أكبر من القيمة الجدولية عند مستوى معنوية 5%. أي أن هناك إتجاه للسببية من العرض النقدي الواسع الى الناتج المحلي الإجمالي وبالعكس هناك إتجاه للسببية من الناتج الى العرض النقدي بالمفهوم الواسع.

اقتصادياً يمكن تفسير ذلك بالقول أن إتجاه العلاقة السببية من عرض النقد بالمفهومين الضيق والواسع الى الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة (1990-2015) في أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي يتبع الزيادة الحاصلة في كمية النقود في الاقتصاد العراقي وبدرجة ثقة (95%). من هذا المنطلق يمكن القول أن بمقدور السياسة النقدية التأثير في مستوى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي . وعليه يمكن إستخدام عرض النقد بمفهوميته كعامل مؤثر في النمو الاقتصادي العراقي على المدى البعيد .

خاتمة:

بينت نتائج البحث أن هناك علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، وهو ما يشير إلى وجود علاقة التوازن طويل الأجل بين عرض النقد بمفهوميته الضيق والواسع والناتج المحلي الإجمالي. وبين تقدير نموذج تصحيح الخطأ وجود علاقة سببية طويلة الأجل بين عرض النقود والناتج المحلي الإجمالي، مما يعني أن التغيرات في عرض النقود تمثل عاملاً مهماً في تفسير التغيرات في الناتج الإجمالي، وهو ما يؤكد معامل التعديل والذي بلغ (-0.27)، أي أن (27%) من الناتج يتم تصحيحه خلال فترة واحدة (سنة) .

وتتفق نتائج اختبار العلاقة السببية بين عرض النقد بالمفهوم الضيق والناتج المحلي الإجمالي مع نظرية دورة الأعمال الحقيقية، والتي تفترض بأن التوسع في عرض النقد بهذا المفهوم لا يمكن أن يؤثر على إجمالي الناتج الحقيقي بل أن كمية النقود بالمفهوم الضيق تستجيب للتغيرات الحاصلة في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي. كما أظهرت نتائج اختبار السببية وجود علاقة سببية أحادية الإتجاه تتجه من عرض النقد بمفهوميته الضيق والواسع إلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. كما أظهرت نتائج اختبار السببية وجود علاقة

سببية تتجه من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الى عرض النقد بالمفهوم الواسع . مما يعني ان هناك تغذية عكسية بين الناتج المحلي وعرض النقد بالمفهوم الواسع .

وعليه؛ يمكننا اقتراح ما يلي:

— بما أن نتائج اختبار السببية أظهرت وجود علاقة سببية تتجه من عرض النقد بمفهومه الضيق والواسع إلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، نقترح ضرورة قيام البنك المركزي بإستهداف المعروض النقدي بمفهومه الضيق والواسع في إدارة السياسة النقدية من أجل تفعيل دورها في التأثير على النشاط الاقتصادي؛

— لما كان البنك المركزي العراقي يمثل الجهة المنفذة للسياسة النقدية عليه تفعيل أدوات السياسة النقدية غير المباشرة من أجل تخصيص الفائض من الموارد المالية لدى القطاع المصرفي نحو المشاريع الاستثمارية كالاستثمار في القطاع الزراعي، والصناعة التحويلية، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

— إصلاح وهيكلة النظام المالي والمصرفي في العراق لغرض زيادة الاستثمار، وبالتالي المساهمة في رفع معدلات النمو الاقتصادي؛

— تنظيم عملية استيراد السلع وخاصة الكمالية منها والذي يعد مصدراً من مصادر عدم الإستقرار النقدي.

قائمة المصادر:

أولاً المصادر باللغة العربية:

1. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2005
2. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2008
3. الدليمي، عوض فاضل الدليمي، النقود والبنوك، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، 1995، 118.

4. الدليمي، عوض فاضل الدليمي، النقود والبنوك، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، 1995، 106.
5. الدوري والسامرائي، زكريا الدوري ويسري السامرائي، البنوك المركزية والسياسة النقدية، دار اليازوري للنشر، عمان، الأردن، 1996، 191.
6. الحكمي، علي بن عثمان الحكمي، تحليل العلاقة السببية بين النقود والناتج المحلي في المملكة العربية السعودية، دراسة تطبيقية (1966-1999)، مجلة العلوم الإدارية، المجلد (18)، العدد (2)، 2006، 82.
7. السيد علي، عبد المنعم السيد علي، دراسات في النقود والنظرية النقدية، ط 2، مطبعة العاني، بغداد 1971، 94-95 .
8. القدير، خالد بن حمد بن عبد الله القدير، اختبار فرضية "كالدور" للعلاقة بين الإنتاج الصناعي والنمو الاقتصادي باستخدام سلاسل زمنية للمملكة ن المملكة العربية السعودية، مجلة جامعة الملك سعود للعلوم الإدارية، المجلد (17)، العدد (2)، السعودية، 2004، 198.
9. المولى، عبد المولى، اقتصاديات النقود والبنوك"، دار النهضة العربية، 1998، 227.
10. الوادي وآخرون، محمود حسين الوادي وآخرون، الاقتصاد الكلي، ط3، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن 2013، 38.
11. اليوسف، نورة بنت عبدالرحمن اليوسف، العلاقة السببية بين كمية النقود وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في المملكة العربية السعودية"، السلسلة العلمية لجمعية الاقتصاد السعودية، المجلد (10) العدد 20، 2014، 131.
12. بشيشي، وليد بشيشي، التحليل الكمي لأثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي، دراسة تطبيقية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1990-2012)، مجلة مركز دراسات الكوفة، المجلد 1، العدد (33)، 2014، 172.

13. بوعتروس ودهان، عبد الحق بوعتروس، محمد دهان، أثر التغير في التداول النقدي على الناتج المحلي في الجزائر، مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد 6، 2010، 100.
14. خليل، سامي خليل، النظريات والسياسات النقدية والمالية، شركة كاظمة للنشر والترجمة، الكويت، 1983. 465.
15. خليل، سامي خليل، النظريات والسياسات النقدية والمالية، شركة كاظمة للنشر والترجمة، الكويت، 1983، 59.
16. شعيان، جليل شعيان، أثر السياسة النقدية في ميزان المدفوعات الاقتصاد الأمريكي دراسة حالة، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 27، 2011، 200-220.
17. صالح، تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي مع تمارين ومسائل محلولة، ط2، الجزائر، 2010، 40.
18. عبد الله، عقيل جاسم عبد الله، النقود والمصارف، دار المجدلاوي للنشر والتوزيع، ط1، 1999، 207.
19. علواني، عمر علواني، أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2014، رسالة ماجستير، كلية العلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان، 2016، 14.
20. هاني، حسين بني هاني، أقتصاديات النقود والبنوك، دار الكندي للنشر والتوزيع، الأردن، 2002، 146.
21. هوشيار، معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005، 241.

ثانياً : المصادر باللغة الأجنبية:

1. Sims, Christopher, ,Money, income,And Causality, The American Economic Review, vol, (20), 1972, p 540-552.

2. Shams, Nisar Ahmed Shams, Money, Income, and Prices in Bangladesh: A Cointegration and Causality Analysis, *Journal of Economics and Sustainable Development*, Vol.3, No.7, 2012, 82.
3. Christiaan Heij, Paul de Boer, Philip Hans Franses, Teun Kloek and Herman K. van Dijk, *Econometric Methods with Applications in Business and Economics*, Oxford University Press, New York, USA, 2004, 536.
4. Johansen, S, Statistical Analysis of Cointegration Vectors, *Journal of Economic Dynamics and Control*, 12, 1988, 231-254 .
5. Osterwald -Lenum, M. ,A Note with Quantiles of the Asymptotic Distribution of the Maximum Likelihood Cointegration Rank Test Statistics, *Oxford Bulletin of Economics and Statistics*, 3, Reproduced by permission of Blackwell Publishers, 1992, 461 -471
6. R. Carter Hill, William E. Griffiths, and Guay C. Lim), *Principles of econometrics* .4th ed. John Wiley and Sons, Inc. New Jersey, USA, 2011, 339.

بناء نظام وطني للابتكار لتنمية الاقتصاد الجزائري

د. خرخاش نادية

أستاذة محاضر "ب"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،

جامعة فرحات عباس - سطيف

بريد إلكتروني: Kh19000_2008@yahoo.fr

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تحليل وتقييم واقع النظام الجزائري للابتكار من خلال قياس وتقييم مستوى مدخلات ومخرجات الابتكار، في ظل تطبيق نصوص القانون التوجيهي رقم 11/98 والقانون رقم 05/08 المعدل والمتمم له، إضافة إلى تحديد بعض الآليات التي من شأنها تعزيز بناء النظام الوطني للابتكار.

وتوصلت الدراسة إلى وجود ضعف كبير في مستوى مؤشرات النظام الوطني للابتكار، إذ تؤكد النتائج أنها دون مستوى المعايير المنصوص عليها دوليا، كما أن الوضعية ذاتها من التدهور والتدني يعرفها القطاع الصناعي، وبغية بناء النظام الجزائري للابتكار لابد من تفعيل بعض الأدوات أو الآليات ذات التأثير المباشر على أداء النظام، وقد تمّ التركيز في هذا الصدد على أربع منها وهي: رأسمال المخاطر، القرض الضريبي للبحث، براءات الاختراع، وحاضنات الأعمال.

كلمات مفتاحية: النظام الوطني للابتكار، مدخلات ومخرجات الابتكار، رأسمال المخاطر، القرض الضريبي للبحث، براءات الاختراع، حاضنات الأعمال.

Abstract:

This paper aims to analysis and evaluate the Algerian innovation system by measuring the inputs/outputs of innovation, through applying the oriented law N°98/11 and completed law N°08/05, and to identify some instruments in order to enhance the national innovation system.

Consequently the study has shown that there is a considerable weakness in the indicators level of Algerian innovation systems, and so is

the industrial sector, the study has focused on four basic instruments to improve the Algerian innovation system that are: capital risque, tax credit, patents, incubators.

Key word : national innovation system, inputs/outputs of innovation, capital risque, tax credit, patents, incubators.

مقدمة:

تميّزت اقتصاديات القرن العشرين بتغيير جذري في بنيتها، إذ تحولت من اقتصاد تقليدي عماده الأساسي الرأسمال والعمل، إلى اقتصاد حديث مبني أساسا على المعارف العلمية والتكنولوجية حيث تغلغت هذه المعارف في جل أنظمة الإنتاج لتوليد منتجات وأساليب إنتاج مبتكرة، وتؤكد الدراسات التي أجرتها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أن أكثر من نصف النمو الكلي للإنتاج الذي تحقق في الدول الأعضاء بين سنوات 1995/1970 مرّده الابتكار، وأن هذه النسبة سوف تعرف زيادة أكبر مادام الاقتصاد يبني أكثر فأكثر على اقتصاد المعرفة، كما أن تزايد اهتمام الدول والمؤسسات على حد سواء بالابتكار جعل التنافس في المحيط الاقتصادي المعاصر قائم أساسا على الابتكارات بدلا من الأسعار، فتحولت بذلك الطاقة الابتكارية إلى ثروة اقتصادية يقوم على أساسها الاقتصاد الجديد المبني على المعرفة. إن تنامي أهمية الابتكار وانعكاساته الإيجابية المباشرة على اقتصاديات الدول والمجتمعات، حثّ الكثير من الدول على ضرورة الاهتمام بالنشاط الابتكاري والسعي إلى دعمه وتعزيزه، من خلال بناء نظام وطني للابتكار فعال، يسعى إلى تحويل مخرجات البحث العلمي من فضاء الإنتاج العلمي إلى فضاء الإنتاج الصناعي في شكل منتجات مبتكرة، وهذا ما تطمح إليه كل الدول النامية للخروج من بؤرة التخلف ومن بينها الجزائر.

لقد أدركت الجزائر أهمية البحث العلمي والتطوير التكنولوجي ومن ثمّ الابتكار في تحقيق النمو الاقتصادي للبلاد، فسعت منذ سبعينات القرن الماضي إلى إعداد وصياغة سياسات بحثية وابتكارية عديدة ومتعددة، إلى حد أن مثلت سياسة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي ولأول مرّة في تاريخ الجزائر المستقلة محورا للقانون التوجيهي والبرنامج الخماسي الذي صدر في 22 أوت 1998، وأكدت في أولى

مواده أن الهدف من نشاطات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، ونظرا للنتائج غير المرضية التي تحققت بعد عشرية من تطبيق هذا القانون وحرصا منها على ضرورة وحتمية النشاط البحثي والابتكاري، أصدرت الجزائر في شهر فيفري 2008 القانون رقم 05/08 المعدل والمتمم للقانون التوجيهي رقم 11/98، غير أن مؤشرات الابتكار والتي تتمثل في مدخلات الابتكار (أفراد البحث والتطوير، ونفقات البحث والتطوير)، ومخرجات الابتكار (المنشورات العلمية، وبراءات الاختراع) لم تشهد تحسنا ملحوظا في مستوياتها.

إشكالية البحث: تعاني الجزائر من ضعف كبير في مستوى مؤشرات الابتكار، يحول دون بناء نظام وطني للابتكار يؤثر بدوره على الأداء الاقتصادي، الأمر الذي يستلزم من الدولة الاعتماد على بعض الآليات لتنشيطه وتحسين أدائه، وعليه يمكن طرح إشكالية الدراسة كالتالي:

كيف يمكن تفعيل نظام الابتكار في الجزائر لتحسين مؤشرات ما يخدم الاقتصاد الجزائري ؟

1: أهمية الابتكار كمصدر للنمو الاقتصادي.

نستعرض تحت هذا العنوان مفهوم النظام الوطني للابتكار، ثم نحاول إبراز علاقة الأداء الابتكاري بالأداء الاقتصادي.

1.1: مفهوم النظام الوطني للابتكار. نتناول في هذا العنصر مختلف تعريف النظام الوطني للابتكار، ثم التعريف بالتركيبة الثلاثية لهذا المفهوم.

1.1.1 تعريف النظام الوطني للابتكار: نستند في تعريف النظام الوطني للابتكار على تعريفات مؤسسية الثلاث على النحو التالي:

يعرف الاقتصادي الأمريكي فريمان **Freeman** النظام الوطني للابتكار على أنه شبكة من المؤسسات العامة والخاصة يسمح تفاعلها مع بعضها البعض بالتأثير، والتغيير، ونشر تكنولوجيا جديدة.¹

¹ Wenhsu, C. The Taiwan innovation system, in the international handbook on innovation, Elsevier science ltd, 2003, p977.

أما الاقتصادي الدانماركي ليونادفال **Lundvall** فيعرف النظام الوطني للابتكار على أنه مجموعة من العناصر التي تتفاعل فيما بينها من أجل إنتاج، ونشر، واستعمال معارف جديدة وذات استعمال اقتصادي، كما أن هذه الأنظمة الوطنية تضم عناصر وعلاقات متأصلة داخل حدود الوطن.²

في حين يعرف الاقتصادي الأمريكي نلسون **Nelson** النظام الوطني للابتكار، على أنه شبكة من المؤسسات حيث أن التفاعلات التي تحدث داخل هذه الشبكة هي التي تحدد الأداء الابتكاري للمؤسسات الوطنية.³ يؤكد هذا التعريف الأهمية التي أولاها هذا الباحث لتفاعل الهيئات مع بعضها البعض، فكلما كان التفاعل قويا ووطيدا كان الأداء الابتكاري للمؤسسات أقوى.

وبناء على ما تقدم يمكن تعريف النظام الوطني للابتكار على أنه مجموعة من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، تتفاعل هذه المؤسسات فيما بينها من أجل إنتاج، واستعمال، ونشر الابتكارات داخل الوطن.

2.1.1 عناصر النظام الوطني للابتكار: يمثل النظام الوطني للابتكار مفهوما ذو تركيبة ثلاثية، يمكن ضبط مفهومه بشكل أحسن من خلال فك أجزائه الثلاث: الابتكار، البعد الوطني للابتكار، والنظام.

أ-الابتكار: يمثل الابتكار قلب النظام وغايته، إذ الهدف الأساسي من هذا النظام تفعيل عملية الابتكار حتى يتحقق الأداء الابتكاري فالأداء الاقتصادي، وعليه يمكن تعريف الابتكار على أنه توليد شيء جديد ذو دلالة اقتصادية، يتحقق على مستوى المؤسسات الاقتصادية أو الأفراد، قد يكون هذا الابتكار جديدا تماما أو بدمج مكونات جديدة بأخرى قديمة.⁴

ب-البعد الوطني للابتكار: تؤكد الدراسات التي قام بها كل من Patel و Pavit سنة 1995 أن الفضاء أو الحيز الوطني يمثل أكبر مكان يتم فيه ابتكار وإنتاج المعارف العلمية والتقنية، بسبب العرض المحلي

²Lundvall,B.National systems of innovation, toward a theory of innovation and interactive learning, Anthen press, UK,2010, p1.

³ Nelson,R. National innovation system a comparative analysis, Oxford University press, USA, 1993, P4.

⁴Edquist, C.The systems of innovation approach and innovation policy :an account of the state of the art, Druid conference, june 12-15,2001, p7.

للكفاءات، والآثار الخارجية الناتجة عن العلاقات مع القاعدة العلمية، وحجم السوق، واندماج المعارف الضمنية من خلال العلاقات الجوارية،⁵ لذلك يتخذ تحليل أنظمة الابتكار بعدا وطنيا لا جهويا ولا محليا.

ج-النظام: يعرف النظام على أنه مجموعة عناصر في حركة ديناميكية متفاعلة، كما أن هذه العناصر منظمة لغرض تحقيق هدف معين، والنظام الوطني للابتكار يتضمن مجموعة من المؤسسات ذات طابع علمي، وصناعي، ومالي، تتفاعل فيما بينها بغية تعزيز النظام الوطني للابتكار.

2.1 النظام الوطني للابتكار وعلاقته بالنمو الاقتصادي.

لقد حققت الدول المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، وتيرة النمو الأكثر سرعة خلال القرون الثلاث المنصرمة لم يشهدها تاريخ البشرية منذ آلاف السنين، هذا النمو السريع في وتيرته والمتجسد في كل مناحي الحياة، مكن تلك الدول من مضاعفة مداخيلها أضعافا مضاعفة، كما كان هذا التقدم مصدرا لفوارق معتبرة بين الدول والمجتمعات، وازدادت هذه الفجوة اتساعا خاصة مع بروز ظاهرة العولمة وما صاحبها من شدة المنافسة والاكتماس الكبير لتكنولوجيا الإعلام والاتصال، وما أفرزته من انتشار دولي سريع للابتكارات حيث تدفع المؤسسات إلى الابتكار والتخصص، وإلى خلق قيمة مضافة أكبر حتى تكون أكثر قدرة على المنافسة،⁶ مما أثر بشكل إيجابي على فعالية النظام الوطني للابتكار وعلى حسن أدائه، الأمر الذي أثر بدوره على المخرجات الاقتصادية خاصة من جانبي النمو والتوظيف، وعلى القدرة التنافسية سواء على مستوى المؤسسات أو على المستوى الدولي، ويمكننا توضيح ذلك كالاتي:

1.2.1 : النمو والتوظيف.

أولا-النمو: ركزت جلّ النظريات المفسرة للنمو على عامل الابتكار، وعلى الدور الجوهرى الذي لعبه في تحقيق النمو الاقتصادي للأمم وتعاضله خلال الفترات الماضية، والكثير من الدراسات التطبيقية اليوم تؤكد أن الابتكار والتغيير التقني يمثلان المحددات الأساسية للنمو الاقتصادي سواء على مستوى المؤسسة، قطاع

⁵ Mezouaghi,M. les approches du système national d'innovation économies semi-industrialisées, revue tiers monde N°169, janvier/mars, Paris, 2002, p199.

⁶ OCDE, dynamiser les systèmes nationaux d'innovation, Paris, 2002, p 17.

النشاط أو على مستوى الاقتصاد ككل⁷، فعندما تستثمر المؤسسة في المجال الابتكاري والذي يمس جانبيين اثنين وهما الإنتاج وأساليب الإنتاج، وتتوصل إلى ابتكار منتجات جديدة، فهذا السبق سوف يمكنها من جهة اقتحام أسواق جديدة وبالتالي تعظيم حصتها السوقية فتزداد بذلك قيمة أرباحها، ومن جهة أخرى إذا تمكنت من ابتكار أساليب إنتاج جديدة، فهذا الإنجاز يسمح لها بتخفيض تكاليف إنتاجها وزيادة الإنتاج كما ونوعا، الأمر الذي يؤدي إلى تعظيم حصتها السوقية والتصدي للمنافسة.

وقد أعدّ صندوق النقد الدولي دراسة بيّن فيها العلاقة التي تربط التقدم التقني بمعدل إنتاجية العمل في بعض الدول المتقدمة خلال الفترة 1990-1999، ففي الولايات المتحدة الأمريكية عرف معدل نمو إنتاجية العمل 2,6%، في بريطانيا 1,8%، أما في فرنسا فقد بلغ معدل النمو 1,3%⁸، ويقدر بعض الاقتصاديين أن أكثر من 50% من النمو التراكمي لدخل الفرد في الولايات المتحدة الأمريكية مصدره التقدم التكنولوجي، كما وجد أن العائدات الاقتصادية الكلية للاستثمار في البحث والتطوير أعلى بكثير من كل أشكال الاستثمارات الأخرى⁹، بينما لا تتجاوز إنتاجية العمل في الجزائر حسب ما كشف عنه الخبير الاقتصادي الجزائري بشير مصيطفى نسبة 33%، وهي نسبة جد متدنية لا تسمح بتحسين وتطوير النظام الإنتاجي الجزائري.

ثانيا-التوظيف: إن عالم الشغل وما يتضمنه من خلق مناصب العمل وفقدانها يتأثر بشكل كبير بالتغيير التكنولوجي، سواء في محتوى العمل ونوعيته أو ما يتطلبه من مهارات، والنظام الوطني للابتكار في ظل العولمة يؤثر على التوظيف من جانبيين اثنين أحدهما إيجابي والآخر سلبي، وهذا راجع لطبيعة الابتكارات التي تمس عملية الإنتاج، فإذا تعلق الأمر بأساليب الإنتاج فالأثر المباشر يتمثل في الآتي:

⁷ Pilat, D. le rôle du changement technique dans les formes récentes de la croissance, in institutions et innovation, Albin Michel, Paris, 2002, p 181.

⁸ بشير مصيطفى، المعرفة والابتكار التكنولوجي ودورها في حفز النمو الاقتصادي، -حال الدول العربية- مركز البصيرة للبحوث والدراسات الإنسانية، الجزائر، العدد 7، جانفي 2006، ص 63.

⁹ جمال داودسليمان، اقتصاد المعرفة، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2009، ص 129.

أ- **فقدان الوظيفة:** تكون الحاجة إلى اليد العاملة جد محدودة، بسبب استخدام تكنولوجيا عالية التقنية، أو زوال بعض القطاعات أو انخفاض الطلب، إلا أن بعض الاقتصاديين يرى أن هذه النتائج ترتبط في الغالب بالأجل القصير، لتتلاشى هذه الظاهرة في الأجل الطويل فتزداد فرص العمل نتيجة توسع الاقتصاد ونموه وتنوع نشاطاته وزيادتها، بفعل استخدام مضامين ومعطيات اقتصاد المعرفة وتقنياته؛¹⁰

ب- **الكسب الوظيفي:** إذا حققت المؤسسة ابتكارا في منتجاتها، هذا الابتكار سوف يتولد عنه كسب وظيفي من خلال خلق مناصب عمل جديدة والنتائج بدوره عن التغيير التكنولوجي الذي يمس الابتكار في المنتج أو توسع بعض القطاعات ونموها وزيادة الطلب الاستهلاكي¹¹، ما يمكن تأكيده إذن أن النظام الوطني للابتكار يعمل على إحداث تغيير هيكلي، إذ يحرك الاقتصاد، ويهز هيكل الصناعة، ويرفع الدخل الوطني فيتحقق بذلك النمو الاقتصادي.

2.2.1: تعزيز القدرة التنافسية.

يعد الكاتب الأمريكي Porter أول اقتصادي عالمي يتخصص في موضوع الميزة التنافسية، ويعرفها على أنها مركز متميز تحققه المؤسسة، يسمح لها هذا المركز من أن تعمل أحسن من منافسيها من خلال توليد قيمة أكثر من منافسيها أو تكاليف إنتاج أقل لعرض مماثل، وينوه في كتابه الميزة التنافسية أن التنافس ناتج عن خمس قوى وهي: دخول منافسين جدد، تهديد المنتجات البديلة، القوة التفاوضية للزبائن، القوة التفاوضية للموردين، والتزاحم بين المنافسين الموجودين، ومن جانب آخر يرى هذا الكاتب أن الابتكار يعد أحد أهم الوسائل لمهاجمة المنافسين الأكثر قوة، ويبرز دوره في التأثير على القوى التنافسية الخمس على النحو التالي:¹²

¹⁰ فليح حسن خلف، العولمة الاقتصادية، عالم الكتب الحديث، عمان، 2010، ص 24.

¹¹ Pianta, M. Technology growth and employment, in innovation systems and policy in a global economy, UK, 1999, p51.

¹² Porter, M. L'avantage concurrentiel, traduction Philippe de Laverigne, Dunod, Paris, 1999, p213.

- الابتكار والحوافز عند الدخول: يعمل الابتكار على تعزيز الحوافز التي تمنع المنافسين من الدخول إلى مجال النشاط، كوضع تصور للمنتجات بتكلفة أقل أو التنوع في المنتجات.
- الابتكار وقوة الزبائن: يعمل الابتكار على تغيير علاقات القوى بين مؤسسات القطاع وزبائنهم من خلال تأثيره على التميز وكذا التكاليف.
- الابتكار وقوة الموردين: يمكن للابتكار التغيير من القوى التفاوضية بين مؤسسات القطاع ومورديها، إذ بإمكانه أن يجبر القطاع على الشراء من مورد جديد مثلاً.
- الأثر على المنتجات البديلة: الأثر الأكثر شيوعاً في القوة الرابعة والتي يحدثها الابتكار، تكمن أساساً في تبديل منتجات موجودة بمنتجات أخرى مبتكرة، قد تكون هذه المنتجات جديدة أو محسنة.
- الأثر على شدة المنافسة: يؤثر الابتكار بأشكال عدة على طبيعة وأساس المزاومة بين المنافسين، فيمكن أن يحدث اهتزازاً في هيكل التكاليف، أو اتخاذ القرار بتثبيت الأسعار.

2- الوضعية الحالية للنظام الوطني للابتكار

نتناول تحت هذا العنوان التعريف أولاً بالوضعية الحالية للاقتصاد الجزائري، ثم قياس وتحليل مستوى مؤشرات الابتكار باستخدام أهم المؤشرات المتداولة في أدبيات الابتكار، وهذا في ظل تطبيق القانون التوجيهي رقم 11/98 للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، والقانون رقم 05/08 المعدل المتم له.

1.2- الوضعية الحالية للاقتصاد الجزائري

يطلق على الاقتصاد الجزائري بأنه اقتصاد ريعي، حيث يستند في هيكله على دعامة واحدة وهشة وهي قطاع المحروقات الذي يشكل حوالي 97% من إجمالي الصادرات الوطنية، فكل البرامج التنموية تتوقف على هذا القطاع وما يدره من أموال وهو بدوره رهين ما يحدد من أسعار على مستوى الأسواق العالمية، في حين تعاني القطاعات الاقتصادية وعلى رأس هذه القطاعات، الصناعة والزراعة من تدني كبير في مستويات الإنتاج وضعف مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، كما يبينه الجدول أدناه.

الجدول رقم 01: هيكل الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2005/2016

الوحدة: مليار دج

2016	2015	2013	2011	2009	2007	2005	بيان القطاعات الكبرى
2034	1936	1628	1183	931	708	582	الزراعة
2642	3134	4968	5242	3109	4089	3353	قطاع المحروقات (1)
972	900	766	664	571	480	418	الصناعة (3)
4993	4549	3827	2863	2349	1620	1519	خدمات سوقية
2071	1908	1620	1333	1095	825	564	البناء وأشغال عمومية
14439	13457	11601	9284	6559	5264	4209	ناتج محلي إجمالي خارج المحروقات
17081	16591	16569	14527	9968	9353	7562	ناتج محلي إجمالي (2)
% 15	% 19	%30	%36	%31	%44	%44	نسبة (1) / (2)
% 5,6	% 5,4	% 4,6	% 4,5	% 5,7	% 5,1	% 5,5	نسبة (3) / (2)

Source: ONS, les comptes économiques de 2000 à 2013, N°670, p22.

-ONS, les comptes nationaux trimestriels N°773, 2016, p9.

تؤكد أرقام هذا الجدول أن قطاع المحروقات احتل الصدارة على باقي القطاعات من حيث تكوين الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة التي امتدت بين سنوات 2001-2013، بمعدل غطى 44% من هذا الناتج خلال سنوات 2005-2007، وهذا رغم المبالغ الضخمة التي تمّ تسخيرها للنهوض بالقطاعات الاقتصادية الأخرى في ظل برامج الإنعاش ودعم النمو الاقتصادي، لكن ما فتئت أن تتراجع النسبة إلى حدود 18% سنة 2016 بفعل الانخفاض الكبير في أسعار البترول بداية من سنة 2014، كما شهد هذا القطاع تدهورا كبيرا في الإنتاج، فبعد أن كانت نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي تقدر بـ 7,4% سنة 2001، تراجعت هذه النسبة إلى أدنى مستوياتها سنة 2011 لتصل حدود 4,5% فقط لتبلغ 5,6% فقط سنة 2016، فالقطاع الصناعي يعاني إذن من تدهور كبير في مستوى الإنتاج، الأمر الذي يستدعي الاعتماد بشكل أساسي على النظام الوطني للابتكار لتحسين أداء هذا القطاع وتطويره، والذي يعاني هو الآخر من ضعف كبير في مستوى مؤشراتته كما سوف نبينه من خلال المحاور التالية:

2.2- قياس وتقييم مستوى مؤشرات مدخلات النظام الجزائري للابتكار.

سنتطرق إلى قياس وتقييم مستوى مؤشرات مدخلات النظام الجزائري للابتكار، من خلال تحليل مؤشرين اثنين وهما أفراد البحث والتطوير، وتمويل البحث والتطوير.

1.2.2 : أفراد البحث والتطوير

تعاين الجزائر من ضعف كبير في عدد الباحثين الذين يعملون بوقت كلي أي الذين يقضون كل وقتهم في البحث، إذ لم يتجاوز عددهم 2.083 باحث دائم سنة 2012، ليلبغ 3.000 باحث دائم سنة 2016، لكن رغم هذا التحسن فهي تقل بكثير عن العدد الذي تمّ تسطيحه سواء في القانون التوجيهي رقم 11/98 أو في القانون رقم 05/08*، كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم 02: تطور عدد الباحثين الدائمين خلال الفترة 2016/1998

السنة	1998	2000	2002	2008	2012	2016
العدد	890	835	1.100	1.500	2.083	3.000
الباحثون الدائمون	2.314	3.114	3.921	2.100	4.500	4.500
تقدير القانونيين	1.424-	2.279-	2.821-	600-	2.417-	1.500-
الفرق بين المقدّر والمحقق						

source : www.aps.dz/Alger/31062.

تبين معطيات هذا الجدول، أنه على الرغم من أن القانون رقم 11/98 قدّر عدد الباحثين الذين سيتم تعبئتهم بصفة دائمة سنة 2002 بحوالي 3.921 باحث دائم، إلا أن عددهم قد تراجع في الحقيقة من 2.000 باحث دائم سنة 1997 إلى 1.100 باحث مع نهاية البرنامج الخماسي الأول 1998-2002 أي بنسبة تراجع بلغت 82 %، هذا الانخفاض راجع بالدرجة الأولى إلى الهجرة الكبيرة للأدمغة الجزائرية إلى الخارج خاصة خلال عشرية تسعينات القرن الماضي، حيث صرّح رئيس النقابة الوطنية للباحثين

*لمزيد من التفصيل راجع القانون التوجيهي رقم 11/98 ، الجريدة الرسمية رقم 62 ، الصادرة بتاريخ 22 أوت 1998، والقانون المعدل والمتمم للقانون التوجيهي، الجريدة الرسمية رقم 10 ، الصادرة بتاريخ 27 فيفري 2008 .

الدائمين أنه في ظرف 10 سنوات أكثر من 40.000 باحث جزائري غادروا البلاد، فيما انتقل بعض الباحثين إلى قطاعات اقتصادية أخرى، ومع نهاية تنفيذ البرنامج الخماسي الثاني أي سنة 2012، شهد عدد الباحثين زيادة في عددهم بلغت نسبتها 39 % مقارنة بسنة 2008، إلا أن هذه الزيادة كانت بعيدة عن العدد الذي تمّ تقديره سواء في البرنامج الخماسي الأول أو الثاني، حيث كان يتوقع الوصول إلى 4.500 باحث مع نهاية 2012، غير أنه ولغاية سنة 2016 لم يتجاوز العدد 3.000 باحث دائم فقط.

2.2.2: تمويل البحث والتطوير

حرصت الجزائر منذ سنة 1998 تاريخ صدور أول قانون توجيهي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، على تعظيم نسبة نفقات البحث والتطوير من الناتج المحلي الإجمالي، نظرا للأهمية الكبيرة التي يحتلها المورد المالي ودوره الحيوي في دعم وتعزيز النظام الوطني للبحث والابتكار، وكان الهدف رفع نسبة ما تنفقه من الناتج المحلي الإجمالي على نفقات البحث والتطوير إلى 1% بحلول سنة 2000، وهي النسبة التي أوصت بها الكثير من الهيئات العالمية من بينها اليونسكو، لكن في الواقع وإلى غاية سنة 2012 ومع نهاية تطبيق القانون رقم 05/08 المتّمّم والمعدل للقانون التوجيهي رقم 11/98، فإن هذه النسبة لا تزال في حدود 0,70 % فقط من الناتج المحلي الإجمالي.

3.2: قياس وتقييم مستوى مؤشرات مخرجات النظام الوطني للابتكار.

يتم قياس مؤشر مخرجات النظام الوطني للابتكار من خلال براءات الاختراع والمنشورات العلمية.

1.3.2 عدد براءات الاختراع: تعتبر براءة الاختراع أحد أهم مخرجات النظام الوطني للابتكار وغالبا ما يطلق عليها بالمخرجات التكنولوجية، ونحاول تحليل التطورات التي شهدتها براءات الاختراع المودعة في المعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية، وذلك بتفحص أرقام وبيانات الجدول التالي:

الجدول رقم 03: تطور عدد براءات الاختراع في الجزائر، والمغرب، ومصر

خلال الفترة 2010 / 2016

مصر		المغرب		الجزائر		البلد
غير مقيم	مقيم	غير مقيم	مقيم	غير مقيم	مقيم	السنوات
1.625	605	855	146	730	76	2010
1.591	618	853	169	802	94	2011
1.528	683	821	196	781	119	2012
1.476	641	803	315	721	119	2013
1384	752	743	353	719	94	2014
1389	719	797	224	716	89	2015
1277	920	1003	237	566	106	2016
10270	4983	5875	1640	5035	697	المجموع
%67	%33	%78	% 22	%88	%12	النسبة %

Source:-www.inapi.org

-www.wipo

من خلال قراءتنا لهذا الجدول يمكن استنتاج ما يلي:

- تبين أرقام هذا الجدول الفارق البين، بين براءات الاختراع المودعة من قبل المقيمين وغير المقيمين في الجزائر خلال الفترة 2010-2016، حيث لا تتعد نسبة المقيمين الجزائريين 12% فقط والنسبة المتبقية أي 88% تمثل نسبة إيداع غير المقيمين؛
- وضعية الجزائر فيما يخص عدد براءات الاختراع المودعة مقارنة ببعض الدول العربية وبالتحديد مصر والمغرب ضعيفة جدا، إذ تأتي في مؤخرة الترتيب.

2.3.2: المنشورات العلمية

شهد النشر العلمي في الجزائر نقلة كمية هائلة، خاصة مع استكمال البرنامج الخماسي الأول والشروع في تطبيق البرنامج الخماسي الثاني، وسوف نحاول قياس وتحليل الإنتاج العلمي الجزائري والتطور الذي شهده النشر العلمي خلال العشريون سنة الماضية، كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 04: تطور النشر العلمي في الجزائر خلال الفترة 1996-2016

السنة	1996	2002	2008	2012	2014	2016
عدد المنشورات	363	483	1.952	2.400	4.619	6.377
نسبة التطور	-	33	438	561	152.1	1.656
حصتها العالمية %	0,03	0,05	0,11	0,16	0,18	0,23

Source: <http://www.scimagojr.com>, consulté le 12/10/2017

أهم ما يمكن استنتاجه من الأرقام المبينة في الجدول أعلاه ما يلي:

- الزيادة المتنامية لعدد المنشورات العلمية بداية من سنة 1996 إلى غاية سنة 2016، حيث وصلت عدد المنشورات العلمية سنة 2016 حوالي 6.377 منشور مقارنة بسنة 1996، والتي كان لا يتجاوز عددها 363 منشور أي قبل بداية تطبيق أحكام القانون التوجيهي؛
- ارتفاع حصة الجزائر من الإنتاج العالمي بشكل كبير إذ وصلت النسبة حدود 0,23% سنة 2016 بعد أن كانت لا تتجاوز النسبة 0,03% سنة 1996.

3 - آليات تحسين أداء النظام الوطني للابتكار:

بهدف تفعيل النظام الجزائري للابتكار وتحسين أدائه، يستدعي من الدولة الاعتماد على بعض الآليات والأدوات ذات التأثير المباشر على النشاط الابتكاري، نوجزها في النقاط التالية:

1.3- صيغة رأسمال المخاطر:

يعد التمويل من أهم الشروط المؤسسية لنجاح العملية الابتكارية، نظرا لأن سيورة الابتكار تخفوها الكثير من المخاطرة وعدم التأكد مقارنة بالاستثمار الروتيني الذي هو في منأى إلى حد ما عن تلك

المخاطر، ومن بين الآليات التي أثبتت نجاعتها في تمويل المشاريع الابتكارية في الدول المتقدمة، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ما يعرف برأسمال المخاطر.

يمثل رأسمال المخاطر الأموال التي يستثمرها خبراء الاستثمار ممن يسعون إلى تحقيق مكاسب رأسمالية عالية، ويكون هؤلاء الخبراء في نفس الوقت على استعداد لتحمل درجة عالية من المخاطر، فهو وسيط مالي يختص في تمويل المؤسسات الناشئة المبتكرة، وعادة ما يعبر عنه بالمعادلة التالية:

رأسمال المخاطر = المساهمة في الأموال الخاصة + دعم إستراتيجي¹³.

ويعد رأسمال المخاطر مصدرا هاما من مصادر التمويل بالنسبة للمؤسسات المبتكرة التي تفتقر إلى مصادر تمويلية، بسبب نسب المخاطرة العالية التي ترتبط بأعمالها وغياب الضمانات المادية خاصة إذا كانت هذه المشاريع في مرحلة البداية وهو ما تتضمنه المعادلة أعلاه، فالمساهمة في الأموال الخاصة لا تكفي بل لا بد من دعم إستراتيجي يصاحب هذه المساهمة.

والقطاع المالي في الجزائر يكاد يخلو من هذه التقنية، حيث تتواجد مؤسستين فقط مختصة في هذا المجال على مستوى الوطني وهما: الشركة الجزائرية الأوربية للمساهمة SOFINANCE والشركة المالية للاستثمار والمساهمة والتوظيف FINALEP، نسبة مساهمة كلتا الشركتين في التمويل ضعيفة جدا إذا ما قورنت بنظيراتها في الدول الغربية، كما أنها لا تغطي كل الأنشطة وحتى الأنشطة التي تغطيها لا تتطلب مخاطرة كبيرة، الأمر الذي يتطلب من الدولة مهمة تأسيس هذه الصيغة والعمل على نشرها في الأوساط المالية، وحث المؤسسات على التعامل مع شركات رأسمال المخاطر بغية تفعيل هذا النشاط في الجزائر.

2.3- القرض الضريبي للبحث:

يعتبر القرض الضريبي للبحث آلية جبائية تستخدمها العديد من الدول والحكومات لما لها من انعكاسات جد إيجابية على نشاطات البحث والتطوير، فهي عبارة عن مساعدة ضريبية تهدف إلى تشجيع مجهود المؤسسات في مجال البحث والتطوير، إذ تسمح بتخفيض مبلغ الضرائب التي تمس نفقات البحث والتطوير الخاصة بالمؤسسات، وهذا مهما كان حجمها أو قطاع النشاط الذي تنتمي إليه أو

¹³ Cherif, M. Le capital risque, in revue banque, 2^{ème} édition, Paris, 2008, p46.

تنظيمها¹⁴، ويقدم القرض الضريبي في شكل منحة أو تعويض تمنح للمؤسسات جراء الاستثمار في مجال البحث والتطوير، وقد أثبتت هذه الآلية نجاحها لدى الكثير من الدول والمؤسسات الاقتصادية التي طبقتها.

أما في الجزائر فقد تضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009 نصوصا قانونية تتعلق بالقرض الضريبي، حيث تعدل المادة التاسعة منه أحكام المادة 171 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المباشرة وتحرر هذه المادة كما يلي¹⁵: تخصم من الدخل أو الربح الخاص بالضريبة إلى غاية 10% من مبلغ الدخل أو الربح في حدود سقف يساوي مائة مليون دينار جزائري 100.000.000 دج، النفقات المصروفة في إطار بحث وتطوير داخل المؤسسة شريطة إعادة استثمار المبلغ المرخص بخصمه في إطار هذا البحث، ويجب التصريح بالمبالغ المعاد استثمارها للإدارة الجبائية وكذلك إلى الهيئة الوطنية المكلفة برقابة البحث العلمي.

إلا أنه من أجل تنشيط هذه الآلية في الجزائر، لابد أن تدعم وتعزز هذه النصوص القانونية بنصوص تطبيقية، حتى يعمم استخدامها على مستوى المؤسسات الاقتصادية سواء التابعة للقطاع العام أو الخاص.

3.3- نظام براءات الاختراع:

المراد بالحماية بموجب البراءة أن الاختراع لا يمكن صنعه أو الانتفاع به أو توزيعه أو بيعه لأغراض تجارية دون موافقة مالك البراءة، وتعرف براءة الاختراع على أنها شهادة تمنح من جهة مختصة لمن يدعي توصله لاختراع، بعد استكمالها لمجموعة من الشروط الموضوعية والشكلية، تتضمن وصفا دقيقا للاختراع وتحول لصاحبها القدرة على استغلالها.¹⁶

¹⁴ Centre d'analyse stratégique, colloque sur les aides publiques à l'innovation en Europe :quels instruments pour quelles performance, Paris,2010, p14.

¹⁵ المادة 171 من قانون المالية التكميلي، الجريدة الرسمية العدد 44 الصادرة في 26 يوليو 2009.

¹⁶ عبد الله حسين الخرشوم، الوجيز في حقوق الملكية الصناعية والتجارية، دار وائل للنشر، الأردن، 2005، ص 63.

وقيام نظام قانوني لحماية الاختراع يؤدي إلى تقدم الفن الصناعي، وذلك بالكشف عن سر الاختراعات للمجتمع من قبل المخترعين عند طلب الحصول على براءة الاختراع، كما أن وجود مثل هذا النظام القانوني الذي يقرر حق احتكار للمخترع على اختراعه يعطي للغير الحافز على البحث والاختراع، وبالتالي تحقيق المزيد من التقدم العلمي والتكنولوجي.

بالنسبة للجزائر فإن المخترع الجزائري لا يمكنه الحصول على براءة الاختراع إلا بعد تسديد جملة من الرسوم، فهو ملزم بدفع رسوم سنوية قيمتها 43.000 دج، كما أنه مطالب بدفع رسوم أخرى قيمتها 19.250 دج، أما المبلغ الإجمالي من الرسوم الملزم بدفعها طيلة عمر الاختراع فتبلغ قيمتها 95.050 دج. إن هذه الرسوم المتعددة ذات المبالغ المرتفعة لا تدفع في كثير من الأحيان المخترعين إلى تسجيل اختراعاتهم بالمعهد الجزائري للملكية الصناعية، فالكثير من الاختراعات لم تسجل في المعهد ولم يتحصل أصحابها على براءات اختراع، بسبب ارتفاع قيمة الرسوم وضعف المقدرة المالية للمخترعين الذين هم في الغالب أفراد موهوبون أو طلبة جامعيون، كما أن المعهد يستغرق فترة طويلة حتى يمنح براءة اختراع، فطلب تسجيل براءة الاختراع وحده يستغرق عدة شهور، أما للحصول على براءة الاختراع ففي أجل لا تقل مدته عن سنتين، طول الفترة المستغرقة هذه سوف لا تحفز المخترعين على التسجيل هذا من جهة، وتفتقر كذلك على المستثمرين فرصة استغلال تلك الاختراعات من جهة أخرى، فنظام الاختراع في الجزائر لا يشجع روح الابتكار ولا يشجع كذلك نشر وتطبيق الاختراعات.

نظرا لأهمية البراءات في نشر المعارف العلمية والتقنية وتراكمها مما يغذي بشكل كبير العملية الابتكارية، فإنه يقع على عاتق الدولة مسؤولية حفز ودعم القدرة الإبداعية والابتكارية لاسيما تلك التي تتلاءم والضرورة التقنية للمواطنين، وذلك باتخاذ الإجراءات التشجيعية المادية والمعنوية لتشجيع المجتمع أفرادا ومؤسسات على إنجاز الاختراعات واستغلال البراءات، وفي هذا الصدد يعتقد الكثير من الكتاب أنه لا مجال لانتظار سرعة ولا كثافة في نشاط الاختراع، إذا لم توفر الدولة الحماية القانونية اللازمة.¹⁷

¹⁷ محمد السعيد أوكيل، اقتصاد وتسيير الإبداع التكنولوجي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994، ص 166.

4.3 - توفير حاضنات الأعمال:

تعد حاضنات الأعمال آلية دعم مستحدثة، وقد راجت كثيرا في العقود الأخيرة خاصة في الدول المتقدمة وأعطت نتائج جد إيجابية، كما ساهمت في تقديم خدمات أساسية خاصة بالنسبة للمؤسسات الناشئة المبتكرة.

وتعرف حاضنات الأعمال على أنها مؤسسة قائمة بذاتها لها هيكلها القانوني، تعمل على توفير جملة من الخدمات والتسهيلات للمستثمرين الصغار الذين يبادرون بإقامة مؤسسات صغيرة مبتكرة، بهدف شحنهم بدفع أولي يمكنهم من تجاوز أعباء مرحلة الانطلاق¹⁸. فالحاضنات تساعد المؤسسات الصغيرة المبتكرة على التغلب على المشاكل التي تعيق نجاحها، وتؤدي في كثير من الأحيان إلى فشلها وعجزها عن تحقيق التقدم المرتقب، وتشير بعض الإحصائيات أن حوالي 87% من الشركات الناشئة التي استفادت من دعم حاضنات الأعمال نجحت واستمرت في السوق، وبالمقابل فإن نسبة نجاح الشركات الناشئة التي لم تتلق دعما من حاضنات الأعمال كانت حوالي 44%.

ومن أبرز الخدمات التي تقدمها حاضنات الأعمال العمومية للمؤسسات الناشئة المبتكرة، الخدمات الإدارية، والخدمات المتخصصة كالإستشارات، والخدمات التمويلية (المساعدة في الحصول على التمويل اللازم)، إضافة إلى توفير الأمن وأماكن التدريب، والمتابعة¹⁹.

أسست الجزائر حاضنات الأعمال سنة 2010 في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال بمدينة الجزائر، لكن نظرا لعدم توفر الخدمات اللازمة لدعم وتعزيز المؤسسات الناشئة المبتكرة، فإن عددها لم يتجاوز 15

¹⁸ ربحان الشريف، دور حاضنات الأعمال التقنية في دعم الإبداع وتنمية القدرات التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الوطني حول استراتيجية التنظيم ومرافقة المؤسسات ص وم في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 19/18 أبريل، 2012، ص 10.

¹⁹ Massmoudi, M. Etude exploratoire des processus et des modèles d'incubation en entrepreneuriat : cas des pépinières Tunisiennes, Thèse de doctorat en science de gestion, Université du sud Toulon, Lyon, 2007, p73.

مؤسسة وهذا طيلة خمس سنوات من مزاولة نشاط الإحتضان. لذلك يقع على عاتق الدولة مسؤولية التدخل بتقديم كل أشكال الدعم والعون لإنجاح هذه الآلية .

خاتمة:

أدركت الجزائر دور وأهمية منظومة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، وجسدت هذه الأهمية بإصدار القانون التوجيهي رقم 11/98 والذي يهدف إلى تحسين مستوى مدخلات الابتكار من خلال زيادة نسبة الموارد المالية من الناتج المحلي الإجمالي لتغطية نفقات البحث والتطوير، وكذلك زيادة عدد الباحثين الدائمين، ونظرا للقصور الكبير في تطبيق نصوص هذا القانون أصدرت القانون رقم 05/08 ليعدّل ويتمّم القانون التوجيهي، إلا أنه يلاحظ قصورا كبيرا في مستوى النتائج المحققة بعد تطبيق كلا القانونين نوضحها كالآتي:

من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلي:

— أن مستوى مؤشرات مدخلات النظام الوطني للابتكار لم ترق إلى مستوى المعايير المنصوص عليها دوليا أو إلى ما تمّ تسطيره من أهداف ضمن القانون رقم 11/98، حيث تمثل النسبة من الناتج المحلي الإجمالي المخصصة للبحث والتطوير 0,7 % فقط، بينما كان من المفروض بلوغ نسبة 1 % بداية من سنة 2000، نفس الشيء بالنسبة لعدد الباحثين الدائمين والذي لم يتجاوز عددهم 800 باحث لكل مليون ساكن، بينما تنص المعايير الدولية على عدد لا يقل عن 2000 باحث لكل مليون ساكن؛

— بالنسبة لمخرجات الابتكار فكل المؤشرات المبورة في شكل أرقام تظهر ضعفا كبيرا في مستوياتها، سواء تعلق الأمر بعدد المنشورات العلمية أو عدد براءات الاختراع المودعة، ويتجلى الضعف أكثر ويبرز عند مقارنة هذه المؤشرات بالمغرب، مصر، وتونس فالجزائر تأتي دائما في مؤخرة الترتيب.

ومن أجل تحسين مستوى مؤشرات الابتكار في الجزائر نقترح ما يلي:

— توفير الظروف المادية الأكثر ملائمة واستقرارا وتحفيزا للباحثين والأساتذة الباحثين، من أجل زيادة كثافة الإنتاج العلمي سواء تعلق الأمر بالبحث الأساسي أو بالبحث التطبيقي؛

- تجنيد الكفاءات الوطنية المتواجدة بالخارج، ومحاولة إشراكهم في كل النشاطات الوطنية التي تخص البحث العلمي والتطوير التكنولوجي؛
- استهلاك النسبة كاملة والمقدرة بـ 1% من الناتج المحلي الإجمالي لتغطية نفقات البحث والتطوير، كما وردت في نص القانون التوجيهي رقم 11/98، ووفقا لتوصيات معظم المنظمات الدولية؛
- 4- ضرورة دعم وتعزيز نشاطات البحث والتطوير في القطاعات الصناعية التي تتضمن كثافة تكنولوجية عالية، مع تسخير كل الوسائل والإمكانيات من أجل تطويرها وتحقيق السبق التكنولوجي فيها.

قائمة المراجع:

أ- مراجع باللغة العربية:

1. بشير مصيطفى، المعرفة والابتكار التكنولوجي ودورهما في حفز النمو الاقتصادي، -حال الدول العربية، مركز البصيرة للبحوث والدراسات الإنسانية، الجزائر، العدد 7، جانفي 2006 .
2. جمال داود، سليمان، اقتصاد المعرفة، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2009 .
3. ربحان الشريف، دور حاضنات الأعمال التقنية في دعم الإبداع وتنمية القدرات التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الوطني حول استراتيجية التنظيم ومراقبة المؤسسات ص وم في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 19/18 أبريل 2012 .
4. عبد الله حسين، الوجيز في حقوق الملكية الصناعية والتجارية، دار وائل للنشر، الأردن، 2005.
- 7- فليح حسن خلف، العولمة الاقتصادية، عالم الكتب الحديث، عمان، 2010.
5. محمد السعيد أوكيل، اقتصاد وتسيير الإبداع التكنولوجي، ديوان المطبوعات الجامعية، 1994 .
6. المادة 171 من قانون المالية التكميلي، الجريدة الرسمية العدد 44 الصادرة في 26 يوليو 2009
- 11- القانون التوجيهي رقم 11/98، الجريدة الرسمية رقم 62 الصادرة في 22 أوت 1998.

7. القانون رقم 05/08 المعدل والمتمم للقانون التوجيهي، الجريدة الرسمية رقم 10 الصادرة في 27 فيفري 2008

ب- مراجع باللغة الأجنبية:

1. Cherif, M. **Le capital risque**, in revue banque, 2^{ème} édition, Paris, 2008 .
2. Centre d'analyse stratégique, **colloque sur les aides publiques à l'innovation en Europe: quels instruments pour quelles performances**, Paris, 2010.
3. Edquist, C. **The systems of innovation approach and innovation policy** :an account of the state of the art, Druid conference, june 12-15, 2001.
4. Lundvall, B. **National systems of innovation, toward a theory of innovation and interactive learning**, Anthen press, UK, 2010.
5. Mezouaghi, M. **les approches du système national d'innovation**, économies semi-industrialisées, revue tiers monde N°169, Paris, 2002.
6. Massmoudi, M. **Etude exploratoire des processus et des modèles d'incubation en entrepreneuriat** : cas des pépinières Tunisiennes, Thèse de doctorat en science de gestion, Université du sud toulon, Lyon, 2007.
7. Porter, M. **L'avantage concurrentiel**, traduction Philippe de Lavergne, Dunod, Paris, 1999.
8. Nelson, R. **National innovation system a comparative analysis**, Oxford University press, USA, 1993.
9. OCDE, **dynamiser les systèmes nationaux d'innovation**, Paris, 2002.
10. Pilat, D. **le rôle du changement technique dans les formes récentes de la croissance**, in institutions et innovation, Albin Michel, Paris, 2002.
11. Pianta, M. **Technology growth and employment, in innovation systems and policy in a global economy**, UK, 1999.
12. Wenhsu, C. **The Taiwan innovation system, in the international handbook on innovation**, Elsevier science ltd, 2003.
13. ONS, **les comptes économiques en volume de 2000 à 2013** N° 670

14. ONS, **les comptes nationaux trimestriels** N° 773, 2016.
15. www. DGRSDT, **bilan et perspectives**.
16. www.**Inapi**.dz
17. www.**wipo**
18. www.**scimagojr**.com
19. www.**aps**.dz/Alger/31062

إدارة المعرفة كمقاربة فكرية في تطوير الإبداع الإداري،
دراسة حالة: مؤسسة اتصالات الجزائر بولاية عين الدفلى

طرفة محمد

طالب دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة الجزائر3، الجزائر

بريد إلكتروني: mohamedterfa@yahoo.fr

أ.د. يوسف بومدين

أستاذ التعليم العالي، جامعة الجزائر3، الجزائر

بريد إلكتروني: Bouyoucef9@yahoo.fr

ملخص:

استهدفت الدراسة اختبار العلاقة بين تطبيق إدارة المعرفة كمقاربة فكرية وتطوير الإبداع الإداري بمؤسسة اتصالات الجزائر، ولتحقيق أهداف هذه الدراسة فقد تم توزيع مجموعة من الاستبانات التي تم تصميمها لفحص متغيرات الدراسة على عينة مكونة من (70) موظفاً وموظفة يعملون في وكالة مؤسسة اتصالات الجزائر بولاية عين الدفلى، وقد بلغ عدد الاستبانات المستردة والصالحة للتحليل (59) استبانة، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- مؤسسة اتصالات الجزائر تتبنى تطبيق مقاربة إدارة المعرفة على معظم المصالح والأقسام الإدارية؛
- وجود فروق ذات دلالة احصائية مابين إدارة المعرفة (عمليات إدارة المعرفة) وتطوير الابداع الاداري بمؤسسة اتصالات الجزائر.

كلمات مفتاحية: المقاربة المبنية على المعرفة، المعرفة، إدارة المعرفة، عمليات إدارة المعرفة، الإبداع الإداري.

Abstract:

The study aimed to test the relationship between the application of knowledge management as an intellectual approach, and the development of administrative creativity in the Algerian institution "Algerie Telecomme"

at Ain defla. In order to achieve the objectives of this study, we distributed a questionnaire designed to check the variables of the study on a sample consisting of (70) employees working at that institution. The total number of recovered questionnaires that are qualified for analysis is (59) questionnaires.

The most important results of this study are:

- The Institution "Algerie Telecom" adopts the knowledge management approach in almost all its administrative sections;
- There are differences on the statistical indication, between knowledge management (Knowledge management processes) and the development of administrative creativity within the institution "Algerie Telecomme".

Keywords: Knowledge-based view (KBV), Knowledge Management, knowledge management processes, Administrative creativity

مقدمة:

كشف (Depeng Z. et al., 2017) أن عصر المعلومات يتميز بسرعة النمو، كما يعتبر التوليد والنقل والاستخدام الفعال للمعرفة كالمفتاح لزيادة القدرة التنافسية للمنظمات أيضاً هناك عدد متزايد من المنظمات اليوم التي تستخدم إدارة المعرفة كمورد للحصول على اليد العليا في عالم الأعمال التنافسية،¹ وأشار (Chiu-P. H, 2015) أن المعرفة تعتبر ميزة تنافسية ومورد حاسم في الاقتصاد القائم على المعرفة، كما يمكن أن تنشر عن طريق نقل المعلومات والخبرات، أو من خلال التبادلات والتفاعلات بين الأعضاء داخل مجتمع، مما يسهل تراكم المعرفة،² يرى (Krishna V and Hugh W, 2017) أنه

¹ - Depeng Zhang et al., (2017), **Knowledge sharing among innovative customers in a virtual innovation community: the roles of psychological capital, material reward and reciprocal relationship**, Online Information Review, <https://doi.org/10.1108/OIR-08-2016-0226>, consulter le 07/08/2017, p 01

² - Chiu-Ping Hsu, (2015), **Effects of social capital on online knowledge sharing: positive and negative perspectives**, Online Information Review, Vol. 39, Iss 4, Permanent link to this document: <http://dx.doi.org/10.1108/OIR-12-2014-0314>, consulter le 08/08/2017, p 02

عموماً تظهر الابتكارات في المنظمات من خلق المعارف وتقاسمها واستخدام الشبكات الاجتماعية القوية،³ كما تدرك المنظمات في الاقتصاد الحالي أن المعرفة مورد اقتصادي أساسي، وبذلك تعتبر المعرفة أمر هام للحفاظ على الميزة التنافسية، وغني عن القول أن المنظمات يجب عليها أن تملك الحق في امتلاك المعرفة،⁴ أشار (Sulaiman A.M et al., 2016) أنه في عصر اقتصاد المعرفة أن المعرفة ورأس المال الفكري هما الآن أسس ومصدرا جديداً للثروة المنظمات وهي محركات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية،⁵ وفي نفس السياق يرى (M. J. Donate and F. Guadamillas, 2015) أن النظرية المبنية على المعرفة تفترض أن السبب الرئيسي لوجود المنظمات هو الخلق والتكامل، والاستفادة من المعارف، ومن هذا المنطلق يمكن اعتبار المعرفة أهم مورد استراتيجي لضمان البقاء الطويل الأجل للمنظمة والنجاح⁶

2- مشكلة الدراسة:

أشار (Mohd S. S. et al., 2016) أن العالم يتحرك نحو "الاقتصاد القائم على المعرفة"، ويرى أن المعرفة مهمة جداً لأنها واحدة من الأصول التنظيمية التي يجب أن تشعر اتجاهها بالقلق جميع المنظمات، كما أن الاقتصاد العالمي اليوم يعتبر المعرفة كمورد استراتيجي وتنافسي رئيسي من قبل

³ - Krishna Venkitachalama and Hugh Willmott, (2017), **Strategic knowledge management—Insights and pitfalls**, International Journal of Information Management 37 (2017), p 314

⁴ - Hamid Rahimi et al., 2011, **Relationship between Knowledge Management Process and Creativity among Faculty Members in the University**, Interdisciplinary Journal of Information, Knowledge, and Management, Volume 6, 2011, p 17

⁵ - Sulaiman Abiola.M et al., (2016), **Knowledge Management System in Higher Institution Libraries**, Information and Knowledge Management, Vol.6, No.7, 2016, p29

⁶ - Mario J. Donate and Fátima Guadamillas, (2015), **An empirical study on the relationships between knowledge management, knowledge-oriented human resource practices and innovation**, Knowledge Management Research & Practice (2015) 13, 136

المنظمات، أيضاً قد أدركت العديد من المنظمات أن أهمية إدارة المعرفة وفوائدها والتي تكمن نحو تحقيق الفعالية التنظيمية،⁷ ومن هنا تبرز الإشكالية المرغوب في دراستها والتي يمكن صياغتها كآتي:

إلى أي مدى يُمكن لمقاربة إدارة المعرفة أن تؤثر على تطوير الإبداع الإداري؟ والإجابة على هذا السؤال يقودنا بالضرورة إلى طرح أسئلة فرعية أخرى مكملتها والتي نوردتها فيما يلي:

- ما المقصود بالمقاربة المبنية على المعرفة؟

- ما هي إدارة المعرفة وفيما تتمثل عمليات إدارة المعرفة؟

- هل توجد علاقة معنوية بين إدارة المعرفة (عمليات إدارة المعرفة) والإبداع الإداري؟

3- أهمية الدراسة: تبرز أهمية الدراسة في تقديم بعدين مهمين في نجاح المنظمات وهما إدارة المعرفة والإبداع الإداري، إذ أن الربط بينهما له دور فعال في تحقيق بيئة عمل تتمتع بالقدرة على مواكبة كل التغيرات التي تعيق عمل المنظمة.

4- أهداف الدراسة: تتمثل أهداف الدراسة في:

- استعراض مفهومي إدارة المعرفة، والإبداع الإداري؛

- التعرف على مدى تطبيق مقاربة إدارة المعرفة في المنظمة المبحوثة؛

- معرفة طبيعة العلاقة بين إدارة المعرفة والإبداع الإداري.

5- فرضيات الدراسة: نتيجة للأسئلة المطروحة آنفاً يمكننا صياغة الفرضيات على النحو التالي:

- المقاربة المبنية على المعرفة هي مقارنة علمية حديثة، وتعتبر المعرفة مورد استراتيجي وأكثر أهمية للمنظمة ومصدر للميزة التنافسية.

- إدارة المعرفة هي عملية خلق وتخزين وتقاسم واستخدام المعرفة في المنظمة.

- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عمليات إدارة المعرفة والإبداع الإداري

⁷ - Mohd Sazili Shahibi et al., (2016), **Factors Influencing Knowledge Sharing Intention in Enforcement Agency**, Malaysian Journal of Library & Information Science, Volume 31, Issue 2 , 2016, p 01

وتتفرع الفرضية الرئيسية إلى الفرضيات الفرعية التالية:

- لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية ما بين عملية خلق المعرفة والإبداع الإداري.
- لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية ما بين عملية تخزين المعرفة والإبداع الإداري.
- لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية ما بين عملية نشر وتقاسم المعرفة والإبداع الإداري.
- لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية ما بين عملية تطبيق المعرفة والإبداع الإداري.

المحور الأول: استعراض مفاهيم حول إدارة المعرفة

يرى المفكر (Aino K. et al., 2013) أن المعرفة حلت محل الأرض والعمالة ورأس المال المادي وتعد أهم عامل من عوامل الإنتاج،⁸ ويرى (Paul C and Patricia C, 2007) أن المنظمة التي تدير المعرفة بفعالية سيكون لها فرصة أفضل للبقاء الطويل الأجل من تلك التي تفتقر إلى المعرفة في نفس المنطقة،⁹ كما أن هناك اتفاق على نطاق واسع أن المعرفة هي الركيزة الأساسية الجديدة للمنافسة وهي أهم عامل في خلق القيمة الاقتصادية والميزة التنافسية، كما أصبحت المعرفة الدافع الأساسي لميزة تنافسية في الاقتصاد المعاصر.¹⁰

1- المقاربة المبنية على المعرفة: Knowledge-based view (KBV)

اعتبر (Colin Ting Si Xue, 2017) المعرفة كمركز التحول في الاقتصاد العالمي، وعلاوة على ذلك أن المعرفة مصدر هام للثروة ومفتاح للمنظمات للحفاظ على قدرتها التنافسية في بيئة الأعمال التجارية،¹¹ يرى أصحاب المقاربة القائمة على المعرفة أنها تشير إلى أن الموارد الفكرية هي أصول تنظيمية

⁸ - Aino Kianto et al., (2013), **The Impact Of Intellectual Capital Management on Company Competitiveness and Financial Performance**, Revue Knowledge Management Research & Practice, volume 11, Numéro 2, 2013, p 112.

⁹ - Paul Chinowsky and Patricia Carrillo, (2007), **The Knowledge Management To Learning Organization Connection**, Journal Of Management In Engineering, 23(3), July 2007, p 123

¹⁰ - Aino Kianto et al., Ibid, p 112

¹¹ - Colin Ting Si Xue (2017), **A Literature Review on Knowledge Management in Organizations**, Research in Business and Management, Vol 4, No 1, 2017, p 30.

رئيسية التي تمكن من تحقيق ميزة تنافسية مستدامة وعلى هذا الضوء أصبحت المعرفة مورد رئيسي في منظمة،¹² حيث يرى (Mariusz S. and Maciej S., 2016) أن هناك علاقة قوية بين الابتكار واستيعاب المعرفة وأن المقاربة المبنية على المعرفة KBV تقوم بربط المعرفة بتفوق أداء المنظمات والنظر إلى المعرفة كأهم مورد استراتيجي وهي الأساس الجوهرية للقدرة على الابتكار والميزة التنافسية،¹³ وأن هذه المعارف هي موارد محددة من حيث، القيمة، الندرة، والصعوبة التقليد والغير قابلة للتبديل، ومن ثم يتحسن أداء المنظمة وبالتالي تحقيق ميزة تنافسية مستدامة،¹⁴ إن المقاربة المبنية على المعرفة KBV هي مكمل للمقاربة المبنية على الموارد، وفي هذا السياق الأصول غير الملموسة ذات قيمة عالية، كما ترى المقاربة المبنية على المعرفة KBV أن المنظمات كيانات غير متجانسة ومحملة بالمعرفة، كما أن هذه الأخيرة تتسم بميزة خاصة لضمان تحقيق المزايا التنافسية المستدامة، وأيضا يصعب تقليدها فهي أساس للتمييز المستدام.¹⁵

كما أن أحد ركائز المقاربة القائمة على المعرفة ترى أن المنظمات التي تسعى إلى خلق وصيانة، وتطبيق قواعد المعرفة تعد كوسائل للتنافس من خلال تحقيق الإبداع والابتكار،¹⁶ وفي نفس السياق المقاربة المبنية على المعرفة تدعم أيضا العلاقة بين الابداع والميزة التنافسية من خلال التأكيد على أن قدرة المنظمة

¹² - Christina Ling-hsing Chang Tung and Ching Lin (2015), **The role of organizational culture in the knowledge management process**, Journal of Knowledge Management, Vol. 19 Iss 3, p 433

¹³ - Mariusz Szuster and Maciej Szymczak (2016), **Innovation, knowledge and information management in supply chains**, Economics and Management, Volume 8, Issue 1, 2016, p28.

¹⁴ - BENABDERRAHMANE Yasmina, (2012), **Management des connaissances, déploiement des TIC et GRH des organisations : cas de l'Algérie**, Thèse De Doctorat de L'université Paul Valéry - Montpellier III, France, 2012, p 105.

¹⁵ - Carla Curado (2006), **The Knowledge Based-View Of The Firm: From Theoretical Origins To Future Implications**, Instituto Superior de Economia e Gestao (ISEG) – Universidade Técnica de Lisboa, Portugal, p05.

¹⁶ - Robert k et al., (2012), **organizational learning, knowledge management and creativity**, chapter 21 Handbook of Organizational Creativity, © 2012 Elsevier Inc. All rights reserved, p 550.

على دمج وتطبيق المعرفة المكتسبة (في شكل أكثر أهمية أو مبتكرة) عامل حاسم في تحقيق الميزة التنافسية.¹⁷

2- أصناف المعرفة:

صنف الباحثين (Nonaka & Takeuchi, 1995) المعرفة إلى صنفين أساسيين وهما المعرفة الصريحة و المعرفة الضمنية،¹⁸ كذلك يوجد تصنيفات أخرى إلا أن معظم المفكرين يميلون إلى هذا التصنيف.

3- إدارة المعرفة: Knowledge Management (KM)

أدركت في السنوات الأخيرة المنظمات أن المعرفة واحدة من الأصول الأكثر قيمة للنمو الداخلي والخارجي، وهي التحدي الأكبر بالنسبة للمنظمة في خلق وتخزين والاحتفاظ وتبادل المعرفة،¹⁹ أيضاً وفي نفس السياق يرى (S. Abiola et al., 2016) إن إدارة المعرفة حددت كالمورد الأكثر قيمة في المنظمات في عمر هذه الأخيرة، وعلى الرغم من عدم توافر تعريف شامل، المعرفة جعلت إدارة المعرفة ظاهرة معقدة،²⁰ حيث يرى (Abdullah et al., 2005) أن إدارة المعرفة (KM) تُستمد أهميتها من الدعم الذي تقدمه إلى المؤسسات لاكتساب ميزة تنافسية وأداء فعال من خلال تقاسم ونشر وإعادة استخدام المعرفة.²¹

¹⁷ - Mariusz Szuster and Maciej Szymczak, Op. Cit, p 28.

¹⁸ - Nonaka.I, Takeuchi. H (1995): **The knowledge creating company: how japanese company creat the dynamics of information**, 1995, p 34.

¹⁹ - Achal Hardia et al., (2013), **ICT Based Knowledge Management in India for Sustainable Development and Growth**, Global Journal of Management and Business Studies, Volume 3, Number 5 (2013), p 454.

²⁰ - Shah, Syed Rahmatullah and Mahmood, Khalid, (2015), **Research on knowledge management in Pakistan: A literature review**, Library Philosophy and Practice (e-journal), LibrariesatUniversityofNebraska-Lincoln, 2015, p 02.

²¹ - Sulaiman Abiola et al., (2016), **Knowledge Management System in Higher Institution Libraries**, Information and Knowledge Management, Vol.6, No.7, 2016, p 01.

تعرف إدارة المعرفة كعملية منهجية لجمع وتنظيم وإيصال المعرفة الضمنية والصريحة على حد سواء للموظفين التي يمكن استخدامها في أعمالهم،²² ويرى (Yudho G. S. et al., 2016) بأنها عملية منتظمة لاكتشاف وتحديد، وجمع، ومشاركة وتواصل المعرفة الضمنية والصريحة على حد سواء من أفراد المنظمة، وذلك لأنه يمكن الاستفادة بشكل فعال ومثمر من المعرفة لإنهاء المهام الخاصة بالأفراد، وتحسين معارف المنظمة،²³ كما أشار إليها كل من (Nonaka & Takeuchi, 1995) بأنها العملية المنهجية للمنظمة للاستخدام الخلاق للمعرفة وتكوينها،²⁴

4- أهمية إدارة المعرفة:

تتمثل أهمية ممارسات إدارة المعرفة حسب ما أشار إليه (H. Tapio Inkinen et al. , 2015) هو تحسين كفاءة وفعالية استغلال الأصول المعرفية،²⁵ ويرى أيضاً (Yuri Zelenkov, 2016) يتم استخدام المعرفة لتحقيق ثلاثة أغراض مختلفة ولكنها تكمل بعضها البعض: جعل الشعور متعلق بالتغيير في البيئة، خلق المعرفة الجديدة للابتكار، واتخاذ قرارات حول مسارات العمل.²⁶

²² - Colin Ting Si Xue, Op. Cit, p 31.

²³ - Yudho Giri Sucahyo et al., (2016), **Knowledge management adoption and its impact on organizational learning and non-financial performance**, Knowledge Management & E-Learning, Vol.08, No.2.Jun 2016, p 390.

²⁴ - Nonaka. I & Takeuchi. H (1995), **The knowledge Creating Company**, Journal of Knowledge Management, Vol (1) No (3), 1995, P 98.

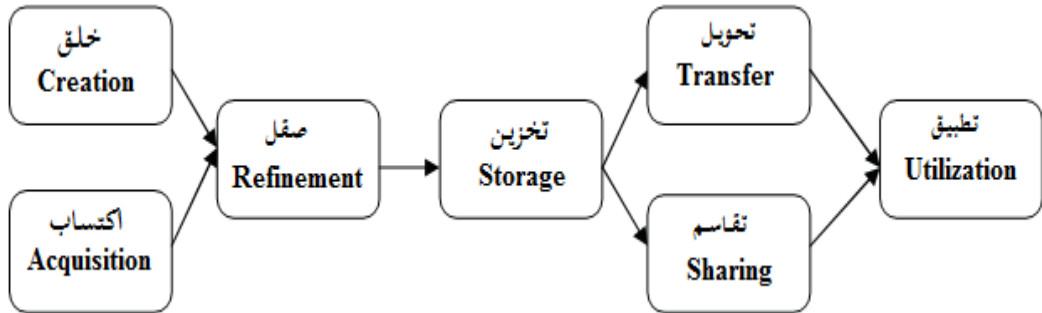
²⁵ - Henri Tapio Inkinen et al., (2015), **Knowledge Management Practices and Innovation Performance in Finland**, Baltic Journal of Management, Vol 10, No 4, 2015, p 03.

²⁶ - Yuri Zelenkov, (2016), **Impact of Knowledge Management and Change Management on the Effectiveness of the Firm: Evidence from the Russian Companies**, The 11th International Knowledge Management in Organizations Conference The changing face of Knowledge Management Impacting Society 25th - 28th July, 2015, Hagen, Germany, p 02

5- عمليات إدارة المعرفة:

يرى (Wen, 2009) أن إدارة المعرفة هي عملية خلق واكتساب وتقاسم واستخدام المعرفة في المنظمة لتحسين الأداء،²⁷ والشكل الموالي يوضح عمليات إدارة المعرفة:

الشكل رقم (01): دورة نموذج إدارة المعرفة



Source: Ayse Günsel *et al.*, (2011), **Knowledge Management and Learning**

Capability to Enhance Organizational Innovativeness, 7th International Strategic Management Conference, Procedia Social and Behavioral Sciences 24 (2011), P 882.

1.5: عملية توليد المعرفة واكتسابها (Knowledge Generating):

أشار (C. Ling-hsing Chang Tung and C. Lin, 2015) أن عملية خلق أو توليد المعرفة تشمل تطوير محتوى جديد أو استبدال المحتوى الموجود داخل المعرفة الضمنية والصريحة للمنظمة من خلال العمليات الاجتماعية والتعاونية للأفراد، أيضاً خلق المعرفة هي عملية مبنية على التشارك الواسع،²⁸

²⁷ - Yin-Kuan Ng *et al.*, (2012), **The Relationship between Knowledge Management Practices and Technological Innovation: A Conceptual Framework**, International Journal of Management, Knowledge and Learning, Volume 1, Issue 1, 2012, p 73.

²⁸ - C. Ling-hsing Chang Tung and C. Lin, (2015), **The role of organizational culture in the knowledge management process**, Journal of Knowledge Management, Vol. 19 Iss 3, 2015, p 436

كما أن خلق المعرفة أمر حاسم لمجموعة من العمليات التنظيمية الداعمة للميزة التنافسية،²⁹ أما عملية اكتساب المعرفة نعني بها جمع، إدراج، وربط المعلومات بالخبرات والمعرفة البشرية.³⁰

2.5: عملية خزن المعرفة (Knowledge Storage):

عملية التخزين تأتي بعد العمليات التقنية والفرز، وتتم على أساس حجز أو جمع البيانات والمعلومات، وبطريقة منظّمة في مراكز وأماكن ملائمة، تسمح باستعمالها في أيّ وقت ممكن، فالاستعمال يتم عن طريق وسائل تقنية (ملفات، وثائق، أسطوانات مغناطيسية، أقراص مضغوطة...) وأخرى تنظيمية (طرق التصنيف، الأرشفة...)³¹.

3.5: عملية نقل المعرفة (Knowledge Transfer):

تعتمد عملية نقل المعرفة وتقاسمها على وجود آليات فعالة، هذه الآليات يمكن أن تكون رسمية مثل التقارير، وأدلة العمل والتدريب والاجتماعات الرسمية المخططة والتعلم أثناء العمل، أو غير رسمية مثل الاجتماعات والندوات والحلقات النقاشية التي لا تتخذ طابعاً رسمياً مقنناً، وتتم عادة في أوقات العمل،³² أيضاً عملية نقل المعرفة ما تنطوي عادة على استخدام النظم الإلكترونية لتحديد واسترجاع المعارف، وعلى سبيل المثال الشبكات الخارجية (الاكسترانت) والتي يمكن من خلالها البحث والوصول إلى المعرفة.³³

²⁹ -Rebecca Mitchell And Brendan Boyle, (2010), **Knowledge Creation Measurement Methods**, Journal Of Knowledge Management, Vol. 14 No. 1 2010, p 67

³⁰ - Alharithy, Mohammed, (2015), **Knowledge Management Process in several organizations: Analytical Study of modeling and several processes**, Procedia Computer Science 65, p 728

³¹ - طه حسين نوي، التطور التكنولوجي ودوره في تفعيل إدارة المعرفة بمنظمة الأعمال، أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير، غير منشورة، جامعة الجزائر3، 2011، ص80.

³² - أنوار هادي طه، جلييلة كوركيس يوحنا، تأثير عمليات إدارة المعرفة في قدرات التفكير الإبداعي، دراسة استطلاعية لعينة من منتسبي المكتبة المركزية جامعة الموصل، مجلة تنمية الرافدين، العدد 112، المجلد 35، العراق، 2013، ص 228

³³ - Brian E. Dixon *et al.*, Op cit, p 251

4.5: عملية تطبيق المعرفة (Knowledge Application):

أشار (Rastogi, 2000) أن عملية تطبيق المعرفة هي القدرة على استرجاع واستخدام المعرفة لدعم القرارات والإجراءات، حل المشكلات وإتمام الأعمال الروتينية، وتوفير التدابير اللازمة لتيسير الأعمال.³⁴

المحور الثاني: الإبداع الإداري

يعتبر الإبداع ظاهر إنسانية، ولم يول الباحثون اهتمامهم بدراسة الإبداع بصفة منهجية إلا بعد عام 1950 عندما أشار العالم النفسي Gelfoord إلى قلة الاهتمام بهذا النوع، ويستدل من هذا أن الاهتمام بدراسة الإبداع حديث إلى حد ما،³⁵ أيضا أن الإبداع هو المحرك أو الوقود إلى حد كبير في النمو الاقتصادي، وأن الإبداع أحد المزايا التنافسية الأساسية للمنظمات،³⁶ ومصطلح الإبداع من أكثر المصطلحات شيوعاً في الوقت الحالي في أدبيات الإدارة، وقد اجتهد الباحثين والكتاب في تقديم تعريف شامل له وبحسب وجهات نظرهم حيث هناك العديد من التعاريف للإبداع، ونشير هنا إلى بعض هذه التعاريف:³⁷ الإبداع هو القدرة على النمو، أو لخلق فكرة جديدة مثل إنشاء منتج جديد أو تقديم الخدمات بطريقة معينة، ومع مزايا مختلفة من المنافسين، ويرى (Chao-Sen Wu et al., 2012) أن

³⁴ - M. S. Malkawi, As'ad H. Abu Rumman (2016), Op. Cit, p 79

³⁵ - حاتم على حسن رضا، الإبداع الإداري وعلاقته بالأداء الوظيفي، رسالة ماجستير، منشورة، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، قسم العلوم الإدارية، العربية السعودية، 2014، ص 29

³⁶ - M. S. Malkawi, As'ad H. Abu Rumman, Op. Cit, p 77

³⁷ - Zahra Rezaei et al., (2015), **Survey the Role of Knowledge Management on the Creativity and Innovation to Create Sustainable Competitive Advantage for Organizations**, Indian Journal of Fundamental and Applied Life Sciences, 2015 Vol.5 (S1), 2015, p 1832.

الإبداع هو تعبير عن قدرة على التكيف، وهو تطبيق تكاملي للتجربة وتحول الوعي الذاتي الفردي، والدوافع، والمعارف والخبرات.³⁸

1- الإبداع الإداري:

يعد الإبداع الإداري كأحد وسائل التجديد والتغيير والذي لم يتفق الباحثون والعلماء على تعريف محدد لمفهوم الإبداع الإداري، إذ يعرف بأنه استخدام الموظف لمهاراته الشخصية الإبداعية في استنباط أساليب إدارية جديدة توصله إلى حلول ابتكارية لمشكلة إدارية تواجه مصلحة التنظيم أو تصورات جديدة لمعالجة تلك المشكلة بالاعتماد على التحليل المنطقي والاختبار والتجريب والتقييم،³⁹ ويعرف أيضاً بأنه أفكار جديدة ومفيدة ومتصلة بحل مشكلات معينة أو تجميع وإعادة تركيب الأنماط المعروفة من المعرفة في أشكال فريدة.

3- العلاقة بين إدارة المعرفة والابداع:

أشار (Farzin Farahbod et al., 2012) أنه توجد علاقة إيجابية بين المعرفة والإبداع، وأنهم يعتقدون أن وجود الإبداع، ينبغي على المنظمة أن تقوم بتكريس الوقت الكثير للمعرفة،⁴⁰ واقترح كل من (Chao-Sen Wu et al., 2012) أن الإبداع يحتاج إلى دعم المعارف،⁴¹ كذلك عملية تقاسم المعرفة هي عملية التفاعلات المتبادلة بين المعرفة الضمنية والمعرفة الصريحة، حيث أن التفاعل بين مختلف المعارف ينتج عنه تنمية المعرفة والابتكار،⁴² ويرى (Fathian & et al., 2005) أن عملية اتخاذ القرارات بشأن عملية الابداع تتوقف على المعرفة الضمنية، وبالتالي فالمعرفة الضمنية لها دور هام في جميع

³⁸ - Chao-Sen Wu et al., (2012), **Influence of creativity and knowledge sharing on performance**, Journal of Technology Management in China, Vol. 7 No. 1, 2012, p 66

³⁹ - م م محمود حسن جمعة، تأثير القيادة الإدارية الناجحة في تحقيق الإبداع الإداري، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد 34، العدد 90، العراق، 2011، ص 309

⁴⁰ - Farzin Farahbod et al., (2012), **Relationship of Knowledge Management with Creativity of School Managers**, J. Basic. Appl. Sci. Res., 2(10), 2012, p0

⁴¹ - Chao-Sen Wu et al., (2012), Op. Cit, p 67

⁴² - Chao-Sen Wu et al., (2012), idem

مراحل عملية الابتكار، فمن الواضح أن عملية (اكتشاف وتطوير الفكرة) تزيد في جميع مراحل الابتكار وغير مرئية، ولذلك المعرفة الضمنية لها دور هام في كل مرحلة من مراحل عملية الإبداع،⁴³ أيضاً يتعين على المنظمة أن تتمتع بمعرفة في إدارة الإبداع، وبدون ذلك تدمر قدراتها الحقيقية التي هيأتها لها كفاياتها المميزة، وهنا ينبغي التركيز على نشاط البحث والتطوير لتحقيق المنظمة النجاح، فهو اساس الوصول الى الابداع المنظمي، كما أنه الطريق الذي توظف من خلاله المنظمة خزينة المعرفة في تقديم منتجات او خدمات جديدة للمستفيدين، إلى جانب كونه استثمار مستقبلي، ومصدر مهم للمعرفة التقنية في المنظمة، ويتركز القدرات على استيعاب واستثمار المعرفة الجديدة.⁴⁴

ويشير (Wit & Meyer, 1998) أن الإبداع يولد الأفكار والطرق الجديدة لتحديد المشكلات واختراع الحلول، وهو أحد المدخلات المعرفية الأساسية لتحقيق النجاح التنافسي، وذلك عبر اعتماد الاستراتيجيون لمخيلتهم في توليد حلول غير معروفة للمشكلات المنظمة، واختيار الأكثر ابداعاً منها، والتفكير بطريقة مبدعة، وتجاوز المفاهيم المقبولة لاكتشاف افكار جديدة، وبما ينمي في الافراد الابداع ومرونة التفكير،⁴⁵ ويرى (Tatjana Stanovcic et al., 2015) أن ممارسات إدارة المعرفة يمكن أن تعزز الابتكار عامة، كما أنها تحسن مهارات المؤسسة في إدارة المشاريع والبحث والتطوير، وزيادة مخزون المعارف المتاحة، كما أن ممارسات إدارة المعرفة تعمل على تعزيز المعرفة والتعلم التنظيمي داخل المنظمة التي تنتج فوائد من حيث الابتكار، وأشار إلى قدرات إدارة المعرفة التي لا غنى عنها لتنمية

⁴³ - Farzin Farahbod et al., Op. Cit, p 01

⁴⁴ - زكريا مطلق الدوري، بشرى هاشم محمد العزاوي، إدارة المعرفة وانعكاساتها على الابداع التنظيمي، المؤتمر العلمي الدولي السنوي الرابع حول إدارة المعرفة في العالم العربي، جامعة الزيتونة الاردنية / كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، 26 و 28 أبريل 2004، ص 29.

⁴⁵ - زكريا مطلق الدوري، بشرى هاشم محمد العزاوي، المرجع السابق، ص 31.

الابتكار، مثل تنمية المهارات وإدارة تدفق المعرفة واكتساب المعرفة الداخلية، ونقل ونشر وتطبيق المعرفة المتراكمة وزيادة في مجموعة متنوعة من الذاكرة التنظيمية الداخلية.⁴⁶

المحور الثالث: الجانب الميداني

1- الطريقة والاجراءات:

1.1- تقنية وأداة جمع البيانات:

تم الحصول على المعطيات من خلال الاستبانة كأداة لقياس متغيرات الدراسة، حيث تم الإعتماد على سلم ليكرت ذو خمس مستويات (موافق تماما، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق تماما)، وتوزيعها على عينة الدراسة، ثم إستخدام البرنامج الإحصائي في تحويل هذه المعطيات إلى أرقام ثم تحليلها والوصول إلى نتائج.

2.1- المعالجة الإحصائية للبيانات

تمت المعالجة بالإستعانة بالبرنامج الإحصائي SPSS 16.0، معتمدين على بعض الأدوات الإحصائية كالجداول، التكرارات، النسب المئوية، المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، ومعامل الارتباط.

3.1- مجتمع عينة الدراسة:

خصت الدراسة مؤسسة اتصالات الجزائر وكالة ولاية عين الدفلى، أما عينة الدراسة فقد تم اختيار عينة عشوائية بسيطة من المجتمع محل الدراسة، حيث تتكون عينة الدراسة من رؤساء الدوائر و رؤساء الأقسام وأيضا عمال تنفيذيين، وفي هذا الإطار قد تم توزيع 70 استبانة بطريقة عشوائية واسترجعنا منها 64 وبعد جمع استمارات الاستبيان وتدقيقها حتى تستوفي الشروط اللازمة للمعالجة الإحصائية تم اعتماد على 59 استبانة. وبهذا تكون العينة المستخدمة في التحليل هي 59 شخص، حيث بلغت نسبة الاسترجاع 92.18% وهي نسبة عالية ومقبولة إحصائياً.

⁴⁶ - Tatjana Stanovcic et al., (2015), the effect of knowledge management on environmental innovation: the empirical evidence from France, Baltic Journal of Management, Volume 10, Issue 4, 2015, p 414

4.1 - حدود الدراسة:

- **الحدود الزمانية:** هي الفترة الزمنية التي استغرقها الباحث للعمل على الدراسة ومناقشتها وكانت حوالي شهر فيفري 2017؛
- **الحدود المكانية:** تقتصر الدراسة على منظمة قطاع اتصالات الجزائر في ولاية عين الدفلى؛
- **الحدود البشرية:** تقتصر الدراسة على عينة من عمال وإطارات مؤسسة اتصالات الجزائر بولاية عين الدفلى والتي تشملها الدراسة ؛
- **الحدود العلمية:** اقتصرت على متغير عمليات ادارة المعرفة بأبعادها(خلق المعرفة، تخزين المعرفة، تقاسم المعرفة، تطبيق المعرفة) ومتغير الابداع الاداري.

5.1 - صدق الأداة وثباتها:

لحساب معامل الصدق والثبات لعبارة الاستبانة تم استخدام معادلة ألفا كرونباخ Alpha Cronbach لقياس معامل الفا الذي يحدد مدى ترابط وتوافق عبارات الاستبيان إذ تراوحت قيمة 85,9 % لعبارات الاستبانة وهي نسبة تتجاوز الحد الأدنى المقبول لمعامل ألفا Alpha والبالغة (60%) مما دفعنا للاستنتاج بأن العبارات تتمتع بالصدق والثبات التي تؤهلها للاعتماد عليها في جميع البيانات الأولية وإجراء التحليل الإحصائي لها.

2- النتائج واختبار الفرضيات:

- 1.2- نتائج اختبار الفرضية الرئيسية والفرضيات الفرعية التابعة لها: يوضح الجدول رقم (01) النتائج الجزئية للفرضية الرئيسة والفرضيات التابعة لها.

الجدول رقم (01) نتائج اختبار الفرضية الرئيسية والفرضيات الفرعية التابعة لها

المتغيرات المستقلة	R	R ²	قيمة T	قيمة Sig	نوع العلاقة
خلق المعرفة	0.322	0.104	2.57	0.13	غير معنوية
تخزين المعرفة	0.266	0.71	2.086	0.041	معنوية
نشر المعرفة وتقاسمها	0.289	0.084	2.283	0.026	معنوية
تطبيق المعرفة	0.478	0.229	4.11	0.00	معنوية
إدارة المعرفة	0.458	0.209	3.885	0.000	معنوية

المصدر: تم إعداده بناء على النتائج المحصل عليها

1.1.2- نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى: من خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم (01) يتضح لنا أن هناك تأثير عملية خلق المعرفة على رفع الإبداع الإداري بالمنظمة محل الدراسة، بلغ معامل الارتباط بين المتغيرين 32.2 % من مجموع المشاهدات و الذي يعبر أن هناك علاقة ارتباطية موجبة وأقل من المتوسط بين عملية خلق المعرفة والمتغير التابع (الإبداع الإداري)، وتبعاً لمعامل Sig المحسوبة (0.13) وهي أكبر من 0.05 نقول الفرضية الفرعية الأولى H_0 مقبولة ومعناه: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين عملية خلق المعرفة والإبداع الإداري.

2.1.2- نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية: من خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم (01) يتضح لنا أن هناك تأثير عملية تخزين المعرفة على رفع الإبداع الإداري بالمنظمة محل الدراسة، بلغ معامل الارتباط بين المتغيرين 26.6 % من مجموع المشاهدات و الذي يعبر أن هناك علاقة ارتباطية موجبة بين عملية تخزين المعرفة والمتغير التابع (الإبداع الإداري)، وتبعاً لمعامل Sig المحسوبة (0.041) وهي أقل من 0.05 نقول نرفض الفرضية الفرعية الأولى H_0 المنبثقة من الفرضية الرئيسية الأولى لتحل محلها الفرضية البديلة الآتية:

H_1 : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين عملية تخزين المعرفة والإبداع الإداري.

3.1.2- نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة: من خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم (01) يتضح لنا أن هناك تأثير عملية نشر المعرفة وتقاسمها على رفع الإبداع الإداري بالمنظمة محل الدراسة، بلغ معامل الارتباط بين المتغيرين 28.9 % من مجموع المشاهدات و الذي يعبر أن هناك علاقة ارتباطية موجبة بين عملية نشر المعرفة وتقاسمها والمتغير التابع (الإبداع الإداري)، وتبعاً لمعامل Sig المحسوبة (0.026) وهي أقل من 0.05 نقول نرفض الفرضية الفرعية الأولى H_0 المنبثقة من الفرضية الرئيسية الأولى لتحل محلها الفرضية البديلة الآتية: H_1 : معناه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين عملية نشر المعرفة وتقاسمها والإبداع الإداري.

4.1.2- نتائج اختبار الفرضية الفرعية الرابعة: من خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم (01) يتضح لنا أن هناك تأثير عملية تطبيق المعرفة على رفع الإبداع الإداري بالمنظمة محل الدراسة، بلغ معامل الارتباط بين المتغيرين 47.8 % من مجموع المشاهدات و الذي يعبر أن هناك علاقة ارتباطية موجبة بين عملية تطبيق المعرفة والمتغير التابع (الإبداع الإداري)، وتبعاً لمعامل Sig المحسوبة (0.000) وهي أقل من 0.05 نقول نرفض الفرضية الفرعية الأولى H_0 المنبثقة من الفرضية الرئيسية الأولى لتحل محلها الفرضية البديلة الآتية:

H_1 : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين تطبيق المعرفة والإبداع الإداري.

2.2- نتائج اختبار الفرضية الرئيسية: بعد المعالجة الإحصائية نستنتج أن العلاقة بين إدارة المعرفة (عمليات إدارة المعرفة) والإبداع الإداري محل الدراسة متمثلة في معادلة الانحدار التالية:

$$\hat{Y} = 2,087 + 0,065x_1 + 0,117x_2 - 0,019x_3 + 0,288x_4$$

$\hat{Y}$: الإبداع الإداري بالمديرية العملية للاتصالات بوكالة عين الدفلى

X_1 : عملية خلق المعرفة، X_2 : عملية تخزين المعرفة، X_3 : عملية نشر المعرفة وتقاسمها، X_4 : عملية تطبيق المعرفة

نلاحظ من خلال النتائج الجدول رقم (01) أن هناك علاقة طردية بين كل متغير من هذه المتغيرات المستقلة $F(x)$ والمتمثلة في إدارة المعرفة (عمليات إدارة المعرفة) والمتغير التابع $\hat{Y}$ الإبداع الإداري

والتي يمكن قياسها عن طريق معامل الارتباط و الذي قدر 0.458 أي 45.8% من مجموع المشاهدات و الذي يعبر أن هناك علاقة ارتباطية موجبة متوسطة بين كل متغير من المتغيرات السابقة المستقلة و المتغير التابع وهي نسبة مقبولة من خلال نتائج المستجوبين بالمؤسسة، وعند النظر لمعامل Sig المحسوبة (0.000) وهي أقل من 0.05 نقول نرفض الفرضية الرئيسية الصفرية لتحل محلها الفرضية البديلة الآتية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين إدارة المعرفة والإبداع الإداري.

خاتمة:

بينت الدراسة أن إدارة المعرفة (عمليات إدارة المعرفة) تساهم في رفع الإبداع الإداري بمؤسسة اتصالات الجزائر وهذا راجع للدور الذي تبرزه إدارة المعرفة في عملية خلق المعرفة وتخزينها وتقاسمها مع العاملين وأيضاً تطبيقها واستغلالها على أحسن استغلال والحصول على إبداع إداري عالي وذلك من خلال الدور الذي تبرزه عمليات إدارة المعرفة والمتمثلة في توليد المعلومات والأفكار والمعارف الجديدة، وتخزينها بطرق تكنولوجية حديثة ونشر المعارف وتبادلها عن طريق تكنولوجيات الحديثة وأخيراً تجسيد هذه الأفكار والمعارف للحصول على إبداع إداري والذي يدفع بالمنظمة للحصول على موقعاً تنافسياً فريداً يمكنها من الاستمرار واحتلال موقع تنافسي جيد في السوق المحلية والعالمية.

- وعلى ضوء النتائج المتحصل عليها يمكن اقتراح توصيات تركز أغلبها على ضرورة تبني إدارة المعرفة كمقاربة فكرية وأيضاً زيادة الوعي والاهتمام بالتشارك المعرفي ودعم روح الفريق في العمل:
- كي تتمكن إدارة المؤسسة المبحوثة من الاستمرار في ممارسة أنشطتها بنجاح وكفاءة عالية لابد لها من الاهتمام بالمزايا بإدارة المعرفة وإعطاءها الدور الرئيسي في تحقيق الإبداع الإداري؛
 - العمل على توفير بيئة ملائمة لتطبيق ثقافة المعرفة من خلال مبدأ الثقة والتعاون والشفافية ونشر وتقاسم وتطبيق المعرفة بين أفراد المنظمة لتحقيق الإبداع؛
 - تصميم العمل على أساس الفرق لتدعيم المشاركة وانتقال المعارف والمهارات؛
 - تفعيل عمليات الإبداع من خلال العمل المبني على التشارك المعرفي والعمل الجماعي؛

- التأكيد على مبدأ التعلم والمشاركة في المعرفة والمهارات والأفكار الحديثة ومكافأة المبدعين؛
- العمل على تطوير برامج العمل التي تتبنى المشاركة في المعرفة والإبداع وتحديد الأدوار والمهام للمشاركة الفردية والجماعية في برامج إدارة المعرفة.

قائمة المراجع:

مراجع باللغة العربية:

1. أنوار هادي طه، جلييلة كوركيس يوحنا، تأثير عمليات إدارة المعرفة في قدرات التفكير الابداعي، دراسة استطلاعية لعينة من منتسبي المكتبة المركزية جامعة الموصل، مجلة تنمية الرافدين، العدد 112، المجلد 35، العراق، 2013.
2. حاتم على حسن رضا، الابداع الاداري وعلاقته بالأداء الوظيفي، رسالة ماجستير، منشورة، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، قسم العلوم الادارية، العربية السعودية، 2014.
3. زكريا مطلق الدوري، بشرى هاشم محمد العزاوي، إدارة المعرفة وانعكاساتها على الابداع التنظيمي، المؤتمر العلمي الدولي السنوي الرابع حول إدارة المعرفة في العالم العربي، جامعة الزيتونة الاردنية / كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، 26 و 28 أبريل 2004.
4. طه حسين نوي، التطور التكنولوجي ودوره في تفعيل إدارة المعرفة بمنظمة الأعمال، أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير، غير منشورة، جامعة الجزائر3، 2011.
5. م م محمود حسن جمعة، تأثير القيادة الإدارية الناجحة في تحقيق الإبداع الإداري، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد 34، العدد 90، العراق، 2011.

مراجع باللغة الأجنبية:

1. Achal Hardia *et al.*, (2013), **ICT Based Knowledge Management in India for Sustainable Development and Growth**, Global Journal of Management and Business Studies, Volume 3, Number 5 (2013).
2. Aino Kianto *et al.*, (2013), **The Impact Of Intellectual Capital Management on Company Competitiveness and Financial**

- Performance**, Revue Knowledge Management Research & Practice, volume 11, Numéro 2, 2013.
3. Alharithy, Mohammed (2015), **Knowledge Management Process in several organizations: Analytical Study of modeling and several processes**, Procedia Computer Science 65.
 4. BENABDERRAHMANE Yasmina, (2012), **Management des connaissances, déploiement des TIC et GRH des organisations : cas de l'Algérie**, Thèse De Doctorat de L'université Paul Valéry - Montpellier III, France, 2012.
 5. C. Ling-hsing Chang Tung and C. Lin, (2015), **The role of organizational culture in the knowledge management process**, Journal of Knowledge Management, Vol. 19 Iss 3, 2015.
 6. Carla Curado, (2006), **The Knowledge Based-View Of The Firm: From Theoretical Origins To Future Implications**, Instituto Superior de Economia e Gestao (ISEG) – Universidade Técnica de Lisboa, Portugal.
 7. Chao-Sen Wu *et al.*, (2012), **Influence of creativity and knowledge sharing on performance**, Journal of Technology Management in China, Vol. 7 No. 1, 2012.
 8. Chiu-Ping Hsu, (2015), **Effects of social capital on online knowledge sharing: positive and negative perspectives**, Online Information Review, Vol. 39, Iss 4, Permanent link to this document: <http://dx.doi.org/10.1108/OIR-12-2014-0314>, consulter le 08/08/2017.
 9. Christina Ling-hsing Chang Tung and Ching Lin, (2015), **The role of organizational culture in the knowledge management process**, Journal of Knowledge Management, Vol. 19 Iss 3.
 10. Colin Ting Si Xue (2017), **A Literature Review on Knowledge Management in Organizations**, Research in Business and Management, Vol 4, No 1, 2017.
 11. Depeng Zhang *et al.*, (2017), **Knowledge sharing among innovative customers in a virtual innovation community: the roles of psychological capital, material reward and reciprocal relationship**,

Online Information Review, <https://doi.org/10.1108/OIR-08-2016-0226>,
consulter le 07/08/2017.

12. Farzin Farahbod *et al.*, (2012), **Relationship of Knowledge Management with Creativity of School Managers**, J. Basic. Appl. Sci. Res., 2(10), 2012.
13. Hamid Rahimi *et al.*, (2011), **Relationship between Knowledge Management Process and Creativity among Faculty Members in the University**, Interdisciplinary Journal of Information, Knowledge, and Management, Volume 6, 2011.
14. Henri Tapio Inkinen *et al.*, (2015), **Knowledge Management Practices and Innovation Performance in Finland**, Baltic Journal of Management, Vol 10, No 4, 2015.
15. Krishna Venkitachalama and Hugh Willmott, (2017), **Strategic knowledge management—Insights and pitfalls**, International Journal of Information Management 37 (2017).
16. Mario J. Donate and Fátima Guadamillas, (2015), **An empirical study on the relationships between knowledge management, knowledge-oriented human resource practices and innovation**, Knowledge Management Research & Practice (2015) 13.
17. Mariusz Szuster and Maciej Szymczak, (2016), **Innovation, knowledge and information management in supply chains**, Economics and Management, Volume 8, Issue 1, 2016.
18. Mohd Sazili Shahibi *et al.*, (2016), **Factors Influencing Knowledge Sharing Intention in Enforcement Agency**, Malaysian Journal of Library & Information Science, Volume 31, Issue 2 , 2016.
19. Nonaka. I & Takeuchi. H (1995), **The knowledge Creating Company**, Journal of Knowledge Management, Vol (1) No (3), 1995.
20. Nonaka.I, Takeuchi. H ,(1995): **The knowledge creating company: how japanese company creat the dynamics of information**, 1995.
21. Paul Chinowsky and Patricia Carrillo, (2007), **The Knowledge Management To Learning Organization Connection**, Journal Of Management In Engineering, 23(3), July 2007.

22. Rebecca Mitchell And Brendan Boyle, (2010), **Knowledge Creation Measurement Methods**, Journal Of Knowledge Management, Vol. 14 No. 1 2010.
23. Robert k *et al.*, (2012), **organizational learning, knowledge management and creativity**, chapter 21 Handbook of Organizational Creativity, © 2012 Elsevier Inc. All rights reserved.
24. Robert k *et al.*, (2012), **organizational learning, knowledge management and creativity**, chapter 21 Handbook of Organizational Creativity, © 2012 Elsevier Inc. All rights reserved.
25. Shah, Syed Rahmatullah and Mahmood, Khalid, (2015), **Research on knowledge management in Pakistan: A literature review**, Library Philosophy and Practice (e-journal), Libraries at University of Nebraska-Lincoln, 2015.
26. Sulaiman Abiola *et al.*, (2016), **Knowledge Management System in Higher Institution Libraries**, Information and Knowledge Management, Vol.6, No.7, 2016.
27. Sulaiman Abiola.M *et al.*, (2016), **Knowledge Management System in Higher Institution Libraries**, Information and Knowledge Management, Vol.6, No.7, 2016.
28. Tatjana Stanovcic *et al.*, (2015), **the effect of knowledge management on environmental innovation: the empirical evidence from France**, Baltic Journal of Management, Volume 10, Issue 4, 2015.
29. Yin-Kuan Ng *et al.*, (2012), **The Relationship between Knowledge Management Practices and Technological Innovation: A Conceptual Framework**, International Journal of Management, Knowledge and Learning, Volume 1, Issue 1, 2012.
30. Yudho Giri Sucahyo *et al.*, (2016), **Knowledge management adoption and its impact on organizational learning and non-financial performance**, Knowledge Management & E-Learning, Vol.08, No.2.Jun 2016.
31. Yuri Zelenkov, (2016), **Impact of Knowledge Management and Change Management on the Effectiveness of the Firm: Evidence**

from the Russian Companies, The 11th International Knowledge Management in Organizations Conference The changing face of Knowledge Management Impacting Society 25th -28th July, 2015, Hagen, Germany.

32. Zahra Rezaei *et al.*, (2015), **Survey the Role of Knowledge Management on the Creativity and Innovation to Create Sustainable Competitive Advantage for Organizations**, Indian Journal of Fundamental and Applied Life Sciences, 2015 Vol.5 (S1), 2015.

تكلفة حقوق الملكية لشركات التأمين المدرجة بالبورصة السعودية

اقترح نموذج قياسي باستخدام نماذج CAPM-GARCH

د. علي بن الضب

أستاذ محاضر (أ) بمعهد العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير،

المركز الجامعي عين تموشنت

بريد إلكتروني: bendobali4@gmail.com

ملخص:

تختبر هذه الدراسة نموذج تسعير الأصول الرأسمالية (CAPM) وتحلل مشكل عدم تجانس التباين بأسهم شركات قطاع التأمين في سوق السهم السعودي خلال الفترة 2012/01/01 - 2015/12/31.

خلصنا إلى وجود أثر ARCH في بواقي نموذج (CAPM) لجل الشركات المدروسة؛ مما يدل على أن نموذج (CAPM) باستخدام طريقة OLS غير مؤهل لتقدير تكلفة رأس المال لاسيما عند وجود تذبذبات عالية، ومن ثمة يستوجب الاعتماد على نماذج (CAPM-GARCH) لتقدير لتكلفة رأس المال.

كلمات المفتاحية: نموذج CAPM ، نماذج GARCH، تكلفة رأس المال، شركات التأمين، سوق الأسهم السعودي.

Abstract :

This study tests the CAPM for measuring the cost of equity capital. It analysis the heteroscedasticity problem in all insurance companies listed on the Saudi stock exchange during the period between 02/01/2012 to 13/11/2015.

We conclude that there is the ARCH effect in the residue of CAPM to all the companies studied; which the CAPM model indicates is not qualified to estimate the cost of equity capital, especially the period of

higher volatility, and as such requires reliance on models (CAPM-GARCH) to estimate the cost of capital.

Keywords: CAPM , GARCH models , Cost of capital, Insurance companies, Saudi stock exchange

JEL Classifications: G12; C32

مقدمة :

يواجه المديرون الماليون ومتخذو القرارات المالية مشكل قياس تكلفة رأس المال Cost of equity capital لاسيما في ظل عدم وجود نموذج واحد ذو فعالية للتقدير؛ تعمل هذه الدراسة على بناء نموذج لتكلفة رأس المال يعتمد على نموذج¹ CAPM الشرطي الذي يأخذ في الحسبان التقلبات المستمرة وعدم خطية العلاقة، وذلك في سوق الأسهم السعودي على مستوى شركات قطاع التأمين ذو الطابع التكافلي. تناولت العديد من الدراسات موضوع تكلفة رأس المال (العائد المتوقع) ونماذج عدم تجانس التباين، فقد فحصت دراسة² (HANSSON and HORDAHL (1998) العلاقة بين العائد المتوقع والمخاطر المتغير عبر الزمن بسوق الأسهم السويدي خلال الفترة 1977-1990 باستعمال نموذج GARCH متعدد العوامل وCAPM الشرطي. اختبر الباحثان الفرضيات باستعمال عوائد المحافظ على مستوى القطاعات، والتي تم تصنيفها على أساس المعامل بيتا و الحجم، حيث بينت الاختبارات أن علاوة المخاطرة موجبة وذات دلالة لكل المحافظ المشكّلة، كما أن CAPM التقليدي غير مقبول لتسعير الأصول، كما تدعم هذه الدراسة بقوة استخدام النسخة الشرطية لـ CAPM.

اختبرت دراسة³ (MORELLI (2003 النسخ الشرطية وغير الشرطية لـ CAPM باستخدام محافظ مكونة من عوائد الأسهم بالمملكة المتحدة خلال الفترة الممتدة بين جانفي 1980 - ديسمبر 1999، وذلك بغية المقارنة بين المعامل بيتا لنموذج GARCH والمعامل بيتا للنموذج غير الشرطي من

¹ Capital Asset Pricing Model

² Bjorn Hansson; Peter Hordahl, Testing the conditional CAPM using multivariate GARCH-M, Applied Financial Economics, 1998, 8, 377- 388.

³ David Morelli, Capital asset pricing model on UK securities using ARCH, Applied Financial Economics, 2003, 13, 211-223.

جهة، والمقارنة بين علاوة مخطر السوق للنسختين الشرطية وغير الشرطية من جهة أخرى. طبقت الدراسة نماذج الانحدار الذاتي المشروطة بعدم تجانس التباين ARCH كفرد من عائلة النماذج التي تعتبر التباين الشرطي كدالة تابعة للتباينات الشرطية الماضية للبواقي على العوائد الشهرية لأسهم 210 مختارة عشوائيا ببورصة المملكة المتحدة، كما تم تشكيل 15 محفظة بكل محفظة 14 سهما وتصنيف الأسهم حسب متوسط العائد، استخدمت هذه التقنية لتفادي مشكل التشويش الذي ينجم عن استخدام الأسهم الفردية، حيث يرى الباحث أن تقدير بيتا الخاص بالمحفظة يتميز بأخطاء قياس أقل من بيتا الخاص لكل سهم. تم احتساب العوائد الشهرية في ظل الزمن المستمر عن طريق إجراء الفرق بين لوغاريتم أسعار الإغلاق المعدلة بالتوزيعات وعمليات اشتقاق الأسهم، وانفردت هذه الدراسة باعتماد متوسط عائد المحفظة المختارة كمؤشر لعائد السوق بدلا من اعتماد عائد مؤشر السوق الفعلي.

أثبتت نتائج الدراسة أن هناك ارتباط بين بيتا لنموذج GARCH وبيتا للنموذج غير الشرطي بمعامل ارتباط يتراوح بين 0.475 و 0.575، كما أن استعمال بيتا المشروط يجعل علاوة مخطر السوق سلبية وليست ذات دلالة وبالمقابل استعمال بيتا المشروط بعدم تجانس التباين يجعل علاوة مخطر السوق موجبة ولكن ليست ذات دلالة إحصائية، وذلك كون الفترة المدروسة قد تميزت بتذبذب عال مما يجعل اقتراح النموذج المشروط بعدم تجانس التباين له دلالة كبيرة. تميزت دراسة ⁴ (Giovanis Eleftherios) (2008) بدراسة السلسلة الزمنية لأسعار سهمي شركتين هما: (Dionic and Coca-Cola) بقطاع تكنولوجيا الإعلام و الاتصال ببورصة أثينا اليونانية، وذلك خلال الفترة الممتدة ما بين 2000/01/01 و 2008/06/30، و توصلت إلى أنه يمكن تقدير تكلفة رأس المال باستخدام نموذج CAPM باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية، في حين لا يمكن تطبيقه على أسعار أسهم .. و من ثمة يستوجب الاعتماد على نموذج CAPM باستخدام نماذج EGARCH و لم تتوقف الدراسة عند هذا

⁴ Giovanis Eleftherios, Application of ARCH-GARCH models and feed-forward neural networks with Bayesian regularization in Capital Asset pricing Model, the case of two stocks in Athens exchange stock market, Available on the site: http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1325842

الحد بل قام الباحث بمحاكاة النماذج المتوصل إليها باستخدام تحليل الشبكات العصبية إلى الأمام -feed forward neural networks من اجل التنبؤ في الفترة الممتدة ما بين 2008/07/01 و2008/07/24.

تحاول هذه الدراسة تطوير نموذج توازن الأصول الرأسمالية (CAPM) على أسهم شركات قطاع التأمين المدرجة في سوق الأسهم السعودي، بعد اختبار فرضية تجانس التباين (heteroskedasticity) لبواقي النموذج التقليدي، كمحاولة لبناء نموذج قياسي يسمح بتقدير تكلفة رأس مال الشركات المدرجة مع الأخذ في الحسبان سلوك تذبذبات العوائد، حيث طرح السؤال الرئيسي التالي:

- ما مدى إمكانية تطوير نموذج CAPM لتقدير تكلفة رأس المال باستخدام نماذج الانحدار الذاتي المشروطة بعدم تجانس التباين المعممة GARCH لشركات التأمين المدرجة في سوق الأسهم السعودي؟

تندرج تحت هذا السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

- ما مدى إمكانية تطبيق نموذج CAPM لتقدير معدل العائد المفروض على أسهم شركات قطاع التأمين المدرجة في سوق الأسهم السعودي ؟
- ما مدى وجود أثر ARCH في سلسلة بواقي نموذج CAPM لشركات قطاع التأمين المدرجة في سوق الأسهم السعودي ؟
- هل توجد هناك علاقة غير خطية ذات دلالة إحصائية بين معدل العائد الاسمي، و المخاطر غير النظامية لأسهم شركات قطاع التأمين المدرجة في سوق الأسهم السعودي ؟

1- حدود الدراسة والأدوات المستخدمة فيها:

تمثل حدود الدراسة الزمنية في الأربع سنوات الممتدة ما بين 2012/01/01-2015/12/31 (حوالي 990 مشاهدة يومية لكل شركة)، حيث نعتقد أنها فترة كافية لاختبار الفرضيات في ظل القيود المفروضة ، وتتميز هذه الفترة بعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي على مستوى

الشرق الأوسط، إضافة إلى أزمة الديون السيادية في المنطقة الأوروبية، وتبعات أزمة الرهن العقاري؛ أما الحدود المكانية فتتمثل في سوق الأسهم السعودي بالمملكة العربية السعودية؛ حيث تمت دراسة الأسعار اليومية لأسهم أربعة وثلاثين شركة مدرجة به في قطاع التأمين، حيث تم استبعاد تسع شركات بسبب توقف تداول أسهمها خلال فترة الدراسة لتبقى خمسة وعشرين قيد الدراسة، و تتلخص عينة الشركات في الجدول التالي:

الجدول (01) : قائمة شركات التأمين المدرجة في سوق الأسهم السعودي قيد الدراسة

الرمز في الدراسة	اسم الشركة (السهم)	الرمز في الدراسة	اسم الشركة (السهم)
R15	التأمين العربية التعاونية	R01	الأهلية للتأمين التعاوني
R16	التعاونية للتأمين	R02	السعودية المتحدة للتأمين التعاوني
R17	الدرع العربي للتأمين التعاوني	R03	السعودية الهندية للتأمين التعاوني
R18	الراجحي للتأمين التعاوني	R04	السعودية لإعادة التأمين (إعادة) التعاونية
R19	الصقر للتأمين التعاوني	R05	العربية السعودية للتأمين التعاوني
R20	العالمية للتأمين التعاوني	R06	بوبا العربية للتأمين التعاوني
R21	المتوسط والخليج للتأمين وإعادة التأمين	R07	ساب للتكافل
R22	سلامة للتأمين التعاوني	R08	أليانز السعودي الفرنسي للتأمين التعاوني
R23	سند للتأمين و إعادة التأمين التعاوني	R09	أمانة للتأمين التعاوني
R24	ملاذ للتأمين وإعادة التأمين التعاوني	R10	أيس العربية للتأمين التعاوني
R25	وقاية للتأمين و إعادة التأمين التكافلي	R11	إتحاد الخليج للتأمين التعاوني
		R12	إكسا للتأمين التعاوني
RF	معدل العائد خال المخاطرة	R13	الأهلي للتكافل
RM	معدل عائد محفظة السوق	R14	الاتحاد التجاري للتأمين التعاوني

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الدراسة

لقد تم انتهاج المنهج الوصفي التحليلي لدراسة تكلفة رأسمال (حقوق الملكية) الخاصة بشركات التأمين المدرجة في سوق الأسهم السعودي، فبعد جمع البيانات المتمثلة في أسعار الأسهم اليومية ومؤشر السوق من الموقع الإلكتروني لسوق الأسهم السعودي <http://tadawul.com.sa/> ، و معدل العائد على

سندات الحكومة الأمريكية لمدة 20 سنة باعتباره معدل عائد بدون مخاطرة من الموقع الخاص بالبنك الفيدرالي الأمريكي على الرابط:

<http://research.stlouisfed.org/fred2/series/DGS20/downloaddata?cid=115>

وتمت معالجة هذه البيانات باستخدام البرنامجين الإحصائيين Eviews and RATS لتقدير النماذج. كما تم حساب العوائد على أساس الفرق بين لوغاريتم الأسعار كنسبة مئوية.

قامت هذه الدراسة بتطبيق نماذج الانحدار الذاتي ذات التباين غير المتجانس ARCH (Heteroskedasticity Autoregressive Conditional) من أجل اختبار فرضية تجانس التباين؛ حيث تُستخدم هذه النماذج بكثرة في نمذجة السلاسل الزمنية المالية، لأن هناك حاجة إلى نماذج خاصة تتعامل مع تذبذب (volatility) قيم الأصول المالية كدالة في الزمن؛ تنتمي النماذج التي تتعامل مع هذا النوع من التباين إلى ما يسمى بعائلة نماذج الانحدار الذاتي ذات التباين الشرطي غير المتجانس ARCH. يعتبر ⁵(Robert F. Engle) أول من قدم هذه المقاربة في بحث حول تقدير تباين التضخم في المملكة المتحدة.

1-1 نماذج الانحدار الذاتي ذات التباين الشرطي غير المتجانس ARCH:

قدمت هذه النماذج سنة 1982 من طرف Engle حيث تهدف في مضمونها إلى نمذجة الأخطاء أو التنبؤ بالتشويش (البواقي)⁶؛ الذي يعتبر تباينه متغير شرطي عشوائي تابع لمشاهداته الماضية (انحدار ذاتي). يكتب النموذج ARCH(p,q) رياضياً بالمعادلات التالية:

⁵ Engle Robert, GARCH 101: The Use of ARCH/GARCH Models in Applied Econometrics, Journal of Economic Perspectives—Volume 15, Number 4, Fall 2001, pages 157–168

⁶ Engle Robert, Risk and Volatility: Econometric Models and Financial Practice, THE AMERICAN ECONOMIC REVIEW, VOL. 94 NO. 3, JUNE 2004.

$$\varepsilon_t = \nu_t \sqrt{h_t} \dots\dots\dots (01)$$

$$h_t = c + \sum_{i=1}^q a_i \varepsilon_{t-1}^2 \dots\dots\dots (02)$$

$$\nu_t \xrightarrow{iid} N(0,1)$$

حيث:

ht: التباين غير المتجانس عبر الزمن؛

Vt : متغير عشوائي يتبع التوزيع الطبيعي المركز المختصر؛

N(0.1): دالة التوزيع الطبيعي المركز المختصر.

اختبار ARCH : يتم بواسطة اختبار الفرضيتين التاليتين:

$$H_0 = \alpha_0 = \alpha_1 \dots = \alpha_p = 0$$

$$H_1 = \exists \alpha_i \neq 0$$

يكون الاختبار تبعا للخطوات التالية:

بعد تقدير النموذج ARCH يتم حساب قيمة مضاعف لاغرانج LMCAL بالعلاقة التالية:

$$LM_{cal} = N * R^2 \dots\dots\dots (3)$$

حيث: N: عدد المشاهدات؛

R2 : معامل تحديد نموذج ARCH عند درجة التأخير P التي يتم تحديدها حسب إحصائية

.AKAIKE

تتبع إحصائية مضاعف لاغرانج توزيع كاي تربيع بدرجة حرية P؛ فإذا كانت المحسوبة أكبر من

المجدولة دليل على رفض فرضية العدم و من ثمة نقول أن التباين غير متجانس عبر الزمن، و العكس

صحيح.

في حالة قبول فرضية العدم هناك دليل على تجانس و ثبات التباين، أما في حالة قبول الفرضية البديلة فإن التباين غير متجانس عبر الزمن، و من ثمة تتطلب عملية النمذجة⁷ استخدام نماذج GARCH.

2-1 نماذج الانحدار الذاتي ذات التباين الشرطي غير المتجانس المعممة GARCH:

قدمت هذه النماذج سنة 1986 من طرف الباحث⁸ Bollerslev، وحسب هذه النماذج

يكتب عائد أي أصل مالي محل التعاقد في الزمن المستمر كما يلي:

$$R_t = \ln\left(\frac{S_t}{S_{t-1}}\right) \dots\dots\dots (12)$$

حيث:

R_t : العائد في الفترة t و الذي يعتبر متغير عشوائي؛

$\ln$: اللوغاريتم النيبيري ذو الأساس 2.71.....؛

S_t : سعر الأصل محل التعاقد في الفترة t .

حسب نموذج ARCH العائد R_t هو متغير عشوائي تابع لانحرافه المعياري وتشويش أبيض، يكتب كما يلي:

$$R_t = \sqrt{h_t} \nu_t \dots\dots\dots (13)$$

$$\nu_t \xrightarrow{iid} N(0,1)$$

يأخذ نموذج GARCH في هذه الحالة الشكل التالي:

$$h_t = \alpha + \sum_{j=1}^p \beta_j h_{t-j} + \sum_{k=1}^q \gamma_k R_{t-k}^2 \dots\dots\dots (14)$$

⁷ Peijie Wang, Financial Econometrics, Routledge, Second edition, Canada, 2009.

⁸ Bollerslev Tim. "A Conditional Heteroskedastic Time Series Model for Speculative Prices and Rates of Return". The Review of Economics and Statistics 69 (3): 542–547. available at : <http://www.hss.caltech.edu/~camerer/SS280/BollerslevRES87.pdf> (19/09/2013 cité 14044 fois)

حيث: α, β, γ أعداد حقيقية موجبة.

يمكن أخذ النموذج GARCH(1,1) كحالة خاصة كما يلي:

$$h_t = \alpha + \beta h_{t-1} + \gamma R_{t-1}^2 \dots\dots\dots (15)$$

حيث يمثل الثابت α قيمة التباين في المدى الطويل.

إذا كان $\alpha + \beta < 1$ فإن سلسلة مربعات المردودية R_t^2 مستقرة.

3-1 نماذج الانحدار الذاتي ذات التباين الشرطي غير المتجانس المعممة الأسية EGARCH

قدّم هذا النموذج من قبل Nelson 1991 حيث توصل الباحث إلى أن دالة التباين الشرطي غير

خطية بل هي دالة أسية (Exponential) ⁹ على عكس ما يرى Bollerslev في نموذج GARCH

حيث يكتب نموذج التباين الشرطي غير المتجانس الأسّي (أو غير المتناظر) كما يلي:

$$\log(h_t) = \omega + \beta \sum_{j=1}^p \log(h_{t-j}) + \alpha \sum_{k=1}^q \frac{|R_{t-k}|}{\sigma_{t-i}} + \gamma \sum_{k=1}^q \frac{R_{t-k}}{\sigma_{t-i}} \dots\dots\dots (17)$$

يقيس المعامل γ_k أثر الرافعة المالية في حالة وجوده سالب و ذو دلالة إحصائية، و في حالة عكس

ذلك نقول إنه لا يوجد أثر للرافعة المالية ¹⁰.

2- تكلفة رأس المال وCAPM:

2-1 ماهية تكلفة رأس المال:

تكلفة رأس المال هي معدل العائد المتوقع الذي يطلبه المشاركون في السوق من أجل جذب

الأموال لاستثمار معين، وفي السياق الاقتصادي تكلفة رأس المال لاستثمار ما؛ هي تكلفة الفرصة أو

تكلفة التحلي عن الاستثمار البديل دون الأفضل، في هذا المضمار نكون أمام الحديث عن مبدأ الإحلال

الاقتصادي الذي يجعل المستثمر لا يستثمر في أصول معينة إذا كان هناك بديلاً أكثر جاذبية.

⁹ Nelson B.Daniel, Conditional heteroskedasticity in asset returns: A new approach, *Econometrica* 59: 347-370, available at: http://www.samsi.info/sites/default/files/Nelson_1991.pdf (19/09/2013)

¹⁰ Peijie Wang, Financial Econometrics, Routledge, Second edition, Canada, 2009, p69.

2-2 نموذج CAPM:

لا يزال CAPM واحدا من أكثر النماذج استخداما لتقدير تكلفة رأس المال، خاصة بالنسبة للشركات الأكبر حجما¹¹. كما يكمن الفرق الأساسي بين CAPM ونموذج التراكم وبعض النماذج الأخرى، هو إدخال مخاطر السوق أو المنتظمة لسهم معين كمادة محولة للمخطر العام الأسهم إلى مخاطر خاصة؛ ويتم قياس مخاطر السوق بواسطة المعامل بيتا؛ الذي يقيس حساسية فائض عوائد السهم لعوائد محفظة السوق.

يمثل CAPM حجر الزاوية المفاهيمي الحديث لنظرية سوق رأس المال، وأهميته بالغة على مستوى قطاع الأعمال، عمليات التقييم، الموازنات الرأسمالية، المصالح التجارية للشركات، وبالتالي فإن تحديد أسعار الشركات وتقييمها نظريا ينبغي أن تخضع لنفس القوى الاقتصادية والعلاقات التي تحدد أسعار الأصول الاستثمارية الأخرى¹².

2-2-1 افتراضات نموذج CAPM :

هناك ثمانية من الافتراضات الكامنة وراء CAPM وهي :

- المستثمرون ينفرون من المخاطرة؛ ويسعون بعقلانية ورشادة لتكوين محافظ كفاءة؛ أي المحافظ متنوعة بشكل كامل؛
- جميع المستثمرين لديهم آفاق زمنية متطابقة للاستثمار؛ أي فترات عقد متوقعة؛ ولديهم توقعات متطابقة حول متغيرات مثل معدلات العائد المتوقع، وكيف يتم إنشاء معدلات الرسيلة؛
- لا توجد تكاليف المعاملات؛ ولا توجد ضرائب ذات الصلة بالاستثمار، ومع ذلك قد يكون هناك ضرائب على أرباح الشركات؛ ومعدل إقراض المال هو نفس تكلفة اقتراض المال؛

¹¹ Shannon P. Pratt, Valuing a Business: The Analysis and Appraisal of Closely Held Companies, 5th ed. (New York: McGraw-Hill, 2008), p153.

¹² Shannon p. Pratt, Roger J. GRABOWSKI (2008), op-cit, p80.

- السوق يتصف بالكفاءة، والسيولة؛ أي يمكن للمستثمرين شراء أو بيع بسهولة.

2-2-2 الصيغة الرياضية لنموذج CAPM والفرضيات الهيكلية

يتمثل الإسهام الرئيسي لنظرية المحفظة في السماح بتحديد معدل المردودية المفروض من قبل المساهم¹³؛ حسب نموذج CAPM؛ حيث المعدل هو عبارة عن المجموع الجبري لمعدل المردودية بدون مخاطرة كتعويض عن الزمن، وعلاوة مخاطر السوق النظامية مرجحة بمعامل الحساسية β ، ويحسب بالعلاقة الرياضية التالية :

$$E(R_i) - r_f = \beta_i (R_m - r_f).$$

لتقدير β على المستوى التطبيقي نستخدم على طريقة المربعات الصغرى العادية OLS لتقدير نموذج الانحدار التالي:

$$R_{it} - r_{ft} = \beta_i (R_{mt} - r_{ft}) + \varepsilon_{it}$$

حيث :

- R_i معدل المردودية المتوقع للورقة المالية؛
 - R_f معدل العائد الخالي من المخاطر مثل معدل السندات الحكومية؛
 - R_m معدل العائد لمحفظة السوق؛
 - β معامل المخاطر يبين حساسية معدل المردودية للسهم بالنسبة لمعدل المردودية السائد في السوق
 - ε_{it} : متغير عشوائي يمثل بواقي النموذج أو الأخطاء.
- وذلك تحت الفرضيات الهيكلية لنموذج وفق طريقة المربعات الصغرى العادية فهي :
- خطية النموذج؛ توجد علاقة خطية بين المتغيرين المدروسين عائد السوق وعائد الورقة أو المحفظة ؛
 - الأخطاء ذات أمل رياضي معدوم $E(\varepsilon_t) = 0$ ؛

¹³ Prière, vernimmen , Finance d'entreprise, Dalloz, 2010, Paris .P444.

– تبان الأخطاء العشوائية ثابت (متجانس) Homoscédasticité=0 $E(\varepsilon_t^2) = \sigma^2$ ؛

– لا يوجد ارتباط بين الأخطاء العشوائية $t \neq 0 \neq E(\varepsilon_t \varepsilon_{t'})$ ؛

– لا يوجد ارتباط بين الأخطاء العشوائية والمتغير المفسر $COV(\varepsilon_t, \chi_t) = 0$ ؛

– قيم z_t مشاهدة بدون أخطاء (χ_t غير عشوائية).

2-3-2 انتقادات CAPM : بالرغم من أهمية نموذج CAPM في تحديد معدل المدودية المفروض

والاستخدام المكثف من قبل الممارسين في الواقع العملي، إلا أن له جملة من الانتقادات التي نوجز أهمها في

النقاط التالية :

– الاعتماد على فرضية كفاءة السوق المالي والتي تبقى نظرية على المستوى القوي خاصة؛

– الاعتماد على البيانات التاريخية للتنبؤ؛ وفرضية العلاقة الخطية بين معدل المدودية والمخاطر النظامية؛

– الفرضيات المتعلقة ببواقي النموذج ε_t حيث يفترض أنها تشويش أبيض وذات تباين ثابت و أثبتت

العديد من النماذج عدم ثباته مثل نماذج ARCH, GARCH؛

– فرضية استقرارية β ، نموذج CAPM هو نموذج تنبؤي يعتمد على بيانات تاريخية يسمح بتحديد

المدودية المتوقعة كدالة في المخاطر النظامية، ومن ثمة يستوجب حساب β التقديري وليس التاريخي

وهو غير مستقر عبر الزمن والاعتماد على عامل واحد؛

– التنويع: هذا النموذج هو نتيجة لنظرية المحفظة التي تقضي بأن التنويع يقلل من المخاطر غير النظامية.

ظهرت على أعقاب هذا الانتقاد الأخير اللاذع مقاربات نظرية ونماذج حاولت تقديم معدل

المدودية كدالة خطية تابعة لعدة متغيرات، أهم هذه النماذج هو نموذج التسعير بالمراجعة APT/MEA.

3- الدراسة التطبيقية

3-1 دراسة الإحصائيات الوصفية لعوائد الأسهم المدروسة

الجدول (02) : الإحصائيات الوصفية للعوائد خلال الفترة لال الفترة 2012/01/01 - 2015/12/31

عائد السهم	المتوسط	الوسيط	أعلى قيمة	أدنى قيمة	انحراف معياري	معامل الالتواء	معامل التفرطح	إحصائية جاركيرا	احتمال جاركيرا
R01	0,00749	0,01530	9,54632	-10,52075	3,14401	0,19641	4,18164	215,72360	0,0000
R02	-0,01196	0,01530	45,71759	-46,68401	3,55160	-0,09290	62,12960	8153,8652	0,0000
R03	0,05892	0,01530	9,54632	-10,52075	3,52518	0,05251	4,91391	148,33610	0,0000
R04	0,03420	0,01530	9,54632	-10,39164	2,20286	0,12215	9,12674	1536,33930	0,0000
R05	-0,00515	-0,21639	9,54632	-10,52075	3,06119	0,16375	5,46814	250,81200	0,0000
R06	0,08172	0,01530	9,54632	-10,52075	2,42682	-0,01176	8,23509	1119,50130	0,0000
R07	0,03415	0,01530	9,52181	-10,52075	2,72159	0,09445	7,14172	700,58460	0,0000
R08	0,08460	0,01530	9,54632	-10,52075	3,53542	0,02469	5,28113	210,95130	0,0000
<u>R09</u>	<u>0,00712</u>	<u>0,01530</u>	<u>9,54632</u>	<u>-66,57271</u>	<u>4,01254</u>	<u>-4,55741</u>	<u>80,83826</u>	<u>252,81530</u>	<u>0,0000</u>
R10	0,04800	0,01530	9,54632	-10,52075	3,33775	0,09601	5,29453	214,51000	0,0000
R11	0,01106	0,01530	9,47945	-10,52075	2,67088	-0,20612	6,62399	543,08620	0,0000
R12	0,05259	0,01530	9,54632	-10,48122	3,09871	0,14926	6,20366	420,60300	0,0000
R13	0,00840	0,01530	9,61961	-10,49234	2,70017	0,25355	7,70513	912,94920	0,0000
R14	0,05136	0,01530	9,54632	-10,66901	2,49976	-0,31692	7,31227	776,71480	0,0000
R15	0,02081	0,01530	9,54632	-10,48122	2,67030	0,04723	7,04776	668,22630	0,0000
<u>R16</u>	<u>0,02561</u>	<u>0,01530</u>	<u>9,40491</u>	<u>-10,55171</u>	<u>1,91407</u>	<u>-0,30671</u>	<u>11,89304</u>	<u>3255,00530</u>	<u>0,0000</u>
R17	0,05726	0,01530	9,54632	-10,52075	2,98321	-0,22609	6,58622	533,46240	0,0000
R18	-0,00631	0,01530	9,52472	-10,52075	2,51575	0,01861	7,83182	953,10260	0,0000
R19	-0,03375	0,01530	9,61677	-10,63596	2,71389	0,01426	7,65787	885,50330	0,0000
R20	0,05535	0,01530	9,54632	-10,52075	3,21528	0,16207	5,31375	220,59300	0,0000
R21	0,08074	0,01530	9,54632	-10,62765	1,97000	-0,45591	10,51252	2345,73030	0,0000
R22	0,01155	0,01530	9,54632	-10,52075	2,92423	-0,03890	5,95607	355,79120	0,0000
R23	0,01557	0,01530	9,54632	-10,48503	2,71913	-0,05116	7,27992	747,92220	0,0000
R24	0,01169	-0,19434	9,54632	-17,50511	2,46079	0,00190	8,88218	1414,14430	0,0000
R25	0,00481	0,01530	14,37439	-10,52075	2,98168	-0,41223	6,74640	601,97850	0,0000
RF	3,34774	3,28530	4,70530	2,12530	0,74826	0,24676	1,67903	82,17861	0,0000
RM	0,06462	0,08644	7,02685	-7,00671	0,98152	-1,23044	18,05987	9553,80930	0,0000

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الدراسة

تراوحت قيمة متوسط العائد خلال فترة الدراسة بين الموجب والسالب، في حين كانت القيم الدنيا والقصوى تدور حول قيمة ثابتة (10) في المجالين الموجب والسالب، ويرجع هذا لإجراء وضع حد أدنى وأعلى المفروض من قبل إدارة سوق الأسهم السعودي، باستثناء شركتين (R02) و(R09) اللذين سجلا قيما متطرفة، وقد يعود ذلك لعمليات قامت بها كاشتقاق السهم أو غيرها من العمليات.

تعتبر (R09) أعلى الشركات المدرسة مخاطرة بقطاع التأمين في سوق الأسهم السعودي خلال فترة الدراسة؛ تبعا للانحراف المعياري الذي بلغ 4,01254 في حين تعتبر (R16) الأقل مخاطرة عن باقي الأسهم المدرسة حيث بلغ الانحراف المعياري 1,91407، كما يبدو أن معدل العائد بدون مخاطرة هو الأقل مخاطرة من محفظة السوق التي سجلت أدنى مخاطرة مقارنة بالأسهم المدرسة.

لم يتبع التوزيع الإحصائي للعوائد التوزيع الطبيعي حسب إحصائية جارك بيرا على مستوى كامل الشركات أو الأسهم المدرسة وكذا معدل العائد خال المخاطرة وعائد محفظة السوق؛ كما التوى شكل التوزيع نحو اليسار لحوالي نصف الشركات أما النصف الباقي مع محفظة السوق فكان معامل التواء موجب وشكل التوزيع ملتوٍ نحو اليمين، كما تميز شكل التوزيع بالتطاول عن التوزيع الطبيعي، حيث فاق معامل التفلطح الثلاثة (3) على مستوى جميع الأسهم المدرسة باستثناء العائد بدون مخاطرة والذي كان به التوزيع بشكل مدبب.

2-3 تقدير معلمات نموذج CAPM بطريقة OLS واختبار فرضياته خلال فترة الدراسة

نعمل تحت هذا العنوان على تقدير معلمات CAPM باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية OLS، وذلك على مستوى أسهم شركات قطاع التأمين في سوق الأسهم السعودي باستخدام البيانات اليومية، مع الوقوف على القدرة التفسيرية للنموذج والمعنوية الكلية للنموذج وللمعلمات خلال الفترة 2012/01/01-2015/12/31؛ حيث يمثل المتغير التابع فائض عائد السهم كدالة تابعة لفائض عائد محفظة السوق؛ كما تتمثل معلمات النموذج في الثابت والميل؛ يمثل هذا الأخير المعامل بيتا

لقياس المخاطر النظامية والذي يفترض أن يختلف معنوياً عن الصفر، أما الثابت فيفترض أن لا تكون له معنوية إحصائية.

الجدول (03) : نتائج تقدير CAPM بطريقة OLS على مستوى الأسهم المدروسة خلال

الفترة 2015/12/31- 2012/01/01

الثابت	t-Stat	معامل بيتا	t- Stat	Adj.	F-stat.	Akaike	Schwarz	
0,399027	2,419109	1,189493	16,310130	%19,60	276,083300	4,632601	4,642480	R01
0,484223	2,354924	1,204772	14,368100	%15,70	215,281200	4,905521	4,915400	R02
0,639544	2,890300	1,237174	14,825120	%16,60	228,911300	4,895169	4,905048	R03
0,207875	2,843302	1,118078	24,399130	%17,30	610,478000	3,721099	3,730978	R04
0,724234	3,885143	1,286074	18,599250	%24,40	357,437400	4,524552	4,534431	R05
0,287793	2,838221	1,128036	21,270880	%29,80	465,639400	4,008733	4,018612	R06
0,788571	4,917869	1,295627	22,034660	%31,40	525,19420	4,205002	4,214881	R07
0,315012	1,763099	1,135364	13,381250	%13,70	187,274800	4,930956	4,940834	R08
0,287945	1,428000	1,151011	11,846720	%10,80	147,594700	5,194817	5,204696	R09
0,250692	1,692643	1,127269	14,320590	%15,60	213,888300	4,784594	4,794473	R10
0,274685	2,420719	1,144283	19,092950	%25,40	376,357300	4,248818	4,258697	R11
<u>0,124456</u>	<u>1,392202</u>	<u>1,086944</u>	<u>15,156470</u>	<u>%36,00</u>	<u>739,054400</u>	<u>4,603866</u>	<u>4,613744</u>	<u>R12</u>
0,141876	1,768681	1,105077	18,137710	%23,40	340,191200	4,283058	4,292937	R13
0,329569	2,994621	1,150545	21,277820	%29,80	465,939200	4,045913	4,055791	R14
0,196452	2,056004	1,119087	18,669240	%24,50	360,090200	4,250354	4,260233	R15
0,437314-	1,134107-	0,922898	22,530160	%32,40	521,590900	3,513042	3,522921	R16
0,300767	2,170594	1,139372	16,502370	%20,00	282,512200	4,527122	4,537001	R17
0,425606	3,500616	1,196621	22,182160	%31,70	505,811800	4,039116	4,048995	R18
0,419310	3,068412	1,200294	19,864170	%27,00	406,887900	4,262472	4,272351	R19
0,564028	2,942263	1,217099	16,131810	%19,30	270,185700	4,698191	4,708069	R20
0,271715-	0,031293-	0,955859	22,740040	%32,80	531,224200	3,561320	3,571199	R21
0,694380	4,022549	1,272219	19,587300	%26,40	395,790200	4,401882	4,411761	R22
0,651851	4,256316	1,259725	21,375670	%30,00	470,174300	4,210814	4,220693	R23
<u>1,055004-</u>	<u>3,725623-</u>	<u>0,739671</u>	<u>12,442180</u>	<u>%10,20</u>	<u>162,433000</u>	<u>4,261476</u>	<u>4,271355</u>	<u>R24</u>
0,509921	3,074730	1,221866	17,991710	%23,10	334,824000	4,491423	4,501301	R25

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الدراسة

تشير نتائج التقدير الواردة في الجدول (03) أن CAPM له معنوية إحصائية كلية تختلف معنويا عن الصفر على مستوى كامل الشركات المدروسة عند نسبة معنوية 1 في المائة حسب إحصائية فيشر، وهذا دليل على وجود علاقة خطية ذات دلالة بين عوائد محفظة كل قطاع والمخاطر النظامية.

وتراوحت القدرة التفسيرية لـ CAPM والمعبر عنها بمعامل التحديد المصحح ما بين 36 في المائة للسهم (R12) كحد أقصى وحوالي 10 في المائة للسهم (R24) كحد أدنى؛ حيث يدل ذلك على أن 36 في المائة من التغيرات في فائض عائد سهم (R12) تفسرها تغيرات السوق وتبقى 64 في المائة تفسرها عوامل أخرى خاصة بالشركة، في حين أن 10 في المائة فقط من التغيرات الحاصلة في فائض عائد سهم (R24) تعود للتغيرات الخاصة بمحفظة السوق وتبقى 90 في المائة من التغيرات ترجع إلى عوامل أخرى خاصة بالشركة ذاتها. نلاحظ أن الحد الثابت في النموذج لا يساوي معنويا الصفر إلا في ثماني شركات (R08, R09, R10, R11, R12, R13, R16, R21)، وهذا ما لا يتماشى مع فرضيات CAPM، حيث يفترض أن يكون معدوما ولا يختلف معنويا عن الصفر، لكن القيمة كانت متدنية. يبدو لنا أن المعامل بيتا موجب يختلف معنويا عن الصفر على مستوى جميع الأسهم المدروسة؛ وهو ما يتماشى مع فرضيات النموذج، لكن ما نلاحظه كذلك أن بيتا أكبر من الواحد لجميع الأسهم، عدا أسهم الشركات (R16, R21, R24)؛ تعني هذه النتيجة في الأدب المالي أن الأسهم ذات بيتا الأكبر من الواحد هي أسهم هجومية؛ حيث أي تغير في عائد محفظة السوق يقابله تغير في عائد السهم بنسبة أعلى، وعلى العكس من ذلك تغيرات العوائد في الأسهم ذات بيتا أقل من الواحد أو الدفاعية أقل من تغيرات عوائد السوق ولكن بنفس الاتجاه. يمكن تفسير هذه النتائج بطبيعة التأمين التشاركي الذي يمتاز بالمخاطر العالية بدلا من التأمين التقليدي.

3-3 اختبار وجود أثر ARCH في CAPM

يدل وجود أثر ARCH في بواقي النموذج على أن المخاطر غير النظامية أو الخاصة التي لا تتعلق بالسوق بل تتعلق ب وطبيعة نشاطها، وهي متغيرة عبر الزمن هذا من جهة، و من جهة أخرى يدل

وجود أثر ARCH على عدم إمكانية تطبيق نموذج CAPM في هذه الحالة بسبب اختلال أحد افتراضاته، كما أن تطبيقه سوف يؤدي إلى اتخاذ قرارات غير صائبة من طرف الإدارة المالية بالشركات أو المستثمرين الماليين. ولتقدير نموذج CAPM مع تصحيح اختلال افتراض تجانس التباين ينبغي الاعتماد على نماذج GARCH كحل لهذا المشكل. بخصوص نتائج اختبار أثر ARCH في بواقي النموذج نعرض الجدول (04).

نستنتج من الجدول (04) أنه يوجد أثر ARCH في بواقي نموذج CAPM مما يدل على أن فرضية تجانس التباين غير محققة في بواقي نموذج CAPM على مستوى كامل الشركات المدروسة باستثناء ستة منها وهي : (R08)، (R09)، (R11)، (R12)، (R16) و (R21).

الجدول (04) : اختبار وجود أثر ARCH في بواقي CAPM على مستوى شركات

قطاع التأمين في سوق الأسهم السعودي خلال الفترة 2012/01/01 - 2015/12/31

Probability	Obs*R-squared	السهم أو	Probability	Obs*R-squared	السهم أو
0.000000	76,89656	R14	0.000000	74,56151	R01
0.000000	58,50620	R15	0.000000	472,29448	R02
<u>0.059932</u>	<u>12,55284</u>	<u>R16</u>	0.000000	119,83552	R03
0.000000	102,93102	R17	0.000000	122,85080	R04
0.000000	100,75494	R18	0.000000	62,19748	R05
0.000000	44,20051	R19	0.000001	39,00683	R06
0.000000	82,65307	R20	0.000000	106,89839	R07
<u>0.061580</u>	<u>12,24012</u>	<u>R21</u>	<u>0.067962</u>	<u>10,25504</u>	<u>R08</u>
0.000000	55,14798	R22	<u>0.042630</u>	<u>09,71814</u>	<u>R09</u>
0.000000	92,13473	R23	0.000000	93,25879	R10
0.000000	97,31539	R24	<u>0.070610</u>	<u>98,63912</u>	<u>R11</u>
0.000000	59,64535	R25	<u>0.094520</u>	<u>14,63088</u>	<u>R12</u>
			0.000000	372,21782	R13

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الدراسة

نخلص أنه يوجد مشكل عدم تجانس التباين (heteroskedasticity)؛ وذلك كون القيمة المحسوبة لمضاعف لاغرانج أقل من القيمة الحرجة والاحتمال أقل من 5 في المائة، وهذا يعني عدم إمكانية تطبيق

نموذج CAPM في هذه الحالة؛ مما يتطلب معالجة هذا المشكل الذي تتميز به معظم السلاسل الزمنية بالاعتماد على نماذج الانحدار الذاتي المشروطة بعد تجانس التباين المعممة GARCH، والتي تقدم لنا حلا لمشكل عدم تجانس التباين، وهو ما سوف نناقشه في النقاط الموالية.

3-4 تقدير نموذج CAPM مع نموذج GARCH(1.1)

يرز من الجدول (05)، أن CAPM المشروط بعدم تجانس التباين مقبول إحصائيا عند نسبة معنوية 5 في المائة، على مستوى كامل الأسهم التي كان بها مشكل عدم تجانس التباين، ومن ثمة يمكننا القول أن النموذج المشروط بعدم تجانس التباين سوف يسمح بتحسين نموذج CAPM الخطي والبسيط، وذلك من خلال حل مشكل عدم تجانس التباين الذي تتصف به جل النتائج الخاصة بنموذج CAPM التقليدي كما وأن هناك علاقة طردية بين العائد والمخاطرة.

وهذا دليل على أن المعلومات الحديثة أكثر تأثيرا من المعلومات القديمة؛ مما يعني أن المتعاملين في السوق يأخذون في الحسبان المعلومات الجديدة أكثر من القديمة أو التاريخية؛ كما تميزت العلاقة بين العائد والمخاطرة بالطردية، وذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1 في المائة. و بما أن مجموع معاملي ARCH و GARCH أكبر من الواحد فهذا دليل على استمرارية صدمات التذبذبات Persistence of Volatility shocks في أربع شركات فقط في قطاع التأمين بسوق الأسهم السعودي. يعني قبول نموذج CAPM الشرطي إحصائيا وجود علاقة طردية بين عوائد الأسهم والمخاطرة المعبر عنها بالتذبذب خلال فترة الدراسة أن قطاع التأمين في سوق الأسهم السعودي استطاع توليد أثر لعلو المخاطرة في ظل الأزمة المالية العالمية، وبالتالي المتعاملون في تأثروا عمليا بمخاطر الأزمة المالية، وبالتالي هذه الأخيرة لها تأثير على تذبذبات سوق الأسهم .

بلغت قيمة التباين في المدى الطويل أقصاها على مستوى (R01) بقيمة 2.84، أما أدناه فكان في السهم (R09) حيث بلغ 1.62، كما نلاحظ أن معامل GARCH كان أكبر من معامل ARCH .

الجدول (05): نتائج تقدير نموذج CAPM مع نموذج GARCH(1,1) للبيانات اليومية على مستوى شركات قطاع التأمين في سوق الأسهم السعودي خلال الفترة 1/1/2012-12/31/2015

ARCH+GARCH	Adjus. R ²	F-stat	Schwarz	Akaike	Variance Equation				z-Stat	t-Statistic	الفايت	السهم أو الشركة			
					z-Stat	GARCH(1)	z-Stat	ARCH(1)							
0.6875	18.90%	67.5731	4.8529	4.8282	5.9974	0.3812	5.7449	0.3063	7.8944	2.8495	20.1693	1.0687	0.9695	0.1743	R01
0.4757	15.20%	53.3829	4.9705	4.9458	2.5760	0.2692	4.1838	0.2065	6.5069	4.9917	15.8108	1.1741	2.5959	0.6657	R02
1.0124	16.00%	56.6326	5.0555	5.0308	507.6290	0.9926	-2.2979	0.0198	-0.8502	0.0271	18.3473	1.3122	3.5081	0.9697	R03
0.9644	35.30%	150.0132	3.7942	3.7695	55.1193	0.7680	11.3923	0.1964	11.3393	0.1832	44.1256	1.0458	1.3461	0.1134	R04
0.6951	23.70%	88.0571	4.7446	4.7199	6.2509	0.3826	5.9474	0.3125	8.2237	2.4771	20.6973	1.1878	2.8099	0.5885	R05
0.8325	29.40%	116.0757	4.2299	4.2052	20.8376	0.6113	8.2290	0.2212	9.4377	0.8427	27.7288	1.1389	3.4250	0.5271	R06
1.0017	30.90%	123.9015	4.2362	4.2115	110.1046	0.8543	10.9984	0.1474	6.2476	0.0740	44.7294	1.2586	6.9062	0.8225	R07
															R08
															R09
1.0036	15.10%	53.2172	4.8131	4.7884	112.9283	0.9059	8.1627	0.0977	3.8392	0.0599	27.9681	1.2057	3.8239	0.6775	R10
															R11
															R12
0.9880	23.00%	84.8094	4.2393	4.2146	97.1310	0.8705	9.6967	0.1175	4.7578	0.0974	33.8674	1.1122	2.6897	0.3561	R13
0.8795	29.30%	115.6175	4.2449	4.2202	17.6518	0.6446	6.6419	0.2349	6.7222	0.6439	28.5779	1.1657	3.3086	0.4963	R14
0.6536	23.90%	88.9915	4.4622	4.4375	5.7682	0.2626	8.4854	0.3910	11.4044	2.2997	27.3433	1.0534	1.1309	0.1588	R15
															R16
1.0001	19.40%	69.4505	4.5928	4.5681	53.3319	0.7930	9.6358	0.2071	5.9893	0.2141	31.6756	1.0737	1.3666	0.1820	R17
0.9758	31.00%	124.6198	4.1105	4.0858	54.5939	0.8124	9.1141	0.1634	8.0083	0.1716	42.6734	1.1591	3.5546	0.3933	R18
0.7711	26.50%	101.3575	4.4778	4.4531	10.2915	0.4534	7.9464	0.3177	9.6502	1.6237	28.4293	1.1936	4.1298	0.6026	R19
0.9961	18.70%	66.8781	4.8815	4.8568	91.9253	0.8901	7.7425	0.1060	4.5977	0.1450	28.0116	1.1543	2.9230	0.5110	R20
															R21
0.9892	25.90%	98.3122	4.6006	4.5759	81.2823	0.8879	6.8908	0.1013	4.9511	0.1348	26.9162	1.2352	4.4736	0.8060	R22
0.9240	29.30%	115.3203	4.3359	4.3112	19.1251	0.6056	8.3261	0.3184	9.2335	0.6841	33.5897	1.1618	3.1862	0.4603	R23
0.8997	10.20%	36.4265	4.3869	4.3622	15.4800	0.5341	7.9306	0.3056	9.3526	1.0588	29.2177	0.9935	-0.5578	-0.1013	R24
0.7551	22.50%	82.7815	4.6454	4.6207	7.3872	0.3358	7.6712	0.4193	10.1385	2.1800	25.7016	1.1473	2.8118	0.4584	R25

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الدراسة

3-5 تحليل نتائج تقدير نموذج EGARCH (1.1)

تشير نتائج التقدير الملخصة في الجدول (06) أن النموذج مقبول إحصائياً عند نسبة معنوية 5 في المائة على جميع الأسهم التي كان بها استمرار في الصدمات R03, R07, R10, R17، أين كان المعامل بيتا يختلف معنوياً عن الصفر؛ كما هو مبين في الجدول التالي:

اختلف الثابت في معادلة التباين معنوياً عن الصفر في كامل الأسهم عند نسبة معنوية 5 في المائة، وهو ذو إشارة سالبة على مستوى الأسهم التي بها أثر GARCH، وهي معاكسة للثابت في معادلة التباين لنموذج GARCH العادي، حيث كان التباين في المدى الطويل موجبا، ويرجع ذلك لتعامل GARCH مع التباين الموجب فقط عكس EGARCH الذي يختص بالجزء الموجب والسالب من التباين. أخذ معاملي القيمة والمخاطرة والتباين الأساسي في معادلة التباين الإشارة الموجبة على مستوى كامل الشركات عدا الشركة (R07)؛ وهو دليل على العلاقة الطردية بين العائد والمخاطرة من جهة، وعلى عدم خطية التباين من جهة أخرى؛ سجلت الشركة (R07) أثر رافعة سالب وذو دلالة عند نسبة معنوية 5 في المائة فقط للشركة (R07) كما امتازت جميع الأسهم بمخاطر خاصة عالية جدا مقارنة بالمخاطر العامة، ويمكن إرجاع ذلك إلى سياسة الاستدانة في التمويل وطبيعة قطاع التأمين.

المقارنة بين النماذج الثلاثة :

للمقارنة بين النماذج المقترحة نعتمد على معياري المعلومات أكايك وشوارتز، حيث نحد أن النموذج الشرطي الأساسي أحسن أداءً من النموذج الشرطي الخطي، ويمكن إرجاع ذلك لتعامل نموذج EGARCH مع الجزئين الموجب والسالب من التباين عكس نموذج GARCH الذي يختص مع التباين الموجب فقط.

الجدول (06): نتائج تقدير نموذج CAPM-GARCH(1,1) للبيانات اليومية على مستوى شركات قطاع التأمين في سوق الأسهم السعودي خلال الفترة 2015/12/31-2012/1/1										
F-stat	Adjusted R ²	Schwarz	Akaike	Variance Equation						
				ω -Statistic	EGARCH(ϕ)	ω -Statistic	RES SQR(GARCH(ϕ))	ω -Statistic	RES SQR(GARCH(ϕ))	ω -Statistic
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	R01
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	R02
44.53726	0.1656	5.076746	5.04711	145.2123	0.9493	1.380211	6.847761	0.006561	1.380211	R03
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	R04
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	R05
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	R06
98.09452	0.31	4.344997	4.112561	201.7997	0.846237	0.683594	-0.002602	13.0946	0.325359	R07
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	R08
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	R09
41.49915	0.1322	4.816653	4.707027	225.2704	0.80574	2.345553	0.013316	8.611255	0.16547	R10
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	R11
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	R12
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	R13
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	R14
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	R15
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	R16
54.45856	0.1946	4.587644	4.338008	129.4908	0.937463	7.483232	0.036965	11.0377	0.271573	R17
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	R18
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	R19
52.30382	0.1879	4.855556	4.536521	113.4154	0.937442	4.006446	0.057547	9.318619	0.173956	R20
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	R21
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	R22
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	R23
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	R24
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	R25

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الدراسة

خاتمة:

قدّرت هذه الدراسة نموذج (CAPM) على عوائد أسهم شركات قطاع التأمين المدرجة في سوق الأسهم السعودي، وخلصت إلى أن CAPM قابل للتطبيق على مستوى جل شركات التأمين بالبورصة السعودية، لكن وجود أثر ARCH في بواقي نموذج CAPM أمر من شأنه أن يؤدي إلى اتخاذ قرارات غير صائبة باستخدام CAPM. كما أن نموذج الشرطي الأسّي أحسن أداء من الشرطي العادي. بناءً على النتائج الواردة في الدراسة نوصي بالبحث في تقدير تكلفة رأس المال للشركات المدرجة في البورصات العربية مع التمييز بين الشركات صغيرة وكبيرة الرسملة؛ وتطوير نماذج تأخذ في الحسبان سلوك الأفراد في ظل التوجه نحو المالية السلوكية؛

قائمة المراجع:

1. Bjorn Hansson; Peter Hordahl, Testing the conditional CAPM using multivariate GARCH-M, Applied Financial Economics, 1998, 8.
2. Bollerslev Tim. "A Conditional Heteroskedastic Time Series Model for Speculative Prices and Rates of Return". The Review of Economics and Statistics 69 (3), available at : <http://www.hss.caltech.edu/~camerer/SS280/BollerslevRES87.pdf> (19/09/2013 cité 14044 fois)
3. David Morelli, Capital asset pricing model on UK securities using ARCH, Applied Financial Economics, 2003, 13.
4. Engle Robert, GARCH 101: The Use of ARCH/GARCH Models in Applied Econometrics, Journal of Economic Perspectives—Volume 15, Number 4—Fall 2001.
5. Engle Robert, Risk and Volatility: Econometric Models and Financial Practice, THE AMERICAN ECONOMIC REVIEW, VOL. 94 NO. 3, JUNE 2004.
6. Giovanis Eleftherios, Application of ARCH-GARCH models and feed-forward neural networks with Bayesian regularization in Capital Asset pricing Model, the case of two stocks in Athens exchange stock market, Available on the site: http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1325842

7. Nelson B. Daniel, Conditional heteroskedasticity in asset returns: A new approach, Econometrica 59: 347-370, available at:
http://www.samsi.info/sites/default/files/Nelson_1991.pdf (19/09/2013)
8. Peijie Wang, Financial Econometrics, Routledge, Second edition, Canada, 2009.
9. Prière, vernimmen , Finance d'entreprise, Dalloz, 2010.
10. Shannon P. Pratt, Valuing a Business: The Analysis and Appraisal of Closely Held Companies, 5th ed. (New York: McGraw-Hill, 2008) .

مجلة

الاستراتيجية والتنمية



المقالات

المحررة باللغة الأجنبية



STRATEGY AND DEVELOPMENT REVIEW
Approved Scientific International Review
Specializing in the economic field



Edited by the Faculty of Economics, Trade and Management Sciences
University of Mostaganem

ISSN: 2170-0982 - ISBN: 2011-4793

Impact Factor: SJIF 2014 = 4.712

Honorary President: Pr. Mostefa BELHAKEM

Director and Editor-in-Chief: **Dr. Laadjal ADALA**

Assistant director: Dr. Laid KORICHI

Chairman of the Reading Committee and
Legal Adviser: Dr. Djilali BOUCHERF

Editor-in-Chief Assistant : Dr. Mohsen B. Salem BRAHMI- France

Editorial board :

Pr. Mirjana RADOVIC- Markovie	Mr. Ali BOUDJELAL
Dr. Bashar ALMANSOUR	Mr. Hadj Meliani BERRAHO
Dr. Mohamed BELBIA	Miss. Karima Djellam
Dr. Mohamed Ridha BOUCENNA	Mme. Nadra RECHIDI-SIDHOUM

Logistics Manager: Mr. Ahmed ABBASSA- S. G. of the Faculty

Information and Communication: Mr. Nabil ALIOUAT

Computer Cell: Miss. Asmaa DRISSI
Miss. Samia DRISSI

Reading Committee:

Pr. Belgacem ZAIRI –Algeria	Dr. Khaled A. ELBANDARI – Egypt
Dr. Oana Brindusa ALBU– Denmark	Dr. Sandra S. FILIPE – Portugal
Dr. Tawfik Sari Baserda –Yemen	Dr. Aicha SLIMANE – Algeria
Dr. Kamel BENYAMINA – Algeria	Dr. Zoran D. SIMONOVIC – Serbia

Scientific committee:

- Pr. Abdelkader BRAINIS – (Dean) – Algeria
Pr. Ahmed Ameur AMEUR – Algeria
Pr. Abdelkader BABA – Algeria
Pr. Cameron A. BATMANGHLICH–U.K.
Pr. Mustapha BELMOKADEM – Algeria
Pr. Mohammed BENBOUZIANE – Algeria
Pr. Abdeslam BENDIABDELLAH – Algeria
Pr. Abdelrazak BENHABIB – Algeria
Pr. Ahmed BOUSSAHMINE – Algeria
Pr. John G. BURGOYN – U. K.
Pr. Pascal CATHERINE – France
Pr. Abdelkader DJAFLAT – France
Pr. Attia Ahmed M. ELGAYAR – Egypt
Pr. Belhadj FARADJI –Algeria
Pr. Ghada G. MOHAMED – Canada
Pr. Sadia KASSAB – Algeria
Pr. Mohammed LAID – Algeria
Pr. Severine LE LOANE – France
Pr. Asun LOPEZ-VARELA – Spain
Pr. Mauricio M. Silva LUPERI – Brazil
Pr. Paul MARTIN– France
Pr. Mirjana RADOVIC –Serbia
Pr. Abdelaziz SALEM –Algeria
Pr. Shanker SEETHARAM– Canada
Pr. Vladimir SIMOVIE – Serbia
Pr. Youcef SOUAR -Algeria
Pr. Atef gaber TAHA ABDERAHIM – Egypt
Pr. Tetyana VASILYEVA – Ukraine
Pr. Sally WALLACE – USA
Pr. Rachid YUCEFI –Algeria
Pr. Fatima Zohra ZEROUAT-Algeria
Dr. Boussalem ABOUBAKER –Algeria
Dr. Riad AICHOUCHE –Algeria
Dr. Tariq Tawfeeq Y. ALABDULLAH – Iraq
Dr. Anthony Raj ARUL EDISON– India
Dr. Mohamed b. ALQAHTANY– Saudi A.
Dr. hassine ATHMANI –Algeria
Dr. Bachir BEKKAR –Algeria
Dr. M’hamed BELGACEM –Algeria
Dr. Ismail BENGGANA –Algeria
Dr. Hadj BENZIDANE –Algeria
Dr. Ruslan F. BRUKHANSKYI – Ukraine
Dr. Ilias CHAHED –Algeria
Dr. Billal CHIKHI –Algeria
Dr. Kralj DAVORIN – Slovenia
Dr. Caner DINCER –France
Dr. Belkacem DOUAH – Algeria
Dr. Razg S. B. EL DJABIRI – Yemen
Dr. Mustapha Med ELNASHARTY – Egypt
Dr. Med EL TELILI HAMEDI - Tunisia
Dr. Aladdin ELTIDJANI HAMED – Sudan
Dr. Abouelkacem HAMDI –Algérie
Dr. Abdellah H. SERRADJ – Saudi Arabia
Dr. Bagdad KOURBALI –Algeria
Dr. Christina KOUTRA – United Kingdom
Dr. Margarita KEFALAKI – Greece
Dr. Djamal LAMARA – Saudi Arabia
Dr. Sabine LESENNE – France
Dr. Natalia LOGVINOVA – France
Dr. Abd Ennour MEDJEDDED –Algeria
Dr. Leila METALI – Algeria
Dr. Med Mahmoud MED ISSA– Algeria
Dr. Nathalie NEVEJANS – France
Dr. Judith NICOGOSSIAN – France
Dr. Mohamed Ibrahim NOR – Somalia
Dr. Marcia PINHEIRO – Australia
Dr. Amel RAHMANE – Algeria
Dr. Essia RIES AHMED – Malaysia
Dr. Donald E. RUSSELL – USA
Dr. Abdelmadjid SAIDI – France
Dr. Malika SEDDIKI – Algeria
Dr. Ahmed SELLAMI –Algeria
Dr. Mustapha TOUAITI – Algeria
Dr. Maria Elena L. TOVAR – Mexico
Dr. Elisabete F. VIEIRA – Portuga

STRATEGY AND DEVELOPMENT REVIEW
Approved Scientific International Review
Specializing in the economic field



PUBLICATION CRITERIA

The Strategy & Development Review edited by the Faculty of Economics, Trade and Management Sciences at the Mostaganem University. It is an approved international scientific journal. Which is concerned with the different economic fields. It opens a space for all the scientific potentialities in Algeria and outside. By the contribution in one of the topics related to the economy and its changes. Particularly in Algeria, the Arab countries. And at the international level.

All article abstracts are indexed in the social science research network. And are searchable through Google scholar. It is included in the h-Index and impact Factor (GIF) calculations. The journal is indexed in the Cabell Quality Publishing database, which is relevant for tenure track evaluations.

The scientific research articles published by this International Review. Are based on publication criteria. To which researchers must conform, namely:

- Mention of the surname, first name and address. Accompanied by the telephone number and the email, on a separate sheet of the article;
- Sending the article in MS Word document (Doc or Docx), through the electronic link of the review at the ministerial platform:

<http://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/276>

- Only researches which have not been published before Are admissible;
- The research article should include two abstracts whose volume should not exceed half a page for each summary. One written in

English, the other in French or in Arabic. the summary should show the purpose of the research and its results;

- The volume of the research article should not exceed 20 pages, and not be less than 15 pages, and conform to the criteria listed below:
 - Authors must use (Times New Roman) font scale 13 for the research papers in English or French;
 - Authors must use (Traditional Arabic) font scale 15 in terms of the text and font scale 13 for numbers. For the research papers in Arabic language;
 - Page layout: H-F: 1.5, L-R: 1.5; Line spacing: 1.15;
 - Paper Size: L: 17, H: 24.
- It is imperative to respect the academic standards and the formal criteria in terms of the preparation of the article, namely:
 - Paper presentation by defining its objectives and methodology;
 - Mention the page footnotes automatically at the end of the article (before the Bibliography);
 - Numbering graphs, tables and drawings, through a progressive and distinct numbering;
 - At the end of the article, it is necessary to draw a conclusion that relates the results of the research;
 - Always at the end of the article, mention the sources and references according to the alphabetic order;
 - Where reference is related to a work on paper, it is appropriate to mention the full name of the author (s), the title of the book in different characters (place of publication: publisher, year of publication)
- The article should have a recent econometric study;
- Manuscripts are subject to examination by a scientific committee (double peer-reviewed articles), for the acceptance or rejection of its publication, and at least make the necessary changes;
- Review retains all rights inherent in the publication. Therefore, a second publication of this article would not be accepted for other langue without the permission from the Review;

- Any article published on the journal, can be downloaded from the website of the journal;
- A second article can be publishable three issues after the publication of the first one;
- Each article can be written by three or four participants. In case that the third participant is a co-supervisor.
- The concepts and opinions expressed in articles are the sole responsibility of their authors.

Address: Strategy And Development REVIEW, Faculty of Economics –
Kharouba city, Mostaganem University

– W- Mostaganem 27000 , Algeria

Fax: 00213 45421150 - **E-mail:** strg.devp@gmail.com

web:

<http://rsd.univ-mosta.dz>

<http://rsdf.univ-mosta.dz>

<http://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/276>

STRATEGY AND DEVELOPMENT REVIEW

Approved Scientific International Review

Specializing in the economic field



ISBN: 2011-4793

ISSN: 2170-0982

Impact Factor: SJIF 2014 = 4.712



Number : 14 - January 2018

TABLE OF CONTENTS

Approche des systèmes de gouvernance d'entreprise au niveau des compagnies d'assurance, cas de CASH assurances et Alliance assurances	BELMEDJAHED Nouara Nawel Dr. DOUAH Belkacem	Université de Mostaganem - Algérie	Page 07
Règle de Taylor et conduite de la politique monétaire en Algérie	HAMAMOUSSE Amina	Université d'Oran 2 Mohamed Ben Ahmed - Algérie	Page 26

**Approche des systèmes de gouvernance d'entreprise au niveau des
compagnies d'assurances, cas de CASH assurances et Alliance
assurances**

BELMEDJAHED Nouara Nawel

Doctorante, université Abdelhamid Ben Badis-
Mostaganem, Algérie.

E-mail : belmedjahed-nawel@live.fr

Dr. DOUAH Belkacem

MC(A), université Abdelhamid Ben Badis-
Mostaganem, Algérie.

E-mail : kacemdouah1@yahoo.fr

Résumé :

La gouvernance d'entreprise est connue pour son intérêt à atténuer les divergences entre les parties prenantes. Ceci a mené à l'apparition de plusieurs systèmes de gouvernance d'entreprise, s'adaptant aux différents systèmes économiques, dans le monde. Cependant, cet article, s'intéresse particulièrement, aux systèmes de gouvernance d'entreprise, au sein des sociétés d'assurance. Pour pouvoir atteindre cet objectif, deux sociétés d'assurance algériennes sont l'objet de cette recherche, la société Alliance assurances et la société CASH assurances, se basant sur leurs rapports financiers et sur des outils financiers.

Il en résulte que le système intermédiaire est celui qui est adopté par ces sociétés.

Mots clés : gouvernance d'entreprise, système de gouvernance, assurance, compagnie d'assurances, société algérienne.

ملخص:

تهدف حوكمة الشركات إلى التقليل من الاختلافات القائمة بين أصحاب المصالح مما أدى بظهور عدة أنظمة خاصة بحوكمة الشركات تختلف بذلك باختلاف الأنظمة الاقتصادية في العالم. هذا

المقال سيتناول بالأخص أنظمة حوكمة الشركات المعمول بها داخل شركات التأمين. ومن أجل تحقيق هدف هذا البحث اتخذنا حالة شركتي تأمين: شركة أليانس للتأمينات (Alliance assurances) وشركة كاش للتأمينات (CASH assurances) وذلك بالإستعانة بتقاريرهما المالية و كذا أدوات مالية. وقد أفضت الدراسة إلى أن نظام حوكمة الشركات القائم داخل شركتي التأمين كاش وأليانس هو النظام اللاتيني.

كلمات مفتاحية: حوكمة الشركات، نظام حوكمة الشركات، التأمين، شركات التأمين، شركة جزائرية.

Introduction

La gouvernance d'entreprise permet de gérer les ressources de façon équitable et avec transparence, pour préserver les intérêts des stakeholders. A cet égard, Charreaux (1997) la considère comme étant: « l'ensemble des mécanismes organisationnels qui ont pour effet de délimiter les pouvoirs et d'influencer les décisions des dirigeants, autrement dit, qui « gouvernent » leur conduite et définissent leur espace discrétionnaire». De plus, il existe plusieurs systèmes de gouvernance d'entreprise, dont les principaux sont: le système orienté marché (anglo-saxon), le système orienté réseau (germano-nippon), et le système intermédiaire (latin).

En ce qui concerne la société d'assurance, objet de cette recherche, elle prend la forme d'une SPA, en Algérie, avec un capital important (un milliard de dinars au minimum), et diverses parties prenantes, ce qui peut générer des conflits d'intérêts, où pourrait intervenir un système de gouvernance d'entreprise. Le présent article vise à explorer la gouvernance d'entreprise au sein de la société d'assurance, ce qui a déjà préoccupé, auparavant, les auteurs. Néanmoins, cette étude se focalise sur les systèmes de gouvernance dans cette société. Pour ce faire, nous avons sélectionné les sociétés CASH assurances et Alliance assurances, pour analyser leurs rapports annuels certifiés, à l'aide de ratios financiers. A cet effet, cette recherche tente de résoudre la question suivante:

Quel système de gouvernance d'entreprise serait-il le plus adapté à la société d'assurance algérienne ?

Deux réponses sont possibles à cette question. Selon la première, le système qui pourrait s'adapter à une société d'assurance algérienne est le système intermédiaire. Selon la seconde, la société d'assurance pourrait avoir son propre système avec des caractères liés à son activité.

Le présent travail est élaboré de la manière suivante. Nous commencerons par présenter le concept de gouvernance d'entreprise. Ensuite, nous traiterons les principaux systèmes. Enfin, nous exposerons les sociétés choisies, la démarche méthodologique, et les résultats atteints.

1. L'approche du concept de « gouvernance d'entreprise »

L'émergence de la gouvernance d'entreprise (GE) remonte au débat de Berle et Means (1932), dans un article de Ronald Coase¹. L'objet du débat était la séparation entre propriété et pouvoir des sociétés anonymes américaines, qui faisait perdre aux actionnaires l'exclusivité du droit de profit². Depuis, les économistes préconisent une approche « partenariale » plutôt que financière. Par ailleurs, la GE est déterminée par un cadre légal (les règles qui l'encadrent), un cadre d'éthique (les valeurs morales) et un contexte (les événements historiques)³.

Ainsi, l'entreprise est socialement responsable devant l'environnement qui l'entoure et devant la société où elle opère.

A l'image de plusieurs pays, l'Algérie a mis en place son code de GE, initié en 2009, par le Forum des Chefs d'Entreprises (FCE). Il œuvre pour que les responsabilités soient précises et non partagées et soient

¹ J. DIONNE-PROULX et G.LAROCHELLE, « éthique et gouvernance d'entreprise », Management & Avenir, n° 32, 2010/2, p37.

² K. TOURI et Y.MADOUCHE, « la gouvernance d'entreprise nouvelles approches et expériences », Colloque international, 2015, université Mouloud MAAMERI, Algérie, p6.

³ C. LAHLOU, « Gouvernance des entreprises, Actionnariat et performances », <http://docplayer.fr/7493703-Gouvernance-des-entreprises-actionnariat-et-performances.html>, consulté le 21/11/2016, p8.

imputables devant les parties prenantes concernées. En outre, il insiste sur l'éthique, la rigueur et l'efficacité ainsi que la transparence dans les actions des stakeholders.⁴ Le choix de l'application de ces principes revient aux entreprises sans aucune contrainte. Il serait plus approprié de le considérer comme une charte plutôt qu'un code. De plus, ce code est destiné aux PME (prenant généralement la forme de SARL/EURL) parce que ce type d'entreprises est le plus répandu, en Algérie. Par conséquent, il omet les autres types d'entreprise, comme celles, qui prennent la forme de SPA, comme le cas de la société d'assurance, objet de cet article.

1.1. Les acteurs de la gouvernance d'entreprise

Les acteurs de GE représentent les parties prenantes (stakeholders) ayant des intérêts, directs ou indirects, avec l'entreprise. Elles sont catégorisées en groupes selon leurs relations avec l'entreprise⁵, ce sont principalement les actionnaires, administrateurs, dirigeants, employés, créanciers, pourvoyeurs de fonds, fournisseurs, pouvoirs publics et autres. En outre, la société d'assurance peut avoir, comme parties prenantes : les coassureurs, les réassureurs, les courtiers d'assurance, les agents généraux, les experts, les actuaires, les commissaires d'avaries, les organismes/institutions, telles que la commission de supervision des assurances (CSA), et la direction des assurances (DASS), en Algérie⁶. Ainsi que toute autre entité pouvant avoir un intérêt avec la société d'assurance.

Pour garantir l'intérêt des actionnaires, la mise en place de mécanismes de contrôle est indispensable. Ils sont classés selon Depret et Hamdouch (2005) en mécanismes internes (conseil d'administration, assemblée générale, salariés), et mécanismes externes (marché de

⁴ Code de gouvernance algérien, « code algérien de gouvernance d'entreprise », FCE, 2009, p27.

⁵ S. COISSARD, M.KACHOUR ET E.BERTHELOT, « Repenser le business model au prisme de la théorie des parties prenantes », *La Revue des Sciences de Gestion*, n° 278-279, 2016/2, p171.

⁶ Le site officiel du CNA: <http://www.cna.dz/> consulté le 22/07/2017

fusion/acquisition, institutions bancaires, marché du travail)⁷. Selon certains auteurs, l'efficacité de la RSE en dépend⁸. En outre, il est préconisé de se faire assister par des comités spécialisés (le comité d'audit chargé de rééditer les comptes⁹, le comité de rémunération, le comité de nomination). Concernant la société d'assurance, le conseil d'administration et l'audit interne représentent les mécanismes internes, et l'audit externe et l'actuaire¹⁰ représentent les mécanismes externes.¹¹

1.2. Les systèmes de gouvernance d'entreprise

1.2.1. Le système orienté marché (anglo-saxon)

Ce système se caractérise comme suit :¹²

- Pouvoir institutionnalisé des actionnaires ;
- Protection des actionnaires;
- Conseil d'administration moniste, disposant d'administrateurs exécutifs et non-exécutifs ;
- Capital dispersé ;
- Transparence et fiabilité de l'information ;¹³

⁷ M. DEPRET et A.HAMDOUCH, Chapitre 2. Gouvernement d'entreprise et performance, in Alain Finet, Gouvernement d'entreprise, De Boeck Supérieur « Management », France, 2005, p61-65.

⁸ H. JO, M.A. HARJOTO, « Corporate Governance and Firm Value: The Impact of Corporate Social Responsibility », *Journal of Business Ethics*, n°103, 2011, p374-375.

⁹ C. PIOT, Chapitre 4. Gouvernance, audit et qualité de l'information financière, in Alain Finet, Gouvernance d'entreprise, De Boeck Supérieur « Méthodes & Recherches », France, 2009, p94-95

¹⁰ Son rôle est d'évaluer la situation financière et les engagements techniques de la société d'assurance, ainsi qu'il a un rôle consultatif concernant la gestion des risques (Chenafi, 2015).

¹¹ ك. شنافي، "آليات ومبادئ الحوكمة في شركات التأمين دراسة مقارنة بين الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين (CAAR) وشركة (AXA) للتأمين"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 45، 2015، ص ص 342-344.

¹² A. OMRI, « Systèmes de gouvernance et performance des entreprises tunisiennes », *Revue française de gestion*, n° 142, 2003/1, p86-87.

- Domination du marché boursier ;
- Système incitatif reposant sur la rémunération en stock-option ;
- Prises de contrôle hostiles, telles que l'OPA (Offre Publique d'Achat), marché concurrentiel des dirigeants et les investisseurs institutionnels, sont le mécanisme de contrôle de ce système.

1.2.2. Le système orienté réseau (germano-nippon)¹⁴

Ce système présente les particularités suivantes :

- Présence des banques dans l'actionnariat (parfois comme actionnaire majoritaire) ;
- Niveau d'endettement élevé ;
- Faibles prises de contrôle ;
- Concentration des créances homogènes ;
- Forte relation avec les banques ;
- La rémunération n'est pas basée sur la performance¹⁵ ;
- Capital concentré (par contre il est dispersé au Japon)
- Faible protection juridique des actionnaires ;
- Domination des réseaux et faible transparence de l'information¹⁶ ;
- Structure de direction dualiste.

Le système japonais se distingue de son concurrent par la domination du contexte culturel, l'existence du "keiretsu"¹⁷ ainsi que certaines similarités au système anglo-saxon, qui peuvent être justifiées par le contexte historique.

1.2.3. Le système intermédiaire (latin)

Il combine entre les deux systèmes précédents et se définit comme suit :¹⁸

¹³ O. MEIER et G.SHIER, *Entreprise multinationales (stratégie, restructuration, gouvernance)*, Dunod, France, 2005, p277.

¹⁴ A. OMRI, op.cit, p87-88.

¹⁵ K.BOUTALEB, « La problématique de la gouvernance d'entreprise en Algérie », *La revue de l'Économie & de Management*, n°7, 2008, p4.

¹⁶ O.MEIER et G.SHIER, op.cit, p267.

¹⁷ Important réseau inter-entreprises.

¹⁸ A. OMRI, op.cit, p89-90.

- Structure de direction moniste/dualiste ;
- Absence d'un texte qui distingue entre les administrateurs exécutifs et non exécutifs ;
- Concentration de la propriété du capital ;
- Importance accordée aux actionnaires minoritaires;
- Influence des employés ;
- Présence des holdings, de l'actionnariat de l'État et de la propriété familiale;
- Les banques représentent d'importants actionnaires;
- Les prises de contrôle sont presque inactives;
- Un marché boursier moins important comparé au premier système;
- La rémunération n'est pas basée sur la performance.

Le tableau suivant résume les principaux systèmes et leurs caractéristiques.

Tableau 1: tableau récapitulatif des principaux systèmes de GE.

Systèmes / Caractéristiques	Système anglo-saxon	Système germano-nippon	Système latin
Propriété du capital	Dispersée	Concentrée	Concentrée
Protection des actionnaires	Forte	Faible	/
Pouvoir des actionnaires minoritaires	/	/	Fort
Structure de la direction	Moniste	Dualiste	Dualiste/moniste
Administrateurs exécutifs/non exécutifs	Distinction des administrateurs	/	Pas de distinction légale
Marché boursier	Important	Moins important	Moins important
Prises de contrôle	Hostiles	Faibles	Inactive
Relation avec les banques	/	Forte	Importants actionnaires
Niveau d'endettement	/	Elevé	/
Concentration des créances	/	Forte	/
La rémunération	Stock-option	Pas sur la base de la performance	Pas sur la base de la performance
Influence des employés	/	Importante	Moins Importante
Holding/actionnariat de l'Etat/propriété familiale	/	Esprit familial	Existant
Transparence/fiabilité de l'information	Forte	Faible	/

Source: Développé par les auteurs selon différentes références citées.

2. Méthodologie de la recherche

Après avoir vu les concepts théoriques, nous allons les explorer dans le marché algérien des assurances.

2.1. Collecte des données

Le marché assurantiel algérien compte 24 sociétés d'assurance¹⁹. Nous en avons choisi deux : la société Alliance assurances et la Compagnie d'assurances des hydrocarbures CASH. La recherche est basée sur les résultats de ces sociétés, durant trois exercices consécutifs, 2013, 2014 et 2015. Les données ont été collectées à partir des rapports annuels des sociétés, et sur la base d'analyses de ratios financiers. Le tableau suivant présente les sociétés, objet de cette recherche.

Tableau 2: présentation des sociétés.

Raison sociale	Date de création	Type de propriété
Cash assurances	04 octobre 1999	Publique
Alliance assurances	30 juillet 2005	Privée (cotée en bourse)

Source: développé par les auteurs, d'après les données du CNA.

2.2. Analyse des variables

Les variables liées à la présente recherche représentent l'ensemble des caractéristiques des systèmes de GE. Ce sont essentiellement les suivantes :

a. L'actionnariat

Le tableau suivant dresse la répartition des actions de ces sociétés, afin de déduire le type d'actionnariat qui existe.

La Cash est détenue à 82%, par le ministère de l'énergie et à 18%, par le ministère des finances. Donc, **les capitaux de l'entreprise sont publics**. Quant à Alliance assurances, elle est composée de huit actionnaires, dont trois personnes morales. La majorité des actions sont détenues par une seule personne (H. Khelifati 50% du capital). Donc, **l'actionnariat est concentré**.

¹⁹ Le site officiel du CNA: <http://www.cna.dz/> consulté le 28/07/2017.

Tableau 3 : Les actions des sociétés d'assurance en 2015.

	Alliance assurances	CASH assurances
Actionnaires	Khelifati Hassen (50%)	SONATRACH (64%)
	Khelifati Rachid (15%)	
	Rahmoune Mohamed (14%)	NAFTAL (18%)
	Aissatti Mohammed (10%)	
	Maghreb Truck Company Spa (5%)	CAAR (12%)
	Ourahmoune Abdelhakim (4%)	
	Etraba Sarl (1,5%)	CCR (6%)
	Egetraba Sarl (0.5%)	
Total	8 actionnaires	4 actionnaires

Source: développé par les auteurs selon les rapports des sociétés.

b. La structure de direction

Le tableau suivant présente la structure de direction de ces sociétés, afin de détecter l'approche de direction adoptée, à savoir moniste ou dualiste²⁰.

Tableau 4 : structure de direction en 2015.

	Alliance assurances	CASH assurances
Membres du conseil d'administration/co nseil de surveillance et directoire	Président directeur général	Président directeur général
		Représentants de SONATRACH (3)
		Représentants de NAFTAL (2)
		Représentant de la CAAR (1)
	Six membres du conseil d'administration	Représentant de la CCR (1)
Total	6	7

Source: développé par les auteurs selon les rapports des sociétés.

Concernant Alliance assurances, le conseil d'administration, composé de six membres, dont un administrateur non-exécutif, est présidé par un PDG (l'actionnaire majoritaire). Ainsi, **la structure de direction est moniste**. Pour ce qui est de la CASH, le conseil d'administration est composé des représentants de l'actionnaire SONATRACH, un représentant de l'actionnaire CAAR et un représentant de l'actionnaire CCR, et est

²⁰ La législation algérienne adopte les deux systèmes de direction laissant le choix aux entreprises.

présidé par un PDG. En conséquence, **la structure de direction est moniste.**

c. Le marché financier

Selon la déclaration de la CASH (2015) : « Dans un contexte marqué par un développement lent du marché financier qui affiche très peu de dynamisme à l'exception des initiatives de l'Etat, les opportunités de placements sûres et rentables sont restées rares en 2015. »²¹. Dans le même sillage, Alliance assurances déclare que: « En effet, la rémunération non attractive des placements et le peu de possibilités offertes par les marchés, voire, l'absence quasi-totale des opportunités de rémunérations de courte durée entre 3 et 12 mois, rémunérations qui ne pénalisent pas les attitudes prudentielles de repli, d'où la diminution significative des placements qui enregistrent une régression distinguée de -16%. »²² Selon ces déclarations, le marché financier est peu actif.

Le montant des placements financiers de la CASH s'élèvent à 17,5 MDS DA, soit, une baisse de 13% comparé à 2014 (15,4 MDS DA). Quant aux placements d'Alliance assurances, ils s'élèvent à 1 418 525 047 DA, en 2015, contre 1 693 096 470 DA, en 2014, soit une baisse de 19%. Ces placements sont représentés, essentiellement, par les bons du trésor. En outre, Alliance assurances est cotée en bourse, seule compagnie d'assurances cotée dans la bourse d'Alger, néanmoins, **le marché boursier en Algérie est peu actif.**

d. Le niveau d'endettement

Le ratio d'endettement compare les dettes, par rapport, au total des actifs de la société dont la formule est la suivante :

$$\text{Taux d'endettement} = (\text{total des dettes} / \text{total de l'actif}) * 100$$

Les données sont recueillies des bilans des sociétés et enregistrés dans le tableau suivant :

²¹ Rapport annuel de CASH 2015, p24.

²² Rapport de Gestion Du Conseil d'Administration -Exercice 2015, Alliance assurances, p22.

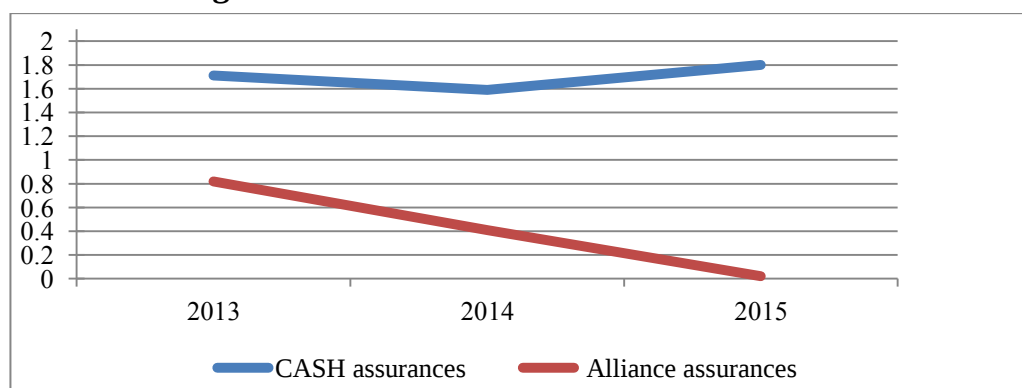
Tableau 5 : le taux d'endettement.

	CASH assurances			Alliance assurances		
	2013	2014	2015	2013	2014	2015
Total des dettes	605 000 000	818 000 000	542 000 000	58 239 270	29822184.22	1405098.51
Total de l'actif	3543 000 000	4037600000	3999800000	7107244 381	7358539403.56	7200085875.45
Taux d'endettement	1,71	1,59	1,80	0,82	0,41	0,02

Source: réalisé par les auteurs en fonction du logiciel Excel.

D'après ce tableau, **le taux d'endettement est faible pour les deux sociétés**. Toutefois, en 2015, la CASH a enregistré une légère hausse, probablement, due à l'acquisition d'un nouveau siège. Le graphique suivant illustre l'évolution des taux d'endettement des sociétés :

Figure1 : Evolution du taux d'endettement



Source: conception des auteurs en fonction du logiciel Excel.

La figure ci-dessus montre la baisse remarquable du taux d'endettement d'Alliance assurances, de 2013 à 2015, par rapport à sa concurrente. Ceci est justifié par une situation financière saine et la satisfaction à honorer ses obligations, en matière de marge de solvabilité²³ (rapport de gestion 2015).

²³ C'est un indicateur qui démontre la solvabilité d'une société d'assurance.

e. Le mode de financement

Le ratio des capitaux permanents nous a permis de détecter le mode de financement choisi par les sociétés, en déterminant la part des capitaux propres dans le total des capitaux. La formule de ce ratio est la suivante :

$$\text{Structure financière} = (\text{capitaux propres} / \text{capitaux permanents}) * 100$$

$$\text{Capitaux permanents} = \text{capitaux propres} + \text{dettes financières}$$

Les résultats obtenus sont présentés dans le tableau suivant :

Tableau 6: structure financière des sociétés.

	CASH assurances			Alliance assurances		
	2013	2014	2015	2013	2014	2015
Capitaux propres	9921000000	1049000000	10632000000	2568710605	2737079268,83	2881705827,02
Capitaux permanents	10586000000	11125000000	11357000000	2626949875	2766901453,05	2883110925,53
Structure financière	93,72	94,29	93,62	97,78	98,92	99,95

Source: réalisé par les auteurs en fonction du logiciel Excel.

D'après le tableau, le ratio est supérieur à 50% pour les deux sociétés, durant les trois années, d'un taux moyen approximatif de 94% pour la Cash, et de 99% pour Alliance assurances, ce qui interprète l'autonomie financière des deux sociétés. En effet, le tableau 5 révèle que les sociétés sont peu endettées. Par conséquent, **le mode de financement des sociétés est le mode interne.**

f. La relation avec les banques

Concernant Alliance assurances, les banques représentent les Intermédiaires des Opérations en Bourse (IOB), essentiellement, BADR,

BDL, BEA, BNA, BNP Paribas Algérie, CNEP, CPA, Société Générale Algérie²⁴. De plus, **les assurances ont une relation étroite avec les banques par leur nature d'activité**, qui se manifeste, soit par les produits d'assurance comme l'assurance crédit, soit par la bancassurance. Cette pratique ne concerne pas les sociétés, objet de cette recherche.

g. Concentration des créances homogènes

Le ratio créances clients nous permet de déterminer le délai de paiement moyen, accordé aux clients dont la formule est la suivante :

Délai d'écoulement des créances = [(clients-avances clients) / chiffre d'affaires TTC] * 360

Les données sont recueillies des rapports des sociétés et les résultats enregistrés dans le tableau suivant :

Tableau 7 : évaluation de l'homogénéité des créances.

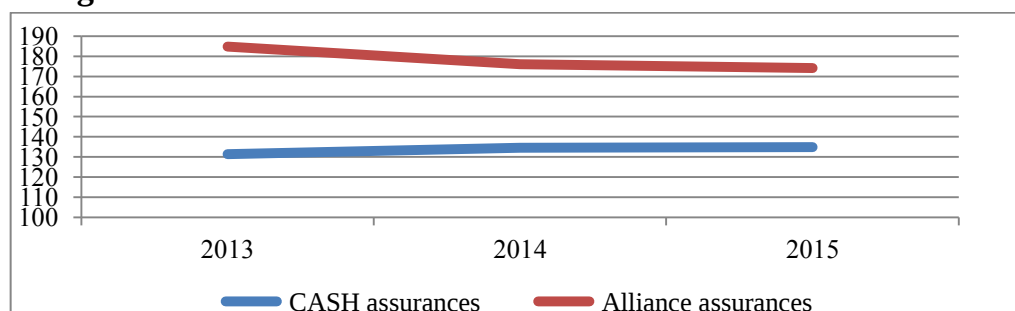
	CASH assurances			Alliance assurances		
	2013	2014	2015	2013	2014	2015
Clients	414100000	524900000	436100000	2483709281	2534543224	2507569724
Avances client	0	0	0	0	0	0
Chiffre d'affaires TTC	11351340000	14042340000	11636820000	4836400910,6 4	5179283063,3 7	5184270000
Délai d'écoulement des créances (jours)	131,33	134,57	134,91	184,88	176,17	174,13

Source: réalisé par les auteurs en fonction du logiciel Excel.

²⁴ Notice d'information, augmentation du capital de 1433millions DA via appel à l'épargne et introduction du titre en bourse, p13.

D'après le tableau, le délai de paiement des créances de la CASH, est en moyenne de 133 jours. Quand à celui d'Alliance assurances, il est à peu près de 178 jours. Ainsi, **la politique des créances est homogène pour les deux sociétés**. Or, les primes se paient lors de la souscription, donc les créances n'existent que pour certains castels que les assurances-vie ou la coassurance/réassurance.

Figure 2 : Ratio créance clients de CASH et Alliance assurances



Source: conception des auteurs en fonction du logiciel Excel.

h. La rémunération

Concernant Alliance assurances, seuls les dividendes (rémunération des actionnaires), et jetons de présence (rémunération des administrateurs), ainsi que les honoraires des commissaires aux comptes sont mentionnés dans les résolutions de l'AGO des actionnaires du 28 mai 2015. En revanche, dans les rapports de la CASH, il n'existe aucune mention concernant les rémunérations. Cependant, les dirigeants des sociétés d'assurance algériennes, sont rémunérés sur la base d'un salaire fixe. Il est prévu de revoir cette politique, et d'établir une rémunération en fonction de la performance des dirigeants, selon un cadre des assurances.

i. Influence des employés

Pour prendre acte de la présence d'employés au sein du conseil, nous avons exploré sa composition. Ce que nous avons remarqué, est que les employés n'y ont pas accès, dans les deux sociétés. Or, lors de l'émission des titres d'Alliance assurances, en 2010, les employés faisaient partie des

cinq segments de l'offre (segment E), avec un taux de 2,4% des actions offertes, soit 42857 actions réservées à ce segment²⁵.

j. Information et communication

En 2015, la CASH a organisé six actions de formation entre séminaires, workshops et journées d'étude, au profit de plus de 300 entreprises, ainsi que quatorze salons professionnels. En outre, les résultats techniques et financiers de la CASH sont publiés annuellement sur son site officiel. Ainsi que les rapports de gestion et les rapports certifiés du commissariat aux comptes. Quant à Alliance assurances, elle adresse une "lettre aux actionnaires" résumant les faits marquants de l'exercice, l'ensemble des activités, performances et perspectives de la compagnie.

De ce fait, elle publie annuellement les états financiers (bilans et TCR), le rapport certifié du commissariat au compte, et le rapport du conseil d'administration, sur son site officiel. La Commission d'Organisation et de Surveillance des Opérations de Bourse (COSOB) certifie de la satisfaction de la société Alliance assurances, en matière de communication financière. Il s'agit d'organisation de conférences de presse, afin de retracer les activités de l'année, l'évolution du marché, la situation financière, les perspectives, et la publication des états financiers dans les délais règlementaires²⁶.

k. Protection des actionnaires

Il existe une association des sociétés d'assurance et de réassurance, nommée Union Algérienne des Société d'Assurance et de Réassurance (UAR), créée en 1995 et agréée le 06 janvier 2014, dont la mission est de protéger les intérêts des assureurs et réassureurs, qui doivent adhérer à l'UAR, conformément aux dispositifs de la loi, notamment, l'ordonnance

²⁵ Notice d'information, augmentation du capital de 1433millions DA via appel à l'épargne et introduction du titre en bourse, p14.

²⁶ Rapport annuel de COSOB 2015. p33-34.

n°95/07 du 25 Janvier 1995 relative aux assurances, modifiée et complétée par la loi n° 06/04 du 20 Février 2006²⁷.

2.3. Discussion des résultats

Les résultats de cette analyse sont synthétisés dans le tableau suivant :

Tableau 8: synthèse des résultats de la recherche.

Sociétés Variables	Alliance assurances	CASH assurances
Propriété du capital	Concentrée	Capitaux publics
Protection des actionnaires	Oui	Oui
Pouvoir des actionnaires minoritaires	/	/
Structure de la direction	Moniste	Moniste
Administrateurs exécutifs/non exécutifs	Oui	Non
Marché boursier	Peu actif (cotée)	Peu actif (non cotée)
Prises de contrôle	/	/
Relation avec les banques	Forte	Forte
Niveau d'endettement	Peu endettée	Peu endettée
Concentration des créances	Homogènes	Homogènes
La rémunération	Fixe	Fixe
Influence des employés	Non	Non
Holdings/l'actionnariat de l'État/ propriété familiale	Non	Actionnariat de l'Etat
Transparence/fiabilité de l'information	Oui	Oui

Source: conception des auteurs.

Oui : elle existe.

Non : elle n'existe pas.

/ : N'est pas mentionnée.

En comparant ce tableau avec le tableau 1, nous avons constaté ce qui suit:

- Il n'existe qu'une seule variable qui répond au système anglo-saxon, celle de la structure de direction moniste. Néanmoins, ce système repose sur un mode de financement externe, basé sur les marchés financiers. Ces derniers représentent un mécanisme de contrôle

²⁷ <http://www.uar.dz/presentation-de-luar/> consulté le 19/09/2017.

important. Or, le marché financier, en Algérie, est peu actif, en conséquence, le système de gouvernance ne peut être celui-ci ;

- Il existe plusieurs variables répondant au système germano-nippon. Or, celui-ci repose sur le mode de financement externe (les banques) où le niveau d'endettement est élevé, tandis que les sociétés étudiées sont peu endettées et leur mode de financement est interne, par conséquent, le système de GE ne peut être celui-ci ;
- La plupart des variables répondent au système intermédiaire, en distinguant certaines insuffisances, comme, par exemple, la présence de banques, en tant qu'actionnaires importants et l'influence des employés, inexistante, et ce, en ce qui concerne ces deux sociétés.

En conséquence, il peut être déduit que le système de gouvernance d'entreprise des sociétés CASH et Alliance se rapproche du système intermédiaire. De ce fait, il est constaté que c'est la première hypothèse qui est confirmée.

Conclusion :

Si la genèse du concept de GE remonte aux années 1930, le concept est plus récent mais embryonnaire, en Algérie. Il a été initié en 2009, avec l'instauration du code, dit "code algérien de gouvernance d'entreprise", réalisé par le FCE, APAB et CARE, et destiné aux PME/PMI. Toutefois, ce code semblerait être rigide, comparé aux autres codes internationaux, qui sont mis à jour, régulièrement. Généralement, les codes de GE n'ont pas un caractère contraignant, ils peuvent être considérés, plutôt comme des chartes.

En matière d'assurance, il existe certaines spécificités. En effet, certaines parties prenantes se trouvent seulement, dans les compagnies d'assurances tels que les coassureurs, les réassureurs, les agents généraux, etc. De même, pour les mécanismes de contrôle, qui se discernent des autres, tels que les actuaires.

Selon l'analyse réalisée sur deux sociétés d'assurance algériennes, CASH assurances et Alliance assurances, le système de GE s'adapte mieux avec le système intermédiaire, confirmant ainsi la première hypothèse et infirmant de ce fait la seconde.

De ce qui précède, nous constatons que le système assurantiel possède certaines caractéristiques, liées à cette activité, qui distinguent la compagnie d'assurances des autres entreprises. Par conséquent, un système de GE propre à cette entreprise saurait mieux définir les critères sur lesquels elle s'appuie. En outre, il serait nécessaire d'instaurer un code de GE, en Algérie, destiné aux assurances.

Références :

Ouvrages :

1. DEPRET Marc et HAMDOUN Abdelillah, «Chapitre 2. Gouvernement d'entreprise et performance», in Alain Finet, Gouvernement d'entreprise, De Boeck Supérieur « Management », France, 2005.
2. MEIER Olivier et SHIER Guillaume, Entreprise multinationales (stratégie, restructuration, gouvernance), Dunod, France, 2005.
3. PIOT Charles, Chapitre 4. Gouvernance, audit et qualité de l'information financière, in Alain Finet, Gouvernance d'entreprise, De Boeck Supérieur « Méthodes & Recherches », France, 2009.

Articles :

1. كفية شناني، "آليات ومبادئ الحوكمة في شركات التأمين دراسة مقارنة بين الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين (CAAR) وشركة (AXA) للتأمين"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية العدد 45، 2015.
2. BOUTALEB Kouider, « La problématique de la gouvernance d'entreprise en Algérie», La revue de l'Économie & de Management n°7, 2008.

3. COISSARD Steven, KACHOUR Maher et BERTHELOT Éric, «Repenser le business model au prisme de la théorie des parties prenantes », La Revue des Sciences de Gestion 2016/2 (N° 278-279).
4. DIONNE-PROULX Jacqueline et LAROCHELLE Gilbert, « éthique et gouvernance d'entreprise », Management & Avenir, n° 32, 2010/2.
5. JOHOJE et HARJOTO Maretno A, « Corporate Governance and Firm Value: The Impact of Corporate Social Responsibility», Journal of Business Ethics, 103, 2011, p374-375.
6. OMRI Abdelwahid, « Systèmes de gouvernance et performance des entreprises tunisiennes », Revue française de gestion,n° 142, 2003/1.

Communication :

1. TOURI Khaled et MADOUICHE Yacine, « la gouvernance d'entreprise nouvelles approches et expériences », Colloque international, 2015, université Mouloud MAAMERI, Algérie.

Autres références:

1. Code de gouvernance algérien, « code algérien de gouvernance d'entreprise », FCE, 2009.
2. Guide des assurances en Algérie, KPMG, 2015.
3. Notice d'information, augmentation du capital de 1433millions DA via appel à l'épargne et introduction du titre en bourse
4. Rapport annuel de CASH 2015.
5. Rapport annuel de COSOB 2015
6. Rapport de Gestion Du Conseil d'Administration -Exercice 2015, Alliance assurances.
7. LAHLOU Chérif, « Gouvernance des entreprises, Actionnariat et performances», <http://docplayer.fr/7493703-Gouvernance-des-entreprises-actionnariat-et-performances.html>
8. Le site officiel du CNA : <http://www.cna.dz/>
9. <http://www.uar.dz/presentation-de-luar/>

Règle de Taylor et conduite de la politique monétaire en Algérie

HAMAMOUSSE Amina

Doctorante, Université d'Oran 2 Mohamed Ben
Ahmed, Algérie.

E-mail : a.hamamousse@gmail.com

Résumé :

Depuis le début des années 90, le sujet des règles monétaires actives a suscité un important intérêt de la part des économistes. Ce papier vise à étudier l'orientation de la politique monétaire en Algérie à l'aide des règles de type Taylor. Nous avons recouru à une modélisation d'une fonction de réaction pour la banque d'Algérie pour une période allant de 1990 :1 jusqu'à 2015 :3 à l'aide d'un modèle de régression linéaire en utilisant la méthode des moindres carrés ordinaires.

Les résultats empiriques montrent que la politique monétaire menée par la banque d'Algérie ne suit pas une règle de type Taylor.

Mot clés : Banque centrale, taux directeur, politique monétaire, règle de type Taylor, crédibilité.

Codes JEL : E52, E58, E43

ملخص:

منذ بداية التسعينيات أثارت دراسة القواعد النقدية المرنة اهتمام عدد كبير من الاقتصاديين. يهدف هذا المقال لدراسة إدارة السياسة النقدية بالجزائر باستعمال القواعد النقدية من نوع تايلور و هذا بطرح نموذج للقاعدة النقدية التي ينتهجها البنك المركزي للفترة الممتدة من الثلاثي الأول من سنة 1990 إلى غاية الثلاثي الثالث من سنة 2015 باستعمال نموذج الانحدار الخطي من خلال تطبيق طريقة المربعات الصغرى.

وقد أظهرت النتائج التجريبية أن سياسة بنك الجزائر لا تتلاءم مع قاعدة من نوع تايلور.

كلمات مفتاحية: البنك المركزي، معدل الفائدة المدير، السياسة النقدية، قاعدة من نوع تايلور، المصادقية.

1. Introduction

Règle ou discrétion ? Cette question a fait l'objet d'un long débat qui tourne autour de deux grandes conceptions en matière de conduite de la politique monétaire, l'une keynésienne, et l'autre monétariste.

Les keynésiens, partisans d'une politique monétaire discrétionnaire, considéraient qu'une politique qui permet à l'autorité monétaire d'agir aux cas par cas aura facilement tendance à faire face aux perturbations à court terme. Toutefois, cette approche a été reprochée par l'absence de transparence et la provocation des tensions inflationnistes.

Friedman défend la thèse d'une politique monétaire gérée par une règle monétaire qui consiste à se fixer un objectif à court terme traduit par une croissance stable et modérée de la masse monétaire et à s'y tenir quelque soit la situation économique. Ainsi, les monétaristes pensent que cette politique aura tendance à atténuer le risque de l'incohérence temporelle. Cependant, les règles passives à la Friedman manquent de flexibilité surtout en cas de chocs.

Les nouveaux classiques soutiennent une nouvelle thèse qui consiste à se fixer une règle monétaire active. Ces règles contingentes préconisent une crédibilité aux autorités monétaires en limitant les tensions inflationnistes ainsi que les fluctuations macroéconomiques tout en assurant une certaine flexibilité. Fin du débat : la règle contingente apparaît comme la solution appropriée pour une banque centrale cherchant à stabiliser l'inflation et l'activité économique.

Au début des années 1990, les travaux au sujet des règles monétaires actives se sont beaucoup développés. Vue sa simplicité, la règle de Taylor [1993] est devenue la règle de référence en matière de modélisation d'une règle simple de politique monétaire.

Le présent travail a pour objectif d'étudier la conduite de la politique monétaire en Algérie. A l'aide des règles de type Taylor, nous avons modélisé une fonction de réaction pour la banque d'Algérie.

Ainsi, notre travail de recherche s'articule autour de la question suivante :

- La conduite de la politique monétaire en Algérie suit-elle une règle de type Taylor ?

Dans le but de tenter de répondre à cette préoccupation, nous avons utilisé un modèle de régression linéaire suivant la méthode des moindres carrés ordinaires pour une période allant de 1990 :1 jusqu'à 2015 :3.

2. Revue de la littérature

La règle de Taylor [1993] est considérée comme le point de départ des études sur l'estimation d'une règle simple de politique monétaire. Cette règle a fait l'objet de plusieurs évaluations empiriques dans différents pays. Les résultats montrent que différentes extensions de cette dernière peuvent également reproduire le comportement d'une banque centrale.

Partant sur la base de simulations dynamiques stochastiques sur les banques centrales des Etats-Unis, quelques pays européens, et le Japon, Taylor [1999] a affirmé que les règles simples sont plus efficaces que les règles optimales.

Drumetz et Verdelhan [1997] ont mené une étude sur la fonction de réaction de la banque de France en utilisant des données trimestrielles. Les résultats montrent que le taux de Taylor estimé ne décrit pas l'évolution du taux d'intérêt de court terme pour la période d'étude.

Verdelhan [1999] a estimé une règle simple de Taylor à l'aide de la méthode des moments généralisés en introduisant le lissage du taux d'intérêt dans la fonction. Les résultats montrent que le comportement de la BCE est approximativement semblable à celui de la règle de Taylor.

Clarida et *al.* [1998] ont évalué la validité de la règle de Taylor de type « forward looking » en utilisant des données trimestrielles pour une période allant de 1985-2004 pour quelques pays. Les résultats de leurs tests

montrent que les banques centrales des pays étudiés suivent une règle de Taylor.

Clarida et al. [1999] ont soutenu les propos de Ball [1999] concernant la nécessité d'introduire le taux de change dans la fonction de réaction d'une banque centrale sur la base d'un modèle structurel VAR.

L'étude de Cadoret et al. [2004] montre que le comportement de la Bundesbank est reproduit assez fidèlement par la règle de Taylor traditionnelle. Mais ce n'est pas le cas pour les autres banques centrales européennes étudiées.

Ftiti [2008] estime que la règle de Taylor traditionnelle n'a pas reflété le comportement de la Nouvelle Zélande. Selon lui, l'introduction du taux de change dans l'estimation d'une fonction de réaction donne des résultats satisfaisant surtout en termes de stabilité des prix.

Tenou [2002] a estimé une fonction de réaction pour la BCEAO sur une base des données annuelles et trimestrielles. Ses résultats reproduisent moyennement l'évolution du taux d'intérêt puisque la BCEAO fixe ses taux suivant une règle de type « Backward looking ».

Kamgna et al. [2009] estiment que la règle traditionnelle de Taylor ne décrit pas le comportement historique de la BEAC. En revanche, en introduisant la croissance de la masse monétaire ainsi que le différentiel du taux d'intérêt, l'étude du modèle sous le type « Forward looking » s'avère concluante. De plus, la BCEAO accorde une importance nettement plus élevée à la stabilité des prix.

Les travaux de Belhadj [2008] mettent l'accent sur l'étude de l'Hétérogénéité des politiques monétaire des pays du Maghreb (Algérie, Maroc et Tunisie) moyennant une règle de Taylor. Dans un autre papier, Belhadj et al. [2009] ont étudié la possibilité d'une politique monétaire unique pour les pays du Maghreb. Les résultats montrent que l'union monétaire serait plus bénéfique pour le cas de l'Algérie.

Lajnaf [2013] a essayé d'estimer une fonction de réaction pour la banque centrale de Tunisie à l'aide des règles de type « Forward looking »

sur la période 1997-2011. Les résultats montrent que la BCT suit une règle de Taylor augmentée.

Moumni et Dasser [2014] ont étudié le comportement de Bank Al-Maghrib moyennant une version simple et augmentée de la règle de Taylor sur la période 1995-2009. Leurs résultats montrent la non-adéquation de la règle de Taylor avec la conduite de la politique monétaire au Maroc.

En Algérie, les recherches empiriques au sujet des règles monétaires ne sont pas très abondantes et portent, généralement, sur les années 2000.

L'étude de Belarbi et Zougali [2015] consiste à évaluer le comportement de la banque d'Algérie en proposant une règle de Taylor augmentée sur une base de données trimestrielle allant de 2000 à 2011.

Partant sur une base de données trimestrielles allant de 2003 à 2011, Afroune et Achouche [2015] montrent la non-adéquation de la conduite de la politique monétaire algérienne avec la règle de type Taylor.

Chaouche et Toumach [2016] ont évalué l'adéquation du taux d'intérêt à court terme de la banque d'Algérie à celui de la règle Taylor au cours de la période 1996-2011 en utilisant des données trimestrielles. Les différentes estimations ont montré que, dans quelques cas, la règle de Taylor a reproduit le comportement de la banque d'Algérie.

3. Estimation d'une fonction de réaction pour la banque d'Algérie

3.1. Présentation et source des variables du modèle

L'évaluation empirique que l'on se propose d'analyser se fera à partir des variables macroéconomiques de l'économie Algérienne sur la période « **1990:1- 2015:3** ». Les données sont extraites des rapports de la banque d'Algérie, des données de la banque mondiale (**W.D.I 2015**) et de la base du fond monétaire international (**I.F.S 2015**).

Dans le cas de l'économie Algérienne, l'inflation cible est fixée par la Banque d'Algérie. On retrouve son niveau et sa détermination dans les rapports qui définissent l'orientation de la politique monétaire.

Dans notre travail de recherche, la série du PIB potentiel a été calculé par la méthode de filtrage de **HODRICK** et **PRESCOTT (filtre HP)** à l'aide d'Eviews 7.

Par référence à la théorie néoclassique de la croissance, c'est le taux de croissance potentielle qui est retenu pour déterminer le taux neutre ou le taux d'intérêt d'équilibre.

3.2. Aperçu préliminaire sur les variables étudiées

3.2.1. Détermination du nombre de retard optimal :

Avant de procéder au test de stationnarité, on doit déterminer le nombre de retard optimal à retenir dans les tests de régression ADF qui se présentent comme suit :

Tableau n°1 : Nombre de retard optimal

Variable	Nombre de retard optimal
IPC	1
PIB	1
DIR	1

Source: Réalisé par l'auteur (Eviews 7)

3.2.2. Test de stationnarité

Les tests de stationnarité pour la période d'étude présentent les résultats du test de Dickey- Fuller Augmenté. Ils indiquent que le taux directeur (DIR), l'indice des prix à la consommation (IPC) et le produit intérieur brut (PIB) prises en logarithme sont stationnaires après une deuxième différence avec trend et constante.

3.2.3. Test de causalité

Le test de causalité au sens de Granger est une condition importante pour déterminer le niveau et le sens de causalité entre les variables.

le tableau suivant présente les résultats obtenus pour la période d'étude:

Tableau n°2 : Résultats du test de causalité au sens de Granger

Null Hypothesis:	Obs	F- statistic	Prob.
LIPC does not Granger Cause LDIR	102	16.2300	0.0001
LDIR does not Granger Cause LIPC		1.61953	0.2061
LPIB does not Granger Cause LDIR	102	4.01367	0.0479
LDIR does not Granger Cause LPIB		8.95219	0.0035
LPIB does not Granger Cause LIPC	102	0.90387	0.3441
LIPC does not Granger Cause LPIB		41.9002	4.E-09

Source: Réalisé par l'auteur (Eviews 7)

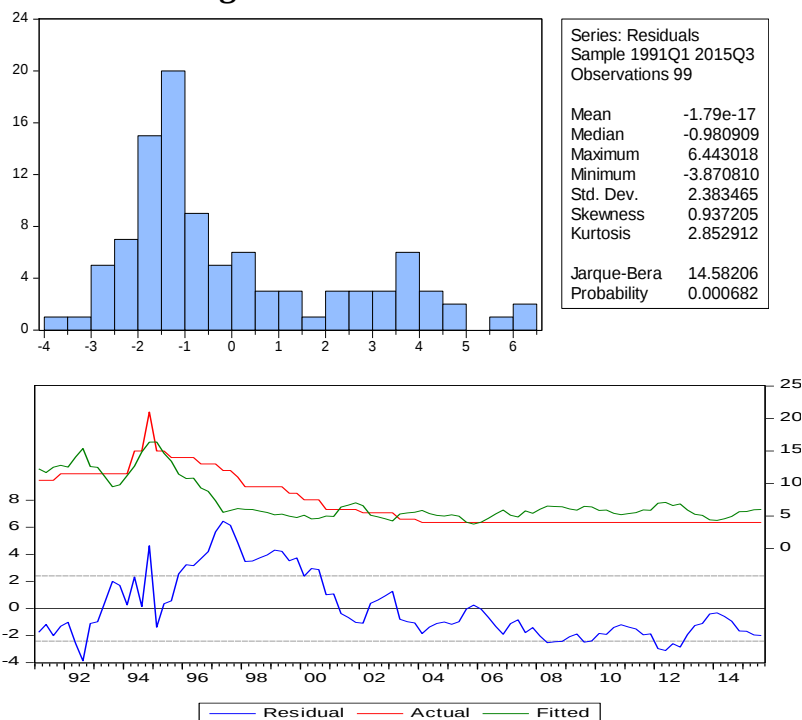
L'estimation se fait à partir de la variable la plus exogène jusqu'à la variable la plus endogène, donc : IPC $\longrightarrow$ DIR $\longrightarrow$ PIB

3.2.4. Test de normalité

Le test de normalité effectué sur les résidus nous permet de valider l'hypothèse de normalité (la compatibilité d'une distribution empirique avec la loi normale de Jarque-Bera).

Si la statistique de Jarque Bera est inférieure à 5.99, on est en présence d'une normalité des résidus. Or, les résultats de ce test montrent que la statistique est de 14.58206 donc l'hypothèse nulle est rejetée.

Figure 1 : Test de normalité



Source: Réalisé par l'auteur (Eviews 7)

Tableau n°3 : Résultats du test de normalité

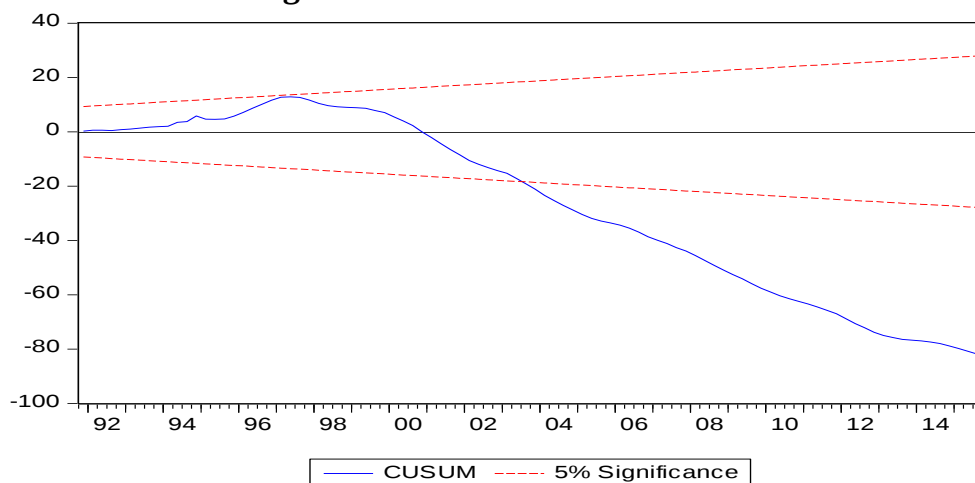
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	5.406906	0.279666	19.33343	0.0000
ECINF	0.299525	0.023631	12.67518	0.0000
GP	-34.63439	27.86614	-1.242884	0.2169
R-squared	0.642655	Mean dependent var		7.202020
Adjusted R-squared	0.635211	S.D. dependent var		3.987173
S.E. of regression	2.408165	Akaike info criterion		4.625441
Sum squared resid	556.7287	Schwarz criterion		4.704081
Log likelihood	-225.9593	Hannan-Quinn criter.		4.657259
F-statistic	86.32407	Durbin-Watson stat		0.227061
Prob(F-statistic)	0.000000			

Source: Réalisé par l'auteur (Eviews 7)

3.2.5. Test de stabilité de CUSUM

Le test de CUSUM nous permet de tester la stabilité du modèle au cours de la période étudiée.

Figure 2 : Test de stabilité de CUSUM



Source: Réalisé par l'auteur (Eviews 7)

La statistique du test de CUSUM sort du corridor à partir du quatrième trimestre 2003 et s'éloigne progressivement, donc le modèle est globalement instable.

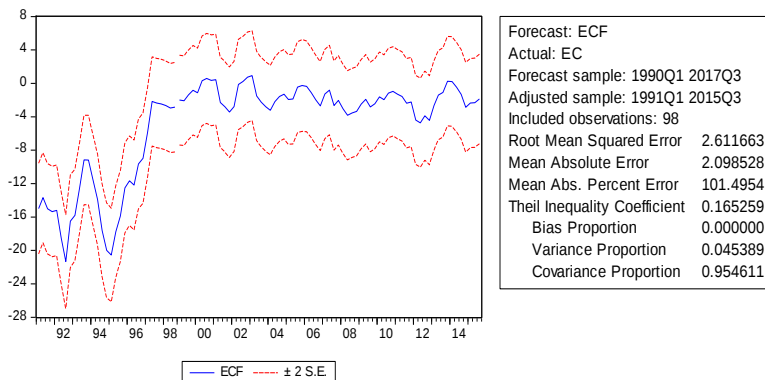
Les prévisions qui peuvent être calculées doivent être prises avec une grande précaution. Cette instabilité réussit à la spécification du modèle, ce qui est peu probable, mais à la structure de l'économie algérienne et à celle de son fonctionnement.

3.2.6. Test de précision (RMSE)

L'indicateur définissant le niveau de précision du modèle se réfère à l'erreur quadratique moyenne RMSE.

La précision du modèle pour la période totale est satisfaisante (la fluctuation du modèle se situe à l'intérieur de la borne supérieure et inférieure de $\pm$ deux écarts types), ce qui nous permettra d'utiliser ce modèle en matière de projection.

Figure 3 : Test de précision RMSE



Source: Réalisé par l'auteur (Eviews 7)

3.3. Spécification du modèle

La spécification s'est faite selon le modèle de régression linéaire multiple (**modèle à équation unique en log linéaire sans décalage**), permettant d'expliquer une variable endogène par plusieurs variables explicatives.

Les paramètres de ce type de modèles sont estimés par la méthode des moindres carrés ordinaires (**MCO**) considérant la règle de Taylor comme un modèle à plusieurs variables.

En effet, en s'inspirant des résultats des travaux proposés par Taylor [1993] ainsi que les extensions de cette règle, nous allons étudier le comportement de la banque d'Algérie par le biais de différentes versions :

- Une version « **backward looking** » statique ;
- Une version « **backward looking** » dynamique ;
- Une version « **forward dynamique** ».

De plus, pour chaque type cité ci-dessus, nous allons estimer :

- une version de **base** ;
- une version **augmentée**.

La règle de Taylor a été estimée pour le cas de la banque d'Algérie suivant le modèle dont l'équation est :

$$TS = TN + \lambda_1 * ECINF + \lambda_2 * GP$$

Avec la signification suivante :

TS : Taux de Taylor (taux calculé)

TN : Taux Neutre $TN = HPGA + IPCGA$

HPGA : glissement annuel du PIB potentiel

IPCGA: glissement annuel de l'indice des prix à la consommation

ECINF: écart à l'inflation cible

GP : output gap (écart de production)

λ_1 et λ_2 sont les paramètres à estimer

4. Résultats de l'estimation

4.1. Estimation de la version de base « backward statique »

Le modèle estimé pour la version de base « backward statique » s'écrit comme suit :

$$DIR = 5.4 + 0.3 * ECINF - 0.33 * GP$$

Le résultat de l'estimation de la règle de Taylor traditionnelle pour l'Algérie de 1990 :1 à 2015 :3 aboutit aux coefficients suivants : 0.3 pour l'écart d'inflation et de -0.33 pour l'output gap. Ces coefficients ne sont pas conformes à la théorie.

La statistique de Durbin Watson est de 0.22, d'où la présence d'une autocorrélation des résidus.

D'après ce résultat d'estimation, la préoccupation de la banque d'Algérie est plus orientée vers la stabilité des prix. Ceci est conforme aux objectifs de la banque d'Algérie.

Le coefficient d'ajustement (R^2) qui mesure le degré de la variance du taux d'intérêt du court terme expliqué par les deux facteurs, l'écart d'inflation et l'output gap, est très élevé, de l'ordre de 0.64. Donc la règle estimée a un pouvoir explicatif.

4.2. Estimation de la version de base « backward dynamique »

Le modèle estimé pour la version de base « backward dynamique » s'écrit comme suit :

$$DIR = 0.58 + 0.87 * DIR(-1) + 0.045 * ECINF - 0.11 * GP$$

Le résultat de l'estimation de la version de base « backward dynamique » aboutit aux coefficients suivants : 0.045 pour l'écart

d'inflation et de -0.11 pour l'output gap. Ces coefficients ne sont pas conformes à la théorie.

La statistique de Durbin Watson est de 2.72, d'où la présence d'une autocorrélation des résidus.

D'après ce résultat d'estimation, la préoccupation de la banque d'Algérie est plus orientée vers la stabilité des prix. Ceci est conforme aux objectifs de la banque d'Algérie.

Le coefficient d'ajustement (R^2) qui mesure le degré de la variance du taux d'intérêt du court terme expliqué par les deux facteurs l'écart l'inflation et l'output gap est très élevé, de l'ordre de 0.94 (une valeur proche de l'unité). Donc la règle estimée a un pouvoir explicatif.

4.3. Estimation de la version augmentée « backward statique »

Le modèle estimé pour la version augmentée « backward statique » s'écrit comme suit :

$$\text{DIR} = 8.45 + 0.21 \cdot \text{ECINF} - 0.42 \cdot \text{GP} - 0.012 \cdot \text{CHG} - 3.91 \cdot 10^{-13} \cdot \text{MON}$$

Le résultat de l'estimation de la version augmentée « backward statique » aboutit aux coefficients suivants : 0.21 pour l'écart d'inflation, - 0.42 pour l'output gap, -0.012 pour le taux de change et $- 3.91 \cdot 10^{-13}$ pour la masse monétaire. Ces coefficients ne sont pas conformes à la théorie.

La statistique de Durbin Watson est de 0.3, d'où la présence d'une autocorrélation des résidus.

D'après ce résultat d'estimation, la préoccupation de la banque d'Algérie est plus orientée vers la stabilité des prix. Ceci est conforme aux objectifs de la banque d'Algérie.

Le coefficient d'ajustement (R^2) qui mesure le degré de la variance du taux d'intérêt du court terme expliqué par les deux facteurs l'écart l'inflation et l'output gap est très élevé, de l'ordre de 0.78. Donc la règle estimée a un pouvoir explicatif.

4.4. Estimation de la version augmentée « backward dynamique »

Le modèle estimé pour la version augmentée « backward dynamique » s'écrit comme suit :

$$\text{DIR} = 2.05 + 0.83*\text{DIR}(-1) + 0.03*\text{ECINF} - 0.17*\text{GP} - 0.01*\text{CHG} - 2.8\text{e-}14*\text{MON}$$

Le résultat de l'estimation de la version augmentée « backward dynamique » aboutit aux coefficients suivants : 0.03 pour l'écart d'inflation, -0.17 pour l'output gap, -0.01 pour le taux de change et $-2.8*10^{-14}$ pour la masse monétaire. Ces coefficients ne sont pas conformes à la théorie.

La statistique de Durbin Watson est de 0.68, d'où la présence d'une autocorrélation des résidus. D'après ce résultat d'estimation, la préoccupation de la banque d'Algérie est plus orientée vers la stabilité des prix. Ceci est conforme aux objectifs de la banque d'Algérie.

Le coefficient d'ajustement (R^2) qui mesure le degré de la variance du taux d'intérêt du court terme expliqué par les deux facteurs l'écart l'inflation et l'output gap est très élevé, de l'ordre de 0.94 (valeur proche de l'unité). Donc la règle estimée a un pouvoir explicatif.

4.5. Estimation de la version de base « forward dynamique »

Le modèle estimé pour la version de base « forward dynamique » s'écrit comme suit :

$$\text{DIR} = 0.46 + 0.90*\text{DIR}(-1) + 0.04*\text{ECINF}(4) - 0.06*\text{GP}$$

Le résultat de l'estimation de la version de base « forward dynamique » aboutit aux coefficients suivants : 0.04 pour l'écart d'inflation, -0.06 pour l'output gap. Ces coefficients ne sont pas conformes à la théorie. La statistique de Durbin Watson est de 2.63, d'où la présence d'une autocorrélation des résidus.

D'après ce résultat d'estimation, la préoccupation de la banque d'Algérie est plus orientée vers la stabilité des prix. Ceci est conforme aux objectifs de la banque d'Algérie.

Le coefficient d'ajustement (R^2) qui mesure le degré de la variance du taux d'intérêt du court terme expliqué par les deux facteurs l'écart l'inflation et l'output gap est très élevé, de l'ordre de 0.93 (valeur proche de l'unité). Donc la règle estimée a un pouvoir explicatif.

4.6. Estimation de la version augmentée « forward dynamique »

Le modèle estimé pour la version augmentée « forward dynamique » s'écrit comme suit :

$$\text{DIR} = 3.82 + 0.82 \cdot \text{DIR}(-1) - 0.02 \cdot \text{ECINF}(4) - 0.29 \cdot \text{GP} - 0.04 \cdot \text{CHG} - 2.4 \cdot 10^{-14} \cdot \text{MON}$$

Le résultat de l'estimation de la version augmentée « forward dynamique » aboutit aux coefficients suivants : 0.02 pour l'écart d'inflation, -0.29 pour l'output gap, -0.04 pour le taux de change et $-2.4 \cdot 10^{-14}$ pour la masse monétaire. Ces coefficients ne sont pas conformes à la théorie.

La statistique de Durbin Watson est de 2.53, d'où la présence d'une autocorrélation des résidus.

D'après ce résultat d'estimation, la préoccupation de la banque d'Algérie est plus orientée vers la stabilité des prix. Ceci est conforme aux objectifs de la banque d'Algérie.

Le coefficient d'ajustement (R^2) qui mesure le degré de la variance du taux d'intérêt du court terme expliqué par les deux facteurs l'écart l'inflation et l'output gap est très élevé, de l'ordre de 0.94 (valeur proche de l'unité). Donc la règle estimée a un pouvoir explicatif.

5. Conclusion

Le présent travail nous permet d'avancer les conclusions suivantes : En s'appuyant sur des données trimestrielles allant de 1990 :1 2015 :3, une estimation a été faite à l'aide d'un modèle de régression linéaire en utilisant la méthode des moindres carrés ordinaires.

La comparaison entre le taux directeur (historique) et le taux de Taylor (calculé) nous permet d'étudier l'orientation de la politique monétaire.

Les résultats de l'estimation semblent médiocres et montrent que l'adéquation de la politique monétaire en Algérie avec la règle de Taylor semble variable pour les différents modèles estimés.

En effet, la règle traditionnelle de Taylor décrit assez fidèlement le comportement historique de la banque d'Algérie pour la période allant du deuxième trimestre de 1997 jusqu'au premier trimestre 2004 où le taux de

Taylor reprend moyennement l'évolution du taux d'intérêt historique qui s'écarte quelques fois pour répondre aux situations exceptionnelles.

L'estimation d'une version « forward looking » ainsi que l'introduction de nouvelles variables dans la règle, tels que le taux de change et la masse monétaire n'a pas beaucoup changé les résultats en terme de conduite de politique monétaire.

Globalement, nous concluons la non-adéquation de la politique monétaire menée par la banque d'Algérie avec les règles de type Taylor. Ainsi, on confirme la nécessité d'utiliser de nouvelles méthodes d'estimation.

Références bibliographiques:

- [1] I. BALL, « efficient rules for monetary policy », NBER working paper, n°5952, 1997.
- [2] I. CADORET & C. BENJAMIN & F. MARTIN, « économétrie appliquée : méthodes, applications, corrigés », Edition de Boeck, Bruxelles, 2004.
- [3] J. BARRO & R. GORDON, « A positive theory of monetary policy in a natural rate model », Journal of Political Economics n°91, 1983, pp 589-610.
- [4] R. CLARIDA & J. GALI & M. GERTLER, « Monetary policy rules in practice: Some international evidence », European Economic Review, n°42, 1998, pp 1033-1067.
- [5] F. DRUMETZ & A. VERDELHAN, « règle de Taylor: présentation, applications et limites », bulletin de la banque de France, septembre, 1997.
- [6] M. FRIEDMAN, « the role of monetary policy », American economic review, n°58, 1968, pp 1-17.
- [7] Z. FTITI, « Taylor rule and inflation targeting: evidence from new zeland », international business economic research, n°7, 2008, pp 131-150.

- [8] E. KYDLAND & C. PRESCOTT, «Rules rather than discretion: the inconsistency of optimal plans», Journal of Political, Economy, n°85, 1977, pp 473-492.
- [9] B. LANDAIS, « leçons de politique monétaire », Edition de Boeck, Bruxelles, 2008.
- [10] B. T. MCCALLUM, « Issues in the design of monetary policy rules », NBER, Working Paper, N°6016, 1997.
- [11] J. S. MESONNIER&J.P. RENNE, « règle de Taylor et politique monétaire dans la zone euro », bulletin de la banque de France, n°45, 2004.
- [12] F. MONTAGNE, « Les indicateurs de la politique monétaire », Diagnostics Prévisions et Analyses Économiques, n° 75, Juin, 2005 pp 1-8.
- [13] A. ORPHANIDES, « historical monetary policy analysis and the Taylor rule », journal of monetary economics, 2003, pp 983-1022
- [14] A. PENOT&J.P.POLLIN, « construction d'une règle monétaire pour la zone euro », revue économique, mai, 1999, pp 535-546
- [15] W. POOLE, « Monetary Policy Rules ?», Review of Federal Reserve Bank of Saint- Louis, march/April,1999.
- [16] G. SACHS, « The International Economic analyst », volume 11, issue 6, Juin, 1996.
- [17] J. B. TAYLOR, « Discretion Versus Policy Rules in Practice », Carnegie Rochester Conference Series on Public Policy, Volume 39, December, 1993, Pages 195-214.
- [18] J. B. TAYLOR, « The Robustness and Efficiency of Monetary Policy Rules as Guidelines for Interest Rate Setting by the European Central Bank», Manuscript, Stanford University, 1999.
- [19] K. TENOU, « La règle de Taylor : un exemple de règle de politique monétaire appliquée au cas de la BCEAO », Notes d'Information et Statistiques de la BCEAO, n° 523,Mars, 2002, pp 1-21.

Annexe

Tableau récapitulatif des résultats de l'estimation

La version Backward statique

Coefficient	C1	C2	C3	C4	C5
Version de base	5.4	0.300827	-0.334433	-	-
Version augmentée	8.450001	0.205997	-0.418641	-0.011961	-3.91 ^e -13

La version Backward dynamique

Coefficient	C1	C2	C3	C4	C5	C6
Version de base	0.581605	0.873425	0.045115	-0.110336	-	-
Version augmentée	2.053555	0.830060	0.026954	-0.174557	-0.014907	-2.70 ^e -14

La version Forward dynamique

Coefficient	C1	C2	C3	C4	C5	C6
Version de base	0.457981	0.901978	0.041852	-0.064457	-	-
Version augmentée	3.816697	0.819592	-0.018426	-0.0288776	-0.03859	-2.38 ^e -14

Source: Réalisé par l'auteur (Eviews 7)

REVUE
STRATEGIE ET DEVELOPPEMENT



**Les articles rédigés
en langue arabe**